سلسلة السياسة والمجتمع

الطبقة والأمة

في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية

تأليف :

سمير أمين

ترجمة :

هنريت عبودي

دار الطليعة - بيروت

الطبقة والأمة

في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية

سمير أمين

الطبقة والأمة

في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية

ترجمة:

هنريت عبودي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص.ب ١١١٨١٣
تلفون : ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الاولى
ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

مقدمة

لاحظ قارىء ياباني ان مؤلفاتي تتناول ثلاث مجموعات من القضايا: أ ـ تحليلات عينية لاوضاع بلدان من العالم الثالث (مصر ، المغرب ، افريقيا الغربية ، الكونغو)، ب ـ نظرية التراكم الرأسمالي في بعده العالمي ، جـ ـ تأويلا للمادية التاريخية . والواقع ان هذا التصنيف يتوافق مع تقدم متدرج في عملي . فمما لا شك فيه ان التحليل العيني لوضع من الاوضاع لا يكون محايدا على الاطلاق ، بل يفترض دوما ، ضمنيا ، وجود نظرية . والتحليلات التي عنيت بها في البدء (مصر الناصرية ، افريقيا الغربية ، الكونغو والمغرب في مرحلة الاستعمار الجديد والمحاولات الاشتراكية المزعومة للانعتاق من السيطرة الامبريالية) اعتمدت الى حد كبير على تأويل نظري للامبريالية . وهذا التأويل ، الذي صغته وأوضحته بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧ ، كان يشوبه عدم يقين ، مصدره نواقص الماركسية السائدة في الخمسينات ، ونواقص تكويني الثقافي والسياسي الخاص .

لقد كانت النظرية المذكورة تسمح بنقد التفاسير النظرية البورجوازية للتخلف، غير انها لم تكن تقدم صياغة سياسية عملية بديلة عن السياسات القومية البورجوازية لحركات التحرر القومي . لقد كتبت مؤلفاتي الاولى ، المتعلقة بالاقطار العربية والافريقية الآنفة الذكر ، بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٧ ، فتأثرت بتلك الحدود وكابدت منها . وقد دفعني شعور بعدم الرضى الى اعادة النظر في نظرية الامبريالية ، الامر الذي قادني الى اعادة كتابة نظرية التراكم (**التطور اللامتكافىء**) والى تعميقها (**التبادل اللامتكافىء وقانون القيمة**) بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ . وقد شهدت تلك الفترة الافلاس المعلن للماركسية التحريفية ، ومحاولة صياغة بديل شامل مع الثورة الثقافية . وقد حدت بي هذه الشروط المؤاتية الى العودة الى مسائل المادية التاريخية الاكثر جوهرية بعد . وتوضح مؤلفاتي: **الامبريالية والتطور**

اللامتكافىء ، الامة العربية ، قانون القيمة والمادية التاريخية ـ التي وضعتها بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ ـ توضح ، اسوة بهذا الكتاب ، تأويلي للمادية التاريخية ، وتعيد النظر ايضا ، على ضوء هذا التأويل ، في الاوضاع العينية التي هي محط اهتمامي ، اي في الاوضاع السائدة في العالم الثالث بشكل عام ، وفي افريقيا والعالم العربي بشكل خاص .

لو طلب الي تلخيص ما يبدو لي اساسيا في هذه الدراسة ، لتوقفت عند النقاط التالية :

ثمة تأويلان للمادية التاريخية يتعارضان منذ البدء . احدهما يرجع هذا المنهج عمليا الى جبرية اقتصادية وحيدة الاتجاه تزعم ان تطور القوى الانتاجية يؤدي من تلقاء ذاته الى التطابق الضروري لعلاقات الانتاج ، وذلك عن طريق ثورات اجتماعية يكشف ابطالها عن ضرورتها التاريخية ، وتؤدي الى تحولات في البنية الفوقية السياسية والايديولوجية بحيث تعكس مقتضيات اعادة انتاج علاقات الانتاج . اما التأويل الثاني فيلح على الجدلية المزدوجة للقوى الانتاجية ولعلاقات الانتاج من جهة ، ولهذه الاخيرة والبنية الفوقية من جهة اخرى .

يشبّه التأويل الاول قوانين تطور المجتمع بالقوانين التي تتحكم بالطبيعة وتنظمها . ويواصل هذا التأويل ، بدءا من المحاولة التي قام بها انجلز في **جدل الطبيعة** ، وانتهاء بالتأويل الوضعي النزعة الذي حاولته الكاوتسكية ، بل حتى البلشفية (بوغدانوف) ، وطبعتها السوفياتية ، يواصل عمل فلسفة الانوار ويشكل التأويل البورجوازي الجذري للماركسية . اما الثاني فيقيم تعارضا بين الطابع الموضوعي لقوانين الطبيعة وبين الطابع المركّب ، الموضوعي ـ الذاتي ، لقوانين المجتمع .

يتجاهل التأويل الاول الاستلاب ، او يشمل به تاريخ البشرية برمته . فيغدو الاستلاب في هذه الحال من نتاج الطبيعة البشرية ، لا تربطه اية صلة بتاريخ الانظمة الاجتماعية ؛ فهو يرسي جذوره في الانتروبولوجيا ، اي في العلاقة الدائمة بين الانسان والطبيعة . ومن ثم فان التاريخ يصنع بـ «قوة الاشياء» . اما اعتقاد البشر (او الطبقات) بأنهم يصنعون التاريخ فاعتقاد يتسم بالسذاجة : فهامش حريتهم الظاهرية ضيق ، بالمقارنة مع حتمية التقدم التقني . اما التأويل الثاني فهو يقود الى التمييز بين مستويين في الاستلاب : الاستلاب الناجم عن استمرارية العلاقة بين الانسان والطبيعة ـ تلك العلاقة التي تتخطى الانماط الاجتماعية ، وتحدد الطبيعة البشرية في بعدها الدائم ، لكن من دون ان تتدخل مباشرة في تطور التاريخ الاجتماعي ـ وذلك هو الاستلاب الانتروبولوجي ؛ والاستلاب الذي يشكل مضمون البنية الفوقية الايديولوجية للمجتمعات، وهو الاستلاب الاجتماعي.

وقد قادنا اهتمامنا بتحديد المضامين المتعاقبة لهذا الاستلاب الاجتماعي ، الى استنتاج مفاده ان الانظمة الاجتماعية الطبقية ما قبل الرأسمالية تتميز جميعها باستلاب اجتماعي واحد ، سنسميه استلابا في الطبيعة . وتنبع الخصائص المميزة لهذا الاستلاب من شفافية علاقات الاستغلال الاقتصادية من جهة ، ومن

درجة السيطرة المحدودة على الطبيعة في المستويات المناظرة لتطور القوى الانتاجية من جهة اخرى . ولا مفر من ان يرتدي هذا الاستلاب الاجتماعي طابعا مطلقا ، دينيا ، وهذا شرط لا غنى عنه كيما تتبوأ الايديولوجيا مكان الصدارة في اعادة الانتاج الاجتماعي . بالمقابل ، فان الاستلاب الاجتماعي في طور الراسمالية يقوم من جهة اولى على فقدان العلاقات الاقتصادية لطابعها الشفاف وتحولها الى علاقات كتيمة بفعل تعميم العلاقات البضاعية ، ومن جهة ثانية على درجة متقدمة نوعيا في السيطرة على الطبيعة . اذن فالاستلاب البضاعي يحل الاقتصاد محل الطبيعة كقوة خارجية محدّدة للتطور الاجتماعي . ومن ثم فان النضال من اجل القضاء على الاستغلال والغاء الطبقات يفترض التحرر من الحتمية الاقتصادية . والمفروض بالاشتراكية ان تضع حدا للاستلاب الاجتماعي ، من دون ان تلغي مع ذلك الاستلاب الانتروبولوجي .

ان هذا التأويل يعيد الى التاريخ الكوني واحديته . وهذه الواحدية لا ينبغي ان نبحث عنها في تعاقب ، تفصيلي اكثر مما ينبغي ، لانماط الانتاج . فالنمط الكلاسيكي (رق ــ اقطاع ــ راسمالية) ليس خاصا فحسب ، بل انه ايضا خرافي الى حد كبير . اما المقابلة بين خط «اوروبي» وخط «آسيوي» مزعوم ، فهي من صنع فصيلة فلسفات التاريخ المتمحورة حول الذات الاوروبية . والحق ان الواحدية لا يعاد بناؤها الا عن طريق تعاقب ضروري لثلاث فصائل من انماط الانتاج : فصيلة الانماط المشاعية ، وفصيلة الانماط الخراجية ، والنمط الراسمالي، وهو اول نمط يتسم بخصائص عامة كونية. وتجد واحدية فصيلة الانماط الخراجية تعبيرها في هذا الطابع العام للاستلاب الاجتماعي في الطبيعة ، بالتعارض مع الاستلاب الاجتماعي البضاعي للراسمالية .

ان خصوصية التاريخ الغربي تكمن حصرا من هذا المنظور في الطابع غير المكتمل لشكل نمطه الخراجي النوعي ، اي النمط الاقطاعي ، الناجم عن تراكبه مع انماط مشاعية .

***

ان التأملات العامة التي نجريها هنا على التاريخ تطمح الى اقتراح بعض استنتاجات ذات مدلول عام ونظري بصدد العلاقات بين الصراعات الطبقية ــ على اعتبار ان الطبقات محددة هنا في اطار التشكيلات الاقتصادية التي تتحكم بالانظمة الاجتماعية المتعاقبة الكبرى ، وفي الاطار الذي تفعل فيه فعلها الجدلية ما بين الصراع الطبقي والقاعدة الاقتصادية . ويتراءى لنا ان هذا الاطار يتحدد جوهرا وأساسا بالدولة ، سواء أتطابق واقعها ام لم يتطابق ــ تبعا للظروف ــ مع وقائع اخرى ، كواقع الامة او واقع الاثنية .

ان الشواغل السياسية الراهنة هي المصدر الذي نستلهمه هنا . فقد جاءت التطورات الاخيرة في العالم لتعيد الى الاذهان ، في كل مكان ، اهمية الواقعة

القومية والواقعة الدولانية (١) . فلئن كان الصراع الطبقي هو محرك التاريخ ، فان هذا الصراع يندرج في اطار دولاني ـ قومي يحدد مدلوله وأشكاله ومخارجه .

يقدم عرضنا هذا منظومة من المفاهيم النظرية المتعلقة بهذه المسائل ، ثم سلسلة من العروض التي تتقيد بتسلسل المسار التاريخي للتطور . وهو تسلسل يتعارض مع تسلسل بحثنا الذي انطلق من تأملات وملاحظات بصدد العالم المعاصر (الامبريالية ، التحرر القومي ، بناء الاشتراكية) ، ليعود الى التحليل النظري للراسمالية (وعلى الاخص الى الجدلية ما بين الصراعات الطبقية والقوانين الاقتصادية في العالم الراسمالي) ثم الى تاريخ تكونها المتدرج (المرحلة المركنتيلية فالمرحلة ما قبل الراسمالية اللتين فعلت في اثنائهما قوانين التطور اللامتكافىء فعلها في اطار دولاني ـ قومي قيد التكون) . وقد اوحت لنا الدروس المستخلصة من هذه السلسلة المزدوجة من التجارب (الانتقال الى الاشتراكية والانتقال الى الراسمالية) بأطروحات تبدو لنا قمينة بتسليط أضواء جديدة على عهود سابقة ، عهود المجتمعات الطبقية ما قبل الراسمالية وعهود الانتقالات الى المجتمع الطبقي. هذا التمحيص الثاني للمبادىء على محك الوقائع ، يسمح بتوضيحها وتأكيدها .

يبحث الفصل الاول في منظومة مفاهيم الدولة ، والامة ، والاقتصاد ، والعلاقات فيما بينها ، ويبحث الفصلان الثاني والثالث في التطور اللامتكافىء في التشكيلات ما قبل الراسمالية ، والفصلان الرابع والخامس في التطور اللامتكافىء في الثورة البورجوازية والمراكز الراسمالية ، والفصول السادس والسابع والثامن في التطور اللامتكافىء في النظام الامبريالي والانتقال الى الاشتراكية .

---

١ ـ كان ينبغي ان نترجم Etatique بكل بساطة ب «دولي» او «دولية» . لكن بالنظر الى ان المدلول الراهن لهذا النعت هو «عالمي» او «أممي» ، كمقابل لكلمة International ، لم يبق امامنا بد من ان نقول : «دولاني» او «دولانية» . ـم ـ

الفصل الاول

الطبقات ، الامم ، الدولة في المادية التاريخية

ان التاريخ ساح للصراع الايديولوجي الدائر بين الذين يتطلعون الى تغيير المجتمع والذين يرغبون في الابقاء على خصائصه الاساسية . نحن لا نأخذ على محمل من الجد مزاعم من يجاهر بترفعه عن المعترك ، لان البشر هم الذين يصنعون تاريخهم ، وان في شروط محددة موضوعيا . ان قوانين المجتمع لا تفعل فعلها اسوة بقوانين الطبيعة ، ونحن لا نؤمن بنظرية كونية عامة تشمل **الطبيعة والمجتمع** ـ حتى لو نعتت بالجدلية المادية . لكن من المؤكد بالمقابل ان نوعية تفكير الذين يرغبون في تغيير المجتمع هي ، بالضرورة ، افضل من نوعية تفكير الذين يودون ابقاء المجتمع في حالة من الجمود . ذلك ان المجتمع يتغير . والذين يرغبون في ايقاف حركته ، يجدون انفسهم مضطرين الى انكار البداهة ، الامر الذي يقودهم الى الحجر على تفكيرهم ضمن إسار عقيدة جامدة تبرر رفضهم للتجريد والتعميم ، وتنيب منابهما تأملا اخلاقيا : افلاطونيا او كونفوشيا . بيد ان الراغبين في تغيير المجتمع ليسوا آلهة تعيش على جبل الاولمب ؛ فثمة هامش واسع يفصل بين الاهداف التي يتراءى لهم انهم يعينونها لأنفسهم والاهداف التي يسعون وراءها فعليا ، ثم بين هذه الاهداف وبين النتائج المحرزة .

سنحاول هنا ان نقوم بجردة ، متواضعة ومؤقتة ، بما علمنا اياه التاريخ . اننا نفترض سلفا بأن الحاضر وحده قادر على اعطاء معنى للماضي ، ونعتبر انفسنا اهلا

للاخذ بوجهة نظر الذين يتطلعون الى مجتمع بلا طبقات . كما اننا نزعم ، علاوة على ذلك ، ان الصراع من اجل التحرر الاجتماعي من الاستغلال الطبقي مرتبط على الدوام بالصراع من اجل التحرر القومي لشعوب آسيا وافريقيا . وسوف نحدد هذه المفترضات على شكل أطروحات سبع :

أ ــ ان التاريخ العام قابل لان يكون موضوعا لتفسير يختلف عن ذاك الذي يسمح به افضل تاريخ وقائعي لا يستخدم الا المنهج التجريبي ــ الانتقائي المتذرع بعليات وسببيات مباشرة ومتنوعة ومتباينة المستويات (هذه الايديولوجيا تعلل هذا السلوك ، وهذه الواقعة الاقتصادية تتسبب في هذا التطور ، الخ) . ولو ذهبنا الى ابعد من ذلك ، لوجدنا من جهة اولى ان منظومة المفاهيم الشمولية المداول ، اي مفاهيم المادية التاريخية ، تشكل وسيلة هذا التحليل ، وان تطور المجتمعات البشرية كافة من جهة اخرى يسمح باستخلاص بعض اتجاهات عامة عريضة تتحكم بها الجدلية الجوهرية عينها ما بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج.

ب ــ ان التاريخ العام هو على الدوام تاريخ تطورات لامتكافئة . ان التطور اللامتكافىء عام وكوني ، حتى ولو لم تشكل طبيعته ، والمجال الذي يفعل فيه ، والطريقة التي يعبِّر بها عن نفسه ، تكرارا ابديا لبعض القوانين البسيطة . ان تحقيب **Périodisation** التاريخ لا بد ان يقوم على الجدلية ما بين الاتجاهات العامة والتطورات اللامتكافئة التي تتجلى من خلالها هذه الاتجاهات .

ج ــ ان التاريخ ، عند التحليل الاخير ، تاريخ صراع الطبقات . لكن الطبقات التي تحدد ، بمعارضتها بعضها بعضا جدليا ، انماط الانتاج التي تتكون منها التشكيلات الاجتماعية المتعاقبة المتطابقة معمختلف مستويات تطور القوى الانتاجية، هذه الطبقات تندرج في عداد مجتمعات معينة ، تحددها حدود الدولة ، وأحيانا، الامة .

د ــ تؤلف مجتمعات عدة منظومة من التشكيلات الاجتماعية عندما تكون العلاقات التي تقيمها فيما بينها عديدة ومتشابكة بما فيه الكفاية بحيث يستحيل تحليل التعارضات والتحالفات الطبقية على صعيد كل مجتمع على حدة ، وانما يتعين رصدها على صعيد المنظومة الاجمالي . والمنظومة التي يؤلفها العالم المعاصر، على وجه التعيين ، هي منظومة الامبريالية .

هـ ــ ان اعادة الانتاج الاجتماعي للمجتمع الراسمالي لا يمكن تعقلها على صعيد الاشتغال الاقتصادي الداخلي للدول ــ الامم في النظام الراسمالي العالمي . بل يقتضي تعقلها من جهة اولى ان يؤخذ بعين الاعتبار دور سلطة الدولة في التنظيم الاقتصادي وضبطه ، وان يشمل حقل التحليل من جهة ثانية لا كل دولة ــ امة على حدة ، وانما النظام برمته ، كيما تتوضح عيانيا الجدلية ما بين الصراع الطبقي والقوانين الاقتصادية .

و ــ يترتب على وجود الامم وجود المسألة القومية، ويضفي التطور اللامتكافىء على هذه المسألة حدة خاصة في مسار الصراعات . من الاهمية بمكان اذن تحديد

طبيعة الاتجاه البورجوازي والاتجـــاه البروليتاري في كيفية طرح المسألـــة القومية وحلها .

ز ــ تترتب على النزعة الى التأحيد Uniformisation ، وهي نزعة خاصـــة بالنظام الرأسمالي ، نتائج ايديولوجية كبيرة . وتستأهل ايديولوجيا «الثقافـــة العالمية» بالتالي ان تخضع لاعادة نظر دائمة في تطوراتها واشكالها المتعاقبة .

أ ــ الخاص والعام في التاريخ

١ ــ لا ترتدي المفاهيم الجوهرية للمادية التاريخية اهمية علمية الا بقدر ما يكون لها مداول تحليلي شمولي . وهذا يعني انه ينبغي استخلاصها من التاريخ الكوني ، وليس من جزء خاص منه . وتتسم مفاهيم نمط الانتاج ، والتشكيلـــة الاجتماعية ، والبنية التحتية ، والبنية الفوقية ، والطبقات الاجتماعية ، الخ ، تتسم بهذه القيمة الشمولية . وبالمقابل ، فان نمط الانتاج الاقطاعي لا يحمـــل بالضرورة هذه القيمة الشمولية ، لانه منبثق عن جزء من التاريخ ، الجزء الاوروبي: فالاعلان بأن الاقطاعية تشكل مقولة عامة ، والسعي فيما بعد الى ادراج واقـــع مجتمعات اخرى بالقوة في هذا الاطار المحدد قبليا ، يعني الابتعاد عن الفكر العلمي والإشاحة عنه . ومن جهة اخرى ، فان رفض استخلاص المفاهيم العامة من مجمل تاريخ البشرية ، يعني السقوط في لغة «عدم قابلية الحضارات للتحليل» ، وهي لغة لاعقلانية ، بل عنصرية في التقييم الاخير .

ان أمثولة التاريخ الكبرى هي شمولية القوانين الاساسية التي تتحكـــم بالمجتمعات البشرية كافة ، الاوروبية وغير الاوروبية على حد سواء . ولم يقدم ماركس ، في هذا الاطار ، سوى العناصر الاولية ، وان الجوهرية ، من ســـلاح المادية التاريخية . لقد كان تحليله محدودا بالنطاق الضيـــق لمعارف عصره ، وبجهل ذلك العصر النسبي بأوضاع العوالم غير الاوروبية . ولم تكن في متناوله ، بالطبع ، خبرة الصراعات التي تطورت من بعده . والحال ان النشاط هو مصدر المعرفة الرئيسي ؛ وكل موقف يتعمد تجاهله يقود الى التشنج الدوغمائي والـــى العجز العملي . ان النضال ضد التأويلات التضييقية للماركسية ، وضد ارجاعها الى مذهب اوروبي متمحور على ذاته ، يشكل جزءا من النضال من اجل التحرير الاجتماعي والقومي ، من النضال ضد الايديولوجيا الامبريالية .

٢ ــ كل من لا يقر ، من جهة اولى ، بأن تطور القوى الانتاجية يتحكم فـــي التحليل الاخير بعلاقات الانتاج ، ومن جهة ثانية بأن المجتمعات البشرية قد مرت وستمر كلها بمراحل متماثلة ، وان تنوعت تعابيرها ومظاهرها ، كل من لا يقر بهذا يخرج عن صراط المادية التاريخية .

والمحصلة التي نقترحها هي الآتية : أ ــ لقد مرت المجتمعات البشرية جميعها بثلاثة اطوار متعاقبة : الشيوعية البدائية ، ونمط الانتاج الخراجي ، والراسمالية؛ وسوف تدخل طورا رابعا هو الطور الاشتراكي ؛ ب ــ ان كل طور من الاطوار الثلاثة

منفصل عن الطورين الآخرين بعصر انتقالي ؛ وأول هذه العصور عصر الانتاج المشاعي ؛ وثانيها عصر الانتقال الى الراسمالية ؛ وقد مرت بعض المجتمعات وسوف يمر غيرها بمرحلة تسمى اشتراكية ، او مرحلة انتقال الى الشيوعية ؛ ج ـ ليست الراسمالية ولا الشيوعية ثمرة المصادفة او من صنع ظروف استثنائية ، وانما هما القاعدة الموضوعية والضرورية .

٣ ـ ان الشيوعية البدائية هي «النفي الاصلي الحتمي» (١) . وتستحيل دراسة الانتقال من الحيوان الى الانسان من دون المرور بهذه المرحلة . فخلال طور الانتقال هذا ، لعبت تحولات حاسمة دورها الفعال ، ولا تزال نتائجها ماثلة للعيان حتى ايامنا هذه ، وقد تظل ماثلة الى الابد ، اي على نحو مستقل عن الانظمة الاجتماعية ، وذلك من حيث ان الكائن البشري ، بصفته نوعا خاصا مختلفا عن الحيوان ، يتخطى الانظمة الاجتماعية ويتجاوزها .

٤ ـ ان الطور الذي نسميه «خراجيا» يشكل تاريخ جميع الحضارات القائمة على : ١ ـ تطور مرموق للقوى الانتاجية : زراعة حضرية تستطيع ان تؤمّن اكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة ، وفائض كبير ومضمون ، ونشاطات غير زراعية (حرفية) تستلزم وتستخدم معارف تقنية ومعدات متنوعة (باستثناء الآلات طبعا)؛
٢ ـ نشاطات غير انتاجية متطورة تتناسب اهميتها مع اهمية هذا الفائض ؛
٣ ـ انقسام الى طبقات اجتماعية قائم على اساس هذه القاعدة الاقتصادية ؛
٤ ـ دولة مكتملة التكوين تتجاوز الواقع القروي .

يتسم هذا الطور بالمظاهر التالية : ١ ـ انه ينطوي على تنوع كبير في الاشكال؛ ٢ ـ يتصف ، على الرغم من هذا التنوع ، بخصائص مشتركة ، لان استخراج (٢) فائض العمل خاضع فيه على الدوام لهيمنة البنية الفوقية ، في اطار اقتصاد تتحكم به القيمة الاستعمالية ؛ ٣ ـ ان النمط الاساسي لهذا الطور هو النمط الخراجي ؛ ٤ ـ ان النمط الاقطاعي ضرب من ضروبه ؛ ٥ ـ اما النمط المسمى بالعبودي او الرقي فوجوده استثنائي ، ولا يعدو في اغلب الاحيان ان يكون طورا بين مرحلتين ؛ ٦ ـ ان تنوع تشكيلات هذا الطور يفترض ان هنالك ، فيما وراء علاقات الانتاج المباشرة ، علاقات تبادل ، داخلية وخارجية ، تطرح على بساط البحث مشكلة العلاقات البضاعية ؛ ٧ ـ ان هذا الطور ليس راكدا سكونيا ، بل يتسم على العكس بتطور هائل للقوى الانتاجية على اساس علاقات الانتاج الخراجية

---

١ ـ ج. دوكوا : **دفاعا عن التاريخ** ، منشورات انتروبوس ، باريس ١٩٧١ .

٢ ـ قد يبدو مصطلح «الاستخراج» هذا غريبا ، ولكن المؤلف يصر على استخدامه Extraction ، وقد وجدنا انه كان بالفعل مستخدما بالعربية بهذا المعنى ، اذ يذكر المؤرخون ان وزير الخليفة «المكتفي» قال لنوابه : «حصّلوا للخليفة كتبا يلهو بها ويشتغل بها عن استخراج المال وخراب البلاد» (**الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية للطقطقي**) . ـم ـ

الفاعلة داخل تشكيلات ذات درجة متقدمة من التعقيد .

٥ ــ لا تشكل الراسمالية طورا ضروريا محتوما لمجرد انها قائمة فعلا ، وعلى صعيد عالمي . لقد كان محتما ، في الواقع ، على المجتمعات الخراجية كافة ان تعيد النظر في علاقات الانتاج التي كانت قد تطورت على اساسها ، وان تبتكر علاقات جديدة ، قمينة وحدها بتحقيق تطور لاحق للقوى الانتاجية . ولم يكن مقدرا للراسمالية ان تكون صفة موقوفة على اوروبا . لكن اوروبا التي كانت سباقة الى ابتكارها ، تولت فيما بعد ايقاف التطور الطبيعي للقارات الاخرى . هذا الإخضاع لا يعود تاريخه الى عهد الامبريالية ، وانما الى عهد نشأة الراسمالية . وكل من يؤكد انه ما كان للراسمالية ان تولد الا من الاستثناء الاوروبي يخون المبادىء الجوهرية للمادية التاريخية ، ويتبنى فكرا اوروبيا متمحورا على ذاته ، اي ايديولوجيا الراسمالية والامبريالية على وجه التحديد .

ان النظام الراسمالي سينقسم اذن على الدوام الى مركز وأطراف . هذا التناقض ملازم له ، متأصل فيه . وقد بدل المركز والاطراف اشكالهما ووظائفهما، من العصر المركنتيلي الى العصر الامبريالي ، وقد تطورا من مرحلة امبريالية الى اخرى ، بيد انهما ظلا يتعارضان كقطبي وحدة تناقضية .

ونشير بالمناسبة الى ان قوانين تطور القوى الانتاجية في العصر الراسمالي تنطوي على نزعة الى المجانسة : فاذا كان النمط الخراجي يقوم في الواقع على القيمة الاستعمالية ، فان النمط الراسمالي يقوم على القيمة التبادلية . وحتى لو كانت هذه المجانسة غير مكتملة ، وانحصر مفعولها بالمراكز وحدها ، فهي تظل تتعارض مع التنوع الدائم لتشكيلات العهد السابق .

٦ ــ ان طور الاشتراكية (الشيوعية) محتوم هو الآخر . لكن هل هو الطور المحتوم الممكن الوحيد ؟ ان تطور القوى الانتاجية يغدو من الان فصاعدا محدودا بالعلاقات الراسمالية التي هي دون مستوى طاقته المنظورة ؛ وتعجز الراسمالية على الاخص عن ايجاد حل لتناقضها المحايث لها بين المركز والاطراف . هل يقتضي هذا التطور الغاء الطبقات ؟ ليس ذلك مؤكدا . فالانتقال الذي يبتدىء مع اطاحة العلاقات الراسمالية قد يؤدي ايضا الى طور جديد ، يتميز ببنية اجتماعية طبقية جديدة . هذا الطور ، الذي نسميه نمط الانتاج السوفياتي ، او النمط الدولاني الجماعي ، او بعبارة أبسط نمط الانتاج الدولاني ، يمكن من الان استشفاف امكانية قيامه ان في الاطراف وإن في المراكز ، مع ما يستتبعه من تطوير هائل للقوى الانتاجية ، تطوير تتيح امكانيته المركزة الدولانية للراسمال ومجاوزة التناقض بين المركز والاطراف .

ولو كان هذا المفروض ان يحدث فعلا لبقيت الشيوعية هي المرحلة التالية الضرورية ، اذ ان تطور القوى الانتاجية سيبقى محدودا في ظل الجماعية الدولانية بوجود الطبقات . ولكن اشكالية النضال في سبيل هذه الشيوعية ، اي اشكالية مرحلة الانتقال ، ستنطرح في هذه الحال بمفردات جديدة .

اتجانس أم تنوع في الشيوعية ؟ اكبر الظن ان الوقت لا يزال مبكرا للاجابة

على هذا السؤال . لكننا نعتقد مع ذلك ان الشيوعية تنوع ، لانها تقوم على القيمة الاستعمالية . اما النمط الدولاني فانه سيفرض التجانس بالمقابل ، فيما لو تمكن من توطيد نفسه ، لانه يقوم على القيمة التبادلية ؛ وسيكون في هذا المضمار اكثر قوة وفعالية بعد من النظام الرأسمالي ، لانه سيلغي التناقض بين المركز والاطراف.

٧ ـ تتميز الفترات الانتقالية عن الاطوار الحتمية بغلبة عناصر التغيير فيها على عناصر اعادة الانتاج .

من نافل القول ان اعادة الانتاج في جميع الاطوار الضرورية والمحتومة لا تلغي كل تناقض ، وإلا لاستحال ان ندرك السبب الذي يحول دون ان يكون الطور الضروري والمحتوم ابديا ودائما . لكن الصراع الطبقي ينزع ، في الاطوار الضرورية والمحتومة ، الى الاندماج في اعادة الانتاج . ففي النظام الرأسمالي ، على سبيل المثال ، يجنح الصراع الطبقي ، في المركز على الاقل ، الى التقلص الى بعده الاقتصادي ، والى التحول بالتالي الى عنصر من العناصر التي تمكن النظام من الاشتغال . اما في الفترات الانتقالية فانه ، بالعكس ، يتوسع ويتوهج ليصبح محرّك التاريخ .

ان الاطوار الضرورية والمحتومة تعطي اذن جميعها انطباعا بأنها جامدة . وليس ثمة تباين ، على هذا الصعيد ، بين اوروبا وآسيا ، ولا حتى بين الماضي والحاضر. فمجتمعات الطور الخراجي كافة تعطي انطباعا واحدا بالركود : وما قاله ماركس عن آسيا ينطبق ايضا على المجتمع الاقطاعي الاوروبي ، كما اوضح ذلك سويزي (٣) . صحيح ان الراسمالية ترتدي ، بالتعارض مع مجتمعات الطور الثاني ، مظهر تغير دائم ، ناجم عن قانونها الاقتصادي الاساسي . لكن هذه الثورة المستمرة للقوى الانتاجية تفضي الى تكيف ـ مستمر هو الآخر ـ للعلاقات الانتاجية ، يولد شعورا بعدم القدرة على تجاوز النظام .

٨ ـ تتسم العصور الانتقالية كافة بخصوصية كبرى . فكل وضع عيني يتمخض عن تمفصل خاص لجميع التناقضات . بيد ان هذه الاخيرة تنحلّ في نهاية المطاف من جراء قيام انظمة مستقرة ، تتطابق مع الاطوار الضرورية والمحتومة ، ولا تتسم بخصوصية متماثلة ، وان تقاسمت ، على تنوعها ، سمات اساسية مشتركة . فكما قال بيرّي اندرسون فانه «يتعين التمييز بين تكوّن نمط الانتاج وبين بنيته» (٤) .

٩ ـ ان مرحلة الانتقال الاولى هي مرحلة الانتقال من المجتمع اللاطبقي الاصلي الى مجتمع خراجي . ويدخل هذا المجال، من منظور تقسيم العمل الجماعي، ضمن

---

٣ ـ م. دوب و ب. سويزي : **من الاقطاع الى الراسمالية : مشكلات الانتقال** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

٤ ـ بيرّي اندرسون : **الانتقال من العصور القديمة الى الاقطاعية**، منشورات ماسبيرو، ١٩٧٧ .

اختصاص الانتروبولوجيا . ان نشأة الطبقات الاجتماعية ، وولادة الدولة ، وتطور علاقات السيطرة وعلاقات الاستغلال ، تتشابك جميعها معا لتشكل مجموعة من الاوضاع العينية المتنوعة بقدر ما تتنوع الحالات ، اي المجتمعـــات ، مهما كانت صغيرة . وان كان لا بد من اعطاء اسم عام لمجمل هذه الاوضاع ، فان مصطلـــح انماط الانتاج المشاعية يبدو في نظرنا هو الانسب ، لانه يركز على الطابع غير المكتمل لتكوّن الطبقات والدولة ، وعلى أشكال الملكية التي لا تزال جماعية .

١٠ ـ تبدو مرحلة الانتقال الى الراسمالية وكأنها تتألف من طائفتين مـــن الاوضاع المتباينة جوهريا . تضم الطائفة الاولى حالات الانتقال الى الراسماليـــة المركزية ، في اوروبا واليابان . اما الثانية فتشمل حالات الانتقال الى الرأسمالية في الاطراف ، حيث كانت الهيمنة ، ولا تزال ، للراسمالية الخارجيـــــة . ان المجتمعات الخاضعة لهذه الهيمنة كانت ، في معظمهـــا ، مجتمعات خراجية ، متقدمة تقدما مرموقا في بعض الاحيان ، غير ان بعضها ادمج ، على نحو استثنائي، بالنظام الراسمالي مع انه كان لا يزال في الطور المشاعي .

١١ ـ اما المرحلة الانتقالية الثالثة فهي مرحلة التجارب الاشتراكية ، اي ، حتى ايامنا هذه ، مرحلة التجارب التي لا تزال قيد التطبيق ، انطلاقا من اوضاع طرفية (آسيا الشرقية ، كوبا) او شبه طرفية (الاتحاد السوفياتي ، يوغوسلافيا، البانيا ، وبلدان منطقة النفوذ السوفياتي في اوروبا) . لكن ثمة استثناء جوهريا لهذه التجارب : عامية باريس .

١٢ ـ تستحيل دراسة تجارب الماضي الانتقالية الا عن طريق البحث العلمي. اما تجارب الحاضر فهي تعرف ، على نحو اساسي ، عن طريق النشاط . والحال ان هذا الاخير يشكل نمطا اسمى من انماط المعرفة. صحيح ان علماء الانتروبولوجيا والتاريخ قد يحاولون ان يأخذوا بوجهة نظر الطبقات الثورية في الماضي ورؤيتها لواقع الاحداث ، لكن الانطلاق من الصراعات الراهنة يبقى في خاتمة المطاف خير وسيلة لفهم الماضي .

١٣ ـ يمكننا تلخيص مجمل ما أسلفنا ذكره وما درسناه في **التطور اللامتكافىء** على النحو الآتي :

المرحلة المحتومة الاولى : الشيوعية البدائية ـ نفي اصلي حتمي . جهل شبه مطبق بكل ما يتعلق بالانتقال من الحيوانية الى الانسانية .

الطور الانتقالي الاول : المجتمعات المشاعية ـ مجال خاص بالانتروبولوجيا . طابع غير مكتمل لعملية تكوّن الطبقات والدولة . تنوع عيني كبير .

المرحلة المحتومة الثانية : المجتمعات الخراجية ـ غلبة الشكـــل الخراجي ، وضروب منوعة تتسم باقتصاد تتحكم به القيمة الاستعمالية . تطور بطيء ، وانما مهم للقوى الانتاجية ، وانطباع بالجمودية . هيمنة البنية الفوقية على القاعدة ، وتحكم هذه الهيمنة بأشكال اعادة الانتاج . إشكاليات اوضاع خاصة (عبوديـــة) وتبادلات بضاعية غير مهيمنة .

الطور الانتقالي الثاني : الانتقال الى الرأسمالية ـ الانتقال الى الرأسماليـــة

المركزية : خصوصية الاوضاع العينية مع غلبة عناصر التغيير بالمقارنة مع عناصر اعادة الانتاج . المجال الامثل للنزعة الغربية المتمحورة على ذاتها . التعبير الاول عن التطور اللامتكافىء ـ الانتقال الى الراسمالية الطرفية : الدروس الاساسية للنشاط المناهض للامبريالية .

المرحلة المحتومة الثالثة : الرأسمالية ـ تطور خارق للقوى الانتاجية : تجدد مستمر لهذه الاخيرة وتكيف دائم لعلاقات الانتاج . غلبة عناصر اعادة الانتاج ، ونزعة الى تقليص الصراع الطبقي والى اعادته الى بعده الاقتصادي . اقتصاد قائم على القيمة التبادلية وغلبة العامل الاقتصادي . تناقض محايث بين المركز والاطراف وميل الى نمطية احادية محدودة في المركز .

التطور الانتقالي الثالث : الاشتراكية ـ تجسد جديد للتطور اللامتكافىء . خصوصية التجارب التاريخية لهذا الانتقال، انطلاقا من اوضاع الرأسمالية الطرفية او شبه الطرفية . غلبة الصراع الطبقي ، وطابع غير مؤكد لمآله .

المرحلة المحتومة الرابعة ـ الاحتمال الاول : نمط الانتاج الدولاني . حل التناقض بين المركز والاطراف . نمطية أحادية : تحكم القيمة التبادلية بالاقتصاد. غلبة البنية الفوقية : المركزة الدولانية للراسمال . تناقضات جديدة وشروط جديدة للانتقال اللاحق ـ الاحتمال الثاني : الشيوعية . تنوع وعودة الى القيمة الاستعمالية .

١٤ ـ تطرح هذه المحصلة اسئلة اساسية بصدد منهج المادية التاريخية .

فان كان هنالك ، بشكل عام ، اتفاق على ان نمط الانتاج يتحدد بتراكب خاص لعلاقات الانتاج والقوى الانتاجية ، فان ثمة نزعة الى اختزال مفهوم نمط الانتاج هذا الى مفهوم وضع المنتج ـ عبد على سبيل المثال ، او قن ، او عامل مأجور . والحال ان العمل المأجور قد سبق ظهور الراسمالية بآلاف السنين ، ولا يمكن بالتالي ارجاع هذه الاخيرة الى عموم العمل المأجور : فالنمط الراسمالي يجمع بين العمل المأجور وبين مستوى محدد من تطور القوى الانتاجية . كذلك فان وجود عبيد منتجين لا يكفي لتحديد نمط انتاجي يوصف بأنه رقي ، ان لم يقترن هذا الوجود بوضع محدد للقوى الانتاجية .

لو اردنا وضع لائحة شاملة بأوضاع العمل التي ظهرت في تاريخ المجتمعات الطبقية ، لما جاز لنا ان نكتفي بأنماط العمل التابعة الثلاثة ، اي الرق ، والقنانة، والعمل المأجور . ولأن الماركسيين من انصار النزعة الاوروبية المتمحورة على ذاتها اقتصروا على هذه الانماط الثلاثة ، فقد اضطروا الى اختراع وضع رابع ، وضع المنتج العضو في مشاعة («آسيوية») مزعومة، خاضعة للدولة («العبودية المعممة»). والمشكل ان هذا النط الرابع لا وجود له . بيد ان هنالك نمطا آخر ، ليس مؤكد الوجود فحسب ، وانما ايضا اكثر شيوعا من العبودية او القنانة ؛ انه عمل المنتج الصغير (الفلاح) ، الذي ما هو بالحر والبضاعي تماما ، ولا بأسير ملكية الجماعة مئة بالمئة ، وان كان خاضعا رغم ذلك للابتزاز الخراجي . ويتعين اعطاء اسم لهذا الوضع ، الاكثر شيوعا عبر التاريخ ؛ والاسم الانسب في نظرنا هو النمط

الخراجي .

غير ان بعضهم يرفض مثل هذا التبسيط ، منكرين فائدته ، ويؤكدون على ضرورة تحديد خصوصية كل مجتمع ما قبل راسمالي في المكان والزمان . وهذا مثال عن صعوبة الحوار بين المؤرخين وغير المؤرخين . وقد يكون الاخيرون ميالين الى التسرع في التعميم ، والى ان يستخلصوا من الوقائع تعاليم ، توصف بأنها نظرية ، وقوانين . لكن الا يقع الاولون بالمقابل ضحية نزعة تجريبية بلا آفاق ؟ وهل كان لنا ان نحقق اي تقدم في فهم قوانين المجتمع فيما لو توخينا تحديد مئة نمط او مئتي نمط من الانماط الانتاجية ؟ من الافضل ، والحال هذه ، المجازفة باحالة التنوع الى حيز آخر ، اي الى تمفصل عناصر مجردة محدودة العدد ، من انماط الانتاج ، وعلاقات الانتاج ، والقوى الانتاجية ، وأنظمة العمل ، ودرجة تتجير الاقتصاد ، والعلاقات ما بين القاعدة والبنية الفوقية ، الخ . اننا ننطلق هنا من روح منهج ماركس : فالمفهوم يكون عينيا لانه تركيب للعديد من التعيئنات التي ترتبط بها عناصر مجردة .

ان كان تعميم ستالين بصدد الاطوار الخمسة خاطئا ، وكذلك المذهب القائل بـ «الطريقين الاثنين» (الآسيوي والاوروبي) ، فهل يتحتم علينا العدول عن كل نظرية ؟ ان قوة فرضيتنا تكمن في ابراز أوجه الشبه العميقة التي تميز المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية الكبرى . هنالك مؤرخون لا يرون الا أوجه التباين والاختلاف . والحال ان أوجه التماثل هي التي تثير الانتباه : فلماذا نجد طوائف حرفية في فلورنسا ، وباريس ، وبغداد ، والقاهرة ، وفاس ، وكانتون ، وكاليكوت ؟ لماذا يذكر الملك ـ الشمس (٥) بامبراطور الصين ؟ ولماذا حظرت القروض بالفائدة هنا وهناك ؟ أفليس في ذلك الدليل على ان التناقضات التي تميز هذه المجتمعات هي من طبيعة واحدة ؟ والتمفصل العيني لهذه التناقضات هو وحده الذي يفسر التفاوت الزمني في عثورها على مخرج لها عن طريق التجاوز الراسمالي الضروري والمحتوم . ليس اذن ثمة ما يدعو الى التخلي عن مصطلح «ما قبل الراسمالية» **Précapitalisme** الذي يفترض حتمية الرأسمالية ، لصالح مصطلح «جاهلية الرأسمالية» **Anté - Capitalisme** الذي يفترض ان الرأسمالية وليدة المصادفة والاتفاق .

ذلك ان موقفا كهذا قمين بفصم الصلة بين العلاقة الانتاجية والقوى الانتاجية. انه يحل ماكس فيبر محل كارل ماركس ، وينيب البحث عن «نماذج مثالية» مستنبطة من نمط تعميم مقصور على المظاهر المباشرة للظواهر مناب البحث عن قوانين الحركة العامة . كما انه يحول دون استخلاص الخطوط العامة للسيرورة التي تربط عبر التاريخ تطور القوى الانتاجية ببعض المراحل المتعاقبة الكبرى لتطور

---

٥ ـ لقب كان يطلق على ملك فرنسا لويس الرابع عشر . ـم ـ

علاقات الانتاج . ان البديل البنيوي اللاتاريخي او الدوغمائي للماركسية المبتذلة («الاطوار الخمسة» او «الطريقان») لا يمكن تجاوزه الا في اطار بحث يستلهم منهج ماركس .

يبدو لنا اننا عرفنا كيف نحتاط من الاخطار الملازمة لفلسفة التاريخ الرئيسية، الفلسفة الاقتصادوية ، بمعالجتنا العلاقات بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج معالجة صحيحة . وقد قلنا ان علاقات انتاج محددة تسمح على الدوام بظهور نموذج معين من تطور العلاقات الانتاجية ، وتحدد له مجراه واتجاهه ؛ وان العلاقات «الأرقى» (العلاقات الرأسمالية ارقى من العلاقات الخراجية ، والعلاقات الخراجية ارقى من العلاقات المشاعية) كفيلة وحدها بتمهيد الطريق امام تقدم محتمل . ولو كان الغاء الطبقات لا يندرج في مثل هذا المنطق ، لصعب علينا التمييز بين ماركس والاشتراكية الطوباوية التي سبقته .

اما فيما يتعلق بمعرفة ما اذا كان محرك التاريخ هو الصراع الطبقي ام تطور القوى الانتاجية ، فان أطروحتنا تقول ان الصراع الطبقي يحدد اتجاه تطور القوى الانتاجية وايقاعه ، وان هذا التطور ليس حياديا بالتالي ، كما يتضح من التمييز الذي يمكن ان نقيمه بين تطور القوى الانتاجية على اساس علاقات انتاج محددة ، وبين تطورها الافتراضي الاعلى على اساس علاقات جديدة .

لقد بيّنا في **التبادل اللامتكافىء** ، وفي **قانون القيمة** ، وفي **قانون القيمة والمادية التاريخية** ، كيف ان مخططات الكتاب الثاني من **الرأسمال** تكشف عن امكانية حصول توازنات عدة في الدينامية ، تتناسب مع تراكيب مختلفة لمعاملات التقنية ، ومعدلات فضل القيمة ، والاجور الفعلية ومعدلات الربح . هذه المرونة التي تتسم بها مخططات الكتاب الثاني من **الرأسمال** تذكرنا بالكيفية التي يوجه بها الصراع الطبقي التقدم التقني . وفيما يتعلق بالعصر ما قبل الراسمالي ، بيّنا كيف ان الصراع الطبقي الذي دار بين الفلاحين وبين مستغليهم الخراجيين قد حدد شكل التقدم الذي افضى الى بزوغ الرأسمالية مع الايام . كما بدا لنا انه بامكاننا التأكيد على ان التعيين نفسه قد فعل فعله في المجتمعات ما قبل الرأسمالية المتطورة كافة ، ان في العالم العربي والصين وان في اوروبا ، قبل طور الخضوع للرأسمالية الاوروبية ، وعلى هذا الاساس اعادة التأكيد على الطابع الحتمي للرأسمالية . كما اوضحنا ايضا ، مع تسليمنا بأن الصراع الطبقي يشكل في التحليل الاخير محرك التاريخ ، ضرورة التمييز بين نمط من الصراعات الطبقية فاعل في اطار نظام من علاقات الانتاج (الصراع الاقتصادوي في الرأسمالية على سبيل المثال) ، وموجه لتطور القوى الانتاجية على اساس العلاقات الانتاجية القائمة ، وبين نمط آخر من الصراعات الطبقية يهدف الى اطاحة العلاقات القديمة والى اقامة علاقات جديدة ، كشرط لتطور افتراضي لاحق وجديد .

بدءا من هنا تفرض أطروحة التطور اللامتكافىء نفسها . ففي مراكز النظام، اي حيث تقوم علاقات الانتاج على أسس أمتن واثبت ، يعزز تطور القوى الانتاجية الذي تتحكم به هذه العلاقات تلاحم النظام برمته ، في حين ان التطور غير الكافي

للقوى الانتاجية في اطراف النظام يعطي المزيد من المرونة ، وهذا ما يفسر التمخض الثوري المبكر .

وتذكّر هذه الاطروحة ان القاعدة الاقتصادية هي التي تحدد ، في التحليل الاخير ، كل تطور . أما النزعة الفوضوية والطوباوية المناهضة للاقتصادوية ، التي سادت بعد عام ١٩٦٨ والتي تجد ما يبررها في شطط التحريفية المهيمنة ، فلا تقود في الواقع الا الى البنيوية والى المثالية التي تزعم ان العقل ، او التقدم ، او الخيال ، هو محرك التاريخ .

١٥ ــ ختاما لهذا الجدل حول العام والخاص ، نلح ونؤكـــد على الدروس الاربعة التالية :

أ) ان المفاهيم التحليلية الاساسية للمادية التاريخية تتمتع بقيمة شمولية عامة.

ب) ان قوى اساسية واحدة فعلت وتفعل (على شكل جدلية ما بين القـــوى الانتاجية وعلاقات الانتاج) في المجتمعات كافة ، فارضة على التاريخ العام مرورا حتميا بمراحل ثلاث .

ت) عبّرت هذه النزعة الحتمية عن نفسها من خلال تنوع كبير من الاشكال والانواع .

ث) يحصل التطور عبر قفزات عينية من نمط الى آخر ، مرورا بمراحـــل انتقالية عينية وخاصة .

٢ ــ شمولية التطور اللامتكافىء وخصائصه

١ ــ ان يكن من درس نستطيع استخلاصه من التاريخ العام فهو ان التطور لامتكافىء . فالمناطق الاكثر تقدما من حيث مستوى قواها الانتاجية ونمط علاقاتها الانتاجية تكاد لا تكون مرشحة على الاطلاق للانتقال على نحو اسرع وأكثر جذرية الى طور اعلى وأرقى . وقد تجلى التطور اللامتكافىء ، بقوة خاصة ، مرتين عبر التاريخ : في عصرنا هذا ، حيث استهل الانتقال الى الاشتراكية انطلاقا من بلدان مثل روسيا والصين لا مثل بريطانيا والولايات المتحدة ؛ وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث شقت الرأسمالية طريقا لها عبر اوروبا الاقطاعية ، وليس من داخل حضارات الشرق الاقدم عهدا والاكثر تألقا وتقدما بمئات السنين ، بـــل بآلاف السنين .

وضمن اطار مرحلة الانتقال الاوروبي الى الرأسمالية بالذات ، تعاقبت سلسلة من التفاوتات في التقدم نحو هذه الرأسمالية جعلت الدور الطليعي في هـــذا المضمار ينتقل من ايطاليا ، الى اسبانيا ، الى انكلترا . وقد تقدمت الولايـــات المتحدة فيما بعد ، اي خلال مرحلة تطور الرأسمالية بالذات ، علـــى بريطانيا ، والمانيا ، وفرنسا ، الخ . واليوم يتراجع الاتحاد السوفياتي في الانتقـــال الاشتراكي في حين تتقدم الصين .

هل يمكننا استخلاص قانون عام من شمولية التطور اللامتكافىء هذه ؟ ان كان التردد واجبا دوما قبل استخدام مصطلح القانون في التاريخ ، فذلك تحاشيا لكل مماثلة بقوانين الطبيعة . ففي العلوم الطبيعية يفترض القانون المكتشف تكرارا احصائيا لعلاقة العلة بالمعلول .

والحال اننا هنا بصدد مرحلتين فحسب ، واحدة رأسمالية وأخرى اشتراكية ، وحالتين من التطور اللامتكافىء ، تنفرد كلتاهما بخصوصيتها من حيث تمفصل اسبابها .

٢ ــ بيد اننا نستخدم في جميع تحاليلنا للتطور اللامتكافىء عبر التاريخ ، كما سنعرضها ونشرحها في الفصول اللاحقة ، المزاوجة عينها بين اصطلاحين : المركز / الاطراف ، المكتمل /اللامكتمل ، المتقدم / المتأخر .

على أنه يتعين علينا ألا نفهم هذا التماثل في المصطلحات على انه اختزال الى تفسير أحادي بسيط ، يفترض «عودا أبديا» للتاريخ . وانما بيت القصيد من هذا التماثل استخلاص دروس ، وهذه الدروس لا يتضح مغزاها الا اذا ادركنا اصالة كلا السيرورتين .

فاذا كان **المركز** مرادف **المكتمل والمتقدم** ، واذا كانت **الاطراف** مرادف **اللامكتمل والمتأخر** ، فان المجال الذي يتجلى فيه هذا الاكتمال خاص بكل واحدة من المرحلتين الكبريين : المرحلة الخراجية ، والمرحلة الرأسمالية . ففي النمط الرأسمالي تكون الغلبة للاقتصاد ؛ اما في النمط الخراجي فتكون الغلبة للايديولوجيا . اذن فالمصطلحان : مكتمل / لامكتمل سمتان مميزتان تتصلان بالمجال الاقتصادي في النمط الاول ، اي الرأسمالي ، وبمجال البنية الفوقية في النمط الثاني ، أي الخراجي .

في نظام الامبريالية الرأسمالي تكون المراكز هي المسيطرة اقتصاديا، والاطراف هي الخاضعة . والنظام الرأسمالي هو بالاصل اول نظام اقتصادي كوني يشمل المعمورة بأسرها . والاقتصاديات المركزية المهيمنة في هذا النظام متمحورة على ذاتها ؛ اي مكتملة ؛ اما اقتصاديات الاطراف الخاضعة ، فهي متجهة كليا الى الخارج ، ولا مكتملة (اي متأخرة) . والهيمنة الاقتصادية هي التي تلجمها وتكبحها ، وتحول بينها وبين استدراك تأخرها . وسبب هذا التأخر خارجي ، حتى ولو استدخلته واستبطنته تحالفات طبقية تتولى اعادة انتاجه .

ويختلف الامر تماما عندما نتطرق بالكلام الى الانماط ما قبل الرأسمالية من مركزية او طرفية ، مكتملة او لامكتملة . فالنمط الخراجي المكتمل (الصين ، مصر) مكتمل على صعيد بنيته الفوقية : الطبقة ــ الدولة المسيطرة ، المركزة الدولانية للفائض الخراجي ، أشكال الدولة والايديولوجيا المناظرة . أما النمط الاقطاعي فهو خراجي غير مكتمل لانه غير مكتمل على صعيد تنظيم المركزة الدولانية للفائض الخراجي . لكن ليس ثمة سيطرة خارجية تمارسها المجتمعات الخراجية المكتملة على المجتمعات الخراجية اللامكتملة . فمصر لم تسيطر على روما (بل العكس

هو الصحيح) ولا على اوروبا الاقطاعية ، والصين كذلك لم تسيطر على اليابان . ولئن اتضح ان الاقطاع ، الشكل الطرفي واللامكتمل للنمط الخراجي ، اكثر قدرة على توليد الرأسمالية من النمط الخراجي المركزي المكتمل ، فليس ذلك لان المجتمعات الخراجية كانت تسيطر على المجتمعات الاقطاعية . لا تشابه اذن هنا على الاطلاق مع تلازم التحرر القومي والاشتراكية في عصرنا .

كذلك فاننا عندما ندرس الانتقال الى الاقطاعية في اوروبا ، نكتشف انه نجم عن تركيب خاص بين تفكك العالم الروماني الرقي القديم وبين تطور العالم الهمجي (٦) المشاعي . وكان هذا العالم الهمجي متأخرا بالمقارنة مع المجتمع الروماني ؛ لقد كان اذن ، من هذا المنظور ، طرفيا ، رهن التحول من مجتمع بدائي لاطبقي الى مجتمع طبقي ، في حين ان المجتمع الروماني كان مجتمعا طبقيا واضحا وصريحا . لقد كان المجتمع الطبقي عند الهمج جنينيا ، لامكتملا ؛ اما في روما فكان مكتملا . وهذا التركيب الذي حصل بدءا من الاقل تقدما هو الذي يفسّر الطابع اللامكتمل للنمط الخراجي الناجم عنه ، اي النمط الاقطاعي .

عندما نحلل اخيرا التطور اللامتكافىء داخل المجتمع الاقطاعي الاوروبي ، ثم انتقاله الى الرأسمالية المركنتيلية ، فاننا نلاحظ كذلك تعاكسات بين المراكز والاطراف لا تبررها بالضرورة اسباب خارجية .

علينا ان نحاذر اذن من سحب مدلول المصطلحين «مراكز / أطراف» من حقبة تاريخية على اخرى .

هل يمكننا ان نتخذ من «النظرية المعممة للحلقة الضعيفة» بديلا عن تلك التي نصوغها بمصطلحات المراكز / الاطراف ، المكتمل / اللامكتمل ، كيما نفسر التطور اللامتكافىء ؟ كلا ، على الارجح . فالتحليل بالاستناد الى الحلقة الضعيفة خاص بالنظام الرأسمالي : فالحلقة تكون ضعيفة لان التحالف المحلي للطبقات الثورية يكون قادرا على التغلب على التحالف المهيمن على صعيد النظام الامبريالي. وتفترض الحلقة الضعيفة ان تكون الغلبة للقاعدة الاقتصادية . وحتى على فرض اننا عممنا هذا التحليل الخاص على مجمل التاريخ ، فلن نكون بذلك قد ألغينا خصوصية الحلقة الضعيفة ما قبل الرأسمالية بالمقارنة مع الحلقة الضعيفة الرأسمالية .

٣ ــ ليس ثمة اذن من قوانين للمرحلة الانتقالية . هنالك فقط دروس تكشف عن القوانين العامة والخاصة لمختلف انماط الانتاج ، وخصوصيات الظروف التي يتولد عنها التطور اللامتكافىء . ان تحقيب نظام من الانظمة يسمح بالاحاطة بفتراته الانتقالية في تشكيلها الخصوصي ، بالاستناد الى خصائص انماط الانتاج التي تتحكم بها .

وبما ان النظام الرأسمالي هو اول نظام يغطي المعمورة بأسرها ، فاننا نستطيع

---

٦ ــ الهمج او البرابرة : اسم يطلق على القبائل المسلحة ، من قوط وفاندال وفرنجة ، الخ ، التي اجتاحت الامبراطورية الرومانية ما بين القرن الثالث والقرن السادس . ــم ــ

ان نتكلم اليوم عن تحقيب عام ، قائم على خصائص النظام واتجاهاته على الصعيد العالمي . لكن ليس ثمة تحقيب عام للعصور السابقة . فكتب التاريخ التي تقترح دراسة متوازية للعصر الوسيط الاوروبي ، والعربي ، والصيني ، ترتكب خطأ فادحا .

ان تحقيب التاريخ الاوروبي ، من العالم الروماني والهمجي الى الراسمالية، يرتدي اهمية فائقة من جراء خصوصية النمط الاقطاعي الذي كان يسيطر على اوروبا ما قبل الرأسمالية وولادة الراسمالية انطلاقا من هذا المجتمع الاقطاعي .

ويكشف هذا التحقيب عن وجود اربعة اشكال من الانقطاع : عالم قديم (روماني) وهمجي (جرماني) // اقطاعية / اقطاعية مركنتيلية وملكية مستبدة // رأسمالية تنافسية / راسمالية الاحتكارات . ويختلف كنه أشكال الانقطاع هذه : فالانقطاع الذي يفصل العالم القديم والهمجي عن الاقطاعية ، والانقطاع الذي يفصل بين المركنتيلية والرأسمالية (انقطاع اشرنا اليه بخطين لا بواحد) يتناسب مع الانتقال الى نمط انتاج جديد . لذلك كان بالامكان اعتبار الطور الذي يسبقه طورا انتقاليا : الانتقال الى النظام الاقطاعي (من القرن الاول الى القرن الثامن) ، الانتقال المركنتيلي الى الرأسمالية (القرنان السابع عشر والثامن عشر) . لكن هل يعني هذا ان المرحلة الراهنة من راسمالية الاحتكارات تشكل طور انتقال الى الاشتراكية ؟ ان هذا السؤال ، الذي ندعه مفتوحا هنا ، يستدعي تعليقات سنعمد الى شرحها لاحقا .

سوف نرى ايضا كيف ان شكل الانتقال يفسر تطورات لاحقة ، طويلة الامد احيانا . فشكل الانتقال الى الاقطاع على سبيل المثال قمين بتفسير دور العنصر الفلاّحي في الثورة البورجوازية . فهل تتعارض هذه الحتمية القوية ، حيث يفرض الماضي البعيد ثقله ووطأته على ما هو قريب ومباشر ، مع الحتمية الضعيفة للمراحل الثورية ؟ وهل يتعين علينا من جراء ذلك ان نقيم تعارضا بين التطورات الاصلاحية ، حيث تكون الغلبة للشروط الموضوعية (المتزامنة) ، والثورات حيث ترجح كفة الشروط الذاتية فتقلص من ثقل الماضي ؟

٤ ــ ان التطور اللامتكافىء ، الذي سنحلله في الصفحات التالية وفق هذه الاسس ، ومن ضمن نطاق خريطة الاثنيات او الامم المتفاوتة التقدم ، سيظل على الدوام مرتبطا بالمسألة القومية .

٣ ــ مفهوم الامة

١ ــ لقد اقترحنا في **التطور اللامتكافىء** وطبقنا في **الامة العربية** مفهوما للأمة يتعارض مع مفهوم الاثنية ــ اللغة هي القاسم المشترك بين الامة والاثنية ــ آخذين بعين الاعتبار وجود او عدم وجود مركزة على مستوى الدولة ، ووجود او عدم وجود فائض انتاج من جراء تدخل الدولة . وهكذا لم يعد بالمستطاع فصل

الظاهرة القومية عن تحليل الدولة ، وهذا من دون ان يكون ثمة تطابق وتراكب بين الدولة والامة .

وقد اقترحنا فيما بعد ، وعلى اساس هذه القاعدة ايضا ، رصدا منهجيا للواقعة القومية عبر التاريخ. وتتجلى الامة بوضوح خاص في المجتمعات الخراجية المكتملة من جهة ، حيث تمركز الدولة الخراج ، وحيث تكون الطبقة الخراجية دولانية (الصين ، مصر) خلافا للمجتمعات الخراجية غير المكتملة (المجتمعات الاقطاعية الاوروبية على سبيل المثال) حيث يظل الخراج مجزأ ؛ وفي الراسمالية، من جهة اخرى ، حيث يدار تزاحم الرساميل ، مع ما ينجم عنه من تعادل في الارباح ، وحراك العمل بتدخل من الدولة (تشريعات ، نظام نقدي ، سياسة الدولة الاقتصادية) . وقد فسّرنا ، بالشروط الملازمة لاوروبا (غياب الامم في العصر الاقطاعي ، الولادة المتزامنة للأمة وللراسمالية) التشويه الذي ألحقه المذهب الاوروبي المتمحور على ذاته بالمفهوم العام للأمة (المفهوم الستاليني ، وأيضا الماركسي ـ الانجلزي واللينيني) .

٢ ـ تنعقد التحالفات والتعارضات الطبقية داخل التشكيلات الاجتماعية المتطابقة حدودها مع حدود الدول . والواقع ان التعارضات والتحالفات تفترض تدخلا فعالا على المستوى السياسي . وقد تكون الدول قومية وقد لا تكون .

٣ ـ يتجلى مفهوم الامة بوضوح في المجتمعات المكتملة ، سواء أكانت خراجية (الصين ، مصر) ، أم رأسمالية (الامم الاوروبية للرأسمالية المركزية) . أما في ظل أنماط الانتاج غير المكتملة ، الطرفية ، فان الواقع الاجتماعي الاثني اكثر ضبابية واختلاطا من ان ينعت بقومي . تلك كانت الحال في اوروبا الاقطاعية ، اذ ان النمط الاقطاعي ليس سوى نمط خراجي غير مكتمل . وتلك هي الحال ايضا في الاطراف الرأسمالية المعاصرة . ويختفي كذلك التطابق بين المجتمع والامة في الفترات الانتقالية . وهكذا تبرز اليوم في اوروبا ـ اذا ما تصورنا اننا قد دخلنا طورا انتقاليا يتسم بالالتباس : الانتقال الى الاشتراكية او الى نمط دولاني طبقي ـ مشكلات قومية جديدة : فالمناطق الفرنسية ، وفرنسا ، واوروبا تشكل على سبيل المثال ثلاثة أصعدة لواقع هو قيد التحول المتسارع .

٤ ـ مفهوم منظومة التشكيلات الاجتماعية

لقد تقدمنا بمفهوم منظومة التشكيلات الاجتماعية لنشمل به الوضع الذي يرتد فيه أثر التعارضات والتحالفات الطبقية لدى احد الفرقاء ، في الدولة ، على نحو فعال على تعارضات وتحالفات فريق آخر . اما في الاوضاع المغايرة فتكون هذه التشكيلات مستقلة ذاتيا .

ان النظام الامبريالي هو النمط الانموذج لمنظومة التشكيلات الاجتماعية . فالتحالفات والتعارضات لدى مختلف فرقائه مترابطة : تحالفات اشتراكية ـ

ديمقراطية في المركز ، وتحالفات تحرر قومي في الاطراف . وهذا التمفصل يعني ان تكوين القيمة جماعي على صعيد النظام ، وان توزيعها يخضع ، عند التحليل الاخير ، للصراعات والتحالفات الطبقية على صعيد عالمي وليس قوميا .

٥ ـ الدولة ، الامة والاقتصاد في اعادة الانتاج الرأسمالي

١ ـ تشكل الدولة عنصرا اساسيا في دراسة طريقة اشتغال التشكيلات الاجتماعية ، اذ لا يجوز ارجاع هذه التشكيلات الى انماط انتاجية ، كما يستحيل ارجاع هذه الانماط الانتاجية الى بنية تحتية اقتصادية ، بحث لا يؤخذ عامل الدولة بعين الاعتبار الا في مرحلة لاحقة كمحض اداة بين أيدي الطبقات المستغِلة.

في التشكيلات الرأسمالية تلعب الدولة دورا حاسما في اعادة شروط التراكم العينية . فتحالفات الكتلة المهيمنة تنعقد وتنحل من خلال سياسة الدولة . وعلى مستوى الهيئات الدولانية العليا تتحدد ايضا شروط اعادة انتاج التراتب الهرمي العالمي : التقسيم الدولي للعمل ، التحالفات الطبقية على الصعيد العالمي ، الخ .

من يفصل الاقتصاد عن الدولة ، يكن قد قبل بالانفصال المفتعل بين «الاقتصاد الخالص» و«العلم السياسي» الذي تسعى المذاهب البورجوازية من خلاله الى معارضة المادية التاريخية .

٢ ـ كان في نية ماركس معالجة هذه المسائل وفق الترتيب التالي : ١) الرأسمال ، ٢) الملكية العقارية ، ٣) العمل المأجور ، ٤) الدولة ، الامة ، الديمقراطية السياسية ، الاحزاب والصراع الطبقي ، ٥) الازمات ، و٦) التجارة الدولية والسوق العالمية (٧) .

وقد عالجت كتب **الرأسمال** الاربعة التي تم اصدارها (الكتاب الاول صدر وماركس لا يزال على قيد الحياة ، وقد أشرف انجلز على اصدار الكتابين الثاني والثالث ، في حين تولى كاوتسكي الاشراف على اصدار الكتاب الرابع الذي تصدى لنظريات فضل القيمة) ، عالجت المسائل ١ ، ٢ و٣ . اما المسائل الاخرى فهي لم تثر الا على نحو عابر ولم تحظ بمعالجة منهجية لا في **مقدمة الاقتصاد السياسي** ولا في **الرأسمال** .

لقد اعطينا على كل حال تفسيرنا الخاص للمكانة التي يحتلها **الرأسمال** في المادية التاريخية ولن نعود الى هذا الموضوع ثانية . ان الكتابين الاول والثاني ـ مع شطر من الكتاب الثالث ـ يضعان نظرية لنمط انتاج رأسمالي خالص (طبقتان : البورجوازية والبروليتاريا) تعالج أسس هذا النمط وركائزه : قانون القيمة ، التراكم والتوازن الدينامي ، تنافس الرساميل وتعادل الارباح . اما

---

٧ ـ م. روبل : **ماركس ناقد الماركسية** ، منشورات بايو ، باريس ١٩٧٤ .

الشطر المتبقي من الكتاب الثالث فيتطرق الى الانتقال من النمط الرأسمالي الى تشكيلة رأسمالية نمطية بثلاث طبقات : فهو يعالج الريـــع العقاري الرأسمالي . ويشكل مجموع الكتب الثلاثة الاقتصاد السياسي الماركسي ، منظورا اليه على انه نقد للاقتصاد السياسي ، اي تعريف للحدود التي يحظر عليه تخطيها تحت طائلة فقدان طابعه العلمي . ويغطي هذا المجموع المسائل الثلاث الاولى .

نقصد بنقد الاقتصاد السياسي قشع الاوهام عن طبيعة خطاب الاقتصــــاد السياسي الذي يدعي اكتشاف قوانين الاقتصاد الموضوعية . والحال ان الواقع الاقتصادي ليس حاسما على نحو احادي ، وانما فقط من خلال علاقته الجدلية بالصراعات الطبقية . فالاقتصاد ليس سوى الشكل الظاهري المباشر ، أما الواقع الاكثر عمقا فيكمن على صعيد المادية التاريخية . الاقتصاد اذن هو «خطـــــاب البورجوازية حول ممارستها الخاصة» (٨) . ويصف هذا الاقتصاد في صياغته البورجوازية «العلمية» (الريكاردية والريكاردية الجديدة ، وعلى طريقة سرافـــا Sraffa يصف وصفا صحيحا المتعالقات المباشرة اسعار / اجور / أرباح ، اي المسائل ١ ، ٢ و٣ من خطة **الرأسمال** .

وما دمنا ضمن هذا الاطار المحدود ، استحال علينا ان نعالج الصراع الطبقي معالجة صحيحة . فهو يبدو متقلصا الى محـــض تعارض بين البورجوازيـــة والبروليتاريا في الحقل الاقتصادي . وان شئنا ان ندرك الصراعات الطبقية في ديناميتها الفعلية ، فلا مناص لنا من ان نطرح جميع اسئلة المجموعة ٤ (الدولة ، الامة ، السياسة) ، والتي هي من صلب منهج المادية التاريخية . فبيت القصيد في الواقع هو تحليل وضع عيني ، تحليـــل التاريخ الاجمالـــي (الاقتصادي والسياسي) لتشكيلة من التشكيلات ، ولتحالفاتها الطبقية ، العاملة في اطـــار سياسي معين ، ومن خلال توسطات ايديولوجية محددة : وتوسط الدولة يفرض نفسه ، منذ الان ، على هذا الصعيد .

على ان الامر يتعدى ذلك . فالاقتصاد السياسي البورجوازي يدعي الاجابة على المسألتين ٥ و٦ (اي الازمات والعلاقات الاقتصادية الدولية) بمصطلحـــات اقتصادية ، اي يدعي تقديم نماذج تفسيرية للاوضاع والدورة الاقتصادية مــــن جهة اولى ، وللمبادلات الدولية من جهة اخرى ، معتمدا في كلتا الحالتين علـى محض كميات اقتصادية : اسعار ، رواتب ، أرباح . هل بامكاننا ان ننتقد هذه النظريات في مجالها بالذات ، وان نستبدل النماذج البورجوازية بأخـــرى ماركسية ؟ هل كان ماركس سيفعل ذلك لو قدر له ان يكتب الكتابين الخامس والسادس ؟ لقد حاول بعضهم ان يستكمل الاقتصاد السياسي الماركسي على هذا

---

٨ – ج. بينتي ، ج. كارتوليه ، س. برتوميان : **الاقتصاد الكلاسيكي ، الاقتصاد المبتذل** ، منشورات ماسبيرو .

النحو . أما نحن فقد اعتبرنا ان الاجابة على هذه الاسئلة تقع اولا على مستوى المادية التاريخية ، وأن الشكل الاقتصادي للاجوبة يقتضي اجوبة مسبقة تقع على مستوى اكثر جوهرية . ولئن لم يكتب ماركس عن «اقتصاد الازمات» وعن «الاقتصاد الدولي» ، فليس ذلك لان الوقت تداركه ، بل لان التحليل العلمي للظواهر الاقتصادية في هذا الميدان يقتضي قبلا تقدما على صعيد المادية التاريخية.

٣ ـ لنأخذ اذن المسألتين ٥ : الدورة والازمة . فليس من الصعب اقتراح نموذج للتراكم الدوري مماثل لنموذج التراكم الأحادي الخط في الكتاب الثاني من **الرأسمال** . ونستطيع ان نعبّر عنه بمصطلحات من معجم ماركس نفسه (قيم معدل فضل القيمة وتقلباته) او بمصطلحات ذرائعية من معجم ريكاردو ـ سرافا (اسعار ، أجور ، وارباح) . وهذا ما فعلناه في **التطور اللامتكافيء** .

بيد ان هذا النموذج لا يتمتع الا بقيمة وصفية . اما اذا اردنا تفسيرا للأمور في العمق ، فلا بد ان ننظر الى مسألة الازمات من زاوية نمط تنظيم التراكم ، اي من زاوية الاستراتيجية الطبقية للبورجوازية .

في الراسمالية ما قبل الاحتكارية تتم عملية التنظيم اولا عن طريق سيطرة الدولة على الاداة النقدية . ولقد أكدنا على هذه النقطة وقلنا ان العملة ليست قناعا وحجابا ، وانما اداة فعالة في التراكم . وعلى هذا الاساس فان تسيير الدولة للنقد وللاعتماد يتبدى للعيان بوصفه السياسة الاقتصادية للبورجوازية من حيث هي طبقة . فاشتغال الرأسمالية مرهون بمركزة الدولة والنقد والاعتماد ؛ ولا يسعنا تحليل الرأسمالية من زاوية أحادية الجانب هي زاوية تزاحم الرساميل . وتقلبات معدل الفائدة ، التي تعبر هذه السياسة الاقتصادية عن نفسها بواسطتها، لها هدف مزدوج : من جهة اولى ، تسريع التراكم ثم «اعادة الامور الى نصابها» عن طريق الازمة المنظور اليها على انها طور محتدم من المزاحمة مؤات للتركزات ولممارسة الضغوط على البروليتاريا ؛ ومن الجهة الثانية تسيير تطور العلاقات الخارجية ، اي الحفاظ على الموقع القومي ازاء المراكز المنافسة في التقسيم الدولي للعمل او تحسينه . ويستحسن العودة ، بالنسبة الى هذه المسائل جميعا ، الى **قانون القيمة والمادية التاريخية** .

هكذا يتضح لنا ان تسيير التنظيم في المرحلة ما قبل الاحتكارية هو اشبه ما يكون بتسيير دولاني مزدوج : تسيير النقد من جهة اولى ، وتسيير قوة العمل من جهة اخرى (بواسطة التقلبات التي يحدثها هذا التسيير في احتياطي البطالة) ، والاثنان مرتبطان عن طريق تسيير الازمة .

لا يجوز بطبيعة الحال ان نتوقف عند هذا الحد. فالتشكيلة الاجتماعية تشتمل على طبقات اخرى : مالكين عقاريين ، فلاحين ، منتجين صغار ، (حرفيين ، باعة) ، الخ . ولقد حددت الظروف التاريخية للثورة البورجوازية وطبيعة الدولة التي تمخضت عنها قالب الكتلة المهيمنة وعينت شكلها الى حد ما . والمفروض بالتنظيم إما ان يعيد شروط تجديد هذه التحالفات ، واما ان يخلق الاطار الملائم

للتخلي عنها ، او لتحويلها ، او لاحلال تكتل جديد مكان القديم .

خلال المرحلة ما قبل الاحتكارية يفعل التنظيم الدولاني في المراكز المتقدمة فعله بصورة عامة ضمن اطار سياسي هو في افضل الاحوال اطار الديمقراطية البرلمانية (انكلترا ، ملكية تموز) ، وأحيانا اطار الملكية البورجوازية الاستبدادية وان المتجاوبة مع المصالح البورجوازية (البونابرتية) . أما الطبقة العاملة فتنحى عن الحياة السياسية ، ولا تحظى تنظيماتها باعتراف شرعي ، كما ان الانتخاب يحصر بدافعي الضرائب ، الخ . وبالمقابل ، تكون هذه الديمقراطية البورجوازية المحدودة اكثر انفتاحا على الطبقة الفلاحية والبورجوازية الصغيرة .

٤ ـ قبل ان نبيّن طبيعة التغيير الذي طرأ في العصر الامبريالي على نظام تسيير قوة العمل هذا ، يتعين علينا اولا ان نحاول الاجابة عن اسئلة ماركس .

تشتمل العلاقات الاقتصادية الدولية على نوعين من المشكلات ، بعضها متعلق بالمنافسة بين المراكز ، وبعضها الآخر بتقسيم العمل بين المراكز والاطراف ؛ وهذه المشكلات تطرح نفسها في المرحلة ما قبل الامبريالية طرحا مباينا لما هو عليه واقع الحال في عصرنا الامبريالي .

يمر تسيير العلاقات التزاحمية بين المراكز في المرحلة ما قبل الامبريالية عن طريق الدولة ايضا. فشعار «دعه يمر دعه يعمل» لم يكن على الدوام اكثر من تعبير مجرد ايديولوجي . والقناتان الاساسيتان اللتان سلكتهما البورجوازية للتدخل على نحو جماعي في هذه الميادين كانتا تسيير النقد وتسيير المكوس الجمركية . ففي مجال تسيير النقد ، تداخلت نتائج سياسة الدولة الاقتصادية على صعيد التراكم الداخلي ونتائجها على صعيد المزاحمة الخارجية ، وتشابكت (انظر **قانون القيمة والمادية التاريخية**) . اما الخيار بين مبدأ التبادل الحر وسياسة الحماية الجمركية فقد كان على الدوام ، في شتى أشكاله وكيفياته ، مسألة سياسية بالغة الاهمية، لها انعكاساتها الحاسمة على التحالفات الطبقية الداخلية : ومن أمثلة ذلك الغاء قوانين الحبوب Corn Laws وفك التحالف الارستقراطي الانكليزي ، السياسة الحمائية الفرنسية والايطالية والمصالح الفلاحية ، مساومات اوروبا الخضراء ، حماية المزارعين الاميركيين وسياسة المساعدة الغذائية الاميركية ، الخ .

اذا كانت الاواليات التي تربط ، في العصر الامبريالي ، تقلبات معدل الفائدة بالحركات القصيرة الامد للرساميل الدولية ولميزان المدفوعات قد اخلت المكان لأواليات اكثر تعقيدا ، فان السياسة النقدية قد حافظت بالمقابل على بعد دولي واضح . وقد بات في حوزة هذه السياسة اداة الرقابة على القطع الاجنبي وحركة الرساميل في بعض الاحيان ، وأداة تدخل الدولة في اسواق القطع في سائر الاحيان . ان التخلي عن عيار الذهب لصالح نظام بريتون وودز ، والترتيبات النقدية الراهنة (الاتفاق السميثوني ، «الثعبان» الاوروبي ، الخ) تقتضي جميعها تداخلا فعالا بين السياسة النقدية القومية وشروط المزاحمة الدولية . وهذا من دون ان نأتي بذكر السياسات الليبرالية الجديدة او الحمائية الجديدة .

لكن في العصر الامبريالي يأخذ التقسيم الدولي للعمل بين المراكز والاطراف

بعدا جديدا، ويدشن عهد التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي في المراكز الامبريالية ، هذا التحالف الذي يحل محل التحالفات القديمة بين طبقات هي رهن الزوال : الطبقة الفلاحية او البورجوازيات الصغيرة السالفة . وغالبا ما يتعزز هذا التحالف ويتدعم من جراء انقسام الطبقة العاملة الى فئتين ، واحدة قومية ومتمتعة نسبيا ببعض الامتيازات، وهي تشكل قاعدة الاشتراكية ـ الديموقراطية، واخرى مقصية اقصاء كليا تقريبا عن نظام هذه الامتيازات ومؤلفة من المهاجرين، ومن الاقليات المكابدة من التمييز العنصري (الزنوج في الولايات المتحدة) ، ومن الشبان والنساء (الاستخدامات المؤقتة) ، الخ . ويسعى هذا التحالف ، بهذا القدر او ذاك من النجاح ، الى دمج الشرائح العليا للبورجوازية الصغيرة الجديدة (الكوادر والتقنيين) .

يجد التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي في المركز تكملته الطبيعية في التحالف الخارجي للبورجوازية الامبريالية مع الطبقات المستغِلة في الاطراف ، حسب اطوار الامبريالية : الاقطاعيين والكومبرادوريين ، ثم البورجوازية الصناعية التابعة . وتصطدم هذه الكتلة المهيمنة على الصعيد العالمي بكتلة التحرر القومي التي تتباين صيغها ، بطبيعة الحال ، حسب البنى الطبقية لبلدان الاطراف .

وتقتضي اعادة انتاج هذه البنية الدولية هيمنة الايديولوجيا الامبريالية بقدر ما تقتضي الرشوة المادية ، التي اضحت ممكنة بفضل فرط استغلال شعوب الاطراف ، ونهب ثرواتها ، والنتائج الاقتصادية المعهودة في المركز : الاستخدام التام ، والتنامي المتوازي للاجور وللانتاجيات . وتسمح هذه الهيمنة بتوسيع الديمقراطية الانتخابية لتشمل الطبقة العاملة ؛ وهي تتغذى بالنزعة القوموية : بالشوفينيات القومية بالامس ، وبالدعوة الى وحدة الغرب اليوم .

لم يعد تنظيم التراكم في العصر الامبريالي يتم في شكله الاساسي بواسطة الازمة الدورية المنتظمة وتقلبات احتياطي البطالة ، بل بات تسيير قوة العمل يفعل فعله في اتجاهين رئيسيين : على اساس التقسيم الدولي للعمل عن طريق اعادة انتاج جيش متنام من الاحتياط في الاطراف ، وعن طريق تطبيق استراتيجيات تجزئة الطبقة العاملة في المراكز . ويجد هذا التسيير ما يدعمه في سياسات النقد والاعتماد على الاصعدة القومية وعلى الصعيد الدولي . اننا اذن ، كما يبدو ذلك بوضوح ، في صدد تسيير سياسي هو من اختصاص الدول لا الشركات المتعددة الجنسيات المرتقية الى رتبة القوة المستقلة ، كما يدعي ذلك الانحرافيون الاقتصاديو النزعة (٩) .

---

٩ ـ بصدد المساجلة حول «الشركات المتعددة الجنسيات» ونظرية الامبريالية العليا (وجهة النظر الاقتصادوية الحديثة) ، انظر المؤلفات التالية :

١ ـ ميكائيل هيودسن : **الامبريالية العليا** ، **الاستراتيجية الاقتصادية للامبراطورية الاميركية** ، =

بديهي ان هذا التسيير بعيد عن ان يكون متناغما متساوقا الى الحد الـذي تفترضه الايديولوجيا الاقتصادوية : فعالية في المركز وتطـور في الاطراف . فالتناقضات الطبقية تتخلله . بيد ان هذه التناقضات لم تعد اليوم كما كانت في الامس . فالمركب المهيمن في العصر الامبريالي هو ذاك الذي يقيم تعارضا بين الكتلة الامبريالية (بما فيها شركاء التحالف الاشتراكي ــ الديمقراطي والتحالفات الطرفية الهامشية) وبين كتلة التحرر القومي . والازمة الراهنة هي ازمة هاتين الكتلتين (انظر **ازمة الامبريالية** و **الامبريالية والتطور اللامتكافىء**) .

بعد ان ثبتنا على هذا النحو غلبة المادية التاريخية على الاقتصاد السياسي ، نستطيع الان ان نتناول بالتحليل قضايا الاقتصاد الدولي . هذا القلب يسمح لنا بتسليط الضوء على العيب الاساسي للنزعة الاقتصادوية : فليست «المنافـع المقارنة» هـي التي تحدد التقسيم الدولي للعمل ، وانما العكس هو الصحيح ؛ وتقسيم العمل يتحدد بدوره عـن طريق اعادة انتاج التحالفات الطبقية التي تكمن في اساسه .

من هذا المنطلق نستطيع ان نحلل الاشتغال الاقتصادي للنظام ، فيتبدى في هذه الحال على انه نظام لتعيين تقاسم القيمة المتولدة على الصعيد العالمي ، بدالّة المعدلات اللامتساوية لاستخراج فائض العمل ، وذلك في سياق تعميم البضاعـة والقيمة على نطاق العالم بأسره .

٥ ــ خلاصة القول ، رأينا ان التراكم ، سواء أعلى الصعيد العالمي ام على صعيد الدول المركزية والطرفية ، ينجم عن التحالفات والتعارضات الطبقية ، المعقودة في اطار الدول وفيما وراء حدود الدول . اذن فالدولة هي المستـوى الحاسم . لكن لئن فرضت الدولة ــ الامة نفسها في المركز في نهاية المطاف ، بفضل سيرورة مزدوجة ، سيرورة اندماج الامم وصهرها وسيرورة تفجير وتمزيق للاشكال المتعددة قوميا ، فان الدولة في الاطراف بالمقابل لا تعني بالضرورة الامة .

٦ ــ الخط البورجوازي والخط البروليتاري في المسألة القومية . الايديولوجيا والقاعدة المادية .

ان الخط البورجوازي ، الذي هو ايضا خط جميع الطبقات المستغِلة، يتلخص

= نيويورك ١٩٦٨ .

٢ ــ ستيفن هايمـر : **الاحتكارات المتعددة الجنسيات وقانون التطور اللامتكافىء** ، فـي **الاقتصاد والنظام العالمي** ، نيويورك ١٩٧٢ .

٣ ــ ر. فرنون : **الشركات المتعددة الجنسيات** ، باريس ١٩٧٤ .

٤ ــ ك. بالوا : **الاقتصاد الراسمالي العالمي** ، باريس ١٩٧٢ .

٥ ــ جيوفاني أريغي : **هندسة الامبريالية** ، روما ١٩٧٨ ؛ و**الصراع الطبقي في القرن العشرين في اوروبا الغربية** ، منسوخ ، ابسالا ١٩٧٨ .

بالاعتراف بوجود مختلف الجماعات الاجتماعية ، الامم والجماعات الاثنية — اللغوية ، الاعراق ، القبائل ، الجماعات الدينية ، بل وحتى طبقات العمر والجنس ، الخ — باستثناء الطبقات الاجتماعية . وهكذا ترسم السوسيولوجيا، انطلاقا من تعريفات تجريبية ، ان لا وجود هناك الا لمقولات اجتماعية مهنية ، محددة بالحرفة وقطاع النشاط ، وانها ليست أقل او اكثر اهمية من المقولات القائمة على اساس وقائع اجتماعية غير اقتصادية ، وهي تسعى من ثم الى اقامة علاقات احتمالية بين شتى الظاهرات الاجتماعية الظاهرية . وتنعت التمييز بين الطبقات على اساس تحليل نمط الانتاج بأنه «ميتافيزيقي» و«ضبابي» و«غير قابل للتحديد» ، اسوة بالاقتصاد البورجوازي المبتذل الذي لا يعترف الا بالاسعار، ولا يرى ثمة فائدة من الاخذ بمقولة القيمة «الميتافيزيقية» .

وإزاء المشكلات العملية المختلفة التي يطرحها وجود هذه المقولات كافة ، ينقسم الخط البورجوازي الى موقفين : موقف رجعي ينكر ضرورة الحقوق والحريات النوعية التي تسمح بنمو الفوارق المقولية وتفتحها ؛ انه يعتبر ان **الحرية** ، الشكلية والفردية ، («البشر جميعهم متساوون») تكفي وتفي ؛ وموقف ديمقراطي يعترف بضرورة الحقوق والحريات النوعية ، كحق الامم في تقرير مصيرها ، وحق النساء في المساواة الفعلية مع الرجال ، وحق الاقليات في ان تتكلم لغتها ، الخ.

٢ — أما الخط البروليتاري ، الذي هو ايضا خط الطبقات المستغَلة كافة ، فيرمي الى ان يكشف، فيما وراء سائر الجماعات المرئية مباشرة (أمم ، طوائف دينية ، جنس ، الخ) ، عن الانقسام الطبقي الاساسي ، القائم على نمط الانتاج ، والذي يقيم تعارضا بين الطبقة او الطبقات المستغَلة ، والمضطرة الى تقديم فائض عمل ، والطبقة او الطبقات المستغِلة التي تستولي على فائض العمل هذا وتستأثر به. كما يهدف هذا الخط ايضا الى ان يكشف ، فيما وراء ظاهر الاسعار المباشر ، عن مقولة القيمة الاساسية .

تقود هيمنة ايديولوجيا الطبقات المستغِلة في المجتمعات الطبقية كافة الى ضرورة التمييز بين الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها . فاذا كانت الطبقة الاجتماعية واقعا موضوعيا ، فهي لا تصبح في الحقيقة واقعا سياسيا ممتلئا وتاما الا بقدر ما يعاد النظر في الهيمنة الايديولوجية للطبقة المستغِلة بفضل وعي طبقي واضح ومكتمل . وبزوغ هذا الوعي ينجم عن ممارسة الصراع الطبقي وعن اخضاع سائر الوقائع المقولية الاخرى لواقع الاستغلال الطبقي الاساسي .

وإزاء المشكلات التي تطرحها هذه الوقائع الموضوعية المختلفة على الصراع الطبقي ، ينقسم الخط البروليتاري بدوره الى موقفين . موقف رجعي ، بيروقراطي ، قطعي ، ينفي بكل بساطة سائر الوقائع غير الطبقية . ينفي الجنس، والامم ، والاديان ، الخ ، ولا يعتبرها وقائع ، وانما ظواهر تحركها على نحو مصطنع الطبقات المستغِلة . وقد يقبل هذا الموقف ، في اقصى الحالات ، ببعض التنازلات التكتيكية ازاء هذه الوقائع . لكنه يقود في الحقيقة الى افلاس الصراع

الطبقي ، ذلك ان لهذه الوقائع قدرة كبيرة على المقاومة ، وتحول قوتها في نهاية المطاف دون بروز الطبقة لذاتها .

اما الموقف الثوري فيقر بوجود اساس مادي للفروق المقولية كافة ، ويسعى الى ان يوضح كيفية تمفصل هذه الفروق مع الفارق الفاصل بين الطبقات . ان الموقف الثوري لا يفصل بين عالمين ، العالم الطبقي القائم ماديا على الاستغلال ، وعالم المقولات الاخرى ، الظرفية او الايديولوجية الخالصة ، التي لا تنهض على اساس مادي . انه لا يعترف الا بعالم واحد ، عالم تقوم سائر جوانبه على اساس مادي، وتتعين في التحليل الاخير ، بالاستغلال الطبقي . الموقف الثوري اذن هو ذاك الذي يسعى الى ادراك جدلية تفاعل مظاهر الحياة الاجتماعية كافة ، من دون ان يضع هذه المظاهر كلها على صعيد واحد ، ويبحث في الوقت نفسه ، وبصورة دائمة ، عن التعينات في التحليل الاخير وعن اشكال تعبيرها الفعلي . وهو يرسم، انطلاقا من ذلك ، استراتيجية وتكتيكا للتحالفات الطبقية .

٧ ـ ايديولوجيا الثقافة العالمية

١ ـ ان تحديد اتجاه التطور الثقافي للبشرية ، تبعا لتقدمها او عدمه نحو التجانس ، واختيار دعم هذا التطور او عدمه ، هما الخاتمتان الطبيعيتان لجميع المساجلات الهامة ، وعلى الاخص تلك التي يكون موضوع الرهان فيها الدولة والامة .

٢ ـ تزعم الاطروحة المقترحة الاولى ان النزعة الى التجانس ، الكامنة في التطور الرأسمالي ، تجد ما يعيقها ويقيدها في شروط التراكم اللامتكافىء بالذات.

اما الاساس المادي للنزعة الى التجانس فهو التوسع المستمر للاسواق ، في العرض وفي العمق . فسوق البضائع تمتد رويدا رويدا من المنطقة الى القطر، فالعالم برمته ، من جهة اولى ، وتستحوذ تدريجيا من جهة اخرى على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية . اما سوق الرساميل ، التي طالما حدها الترابط الضروري بين الرأسمال والرأسمالي ، فهي تنزع الى ان تصبح عالمية مع تمركز الرأسمال في طور الاحتكارات . وحتى قوة العمل ، التي كان نزوحها يصطدم بعوائق شتى ، اجتماعية ولغوية وقانونية ، تنزع بدورها الى اكتساب قدرة على الحراك على صعيد دولي .

وبما ان الحياة الثقافية هي نمط تنظيم استخدام القيم الاستعمالية ، فان تجانس هذه القيم ، بخضوعها للقيمة التبادلية المعممة ، سينزع الى ان يجعل الثقافة عينها متجانسة . بيد ان هذا النزوع يرتطم بالحدود التي يفرضها عليه التراكم اللامتكافىء .

ان اول هذه التفاوتات يقيم تعارضا بين التراكم المتسارع في المركز والتراكم المكبوح والمعوج في اطراف النظام الامبريالي . ففيما كانت النزعة السائدة في المركز ، ولا تزال ، نزعة الى تفكيك الانماط ما قبل الرأسمالية والى دمج قوة

العمل باعتبارها قوة عمل بروليتاريين خاضعين للاستخراج المباشر لفضل القيمة في السيرورة المباشرة لعملهم ، فان الشروط التاريخية لانتشار الراسمالية على الصعيد العالمي قد أدت ، في الاطراف ، الى تطور أشكال خضوع شكلي . ذلك هو سر بقاء ظواهر المخلفات ما قبل الرأسمالية ، وفرط استغلال العمل في الاطراف ، وتحويل القيمة الذي يعبر فرط الاستغلال هذا عن نفسه من خلاله ، والتواء نمط التراكم المصاحب له . هذا التفاوت الاساسي في التطور الامبريالي ينشط النزعات الى التجانس الفعلي في المركز ، بينما يلغيها عمليا بالنسبة الى الكتلة العظمى من شعوب الاطراف ، التي لا تستطيع الارتقاء الى نمط الاستهلاك الحديث ، الموقوف في الاطراف على أقلية .

اما الحد الثاني الذي تواجهه النزعة الى التجانس فيتمثل في تفاوتات التراكم في المراكز بالذات . فقد اعاقت هذه التفاوتات تكوّن هذه المراكز ، واكتسابها – معظمها – طابعا قوميا موحدا . وهذا الحد لا يزال قائما ، وهو يبرز من جديد على شكل نزعات اقليمية .

٣ – اما الاطروحة المقترحة الثانية فتقول ان هذه النزعة الى التجانس ليست النتيجة الحتمية لتطور القوى الانتاجية المحض ، وانما للمضمون الرأسمالي لهذا التطور .

فارتفاع مستوى القوى الانتاجية في المجتمعات ما قبل الراسمالية لم يكن يقتضي خضوع القيمة الاستعمالية للقيمة التبادلية ، وكان يترافق بالتالي بتنوع في طرق التطور وكيفياته .

اما النمط الرأسمالي ، النمط اللازم لتسريع تقدم القوى الانتاجية ، فقد كان يقتضي غلبة القيمة التبادلية ، وبالتالي التأحيد والتسوية . لكنه أمسى الان عقبة تعيق التقدم اللاحق للقوى الانتاجية على الصعيد العالمي ، لان نمط التراكم المعوج الذي يفرضه على الاطراف يتنافى وامكانية تداركها لتأخرها . ذلك هو السبب الرئيسي الذي جعل الرأسمالية ، موضوعيا ، متجاوَزة على الصعيد العالمي .

أفلن يكون في وسع الاشتراكية ، الضرورية تاريخيا هي الاخرى ، ان تتغلب على ارث الماضي – الحاضر ، الا اذا تبنت نماذج تراكم قريبة بما فيه الكفاية من نماذج الرأسمالية ، كيما تحقق ما عجزت هذه الاخيرة عن تحقيقه : تأحيد العالم؟ ان التأحيد هو بلا ريب مخرج ممكن يؤسس نمطا طبقيا جديدا ، هو النمط الدولاني ؛ بيد انه ليس بالمخرج اليتيم .

يكمن مفتاح التحليل العلمي لهذه القضايا في دراسة صحيحة للتكنولوجيا . فهذه الاخيرة ليست حيادية ازاء علاقات الانتاج . ولا يسعنا ان نتخيل التقنيات الانتاجية للمجتمع اللاطبقي عن طريق استقراء وتعميم الاتجاهات التي جرى تطويرها داخل النظام الرأسمالي، حيث تشكل ركيزة تقسيم للعمل يفصل التصميم عن التنفيذ ويعيد بالتالي انتاج الاساس المادي للانقسام الطبقي . فاذا ما شيد المجتمع اللاطبقي على اساس الغاء القيمة التبادلية واعادة هيمنة القيمة الاستعمالية ، فان النزعة الراهنة الى التجانس ستنعكس ولا ريب .

٤ ـ ان النزعة الرأسمالية الى التجانس تفعل فعلها بقوة تكاد لا تقاوم على صعيد تقنيات الانتاج الصناعية ، وفي حقل أنماط الاستهلاك ، و«طرز الحياة»، الخ ، وعلى نحو مخفف للغاية في ميادين الايديولوجيا والسياسة ، ويكاد مفعولها ينتفي في مجال استعمال اللغات .

لقد تم التوحيد اللغوي للامم التي كانت قيد التكون بفعل الحياة وقوة الاشياء، لكن بلا سياسة منهجية . وقد استطاعت اللغة الشعبية المحكية ان تتعايش ، لفترة طويلة من الزمن ، مع لغة الادارة الرسمية . ولم يضمن تعميم المدارس ، وكذلك مقتضيات سوق اكثر اندماجا بكثير من ذي قبل ، الانتصار النهائي للغات القومية الا في المرحلة المعاصرة . لكن في كل مرة كانت تحاول فيها السلطة ان تفرض ، عن طريق المدرسة ، لغة غريبة عن الامة قيد التكون ، كانت تصطدم بمقاومة شديدة فتضطر ، في معظم الاحيان ، الى التراجع امامها . ان الآمال التي كان قد عقدها العديدون من اشتراكيي القرن التاسع عشر على تمثل سريع (توقعات كاوتسكي او ستراس بصدد اللغة التشيكية على سبيل المثال في ظل الامبراطورية النمساوية) سقطت على محك الواقع .

٥ ـ ما المواقف التي يتعين علينا وقوفها ازاء هذه النزعة الى التأحيد ؟ لا يسعنا في الحقيقة ان نتحسَّر ونتأسف الى ما لا نهاية على ما لا يمكن الرجوع عنه تاريخيا : فرنَسة مقاطعة اوكسيتانيا ، شيوع السيارة الفردية الخاصة في الغرب ، او شرب الكوكاكولا في كوبا ، وهي أمثلة تعمدنا ان نقبسها من مستويات بالغة التنوع . غير ان السؤال يطرح نفسه عندما ننظر الى ما بعد الحاضر . فهل ينبغي ان نرحب بنزعة الرأسمالية هذه الى التجانس ، كما نرحب بتقدم القوى الانتاجية ؟ هل ينبغي ان ندعمها ، اي الا نعارضها ابدا على نحو فعال ، مذكرين بالطابع الرجعي لحركات القرن التاسع عشر الرامية الى تحطيم الآلات ؟ أم هل نأسف فقط لكونها تفعل فعلها بوسائل طبقية ، الامر الذي يحد من جدواها وفعاليتها ؟ هل نستنتج بأن الاشتراكية ستسير هي الاخرى في الاتجاه عينه ، وانما بسرعة اكبر وبقدر أقل من الايلام ؟

ثمة نزعتان بهذا الصدد قد تعايشتا على الدوام داخل الماركسية . فلقد تبنى ماركس نفسه ، في النصف الاول من حياته العملية على الاقل ، لهجة تقريظية في حديثه عن تقدم القوى الانتاجية ، وانجازات البورجوازية ، والنزعة الى التأحيد التي تحرر الانسان من آفاق القرية الضيقة والمحدودة . بيد ان الشكوك راودته بالتدريج بهذا الصدد ، فمال في كتاباته اللاحقة الى المزيد من التدقيق والتخصيص .

اما الحركة العمالية فقد تطورت ، في اتجاهها الغالب ، على نحو مختلف بعض الشيء . فمديح «الحضارة الكونية» قيد التشييد ، والايمان بانصهار الثقافات (بل واللغات ايضا) هيمنا على الامية الثانية: لنتذكر محاولة تعميم لغة الاسبرنتو. هذه الكوسموبولوتية الساذجة ، التي كانت قد سقطت على محك تجربة حرب ١٩١٤ ، عادت الى الظهور من جديد بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما بدت

الأمركة وكأنها مرادف للتقدم ، او على الاقل للعصرنة .

ان النزعة الى التأحيد تفترض في الواقع تعزيز تطابق البنية الفوقية مع متطلبات البنية التحتية الرأسمالية . انها اختزال للتناقضات المحركة ، وهي بالتالي رجعية . ومن الواجب دعم مقاومة الشعوب العفوية لهذا التأحيد بغية اطاحة علاقات الاستغلال التي عنها تنبثق . **فالانسان الاستهلاكي** ليس ضرورة حتمية ، وانما ضرورة رأسمالية فقط . وايديولوجيا الثقافة العالمية ايديولوجيا بورجوازية ، وهي بنت ايديولوجيا الانوار التي كانت تزعم ان تقدم القوى الانتاجية يحتم آليا تقدم الحضارة والحرية والمساواة الخ ، مسدلة الستار على التناقضات الطبقية التي يشق تقدم القوى الانتاجية طريقه عبرها .

٦ ـ هل اسفرت هذه النزعة الى التأحيد عن نتائج بليغة ومهمة على الصعيد السياسي ، اي عن نتائج لها انعكاسها على الصراع الطبقي ؟ بكل تأكيد . ففي مرحلة اولى ، اي حتى الحربين العالميتين ، بدت النزعة الى التأحيد وكأنها لا تفعل فعلها الا على مستوى كل أمة من الامم المركزية ، وعلى الاخص الدول ـ الامم الكبرى ؛ فقد تطورت بالتوازي مع تكوّن رأسمال الاحتكارات على الاساس القومي ؛ وعززت النزعات الشوفينية الكبرى التي تخدم مصالح امبرياليات قومية متعارضة تعارضا حادا شرسا . بيد ان الامور تبدلت بعد عام ١٩٤٥ . فقد وجدت الامبرياليات نفسها في حالة من التفاوت الشديد حتمت عليها الخضوع للامبريالية الاميركية ، وتنحية تناقضاتها الى حيز ثانوي . وقد عزز التخوف من الاتحاد السوفياتي ومن عموم الثورة في المستعمرات هذه النزعة ودعّمها . وبالتوازي مع هذا كله ، عمل النمو الاقتصادي على تشديد وتائر تأحيد الحياة الاجتماعية وفق النموذج الاميركي .

بوسعنا الان ان نتساءل حولما اذا كانت النزعات القومية القديمة قد امست في طريقها الى الزوال . وذلك لا لصالح نزعة أممية عالمية ، وانما لصالح نزعة قومية جديدة غربية موحّدة ، تفوح منها روائح العنصرية ، وتتحدد في المقام الاول بالتعارض مع آسيا وافريقيا ، وتوازنها نزعات اقليمية صغرى يغض النظر عنها لانها قابلة للاحتواء وغير ذات اهمية سياسية .

الفصل الثاني

التشكيلات المشاعية

١ ــ ان الانتروبولوجيا ، شأنها شأن فروع العلوم الاجتماعية المختصة كافة ، لا تقسّم الواقع الاجتماعي تقسيما مصطنعا فحسب، بل تحمل ايضا هدفا ايديولوجيا مزدوجا : افراز حيز متحرر من القوانين الاساسية للمادية التاريخية من جهة ، واقامة تعارض بين «الشعوب البدائية التي لا تاريخ لها» ، شعوب افريقيا في المقام الاول ، وبين الشعوب الاوروبية من جهة اخرى ، وذلك بغية تبرير الامبريالية من المنظور الاخلاقي . وبهذا الصدد لم تفلح وفرة الوسائل التي تتمتع بها الانتروبولوجيا الانكلو ــ ساكسونية ، التي ادارت ظهرها للماركسية ، في التعويض عن النقص الذي تشكو منه أسسها النظرية . ومما له دلالته أن تكون اكثر عطاءات الانتروبولوجيا غير الماركسية اهمية تلك التي قدّمها باحثون قريبو الصلة بالماركسية (١) .

٢ ــ يعود الى الانتروبولوجيا الماركسية المعاصرة الفضل في توضيح مسألة غلبة عامل القرابة في المجتمعات الطبقية قيد التكون . فقد بينت كيف أن ضعف

---

١ ــ كاريل بولاني وآخرون : **الانظمة الاقتصادية في التاريخ والنظرية** ، باريس ١٩٧٥ .

مستوى تطور القوى الانتاجية فرض أشكال تعاون داخل المشاعة القروية ، وكذلك بين القرى ، أشكالا هي المفتاح الذي يسمح بادراك وظيفة التنظيمات العائلية ، والنسَبية ، والعشائرية ، والقبلية . وقد حققت بذلك عودة الى افضل ما اعطاه انجلز (٢) . وقد بددت ببرهانها على التعين في التحليل الاخير بالاساس الاقتصادي ، تخليطات الماركسية ـ البنيوية في محاولاتها معالجة القرابة باعتبارها تابعة للبنية التحتية والبنية الفوقية في آن واحد . وتتسم مساهمات الانتروبولوجيا الماركسية المعاصرة في هذا الميدان بأهمية فائقة ، وعلى الاخص فيما اقترحته من تمييز بين الغلبة والتعيين في التحليل الاخير (٣) .

٣ ـ لكننا لن نستخلص من هذا مع ذلك النتيجة التي توصل اليها آلان ماري (٤) والقائلة ان الانتروبولوجيا الاقتصادية قد علمتنا كيف تقوم غلبة اللااقتصادي في المجتمعات الطبقية وكيف تفعل فعلها على اساس ما اسماه ب «ايديولوجيا الاسرة» (او القرابة) . والواقع ان المجتمعات الخراجية تعطينا ، بصدد معرفة كيفية عمل هذه الغلبة ، معلومات اغنى بكثير ، وما هو اهم من ذلك معلومات تتصل اتصالا مباشرا بالقضايا التي يطرحها النضال ضد الرأسمالية ومن اجل بناء الاشتراكية . ففي المجتمعات الخراجية ، الاكثر تقدما بكثير ، ليست ايديولوجيا القرابة ، التي لا تثير اهتمام عالمنا المعاصر ، هي الايديولوجيا المسيطرة، وانما هي تلك التي تنقلها وتفرضها المؤسسات الكبرى ذات الطابع المطلق ، الديني او المدني . فالنظر في دور الكنيسة المسيحية في اوروبا الاقطاعية ، وايديولوجيا الملكية المطلقة في اوروبا المركنتيلية ، والاسلام في العالم العربي ، والكونفوشية في الصين ، هو اكثر فائدة وجدوى لفهم وضع الايديولوجيا الصحيح في المادية التاريخية .

كان هذا الدور قد طمر وألقي دونه حجاب من جراء الاختزال الاقتصادوي للماركسية . وكان هذا الاختزال بمثابة شاهد على اندماج التيار الماركسي المهيمن بموروث فلسفة الانوار البورجوازية ، التي كانت بدورها التعبير الايديولوجي عن غلبة الاقتصادي في العالم الرأسمالي . والحال ان اعادة النظر في هذا الاختزال الاقتصادوي ، وفي نظرية الايديولوجيا ـ الانعكاس التي استلهمته ، لم تأت

---

٢ ـ ف. انجلز : **اصل الاسرة ، والملكية الخاصة والدولة** ، المنشورات الاجتماعية ، باريس .

٣ ـ **كلود مياسو : اراض ونظريات** ، منشورات انتروبوس ، باريس ١٩٧٧ .

بيير فيليب راي : **التحالفات الطبقية** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٣ ؛ **الاستعمار** ، **الاستعمار الجديد والانتقال الى الرأسمالية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧١ .

ـ ايمانوئيل تيرّاي : **الماركسية امام المجتمعات البدائية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٦٩ .

٤ ـ فرانسوا بويون وآلان ماري وآخرون : **الانتروبولوجيا الاقتصادية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٦ .

نتيجة اكتشافات الانتروبولوجيا ، وانما نتيجة التفكير السياسي بالتجربة السوفياتية وبناء الاشتراكية . وهذا التفكير لم يصدر عن مثقفين ، وانما عن الحركة العملية والنظرية الهائلة التي أثارتها الصراعات الدائرة في الصين ؛ ان الماوية ، لا الانتروبولوجيا ، هي التي اعادت بسط نفوذ المادية التاريخية في جميع الميادين . فمركزة الرأسمال في النمط الدولاني تضع حدا ، حسب هذه الاشكالية ، لهيمنة الاقتصاد وتعيد الى الايديولوجيا غلبتها وسيطرتها ؛ وهذا يعني ان النمط الدولاني لا يشكل على هذا الاساس محض ضرب من ضروب الرأسمالية، بل حدا جديدا للبديل الضروري الذي يفرضه تجاوزها .

٤ ــ كثيرا ما ينطوي التقدم على خطر التراجع الى الوراء لاحقا ؛ ذلك انه ان كان يحل بعض المشكلات ، فانه يثير بالمقابل بعضها الآخر . وهكذا فان الانتروبولوجيا التي اوضحت مسألة القرابة ، تصطدم اليوم بمسألة لا تزال تبحث عن حل لها : مسألة تمفصل العلاقات ما بين الرجال والنساء مع علاقات الهيمنة والاستغلال الاجتماعية .

ان قوة نص ماركس ، الذي استبدل فيه آلان ماري كلمة «سلع» بكلمة «نساء»، تثير فعلا الدهشة . ولعل خصوصية المشكلة تكمن في واقع أن مسألة العلاقة بين الجنسين ووضع المراة التابع والخاضع تعود ، في شطر منها ، الى الشيوعية البدائية ، الى الانتقال من الحيوانية الى الانسانية ، وفي شطر آخر الى الطور اللاحق المبكر من تكوّن الطبقات . نحن نعرف كيف يتمفصل التنظيم العائلي مع تنظيم مختلف انماط الانتاج . لكننا لا نستطيع ان نستنتج ان النساء يشكلن طبقة اجتماعية ، مستغَلة من قبل الرجال ، الا بشرط مزدوج : ان نخلط بين علاقات السيطرة وعلاقات الاستغلال من جهة ، وان نختزل من جهة اخرى الى مقولة واحدة استخراج فائض عمل المراة عبر العصور (ونكون بذلك قد انكرنا خصوصية التمفصل ما بين الاسرة وانماط الانتاج في مختلف انماط الانتاج) . هذا الطرح للقضية النسائية ناتج عن تأويل اقتصادوي للمادية التاريخية . او حتى عن سحب المادية التاريخية على حقل يتجاوزها : حقل الانتروبولوجيا بالمعنى الحرفي للكلمة ، حقل تعريف الكائن البشري بالمقارنة مع الانواع الحيوانية . ففي هذه الحال تغدو الابواب مشرعة امام التهويمات السيكولوجية او البيولوجية النزعة ، القائمة على «اساطير الاصل والمنشأ» التي تتغذى بها بعض التيارات النسوية ، على حساب النضال من اجل تحرر المراة الفعلي .

لكن هنا ايضا لم تطرح المشكلات على بساط البحث انطلاقا من تفكير المثقفين ، بل نتيجة بزوغ الحركات النسائية واقتحامها الساحة ، سواء أكانت هذه الحركات بعيدة جدا عن الماركسية ، كما هي الحال في الولايات المتحدة وأوروبا الشمالية ، ام قريبة جدا منها ، كما كانت الحال غداة الثورة في روسيا، او في الصين .

هل نحقق تقدما ما من جراء اعادة صياغة هذه المشكلات على اساس «نمط

انتاجي منزلي» مزعوم ، متمفصل مع انماط الانتاج الاخرى (٥) ؟ لا يبدو ذلك . فلو حاولنا ان نثبت ان مصدر الارباح التي تحققها الاحتكارات من العمال المهاجرين يكمن في الاستثمار المنزلي ، نكون قد القينا غشاوة على النتائج النوعية لسيطرة الاحتكارات على المجتمعات الفلاحية التي يأتي منها هؤلاء العمال المهاجرون . ان الطريق الصحيح يبدو بالاحرى طريق تحليل سيطرة النمط الراسمالي على الانماط الفلاحية ، وهو طريق شقه ماركس بنفسه في ملاحظاته السريعة حول نتائج اندماج الطبقة الفلاحية الروسية بالنظام الراسمالي ، وسار عليه من بعده لينين ، كاوتسكي ، بل شايانوف (٦) ايضا . لم ينكر ماركس قط ان قيمة قوة العمل لا بد وان تأخذ بعين الاعتبار كلفة اعادة الانتاج في الشروط التي تحدد مجتمعا من المجتمعات . وهذه الشروط الاجتماعية هي تلك التي نعرفها : انها تتضمن بوجه خاص التنظيم العائلي ، والتراتب الهرمي بين الجنسين ، والتقسيم الجنسي للعمل ، وحصر الاعمال المنزلية بالنساء .

لكن مهما يكن من امر ، فان اعادة اكتشاف المعنى الحقيقي لقيمة قوة العمل في النمط الرأسمالي وما تقتضيه من اضطهاد للنساء ، ليس بالشأن القليل او العديم الاهمية ؛ وكذلك فانه لشيء له مدلوله ان تكون ثورة النساء في الغرب قد انفجرت في الولايات المتحدة اولا ، ثم في اوروبا الشمالية ، حيث ادى الجهل بالماركسية على الارجح الى طروحات تتفق مع الترجمة النسوية لفكرة «الانثى الخالدة» (٧) . فليس في مقدور نمط انتاج ان يكون عبر تاريخي ، ولا يمكن استخدامه لتفسير كل شيء واي شيء ، في كل مكان وزمان . و«النمط المنزلي» لا يعبر الا عن اضطهاد النساء السحيق القدم ، ومن الافضل بالتالي الحفاظ على مصطلح «الاضطهاد» هذا لما يتسم به من وضوح وشفافية . أما الالتباس والخلط فينشآن عن اختزال جميع علاقات السيطرة والاستغلال الى مقولة واحدة ، مقولة علاقات استخراج الفائض . والاولى بنا ان نصوغ مسألة تمفصل الاضطهاد النسوي والاستغلال الرأسمالي بقولنا ان خضوع النساء يتيح للرأسمال الانتقاص من قيمة قوة العمل ؛ فالرجال يسيطرون على النساء ، لكنهم يخضعون معهن للاستغلال (٨) . لا ريب في ان «الهزيمة التاريخية للجنس النسوي» ، حسب تعبير انجلز ، هي من القدم بحيث ان اضطهاد النساء يبدو وكأنه واقعة دائمة . لكن هذا الاضطهاد ، كما أوضح ليبيتز (٩) ، لم يقم قط على نحو معزول ، والدليل على ذلك انه لا يتمتع

---

٥ ــ مارشال ساهلينز : **العصر الحجري ، عصر الوفرة** ، باريس ١٩٦٧ .

كلود ميياسو : **نساء ، اهراءات ورساميل** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٥ .

٦ ــ آ. شايانوف : **نظرية الاقتصاد الفلاحي** ، تقديم د. ثورنر ، ايلينوا ، ١٩٦٠ .

٧ ــ س. امين ، ي. اينار ، ب. ستوكي : **النسوية وصراع الطبقات**، منشورات مينوي، ١٩٧٤.

٨ ــ جيرفي ، سيرفولين دويل : **فرنسا بلا فلاحين** ، منشورات لوسوي ، باريس ١٩٦٥ .

٩ ــ ليبيتز : **حيز الرأسمال** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

بقوام النمط الانتاجي بالمعنى الحق للكلمة .

٥ ــ تجازف الانتروبولوجيا بالوقوع في مآزق أشد خطورة بعد فيما لو غفلت عن انها تعالج الانتقال الى مجتمعات طبقية .

فالمجتمعات التي تدرسها هي بالضرورة مجتمعات تتميز بالضعف الشديد لتطور القوى الانتاجية . وفيها يشكل التنظيم النَسَبي ، والعشائري ، والقبلي ، عائقا في وجه التطور اللاحق لهذه القوى ، عائقا لا يمكن تخطيه والتغلب عليه الا عن طريق التنظيم الدولاني الخراجي .

ان سيرورة تكوين الطبقات لا يمكن ان تبدأ ما لم يحصل تطور اولي للقوى الانتاجية ، يتناسب مع الانتقال الى الزراعة الحضرية . وقد أدرك المهندسون الزراعيون منذ زمن بعيد ــ وخلافا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي تماثل بين الارض والطبيعة ــ ادركوا ان الارض الزراعية ليست موضوعا للعمل بل وسيلة له؛ غير ان المهندسين الزراعيين، المدرجين في عداد اهل الخبرة لا النظر ، لم يقرؤوا من قبل المؤرخين والاقتصاديين والانتروبولوجيين . اما الاسطورة التي تخلط بين تطور القوى الانتاجية وتحسين انتاجية العمل ، فقد بددهـا استر بوزروب منذ عام ١٩٦٥ ، مع انه غير ماركسي ، مبينا (١٠) كيف ان الانتقال الى الزراعة الكثيفة ، تحت تأثير الضغط السكاني ، يتيح امكانية انتاج فردي أغزر، وبالتالي فائض محتمل اكبر ، وذلك لا بفضل انتاجية اعلى في يوم العمل الواحد، وانما بفضل تعاظم كمية العمل السنوية .

في كل مرة نكتشف فيها اثرا لغلبة القرابة ، فمعنى ذلك اننا لا نزال في المرحلة الاولى من ذلك المسار الطويل ، في مرحلة جنينية من تكوين الطبقات . وكثيرا ما ينسى المستفرقون ان المجتمعات في المناطق الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى لم تعرف ، في غالبيتها الساحقة ، المحراث والكتابة . ولم يكن هذا الوضع وليد المصادفة : فتطور القوى الانتاجية ، الذي يشكل شرطا لا غنى عنه لتحقيق فائض مؤات لنشوء الدولة وتكوّنها على نحو لا عودة عنه ، يمر عبر الانتقال من الطاقة البشرية الى الطاقة الحيوانية ؛ كذلك لا نستطيع ان نتصور دولة من دون استعمال الكتابة للاحصاء ، وللاعلام ، ولنقل الاوامر . ان الدولة الامبراطورية الاثيوبية ، والدولة المهدية في السودان ــ وهما تشكلان حالتين استثنائيتين في جنوبي الصحراء الكبرى ــ قد تكونتا في وقت واحد مع انتشار استعمال المحراث والكتابة .

لكن ان كان تحليل القوى الانتاجية يقتضي تحليل سيرورة الانتاج التقنية، فان هذه السيرورة لا يمكن بالطبع عزلها عن البنية الفوقية : وقد ذكّر بوبون (١١) بأن

---

١٠ ــ استر بوزروب : **التطور الزراعي والضغط السكاني** ، منشورات فلاماريون ، باريس ١٩٧٠ .

١١ ــ فرانسوا بوبون وآخرون : **الانتروبولوجيا الاقتصادية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٦ .

مقولة العمل المجرد مقولة خاصة بالنمط الراسمالي . ان علاقات السيطرة وعلاقات الاستغلال الجنينية تكون متداخلة ومتشابكة على نحـــو يصعب فكه عند ولادة الطبقات . والحال ان التمييز بين السيطرة والاستغـلال تمييزا جذريا امـــر ضروري : فكما أوضح آلان ماري : «ان السيطرة لا تتلازم بالضرورة بالاستغلال». ولأن ميّاسو (١٢) رفض ان يقيم هذا التمييز ، فقد اضطر الى الخلط بين نمط الانتاج الفلاحي ونمط الانتاج المنزلي . فعندما لاحظ ، انطلاقا من اراضي قبائل غورو (في شاطىء العاج) ، ان ليس هنالك من رقابة على فائض الانتاج او على وسائل الانتاج ، وان الرقابة الوحيدة على قوة العمل تتم عن طريق المنجبـــات (النساء) ، خلط بين علاقات التعاون والسيطرة ، المدركة مستوى محددا مـــن التطور ، مستوى يسمح بتنظيم التعاون داخل القرية وبين القرى بواسطة حكم الشيوخ ، وبين علاقــات الاستغلال ، التي لم تقـــم بعد . ولئن لم تكن هنالــك دولة ، فذلك لانعدام الحاجة اليها : وحكم الشيوخ يحظى بالقبول الاجماعي لانه يسمح بالتعاون الضروري .

ان غياب الطبقات يقود الى وصف انماط انتاج هذه المرحلة الانتقالية بأنهـــا انماط مشاعية . ففي هذه المرحلة من تطور البشرية تتحكم الشروط البيئوية ، والديمغرافية ، الخ ، بمجموعة متنوعة للغاية من التنظيمات . ورغم ذلك تبقـــى هذه المجموعة المتنوعة محددة ، لا بمستوى القوى الانتاجية ، وانما بعلاقات الانتاج والعلاقات القانونية والسياسية . والقاسم المشترك بينها يتمثل في الملكية المشاعية لوسيلة الانتاج الرئيسية : الارض ، حتى وان كانت منظمة وفق جملة من الكيفيات الخاصة . فاذا ما الححنا على ما هو خاص ، جازفنا باهمال الطابع الجوهـــري المشترك ، ووقعنا في خطر الخلط بين مستوى الاساس الاقتصادي ومستـــوى التنظيم السياسي ، ووجدنا انفسنا منقادين الى ابراز علاقة السيطرة المتمثلة في حكم الشيوخ ، بحيث نعزو اليها نتائج نمط استخراج فائـض العمل مع انها لا تمت اليه بصلة .

٦ ــ اما المأزق الثاني الذي قد تضل الانتروبولوجيا فيه ، فهو البحث بعناد عن «نمط انتاج عبودي» ، وهو انحراف يعيد الى اذهاننا «المراحـــل الخمس» لـ «الانجيل» الستاليني . فالعبودية لا تشكل طورا الزاميا في الانتقال ، المتعدد الاشكال ، من الانماط المشاعية الى الانماط الخراجية ؛ والتشبث بطور العبودية هذا موقف تمليه ، اولا واخيرا ، وطأة تأثير العصر القديم الاغريقي ــ الروماني على التكوين الغربي .

ويكاد المذهب الغربي المتمحور على ذاته ان يأخذ هنا شكلا كاريكاتوريا : اذ نرى حمَلة هذا المذهب يترجمون خمسين كلمة من لغات مختلفة ، تصف أوضاعـــا مختلفة في حقول مختلفة ، بمصطلح «العبودية» الواحد ، ثم يبحثون عن منفذ

---

١٢ ــ كلود مياسو : **اراض ونظريات** ، منشورات انتروبوس ، باريس ١٩٧٧ .

ليخرجوا من المأزق الذي ضلوا فيه . والواقع انه ان تكن للكلمات مداليل مختلفة، فلأنها تعيدنا على وجه التحديد الى وقائع مختلفة . والعبودية تشكل نظاما خاصا من انظمة العمل لم يتطور على صعيد واسع الا في الاوضاع المركنتيلية المتطورة، وهي أوضاع تخومية تسبق اكتمال النمط الرأسمالي .

٧ ـ اما المأزق الثالث فقد تترتب عليه نتائج بالغة الخطورة . فاذا ما تذرعنا بأولوية علاقات الانتاج لنقصي تحليل التداول عن حقل المادية التاريخية ، انتهينا الى الاستنتاج بأن هذا التداول لا يمارس بالمقابل اي تأثير على علاقات الانتاج .

لقد ذكّرنا على كل حال بأهمية كتابي **الرأسمال** الثاني والثالث ونوهنا بخطر اختزال ماركس الى الكتاب الاول فحسب . وسنكتفي بأن نقول هنا ان ما يجعل هذا الازدراء للتداول موضع شبهة انه يقود الى إسدال غشاوة على الامبريالية والتعتيم عليها . ان هذا الرفض للتفكير بوجود تداول بضاعي ، بغية تكريس الجهد كله لعلاقات الانتاج ، المختزلة على هذا النحو الى سيرورة العمل المباشرة ، هو الذي قاد على كل حال الى اعتبار العبودية طورا حتميا في تعاقب انماط الانتاج.

٨ ـ لقد تكونت الانتروبولوجيا الماركسية مع ماركس وانجلز ، انطلاقا من المسائل المتعلقة بتاريخ العصر القديم الاغريقي والروماني ، وتكوّن العالم المسيحي الاقطاعي . كان ماركس يعتقد ان من واجبه اقامة تعارض بين هذا الخط الخاص لتطور ولادة الدولة والطبقات وبين خط «آسيا» (في **مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي**) ، بينما حرص انجلز في **اصل الاسرة** على ابراز الخصائص العامة للتطور من خلال مقارنته بين العشيرة عند الاغريق والعشيرة عند هنود الايروكوا . والواقع ان التقدم الذي تم احرازه في مضمار فهم المجتمعات المشاعية كان ، على الاخص، حصيلة الدراسات الانتروبولوجية العينية التي جرى تطويرها في الميادين الافريقية في المقام الاول .

الفصل الثالث

التشكيلات الخراجية

١ ـ بين مرحلة التكون النهائي للطبقات الاجتماعية والدولة في مجتمع من المجتمعات ، ومرحلة دخول هذا المجتمع عصر الراسمالية المركزية او الطرفية ، تكون حقبة من الزمن ، متفاوتة الطول ، قد انقضت (خمسة آلاف سنة بالنسبة الى مصر ، ثلاثة آلاف سنة بالنسبة الى اليونان ، وخمسة عشر قرنا بالنسبة الى اوروبا) ؛ وقد يحصل احيانا ان تنتفي هذه الحقبة من جراء الدمج الامبريالي . ويكشف لنا الظاهر المباشر عن التنوع الهائل للتنظيمات الاجتماعية التي تشغل هذه الحقبة . فهل يقضي الموقف العلمي ، في هذه الشروط ، بأن ننسب اليها قاسما مشتركا ؟

ان التراث الماركسي متناقض بهذا الصدد . فقد حرصت الماركسية الاكاديمية على الالحاح على الخصوصية ، حتى انها عدلت احيانا عن ان تنعت بمصطلح واحد مجتمعات تنتمي الى مجالات ثقافية مختلفة ، فحصرت مصطلح «الاقطاع» على سبيل المثال بأوروبا (بالاضافة الى الاستثناء الياباني) ، ورفضت تطبيقه على آسيا . بالمقابل فان تراث الماركسية الكفاحية اصر باستمرار على الاخذ بالمصطلحات الجامعة الشاملة ، فأطلق مثلا صفة الاقطاعية على سائر المجتمعات الكبرى الاقل تقدما بلا جدال . ويستطيع كلا التقليدين ان يدعي الانتماء الى ماركس والانتساب

اليه فيما لو قدر للمسألة ان تحل بالرجوع الى الماركسولوجيا لا الى الماركسية . فقد كان ماركس ، كما اشار الى ذلك رودني هيلتون (١) ، يستخدم مصطلح الاقطاع على اساس مدلول عام كان معاصروه يدركونه تمام الادراك ؛ فكلمة اقطاع كانت بالنسبة اليه تغطي ، في ما تغطيه ، التاريخ الاوروبي برمته ، من الغزوات الهمجية الى الثورتين البورجوازيتين الانكليزية والفرنسية . ان نظرته للاقطاعية لم تكن اذن نظرة المؤرخين البورجوازيين الذين جاؤوا من بعده والذين جعلوا مجال الاقطاع، لشدة ما قيدوه ، محصورا بالمنطقة الممتدة بين نهري اللوار والراين وبأربعة قرون فقط . بيد ان ماركس هو الذي اخترع ايضا مصطلح «نمط الانتاج الآسيوي» ، وتبنى في بعض مؤلفاته ، غير المنشورة احيانا ، كما في **المقدمة لنقد الاقتصاد السياسي** بعض اطروحات مونتسكيو وبيرنيه ، الخ ، التي تدعي انها تقيم معارضة بين «الجمودية» الآسيوية والتاريخ الاوروبي السريع والحافل بالاحداث .

وقد دارت باطراد مساجلات محتدمة بين اتباع كلا الموقفين . والنزعة المهيمنة بشكل عام في الوسط الاكاديمي الاوروبي – الاميركي ، هي التي تلح على الطابع الاستثنائي للتاريخ الاوروبي . وقد مرت المساجلة بفترات جوفاء ، من نهاية القرن التاسع عشر الى عام ١٩١٧ ، ثم بمرحلة الاجماع الظاهري الذي فرضته نظرية «المراحل الخمس» . وقد انتصرت نظرية نمط الانتاج الآسيوي في بعض الفترات . ولئن افضى المذهب الغربي المتمحور على ذاته ، والذي راج في نهاية القرن الماضي ، وكذلك «انجيل» المراحل الخمس ، الى نتائج تبدو لنا اليوم سخيفة وتافهة ، فمن الغلو والشطط ايضا ان نبحث عن النمط الآسيوي في كل مكان ، في مرحلة ما قبل التاريخ ، ولدى القبائل المنتشرة في الاقاصي والاداني، في امبراطوريات «التاريخ العظيم» على حد سواء . فأي فائدة نرجوها في نهاية المطاف من التعميمات المبنية على شعور مبهم بالتشابه ، والتي يفرضها تصور واحدي لنمط معمم ، سواء أوصف بالاقطاعي ، ام بالآسيوي ، ام بالخراجي ؟ وكيف نتغاضى عن الخصوصية الباهرة لعناصر الواقع المباشر ؟ وكيف نستخدم مفهوم نمط الانتاج الواحد لتحليل مجتمعات تتباين مستويات تطور قواها الانتاجية وتتفاوت ؟

٢ – ملاحظة اولى : ان البحث المحتمل عن الوحدة ، تجاوزا للتنوع والتفاوت، لا ينطبق الا على مجتمعات تتمتع بمستوى متماثل من تطور قواها الانتاجية . صحيح ان هذا المستوى ليس واحدا تماما في فرنسا والولايات المتحدة ؛ بيد اننا نتفق على اعتبار البلدين رأسماليين . بالمقابل ، يتعين علينا ان نأخذ بعين الاعتبار

---

١ – م. دوب و ب. سويزي : **من الاقطاعية الى الرأسمالية : مشكلات الانتقال** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

ثلاث عتبات في تطور القوى الانتاجية ، تتناسب مع ثلاث أسر من علاقات الانتاج. فاذا ما امتنعنا عن ربط المضمون الاساسي لعلاقات الانتاج بمستوى تطور القوى الانتاجية ، نكون قد تخلينا عن جوهر المادية التاريخية بالذات .

في العتبة الاولى يكون الفائض من الضعف بحيث لا يسمح بأكثر من استهلال سيرورة تكوّن الطبقات والدولة . من السخف اذن ان ندمج بلفظة واحدة بين تشكيلات نَسَبية ، عشائرية ، او قبلية ، وبين تشكيلات دولانية . لكن هذا ما سعى اليه مع ذلك المجري توكاي ، الذي عرف الغرب أطروحاته من خلال الخلاصة التي قدمها غودوليه (٢) عنها ، عندما ادرج النمط «الآسيوي» ضمن مرحلة الانتقال الى المجتمعات الطبقية . فكيف نصنّف الصين ، التي كانت في القرن الحادي عشر تنتج بمفردها من الحديد ما كانت تنتجه اوروبا برمتها في القرن الثامن عشر ، والتي كانت تعد خمس مدن ينيف عدد سكانها على المليون نسمة ، كيف نصنّفها في مستهل المجتمع الطبقي ، في حين ان اوروبا غدت حبلى بثورتها الصناعية عندما بلغت المستوى عينه من تطور القوى الانتاجية ؟ الحق انه عند هذه العتبة الاولى يقوم ارتباط وثيق لا فكاك فيه بين المستوى الضعيف لتطور القوى الانتاجية وبين العلاقات النَسَبية والعشائرية والقبلية . وهذه العلاقات هي التي تسمح ببدء تطور القوى الانتاجية بحيث تتخطى طور الشيوعية البدائية (الانتقال الى الزراعة الحضرية) وهي التي تحول في الوقت نفسه دون تواصل هذا التطور بعد بلوغه حدا معينا . اذن فمستوى القوى الانتاجية لا بد ان يكون منخفضا بالضرورة حيث تقوم مثل هذه العلاقات ؛ وحيث لا نعود نعثر عليها ، يكون هذا المستوى اعلى بشكل عام . أما أشكال الملكية ، القائمة على هذا الصعيد الاول ، فتتسم ببعض السمات المشتركة الاساسية : فهي على الدوام ضرب من الملكية المشاعية التي ينظم استعمالها وفق انظمة القرابة التي تتحكم بالسلطة السائدة .

اما العتبة الثانية فتتوافق مع مستوى من تطور القوى الانتاجية يسمح بقيام الدولة بل يقتضي هذا القيام ، اي تجاوز هيمنة القرابة التي لن يقيّض لها البقاء الا كرسابة خاضعة لعقلانية مختلفة . أما اشكال الملكية في العتبة الثانية هذه فهي التي تسمح للطبقة المهيمنة بفرض سيطرتها على الاراضي الزراعية وبالحصول ، بهذه الوسيلة ، على خراج من الفلاحين المنتجين .

ويخضع هذا الوضع لهيمنة الايديولوجيا ، التي ترتدي على الدوام شكلا

---

٢ ـ **حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية** ، نصوص لماركس ، انجلز ولينين قدم لها موريس غودولييه .

ـ **حول نمط الانتاج الآسيوي** ، نصوص لغودولييه وآخرين ، المنشورات الاجتماعية ، ١٩٧٤ .

(راجع نص غودولييه بالعربية في **حول نمط الانتاج الآسيوي** ، ترجمة جورج طرابيشي ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨ . «م») .

واحدا : دين الدولة او شبه دين الدولة .

وتتوافق العتبة الثالثة مع المستوى الاعلى للقوى الانتاجية في النظام الرأسمالي . ويقتضي هذا المستوى وجود الملكية الرأسمالية ، اي ، من طرف اول ، احتكار البورجوازية للملكية وسائل الانتاج ، التي لم تعد تتمثل بالارض اساسا وانما تشتمل ايضا على الآلات ، والتجهيزات ، والمصانع ؛ ومن طرف آخر ، العمل المأجور الحر ؛ اما استخراج الفائض (هنا فضل القيمة) فيتم عبر التبادل الاقتصادي ، اي عن طريق بيع قوة العمل . وعينيا ، كان تجاوز الزراعة لحد معين في تطورها يتطلب آلات وأسمدة ، اي الصناعة ، وبالتالي الرأسمالية. لقد تحتم اذن على الرأسمالية ، التي انطلقت اول ما انطلقت من الزراعة الانتقالية ، ان تزدهر في مجالات اخرى ، قبل ان تعود الى الزراعة ثانية . هذا المسار يسمح لنا بفهم خصوصية الراسمالية الطرفية (انظر **الامبريالية والتطور اللامتكافىء** ، الفصل ٢) .

هذه تعاريف عامة ومجردة للغاية لأشكال الملكية الثلاثة : الشكل المشاعي (الملكية الارض) ، الشكل الخراجي (الملكية الارض) والشكل الرأسمالي (الملكية وسائل انتاج اخرى غير الارض) ؛ وهي تؤكد على مضمون الملكية ، باعتبارها سيطرة اجتماعية ، وليس على أشكالها القانونية والايديولوجية . فكل شكل من أشكال الملكية يتوافق بالضرورة مع عتبة محددة من عتبات تطور القوى الانتاجية . في العتبة الاولى ، لا يتجاوز تنظيم الانتاج الافق النسبي والقروي . وفي العتبة الثانية ، ينظَّم الانتاج على مستوى المجتمع الدولاني ، الواسع بهذا القدر او ذاك، والمتخطي في كل الاحوال حدود القرية الضيقة : فتداول الفائض يعلن اهمية العمل الحرفي المختص ، والوظائف غير المنتجة ، والدولة ، والمدن ، والتجارة، الخ . اما المستوى الاعلى من التطور فيقتضي سوقا معممة ، اي السوق الرأسمالية .

عند هذا المستوى من التجريد ، تتطابق كل عتبة مع مطلب شمولي عام . وحسبنا ان نعدل عن البحث عن الوحدة على هذا المستوى ، حتى يصبح التاريخ محض صدفة ، لا تتقبل الا تفسيرا مثاليا ، او بنيويا ، او سيكولوجيا .

٣ ـ الملاحظة الثانية : ان البحث عن الوحدانية ، في كل عتبة من العتبات ، يرتهن بنمط الانتاج الاساسي ، لا بالتشكيلة الاجتماعية . وأولئك الذين يرفضون هذا التمييز المفهومي ـ ومنهم اندرسون [٣] على سبيل المثال ـ يتذرعون بتنوع التشكيلات لينكروا وحدانية نمط الانتاج . وقد تعرضنا لهذه المسألة في **التطور اللامتكافىء** (الفصل الاول ، ١ و٢) .

---

٣ ـ بيرّي اندرسون : **الانتقالات من العصور القديمة الى الاقطاعية** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

٤ ـ من اولى الخصائص المميزة لنمط الانتاج المتطابق مع العتبة الثانية لتطور القوى الانتاجية استخراج فائض النتاج بوسائل غير اقتصادية ، على اعتبار ان المنتج لا يكون مفصولا عن وسائل انتاجه . وهذه الخاصة تميز هذا النمط الطبقي الاول عن النمط المشاعي الذي سبقه . ففي ظل هذا الاخير لا تستأثر طبقة مستغِلة بفائض النتاج ، بل تتم مركزته من قبل فئة حاكمة ليستخدم على نحو جماعي او ليعاد توزيعه وفق مقتضيات اعادة الانتاج . والخلط بين علاقات التعاون والسيطرة من جهة اولى ، وعلاقات الاستغلال من جهة اخرى ـ هذا الخلط الذي يفصح عن رغبة في مكافحة التبسيطات الساذجة التي تماثل النمط المشاعي بشيوعيـــــة بدائية مثالية ـ هو المسؤول عن انعدام التمييز بين فائض النتاج المستخدم على نحو جماعي وفائض النتاج الذي تستأثر به طبقة مستغِلة . ان استخراج فائض النتاج له اذن طبيعة الخراج الذي يجبى لصالح الطبقة المستغِلة ؛ لهذا السبب اقترحنا تسمية هذا النمط الاساسي للعتبة الثانية بالنمط الخراجي .

٥ ـ اما السمة المميزة الثانية للنمط الخراجي فهي ان التنظيم الاساســـي للانتاج يقوم على القيمة الاستعمالية لا القيمة التبادلية . فالنتاج الذي يحتفظ به المنتج بشكل بحد ذاته ، وعلى نحو مباشر ، قيمة استعمالية معدة للاستهلاك ، للاستهلاك الذاتي في المقام الاول . اما النتاج الذي تستخرجه الطبقة المستغِلة ، فهو يرتدي بالنسبة اليها ايضا قيمة استعمالية مباشرة . وان دل ذلك علـــى شيء فانما على ان جوهر هذا النمط الخراجي يكمن في اقامة اقتصاد طبيعي ، لا تبادلات ولا اعادة توزيع فيه ، وان كان لا يخلو من تحويل وانتقال في الملكية (يشكل الخراج انتقالا من هذا القبيل) .

صحيح اننا نلاحظ وجود تبادلات غير نقدية ، بل نقدية ايضا ، في التشكيلات الخراجية كافة . بيد ان هذه التبادلات لا تكون بضاعية الا عرضيا ، اي انها لا تقوم على القيمة التبادلية (قانون القيمة) ، وانما على القيمة الاستعمالية (المنافع المقارنة) . ولأن دوب ، ومن بعده تاكاهاشي ، وهيلتون وآخريـــن كثيرين (٤) ، غفلوا عن هذا التمييز ، فقد عجزوا عن اعطاء تعريف مفهومي مناسب للنمـــط الخراجي . فالتبادل في التشكيلات الخراجية يخضع للقانون الاساسي للنمـط الخراجي ، تماما كما تخضع ملكية الارض في النظام الرأسمالي ، مع الاخذ بعين الاعتبار فوارق النظامين ، للقانون الاساسي للتراكم الرأسمالي .

وتعتمد الحجة القائلة بالتنوع والخصوصية على الخلط بين نمط الانتـــاج والتشكيلة الاجتماعية . والحال ان ماركس قد عرّفنا تماما بالطابع المجرد لمفهوم نمط الانتاج : فالنمط الرأسمالي على سبيل المثال مفهوم مجرد (الاختزال الـــى طبقتين تعرّفان بأنهما قطبا التناقض ، انعدام الملكية اللارأسمالية ، للارض على الاخص ، الخ) ، وليس ثمة من تشكيلة رأسمالية قابلة لان تختزل الى هذا النمط ،

---

٤ ـ م. دوب و ب. سويزي : **من الاقطاع الى الرأسمالية : مشكلات الانتقال** .

حتى ولو كانت اكثر التشكيلات تقدما واكتمالا : فوجود ملكية الارض وطبقة ثالثة ، هي طبقة مالكي الارض ، التي يناظرها ضرب ثالث من الدخل ، هو الريع، يعطينا الدليل الساطع على ذلك .

٦ ــ ان استخراج الخراج لا يتم ابدا عن طريق ممارسة العنف فحسب : فهو يفترض نوعا من الموافقة الاجتماعية . ذلك هو مدلول ملاحظة ماركس القائلة «ان ايديولوجيا الطبقة المسيطرة هي الايديولوجيا المسيطرة في المجتمع» . وفي النمط الخراجي تجد هذه الايديولوجيا تعبيرها في الديانات الكبرى : المسيحية، الاسلام ، الهندوسية ، البوذية ، الكونفوشية . وتشتغل الايديولوجيا هنا لصالح استخراج الفائض ، في حين ان ايديولوجيا القرابة في النمط المشاعي ، المسيطرة هي الاخرى ، تشتغل لصالح اعادة انتاج علاقات التعاون والسيطرة ، لا الاستغلال. وتقابل الانماط المشاعية وهيمنة القرابة ديانات الارض ، خلافا لديانات الدولة التي نلتقيها في النمط الخراجي . لهذا السبب ، ليست الانتروبولوجيا هي المؤهلة لان تمدنا بأجدى المعطيات عن غلبة البنية الفوقية ، وانما المؤهل لذلك تاريخ المجتمعات ما قبل الراسمالية الكبرى . ففي النمط المشاعي ليس ثمة صراع طبقي ، في حين ان هذا الصراع يتجلى بوضوح في النمط الخراجي . وقد ابانت الماوية كيف ان هذا الصراع يتمفصل ، في المرحلة الراهنة وفي التشكيلات الراسمالية الطرفية ، مع الكفاح من اجل الاشتراكية .

ان غلبة البنية الفوقية هي اولى نتائج غلبة القيمة الاستعمالية على مستوى القاعدةالاقتصادية، بيد ان اشتغالها يؤثر بدوره على الصراع الطبقيللنمط الخراجي. ولا تناضل الطبقة المستغَلة ، بشكل عام ، من اجل القضاء التام على الاستغلال، وانما فقط من اجل ابقائه ضمن الحدود «المعقولة» التي تقتضيها اعادة انتاج الحياة الاقتصادية على مستوى تطور القوى الانتاجية الذي يفترض استعمالات جماعية لفائض النتاج. على هذا الاساس تقوم فكرة الامبراطور المفوض من السماء. وفي الغرب كان الملك المطلق السلطان يتحالف احيانا مع الفلاحين ضد الاقطاعيين. لكن هذا الوضع لا يتنافى بالطبع لا مع الصراع الطبقي ، ولا مع حصول طفرات في اتجاه القضاء التام على الاستغلال : فقد تواجدت حركات شيوعية فلاحية في كل مكان : في اوروبا ، في العالم الاسلامي ، وفي الصين ، كما اشار الى ذلك راي(٥) وشينو (٦) . ان الصراع الطبقي يفصح عن نفسه هنا بشكل عام عبر اعادة النظر

---

٥ ــ بيير فيليب راي : **التحالفات الطبقية** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٣ ؛ **الاستعمار، الاستعمار الجديد والانتقال الى الراسمالية** ، ماسبيرو ، ١٩٧١ .

٦ ــ جان شينو : **الحركات الشعبية والجمعيات السرية في الصين في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، منشورات ماسبيرو ١٩٧٠ ؛ **الحركة الفلاحية الصينية** ، منشورات لوسوي ، باريس ١٩٧٦ .

في الايديولوجيا في ميدانها الخاص : فمسيحية كنائس الدولة عورضت بالهرطقة الالبينية «٧» او البروتستانتية ، وفي الاسلام ظهرت الشيعية والاشتراكية القرمطية ، والكونفوشية ووجهت بالتاوية ، الخ .

٧ ــ اما السمة المميزة الرابعة للنمط الخراجي فهي ما هو عليه في ظاهره من استقرار ، بل من جمودية ليست بالطبع وقفا على آسيا وحدها . والواقع ان هذا الظاهر ، الخدّاع ، المضلّل ، مستوحى من التضاد والتعارض مع الرأسمالية. فالقانون الاساسي الداخلي للراسمالية ، القائم على القيمة التبادلية ، يكمن على صعيد القاعدة الاقتصادية بالذات : فالمزاحمة بين الرأسماليين تفرض التراكم ، اي التثوير الدائم للقوى الانتاجية . ذلك سبب من الاسباب التي تجعلنا نتردد في تشبيه النمط الدولاني ، المتميز بمركزة الرأسمال وبعدم تجزئة السيطرة عليه، بالنمط الرأسمالي . اما النمط الخراجي ، القائم على القيمة الاستعمالية ، فهو لا يواجه مطلبا داخليا مماثلا على صعيد قاعدته الاقتصادية .

بيد ان المجتمعات الخراجية ليست عادمة الحركة . فقد حققت تقدما بارزا في تطور قواها الانتاجية ، في مصر ، والصين ، واليابان ، والهند ، وآسيا الجنوبية ، في الشرق العربي والفارسي ، في افريقيا الشمالية والسودان ، في اوروبا المتوسطية او الاقطاعية . غير ان التقدم الذي احرزته لا يفترض تحولا نوعيا في علاقات الانتاج . تماما كما ان الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ وانكلترا في عام ١٧٨٠ مثلتا مرحلتين قصويين لتطور القوى الانتاجية على اساس العلاقات الرأسمالية بالذات . وانما للتغلب على الجمود الناجم عن مقاومة علاقات الانتاج القديمة ترى النور علاقات انتاج جديدة لتفسح في المجال امام تطور جديد .

٨ ــ ان الصراع الطبقي الدائر بين المنتجين الفلاحين وطبقة مستغليهم الخراجيين ، يحتل كل تاريخ التشكيلات الخراجية ، ان في آسيا وافريقيا وان في اوروبا . لكن ثمة فارقا اساسيا بين هذا الصراع وبين الصراع الذي يدور بين البروليتاريين والبورجوازيين في النظام الرأسمالي . فالصراع الاخير قابل لان يحسم بنصر لصالح البروليتاريا وباقامة مجتمع لاطبقي . اما الصراع الاول فلم يكن قابلا لان يحسم بانتصار فلاحي . فكل نصر كان ينتزعه الفلاحون غلابا كان يؤدي الى إضعاف الطبقة المستغِلة الخراجية لصالح طبقة ثالثة وليدة ، هي الطبقة البورجوازية التي تنشأ ، جزئيا ، الى جانب الطبقة الفلاحية ، انطلاقا من الراسمال البضاعي ، وجزئيا من داخل الطبقة الفلاحية التي تشهد ، من جراء تحررها النسبي ، تمايزا داخليا . لكن الصراع الطبقي في ظل النمط الخراجي يبقى مع ذلك محركا للتاريخ ، لانه يشكل التناقض الذي تفسح حركته في المجال

---

٧ ــ الالبينيون او الكتار ، بدعة دينية ظهرت في اواخر القرن الثاني عشر في فرنسا . قال أتباعها بالثنوية ، اي باله للخير وإله للشر . انكروا الحرية وبعث الاجسام والكهنوت . حاربهم ملوك فرنسا بالسلاح حتى عام ١٢٢٩ . ــم ــ

لتخطي هذا النمط وتجاوزه . ان سعي الطبقة الخراجية الى الاستئثار بفائض اكبر لا يشكل قانونا اقتصاديا داخليا ، مماثلا للسعي وراء الربح الرأسمالي ؛ بيد انه يؤدي ، بفعل ضغط النضال الفلاحي ، الى ارغام الطبقة الخراجية والفلاحين على تحسين اساليب الانتاج .

ان الصراع الطبقي هو الذي يفسر ايضا ، وان في حدود ، السياسة الخارجية للطبقة الخراجية . فهذه الاخيرة تسعى الى التعويض عما تخسره داخل المجتمع الذي تستغله بسياسة توسعية تسمح لها باخضاع شعوب اخرى وبالحلول محل طبقاتها المستغِلة . ذلك هو منطق الحروب الاقطاعية . ولا يندر ان توفق الطبقة الخراجية الى تعبئة الشعب لخوض غمار هذا النوع من المغامرات . وهنا تفرض المقارنة نفسها مع العلاقة التي تحكم بتبعية السياسة الخارجية في النظام الرأسمالي للصراع الطبقي الداخلي ، وان كان قانون التراكم الرأسمالي مختلفا من حيث طبيعته وجوهره . وتظل هذه المقارنة سارية على الامبريالية ، اي على التحالف الموجه الى الخارج بين البورجوازية والبروليتاريا في بلد من البلدان ، كما كان ماركس وانجلز قد تنبآ بذلك بالنسبة الى انكلترا .

٩ ـ قبل ان نخوض في مسألة خصوصيات مختلف التشكيلات الخراجية ، يتعين علينا توضيح سلسلة من المسائل النظرية العائدة الى علاقات التبادل والتداول .

في الواقع ، لا يوجد عمليا «نمط انتاج بضاعي صغير بسيط» مستقل بذاته. ولكن هذا النمط له تعريفه المفهومي الخاص من حيث انه لا يستوجب وجود طبقة مستغِلة ، بل فقط منتجين صغار مالكين لوسائل انتاجهم ومتخصصين في نتاجهم الذي يقايضونه بحسب قانون القيمة .

وكان ماركس قد لفت الانتباه الى الشروط المتوخاة كيما يتم التبادل حسب قانون القيمة : ان يكون التبادل منتظما لا عرضيا ، تزاحميا لا احتكاريا ، والا يكون هامشيا بل ان يشتمل على كميات تسمح بتطابق العرض والطلب . وهذه الشروط لا تتوفر بشكل عام في التبادلات التي تتم في المجتمعات التي تدرسها الانتروبولوجيا ، كما اوضح ذلك مونيه (٨) ؛ وكنا قد ابدينا ملاحظة مماثلة منذ عام ١٩٥٧ ، بصدد التشكيلات الخراجية التي تتميز بغياب سوق معممة لوسائل الانتاج وبأهمية الاكتفاء الذاتي ؛ وكنا قد خلصنا الى القول ان التبادل يحصل هنا بشكل عام حسب النظرية الكلاسيكية الجديدة المعروفة باسم نظرية القيمة ، لا حسب قانون القيمة الذي كان ينطبق على وجه التحديد ، بشكله المتحول ، على الرأسمالية .

ان المساجلات حول معرفة ما اذا كان للتبادلات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية اثر تذويبي ، تتسم بالالتباس وعدم الوضوح . ويجب الا يغيب عن ذهننا ان التبادل ، الذي لا يشتمل الا على جزء من الفائض ، خاضع لقانون النمط

---

٨ ـ روجيه مونيه وآخرون : **الانتروبولوجيا الاقتصادية** ، منشورات ماسبيرو ، ١٩٧٦ .

الخراجي . ان جميع المباحث التاريخية المتعلقة بالاهمية النسبية والمقارنة لدفق المبادلات ، وللتنظيمات البضاعية ، وللتجمعات السكانية ، الخ ، لا تجيب عن الاسئلة الاساسية وان كانت لا تخلو طبعا من فائدة واهمية . ولئن لم يكن الاقتصاد الخراجي في اي مرة من المرات «طبيعيا» ، فهذا ليس من شأنه لا ان يؤيد أطروحة الطاقة التذويبية للعلاقات البضاعية ، ولا ان يدحضها .

نحن لا ننتقص من اهمية العلاقات البضاعية ، وكثيرا ما نوهنا بدورها في التشكيلات العربية ، وبينّا تأثيرها الارتدادي الحاسم على النمط الخراجي ، اذ ضمنت ازدهاره في العراق على سبيل المثال في العصر العباسي الكبير . ان وجودها يفرض في الواقع تحليل دينامية العلاقات بين المجتمعات الخراجية ، تماما كما يتحتم تحليل الانظمة الراسمالية المركزية والطرفية بدالّة الارتباط فيما بينها ، لا بمعزل عن بعضها بعضا . ان تحليل العلاقات الجدلية بين القوى الداخلية والقوى الخارجية في دينامية المجتمعات الخراجية يفرض نفسه هنا ، وعلى الاخص في دينامية الانتقال الى الراسمالية .

لقد اشار سويزي ، على سبيل المثال ، الى ان تفكك العلاقات الاقطاعية في اوروبا قد مهّد لمرحلة انتقالية «من الانتاج البضاعي ما قبل الرأسمالي ، الخاضع لقانون القيمة ، والممهد لبزوغ الراسمالية» (٩) . وقد بيّن كيف ان هذا التفكك قد نجم عن تحول الريع العيني الى ريع نقدي بدافع من الصراع الطبقي الداخلي ونتائج التجارة الكبيرة في آن واحد . وكنا قد اشرنا في عام ١٩٥٧ الى مثال انكلترا الجديدة (١٠) ، النموذج المثالي للنمط البضاعي ما قبل الرأسمالي ؛ نموذج يستحيل فهمه اذا ما نظرنا اليه على حدة ، وقابل كل القابلية للفهم والتعليل عندما نأخذ بعين الاعتبار وظائف هذه المنطقة في النظام العالمي عصرئذ .

وينبغي الا نهمل ابدا هذا الجانب من الواقع . فهل نستطيع ان نعزل القوى الخارجية ونتغاضى عن تداخلها وتفاعلها مع القوى الداخلية في تحول اليابان من الاقطاعية الى الرأسمالية المركزية ؟ أوليس هذا التداخل والتفاعل حاسمين في تكوّن راسمالية الاطراف ؟ وهل يحق لنا ان نتغاضى عن التفاعلات التي تحصل على صعيد البنية الفوقية ، اي على صعيد يتجاوز التفاعلات الاقتصادية الضيقة؟ وهل يمكننا ان نفسّر الاشكال النوعية للاقطاعية في اوروبا الشرقية («القنانة الثانية») من دون ان نأخذ في الحسبان العلاقات التجارية مع الغرب ونقل البنى السياسية والايديولوجية ، كاستعارة اشكال الملكية الغربية المطلقة على سبيل المثال ؟ وفيما يتعلق بأطراف النظام الرأسمالي ، هل يسعنا ان نستثني من تحليل الهيمنة الايديولوجية والثقافية الاستعارات في ميادين نماذج الاستهلاك ، والتنظيم

---

٩ ـ م. دوب و ب. سويزي : **من الاقطاع الى الراسمالية : مشكلات الانتقال** .

١٠ ـ انكلترا الجديدة : اسم أطلق على الولايات الاميركية الست التي كانت مستعمرات انكليزية قبل حرب الاستقلال . ـم ـ

التقني ، والسياسي ، الخ ؟

١٠ ــ فيما يتعلق بمسألة العبودية ، فان الاستثناء الاغريقي ــ الروماني كان وراء سلسلة من الالتباسات الكبرى . فنشر **المقدمة في نقد الاقتصاد السياسي** (فصل **أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية**) احدث فورة في الماركسولوجيا ، ساقتها بعيدا عن الماركسية ، وذلك بقدر ما وضع الاختصاصيون ايديهم على الموضوع. فقد ذهب توكاي (١١) وتلامذته الى القول ان المشاعة البدائية قد افضت الى طريقين . الطريق الاولى هي التي اختارتها آسيا : فقد استمرت فيها المشاعات وتراكبت فوقها الدولة الاستبدادية ؛ وظلت المشاعات مالكة للارض ، في حين كان المنتجون ، المنظمون على شكل أسر ، يستملكونها استملاكا مؤقتا . ولم يكن ثمة مخرج لهذه الطريق التي جمَدت تطور القوى الانتاجية وحكمت على تاريخ آسيا بأن يكون تكرارا رتيبا لسيناريو سطحي واحد . أما الطريق الاخرى فهي طريق انحلال المشاعة وتوطد الملكية الفردية الخاصة للارض ؛ وقد تمخضت في البدء عن اول تقسيم طبقي ، جذري الشكل ، حكم بالعبودية على الذين فقدوا ملكيتهم الزراعية . من هنا منطلق المعجزة الاغريقية ، وانتشارها فيما بعد في الامبراطورية الرومانية . ثم كان تحول العبودية الى قنانة وتكوّن الاقطاعية الاستثنائي . وقد اوجدت الملكية المولوية ، وهي ملكية خاصة طبعا ، مناخا مؤاتيا لنمو التناقضات (استقلال المدن الذاتي ، صراع الفلاحين من اجل الملكية الفلاحية الخاصة) التي ستتمخض عن ولادة الرأسمالية . لقد كانت هذه الطريق طريق التغيير المستمر ، والتقدم الدائم . لقد كانت طريق اوروبا التي تعود أصولها بالتالي الى اليونان القديمة . وتحتل العبودية ، في هذه الطريق الفريدة ، مكانة مميزة ، في بداية انطلاقها طبعا . من هنا كان التصنيف التسلسلي لانماط الانتاج المزعومة : النمط الآسيوي (المجمَد) ، النمط الاغريقي ــ الروماني ، النمط الاقطاعي ، النمط الرأسمالي ، مع التعاقب المحتوم للانماط الثلاثة الاخيرة .

ان هذه النظرية خاطئة . فلا وجود لمشاعات تملك جماعيا الارض لا في مصر (منذ خمسة آلاف عام على الاقل) ، ولا في الصين (منذ حكم أسرة هان) ولا في الهند ايضا على الارجح . فقد عرفت هذه المجتمعات ، منذ زمن بعيد ، الملكية الخاصة للارض أسوة بأوروبا الاقطاعية . وهي لم تعرف العبودية على مستوى واسع ؛ كما ان ظاهرة القنانة ، حسب مفهومها الاوروبي ، تكاد ان تكون غريبة كليا عنها : هل كان اغلب الخلفاء وأباطرة الصين اكثر استبدادا من ملوك اسبانيا ، وفرنسا ، وانكلترا المطلقي الصلاحيات ؟ اما فيما يتعلق بتطور القوى الانتاجية في آسيا ، فلم يكن ايقاعه أقل سرعة من ايقاع التطور الذي شهده الغرب خلال الفترة الزمنية الممتدة من عصر هوميروس الى الثورة الصناعية . ان هذه الفائية الاوروبية

---

١١ ــ فيرنش توكاي : **حول نمط الانتاج الاسيوي** ، بودابست ، ١٩٦٦ .

المتمحورة على ذاتها ، المستوحاة بَعديا من التطور الراسمالي في اوروبا ، تفترض عند التحليل الاخير انه لم يكن في مقدور اي مجتمع ، غير المجتمع الغربي ، ان يبلغ ، بامكانياته الذاتية ، المرحلة الرأسمالية . ولو كان هذا صحيحا لاضطررنا الى الاستنتاج بأن قوانين المادية التاريخية لا تنطبق الا على الغرب ، وان تاريخ الغرب يناظر تحقيق العقل . ان هذه الماركسية المزعومة هي اشبه ما تكون في الواقع بالنزعة القومية الثقافية لبعض ايديولوجيي العالم الثالث المعاصر الذين يرفضون الماركسية وينبذونها لانها «لا تنطبق على مجتمعاتنا النوعية التي لهما خصوصياتها» ! ان النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها ، والتي ما هي الا نتاج الايديولوجيا الامبريالية المتوارية خلف قناع الماركسية ، تعتبر الشقيق التوأم للنزعة القومية الثقافية .

١١ ــ لنكتفِ اذن بالاشارة الى ان العبودية تظل استثنائية ، وانها تتعايش مع مستويات متفاوتة للغاية لتطور القوى الانتاجية : من حاضرة اثينا وصقلية الرومانية ، الى جنوب العراق في العهد العباسي ، الى مزارع الاميركتين ، وأخيرا الى مناجم افريقيا الجنوبية .

بالمقابل ، فان العبودية توفّر على الدوام نتاجا بضاعيا : في العصور القديمة الكلاسيكية ، في جنوب العراق ، وفي اميركا على حد سواء . والحال ان النتاج البضاعي نتاج استثنائي في العالم ما قبل الرأسمالي . والمناطق التي تسود فيها العبودية لا يمكن بالتالي تعقلها بحد ذاتها : فهي تشكل فقط عناصر من كليات اوسع وأشمل . فلا يمكننا تعليل العبودية في اثينا ان لم نعمد الى دمج الحاضرات الاغريقية بالمحيط الذي كانت تتاجر معه . ذلك ان تخصصها يدخل ضمن نطاق منطقة تشمل الشرق ــ الذي لن تدخله العبودية . أما في الغرب الروماني ، فقد اقتصرت العبودية على المناطق القريبة من الشواطىء لان نتاجها قابل للتتجير . وفي غاليا واسبانيا حالت نفقات النقل دون انتشار العبودية ، وفي ذلك دليل على ارتباطها بالتجارة . أما اميركا فلا وجود خاصا لها ، اذ انها طرف اوروبا المركنتيلية .

ثمة خاصية اخرى تجعل من العبودية نمطا استثنائيا بالضرورة : فهي لا تعيد انتاج قوة عملها . انها تقتضي اذن غزوات خارجية ، وتنطفىء مع نضوب هذه الاخيرة . هذا ما تبينه الامثلة ، البعيدة في الزمان والمكان ، لغزوات الهمج للامبراطورية الرومانية وغزوات الاوروبيين في افريقيا .

ويتعين علينا ، في النهاية ، ان نحاذر من اطلاق صفة العبودية على اوضاع شخصية مختلفة ومتمايزة ، داخل مجتمعات متباينة الهوية : المجتمعات المشاعية (حيث لا وجود للاستغلال) والمجتمعات الخراجية (عندما يكون الامر متعلقا بالخدم، وموظفي الدولة) ، الخ .

١٢ ــ يتميز النمط الاقطاعي اول الامر بجميع خصائص النمط الخراجي بصورة عامة . بيد انه يتمتع بالاضافة الى ذلك ، وعلى الاخص في مرحلة نشوئه ، بالخصائص التالية التي تولى سويزي ابرازها : تنظيم الانتاج في اطار الاقطاعة ،

مع ما يترتب على ذلك من ريع على شكل عمل وسخرة يتقاضاه السيد الاقطاعي ، وممارسة هذا الاخير لصلاحيات سياسية وقضائية تحتم اللامركزة السياسية . هذه الخصائص تعكس نشأة التشكيلة الاقطاعية التي تكونت انطلاقا من غزوات الهمج ، اي انطلاقا من شعوب كانت متخلفة على صعيد التكون الطبقي عندما استولت على مجتمع اكثر تقدما . ان النمط الاقطاعي هو بكل بساطة نمط خراجي بدائي ، غير مكتمل .

لم تنبثق الاقطاعية عن العبودية ؛ فالتسلسل الزمني لا يعدو ان يكون هنا ضربا من الوهم . ويكرر الاقطاع قانون الانتقال من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقي : بعد المرحلة المشاعية تأتي المرحلة الخراجية . ان الاقطاعية اليابانية ، بالمناسبة ، قد انبثقت عن المرحلة المشاعية من دون ان تمر اطلاقا بطور العبودية.

من المؤكد ان الهمج كانوا لا يزالون في الطور المشاعي عندما قاموا بغزواتهم . فهل كانت المشاعات السلافية ، والجرمانية ، والهندية تختلف بطبيعتها عن البدائل التي عرفت فيما بعد : الانكا ، الازتيك ، المايا ، الملغاش ، وعرب ما قبل الاسلام ، بالاضافة الى ما يقارب من الف بديل افريقي على الاقل ؟ وهل من قبيل المصادفة ان يكون الجرمانيون قد تخلوا عن ديانات الارض والخصوبة ، عندما انتقلوا من الطور المشاعي الى الطور الخراجي ، ليتبنوا ديانة امبراطورية ، هي المسيحية ؟ وهل من قبيل المصادفة ان كان الامر نفسه قد تكرر في افريقيا مع انتشار الاسلام فيها ؟

ان الملكية الاقطاعية لا تختلف اختلافا جذريا عن الملكية الخراجية . انها نوع بدائي منها ، تكمن خصوصيته في ضعف السلطة السياسية ولامركزيتها . واقامة تعارض بين «ملكية الدولة السامية على الارض» في آسيا ، وبين الملكية المولوية، الخاصة كما يقال ، تقود الى الخلط بين ما هو صحيح وما هو خاطىء . ذلك ان ملكية الدولة تفعل فعلها على صعيد البنية الفوقية ، لتبرير الضرائب ، لا على صعيد التنظيم التقني للانتاج . والحال ان ملكية الله السامية في الاقطاع الاوروبي المسيحي (الارض يجب ان تزرع ، للفلاحين حق في النفاذ اليها ، الخ) تفعل فعلها على نحو مماثل ، وان بصورة مخففة تتناسب مع الطابع البدائي للدولة . ومع تقدم القوى الانتاجية تراجعت اللامركزة السياسية البدائية لصالح المركزة. وهكذا اقتربت الملكيات الاوروبية المطلقة اكثر فأكثر من الاشكال الخراجية المكتملة .

يحاول انصار النمط الآسيوي ان يوفقوا بين متناقضين : بين الطابع البدائي لهذا النمط (لقد ظهر بالاول زمنيا) والتطور المناظر للقوى الانتاجية . وسعيا وراء ذلك يقولون بفرضية التطور من النمط الخراجي الى النمط الاقطاعي . اما نحن فنؤكد العكس تماما : فالنمط الاقطاعي البدائي هو الذي تطور الى نمط خراجي. ان النمط الخراجي يشكل القانون العام ، والنمط الاقطاعي مجرد بديل استثنائي له .

وإنقاذا لنظرية «المعجزة الغربية» وعديلها ، الخراب الآسيوي ، جرى ابتداع اقطاعية صينية لاحقة للنمط الآسيوي . فهل يكون الاقطاع الصيني هذا خصوصيا، وادنى مستوى من الاقطاع الغربي ، لانه لم يعقب العبودية ، بل النمط الآسيوي، حسب تصورات توكاي ؟ لكن الاقطاع في الغرب قد تحدّر عن الغزوات الهمجية، وقد انتقل الجرمان هم ايضا من المشاعة الى شكل أولي للاقطاع ثم الى الاقطاع، من دون ان يمروا بطور العبودية الوسيط . ويحاول غودلييه ان يقدم تبريـــرا اخيرا : ان لم يتمخض الاقطاع الشرقي عن الراسمالية فلأنه «لم يترافق بتطور كبير للانتاج البضاعي وللنقد» ، وذلك بسبب صمود «المشاعات الفلاحية» عبر الزمن . والحال ان هذا الصمود المزعوم لا وجود له مع الاسف الا في اذهـــان الذين يحتجون به . اما التطور البضاعي ، فالجميع يعلم ان الوقائع تشهد لصالح عكس ما ادعاه غودلييه : فقد كان في الشرق (الشرق العربـــي ، والهندي ، والصيني على الاخص) اكثر تقدما بأشواط مما كان عليه في الغرب الاقطاعي .

١٣ ـ ان مدن المجتمع الاقطاعي ، شأنها شأن الارياف على كل حال ، لا تخضع للسلطة المركزية الا في حدود ضيقة . وقد اخِذ على ماكس فيبر غلوه في الحديث عن استقلال المدن الاوروبية الذاتي . وقد اشار رودني هيلتون (١٢) الى ان باريس، اعظم مدن الغرب ، كانت تخضع للملك ، كما اعاد مرينغتون (١٣) الى الاذهان ان المدن قد «استردت الطابع الاقطاعي» عندما راحت بورجوازيتها توظف اموالها في العقارات ، كما حصل في ايطاليا ، او تصطف الى جانب الاقطاعيين ضـــد الثورات الفلاحية ، كما حصل في فرنسا في القرن الثامن عشر . واضاف ان الراسمالية الجديدة قد ولدت خارج المدن ، اذ انها اقامت مصانعها في الارياف، في منشستر وبرمنغهام ، على سبيل المثال ، هربا من الاتحادات المهنية . ولم تعمد الراسمالية المنتصرة الى «ترييف» الريف بقضائها على الصناعة الحرفية فيه وبحصر نشاطه في الانتاج الزراعي وحده الا في وقت متأخر ، في القرن التاسع عشر على وجه التحديد . ان الظاهرة المدينية اقدم عهدا على كل حال من الاقطاع الاوروبي . وقد تميزت بها العصور القديمة الكلاسيكية على نحو بارز . لكن هل نحن بصدد مدن مستقلة ذاتيا ؟ ان باطن الامور غير ظاهرها في الواقع . فهي من جهة اولى مدن مالكين عقاريين ، ولكن بمقدار ما تتضخم من جهة ثانية من جراء النتائج المباشرةوغير المباشرة للتجارة الكبيرة (التي تعتاش في هذهالحال علىالصناعة الحرفية الرقية) ، فان هيمنتها على الارياف النائية والاجنبية ، التي يعود عليها استغلالها غير المباشر بالفوائد والارباح ، تظل مؤقتة وعابرة ، لانها لا تفعل فعلها الا من خلال المد التجاري والتحالفات العارضة . ولقد كانت المدن العربية في وضع مماثل تقريبا . اما المدن الصينية ، العظيمة الشأن ، فقد كانت تندرج في اطار

---

١٢ ـ م. ديب و ب. سويزي : **من الاقطاع الى الراسمالية : مشكلات الانتقال** .

١٣ ـ جون مرينغتون : **الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية** ، الناشر رودني هلتون، ١٩٧٦ .

نمط خراجي مكتمل وبالغ التقدم (صناعة حرفية ومعامل يدوية مزدهرة) ؛ بيد انها كانت ، شأنها شأن المدن العربية ، خاضعة للاشراف النافذ والفعال للسلطة المركزية الخراجية . وعندما ضعفت هذه السلطة الخراجية في العالم العربي فقدت المدن من رونقها . بالمقابل ، فان المدن اليابانية كانت ، منذ نشأتها ، عظيمة الشأن ومستقلة ذاتيا ، وذلك بحكم ضعف السلطة المركزية الاقطاعية ، تماما كما كانت الحال عليه في الغرب . لكنها سوف تتراجع وتضعف لان غياب التوسع الخارجي ، الذي استفادت منه مدن اوروبا ، قد اضطر الطبقة التجارية اليابانية، المتمتعة في الواقع بحرية كبيرة في تحركاتها ، الى الارتداد نحو الارياف والى توظيف اموالها في شراء الاراضي وفي الربا .

ليس من الصعب علينا ان نمسك ، عبر تعدد المظاهر هذا ، بخيط الحقيقة. فالدور المسرّع للمدن الاقطاعية القديمة (حيث تهيمن الطوائف الحرفية ، المتمتعة بموقف قوي في علاقتها مع السلطة) او الجديدة (المتحررة من الطوائف الحرفية والسلطة المركزية على حد سواء) يكشف عن ضعف السلطة المركزية . وعندما توطدت هذه الاخيرة ، مع ظهور الملكيات المستبدة ، كانت العلاقات الاقطاعية قد قطعت شوطا بعيدا على طريق الانحلال والتفكك حتى في الارياف بالذات .

١٤ ــ يكشف هذا التفكك وهذا الانحلال عن تفتت السلطة الاقطاعية الذي اتاح للصراع الطبقي ان يتجاوز بسرعة اقتصاد القصر ليفرض الاستثمار الصغير الخاضع للريع العيني ، ثم النقدي . وقد خفّف هذا التحول من وزر الخراج ، وعجّل في حصول تراكم فلاحي ، واستهل عملية التمايز والتفاوت داخل الطبقة الفلاحية . وعندما حاولت الطبقة الاقطاعية ان تتصدى للموقف ، من خلال الملكية المطلقة التي جاءت بها لوضع حد للتحرر الفلاحي (١٤) ، كانت القنانة قد زالت ، والطبقة الفلاحية قد تمايزت ، والسوق قد أضحت قيد التكوّن .

وتندرج جدلية طريقي التقدم الرأسمالي في اطار هذه الخلفية الاساسية . فهناك ، من جهة اولى ، تأسيس المعامل اليدوية ونظام الانتاج للبيع ، اللذين يتحكم بهما الرأسمال البضاعي المعتاش على التجارة النائية ؛ وهناك ، من جهة اخرى ، تأسيس المنشآت الصناعية الصغيرة بدءا من الطبقة الفلاحية الكولاكية (١٥) . وقد استمرت التناقضات بين هاتين الطريقين ؛ وكانت تأخذ احيانا أبعادا كبيرة ، وعلى الاخص عندما انضمت البورجوازية الكبيرة الى الملكية الاقطاعية مقابل حصولها على حماية استغلتها لمواجهة مزاحمة البورجوازية المفتتة في المدن الصغيرة والبلدات والارياف .

١٥ ــ ان الانتقال هو بطبيعته تنوع . وليس ثمة قوانين عامة للمراحل

---

١٤ ــ بيري اندرسون : **الانتقالات من العصور القديمة الى الاقطاع** .

١٥ ــ نسبة الى **الكولاك** : الفلاح الغني في روسيا . ــمــ

الانتقالية ، وانما هناك فقط اقترانات عينية ، تشمل نمط الانتاج الذي في سبيله الى الزوال واثر التفاعل مع القوى الخارجية. لهذا السبب فان العلل المتماثلة قد تتمخض ظاهرا عن نتائج متعارضة . فقد كابدت ايطاليا من الظهور المبكر للعلاقات الراسمالية الجنينية ، واسبانيا من سيطرتها على اميركا ؛ وفي فرنسا وانكلترا تشكلت الدولة الاقطاعية المطلقة تعويضا عن زوال القنانة ، وتدعمت من جراء تقدم المدن ؛ اما في الشرق الاوروبي فان الحكم الاستبدادي المطلق سيبزغ فوق الفراغ المديني ، وسيكون الاداة لاقامة نظام قنانة اقتضاه المستوى الضعيف للقوى الانتاجية وخواء المساحات الشاسعة (١٦) .

ان مراحل الانتقال كافة زاخرة بالدروس والتعاليم ، بما فيها المتأخرة منها والتي قادت الى راسمالية الاطراف التابعة في ايامنا هذه . وكثيرا ما يتحكم شكل الانتقال بالتطورات التاريخية اللاحقة . فكيف لا نلاحظ ، مع اندرسون ، ان الملكية المطلقة في الغرب الاوروبي قد اسقطت بثورة بورجوازية ، وانها في الوسط الاوروبي قد صنعت بنفسها هذه الثورة من فوق ، وان ثورة البروليتاريا هي التي ستطيحها في الشرق الاوروبي ، حيث كان الوضع السائد شبه طرفي ؟ وقد غدت هذه الثورة البروليتارية الحل الوحيد بالنسبة الى الاطراف : فـ «الثورة البورجوازية» لم تعد ممكنة ؛ وذلك هو المظهر الثاني للتطور اللامتكافىء ، الفاعل على صعيد الانتقال الى الاشتراكية .

١٦ — يتعين علينا ان نقابل خصوصية الاقطاعية بخصوصية كل حضارة من الحضارات الخراجية العظمى الاخرى ، ان بالخصوصيات العربية التي درسناها في **الامة العربية** ، وان بخصوصيات الامبراطورية العثمانية التي تمدنا ببعض تطوراتها ، وعلى الاخص في جزئها البلقاني ، بمقارنات مذهلة (١٧) . وقد جاءت المساجلات حول المجتمعات المسماة بالآسيوية ، وما صاحبها من دراسة مقارنة للساحات الصينية ، والهندية ، والافريقية ، والملغاشية ، والآسيوية الجنوبية ، والافريقية الشمالية ، الخ ، جاءت بدورها بمعلومات ثمينة حول دينامية التغيير. وعلى الماركسي ، في كل الاحوال ، ان يهتم بالكشف عن القوى والاواليات التي تحفز الحركة ؛ اما الذين يسعون الى الكشف عن الأواليات المزعومة للثبات وعدم التغير ، فانهم لا يختلفون ، في مسعاهم ، عن الاقتصاديين البورجوازيين الذين يحللون القوانين «الثابتة» لـ «الاقتصاد الخالص» .

ان لكل مجتمع خراجي وجهه المميز الخاص . لكن المجتمعات الخراجية كافة قابلة لان تحلل على اساس مفهوم نمط الانتاج الخراجي ومفهوم التعارض الطبقي بين المستغِلين الخراجيين والمنتجين الفلاحين المستغَلين . وخير مثال نسوقه بهذا

---

١٦ — بيري اندرسون : **الانتقالات من العصور القديمة الى الاقطاع** .

١٧ — ك. فيرغوبولوس : **الراسمالية الشائهة والمسألة الزراعية الجديدة** ، منشورات ماسبيرو، باريس ١٩٧٧ .

الصدد هو مثال الهند بطوائفها المغلقة . فمفهوم «الطبقات المغلقة» الزائف هذا ، الذي هو بمثابة انعكاس للايديولوجيا الهندوسية ، التي تنوب هنا مناب ايديولوجيا الدولة وتمارس هيمنتها المطلقة ، هذا المفهوم يحجب الواقع الاجتماعي : التملك الخراجي للارض من قبل المستغِلين (مقاتلي كشاتريا ، طبقة البرهمان الكهنوتية)، استغلال السودرا ، واعادة توزيع الخراج بين زبائن الطبقات المستغِلة (نظـــام جاجماني) . وقد بيَّن دومون (١٨) وميَّاسو (١٩) كيف ان الطوائف الهندية المغلقة لا وجود لها الا على الصعيد الايديولوجي ، وان نظام استغلال خراجي هو الذي يسود في الواقع . اما بالنسبة الى الصين ، فان لنظام الاستغلال المعروف باسم «جنتري» ، وللايديولوجيا الكونفوشية التي تلازمه ، خصائصهما المميزة دون ادنى ريب ؛ لكن على الصعيد الجوهري للصراع الطبقي الدائر بين المستغِلين والمستغَلين وديناميته ، فان اوجه التشابه كبيرة . ان التشابه عظيم كذلك مع الشرق الاسلامي العربي والعثماني ، الى حد ان تمفصل العلاقات الخراجية الاساسية مع العلاقات البضاعية يفعل فعله هنا على منوال واحد : تكوين طبقات من التجار ــ المرابين ، الاستئثار بملكية الارض ، الخ .

ان التأريخ البورجوازي للمجتمعات ما قبل الراسمالية لا يفيدنا بشيء يذكر على صعيد التحاليل . فتعريف الاقطاع الذي يعطينا اياه مؤلفو الدراسات والابحاث التي جمعها كولبورن ، والقائل ان الاقطاع هو وسيلة حكم لا نظام اقتصادي ، هذا التعريف يسمح للمرء بأن يقفز من الحثيين الى سومر ، ومن الصين في عهد آل شانغ وشو الى الفرثيين ، ومن الراجبوتيين الى بيزنطة ، وذلك بفضل منهج لا يعدو كل فضله ان يرصد الوقائع بمعزل عن سياقها العام . ومع ذلك لا يستحيل علينا ، هنا ايضا ، ان نكتشف الكثير من المواد المفيدة ، بشرط ان ننظر اليها بقدر اكبر من التمحيص الجاد .

١٧ ــ اذا ما سلمنا بأن العبودية تشكل طورا استثنائيا ، ونبذنا المجتمعـــات المشاعية الى ماضيها البعيد ، تبقى امامنا اربع اطروحات فقط بصدد المجتمعـات الطبقية الكبرى: ١ ــ أطروحة «الطريقين» (الاقطاعيةالاوروبية او النمط الآسيوي)، ٢ ــ أطروحة الاقطاعية المعممة ، ٣ ــ اطروحتنا نحن حول النمط الخراجـــي المعمم ، و٤ ــ اطروحة خصوصية كل مجتمع من المجتمعات .

ان الاطروحة الاخيرة لا تعدو كونها تهربا وتنصلا من الإشكال النظري ؛ على حين ان الاولى خاطئة كما سبق ان بينّا ذلك . اما الاطروحة القديمة القائلـــة بالاقطاعية المعممة فما هي برديئة في جوهرها . والواقع ان اطروحتنا حول النمط الخراجي هي نسخة محسَّنة عنها ، وهي تبرز الطابع غير المكتمل للنوع الاقطاعي المتحدر من الاسرة الخراجية .

---

١٨ ــ لويس دومون : **الانسان التراتبي** ، منشورات غاليمار ، باريس ١٩٦٧ .

١٩ ــ كلود ميَّاسو : **هل توجد طوائف مغلقة في الهند ؟** ، منشورات انتروبوس ، باريس١٩٧٧ .

الفصل الرابع

التطور اللامتكافىء في الانتقال الرأسمالي وفي الثورة البورجوازية

١ ـ طرق الرأسمالية المختلفة . المركب الفلاحي في الثورة البورجوازية . التطور اللامتكافىء في مختلف مراحل التاريخ .

١ ـ لا مفر لنا من التساؤل حولما اذا كانت طريق التطور الراسمالي قد استهلكت قدراتها وامكاناتها في عالمنا الراهن ، وبتعبير آخر حولما اذا كانت الدول المتخلفة في الوقت الحاضر قادرة على ان «تلحق» بالدول الراسمالية المتقدمة بسلوكها الطريق الراسمالية .

او القينا نظرة على الماضي ، على الوقائع وتأويلها ، على التطورات الفعلية وما تمخض عنها من توقعات، لادركنا بالفعل ان تطور الراسمالية كان دوما غير متكافىء، وانه كانت هنالك باستمرار دول ومناطق اكثر تقدما واخرى اكثر تخلفا ، وان الدول الاكثر تقدما اليوم لم تكن كذلك في الماضي . لذلك يتعين علينا ان نعيد النظر باستمرار ، بلا كلل او ملل ، في تحليلات الاشكال العينية لتطور الراسمالية اللامتكافىء ، سواء أفي البلدان المتقدمة ام في البلدان المتأخرة ، وسواء أكانت

هذه الاخيرة من البلدان الطرفية ام من البلدان التي ارغمت على ان تحتل موقعها في الاطراف .

لقد سلّم ماركس ولينين على الدوام بوجود عدة طرق للتطور الراسمالي ، تبعا للصراعات والتكتلات الطبقية المهيمنة : فالطريق الفرنسية على سبيل المثال كانت تتعارض مع الطريق البروسية . ونستطيع ان نضاعف هذه الطرق الى ما لا نهاية، تقريبا ، وان نتكلم عن كل واحدة منها اليوم على نحو يختلف عنه بالامس ؛ فهل الطريق الانكليزية ، على سبيل المثال ، هي المسؤولة عن انحطاط بريطانيا الراهن ؟ وهل ثمة طريق برازيلية فعلية وما آفاقها ؟ الخ .

لقد جرت العادة على اقامة تمييز بين الطرق الثورية للتطور الراسمالي والطرق غير الثورية . وترفض المادية التاريخية تصور التطور الراسمالي على انه واقعة اقتصادية ، اي تحويل لعلاقات الانتاج يفرضه تطور القوى الانتاجية ، تحويل قابل لان يتم من تلقاء نفسه ، بفعل حركة القوى الاقتصادية ، من دون التدخل الفعال للتحويلات السياسية .

لا ريب في ان علاقات الانتاج الراسمالية ، الجديدة ، تظهر اول ما تظهر داخل النظام السابق ، الخراجي او الاقطاعي ، مستهلة بذلك سيرورة الثورة الراسمالية. لكن ما دامت السلطة السياسية اقطاعية ، فان هذه العلاقات الجديدة تظل في حالة جنينية . ومع بلوغ طور محدد ، يتعين على السلطة نفسها ان تتغير ، وهذا التغير هو ما يشكل الثورة البورجوازية بالمعنى الضيق . وعندئذ تتيح الثورة للعلاقات الراسمالية ان تتطور ملء التطور . لهذا السبب فان تفتح الراسمالية يسبقه على الدوام ، وفي جميع الحالات ، تغيير في مضمون الدولة الطبقي . فثورة ١٦٨٨ في انكلترا ، وثورة ١٧٨٩ في فرنسا ، والوحدة الالمانية ، والوحدة الايطالية ، وإلغاء نظام القنانة عام ١٨٦١ في روسيا ، واستقلال اميركا وحرب الانفصال ، وثورة الميجي في اليابان ، وسقوط السلالة المنشورية في الصين ، والثورة المكسيكية ، والثورة الكمالية ، والناصرية ، الخ ، كل هذه الاحداث تشكل انقطاعات نوعية : فالحكم من قبلها كان ما قبل رأسمالي ، واصبح من بعدها رأسماليا . لكن هل نحن فعلا بصدد ثورات ؟ ان الماركسيين يعترفون ، بوجه عام، بثورتي ١٦٨٨ في انكلترا و١٧٨٩ في فرنسا ؛ اما الغاء القنانة في روسيا والانقلاب الميجي في اليابان والناصري في مصر ، فلا تشكل ثورات في نظرهم .

لكن لو شئنا ان يكون للكلمات معنى دقيق وغير متقلب ، لقلنا ان «الثورة البورجوازية» تفترض الغاء الدولة القديمة وانشاء دولة جديدة . وهذا الالغاء ، النافي لامكانية تكيف الدولة القديمة مع المهام الجديدة ، يفترض بدوره لا اسلوب العنف فحسب ، اي القضاء على الشرعية بوسائل تخرج عن اطار هذه الشرعية ، وانما على الارجح ايضا تعبئة قوى اجتماعية ضخمة وفعالة ، للقيام بهذه المهمة . فعهد الارهاب في الثورة الفرنسية ، على سبيل المثال ، كان من هذا المنظور شعبيا وعنيفا ، والثورة المكسيكية كذلك . لكن ثورة انكلترا عام ١٦٨٨ لم تتسم

بالمقابل ، على نحو جلي ومميز ، بالعنف والشعبية ، وكذلك ثورة الميجي . اما سيرورة توحيد المانيا وايطاليا ، وحرب اتاتورك الاهلية والخارجية ، فقد اتسمتا بالعنف بلا مراء ، وبالجذرية ايضا بمعنى من المعاني . لكن هل كانتا شعبيتين ؟

٢ ــ نستطيع تحديد المضمون الشعبي للثورة عن طريق تحديد مركّبها الفلاحي. وعلى هذا الاساس تقوم ثورة بورجوازية متى ما اقترنت ، وهي في ذروتها ، بصراع طبقي عنيف في الارياف ، يتواجه فيه الفلاحون مع الاقطاعيين ، ومتى ما انتصر في هذا الصراع الفلاحون ، فظفروا بالغاء الحقوق الاقطاعية وبتوزيع الارض ، ومتى ما افلحوا بهذه الطريقة في فرض انفسهم على البورجوازية المدينية الصاعدة، ودفعوا بالتالي ، بوجه عام ، بالبورجوازية الكبيرة القديمة (التجارية والمالية) الى الالتحاق بمعسكر الثورة المضادة ، وتحالفوا مع البورجوازية الجديدة الكامنة والمؤلفة من الحرفيين وصغار المنتجين ، ومتى ما مهدوا على هذا النحو الطريق الفلاحية للتطور الراسمالي بالتسريع اللاحق لسيرورة التمايز داخل الطبقة الفلاحية ، وبالبلورة المتدرجة لطبقة فلاحية غنية ، ومستغِلة (كولاك) .

لكن من هذا المنظور لا وجود الا لثورة بورجوازية حقيقية واحدة : الثورة الفرنسية . أما الثورة الانكليزية فلا تكاد تكون ثورة . وتنتمي الثورة المكسيكية ، من حيث اشكالها ، الى الثورة الفرنسية ؛ بيد انها لم تتمخض عن تطور جامح للراسمالية : فقد ظلت المكسيك متخلفة . أما فيما يتعلق بالطريق الاميركية ، فهي تقع خارج هذا المخطط : فقد كانت هنالك ، منذ البداية ، طبقة فلاحية حرة من المعمرين ، لم تكابد اي قيد اقطاعي . تلك كانت الحال ايضا بالنسبة الى اوستراليا ونيوزلندا . وانطلاقا من هذا الاساس لم يقتض تطور الراسمالية أي ثورة مناهضة للاقطاع .

لكن هل نستطيع في نهاية المطاف ان نتكلم عن ثورة بورجوازية ؟ الا يتعين علينا بالاحرى ان نحتفظ بمصطلح الثورة للتبديل الكامل لمجمل النظام القائم ، الذي تقوم به الطبقات المستغَلة وحدها ، وأن نتجنب اطلاقه على الصراعات بين طبقات المستغِلين ؟ لكن سيتوجب علينا في هذه الحال ان نتكلم عن ثورة فلاحية. فعندما تحصل هذه الثورة ، تمهد الطريق امام التطور الراسمالي ؛ لكنها ليست الطريق الوحيدة الى هذا التطور : فالراسمالية تبدأ بالنمو داخل الاقطاعية ، تماما كما كانت الاقطاعية قد نمت داخل النمط الرقي القديم . وقد عجلت هبات العبيد وثوراتهم بهذا التطور ، غير اننا لا نتكلم عن «ثورة اقطاعية» . أفليس تعبير «الثورة البورجوازية» عينه من ابتداع الايديولوجيا البورجوازية ؟

اذا كان الانتقال الى الراسمالية لا يفترض ثورة بالضرورة ، فلأنه يشكل انتقالا من مجتمع طبقي الى مجتمع طبقي آخر . ولهذا السبب فان الدرس الذي نستخلصه من هذا الانتقال لا قيمة له بالنسبة الى الانتقال الى الاشتراكية . فالقضاء على الطبقات يفترض ثورة تكون من صنع المستغَلين . لكن في غياب ثورة كهذه ، فان التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج الذي يفعل فعله داخل الراسمالية ، قد يتمخض ، عبر طريق تطورية لا ثورية ، عن انتقال الى نمط

طبقي آخر ، النمط الدولاني . وقد يتم الوصول الى هذا النمط الدولاني في أعقاب فشل ثورة المستغَلين .

٣ ــ هل تترتب على الطابع الثوري ، او غير الثوري ، للانتقال الى الرأسمالية نتائج بعيدة الاهمية بالنسبة الى الصراع الطبقي اللاحق ، الذي سيغدو حاسما في ظل التطور الرأسمالي : صراع البروليتاريا ضد البورجوازية ؟ ان هذا السؤال ينطوي على جوانب ثلاثة .

يتعلق الجانب الاول بتكوُّن الماركسية بالذات . فالطابع الثوري للانتقال الى الرأسمالية في فرنسا قد عجَّل فعلا ، على ما يبدو ، بالصراعات الطبقية اللاحقة: فبابوف وبيوناروتي ما كانا فرنسيين مصادفة واتفاقا . والاشتراكية الفرنسية مصدر من مصادر الماركسية . لكنها ليست بالمصدر الوحيد طبعا . فعدم النضج الثوري الالماني هو ما يعلل الفلسفة الالمانية (هيغل بوجه خاص) ، كما ان الطابع الاقتصادي للتطور الراسمالي الانكليزي ، حيث غدا عامل الايديولوجيا ثانويا ، يفسر ريكاردو .

اما الجانب الثاني من السؤال فيتعلق بالايقاع اللاحق للتطور الرأسمالي . فثمة أطروحة ، تعتمد حججها على الايقاعات المقارنة للتطور الرأسمالي في فرنسا من جهة ، وفي انكلترا والمانيا من جهة اخرى ، تذهب الى الادعاء بأن الطريق الفرنسية، الفلاحية ، شكلت عائقا في وجه التراكم . فميزة الثورة البورجوازية الا تكون فلاحية ; واذا ما غدت ذلك ، فانما نتيجة تلاحم ظرفي للصراعات والتحالفات الطبقية . لكن هذه الاطروحة لا تحقق اجماعا من حولها . فالطريق الفلاحية في رأي بعضهم هي ، على العكس ، الطريق التي تحقق تطابق علاقات الانتاج مع مقتضيات تطور القوى الانتاجية على اكثر نحو ملائم ، اي الاكثر جذرية ، والتي تعطي التطور اللاحق ، بحكم ذلك ، طاقته الكامنة القصوى .

ويتعلق الجانب الثالث من السؤال بالصراع الطبقي في الوقت الراهن ، اي في العصر الامبريالي . فبالمقارنة مع تلك الحتميات الضاربة جذورها في الماضي ، فان الشروط المستجدة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالهيمنة الايديولوجية للاشتراكية ــ الديمقراطية ، تلعب في الصراع الطبقي المعاصر دورا حاسما .

٤ ــ يظل تطور الرأسمالية اليوم ، كما كان في الامس ، غير متكافىء ، ويسلك طرقا مختلفة . ونستطيع في كل الاحوال ان نميز ، على صعيد النظام العالمي ، بين الطريق المركزية ، التي هي طريق المراكز الامبريالية ، وطريق الرأسمالية الطرفية التابعة ، وهي طريق الدول الواقعة تحت سيطرة الامبريالية ، والمتخلفة بالتالي .

ان في مقدور تحليل التطور غير المتكافىء استخلاص العديد من الدروس من المنهج التاريخي المقارن . لكن لا يجوز له ان يغفل ابدا عن العصر الذي تقع فيه التطورات المحلَّلة . فالتطورات غير المتكافئة لمرحلة نشوء الرأسمالية (من القرن الثالث عشر الى القرن السادس عشر في اوروبا) وللمرحلة المركنتيلية (١٦٠٠ ــ

١٨٠٠) ، ولمرحلة الراسمالية الصناعية ما قبل الامبريالية (١٨٠٠ ــ ١٨٨٠) ، وللمرحلة الامبريالية اخيرا (منذ عام ١٨٨٠) ؛ هذه التطورات تنطوي على مدلول واحد وليست متماثلة من حيث الآفاق والمنظورات .

٢ ــ التطور اللامتكافىء في العالم القديم والعالم الاقطاعي .

١ ــ لا تشكل اوروبا الاقطاعية وحدة متجانسة . ونحن لا نستشف فيها فوارق نوعية في طبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقليمية فحسب ، بل كذلك أدوارا مختلفة ، ومتفاوتة ، في تمفصل هذه التشكيلات .

لقد نعتنا النمط الاقطاعي بالنمط الخراجي الطرفي ؛ والمقصود بذلك انه يشكل ، بالتفارق عن مجتمعات خراجية اخرى اكثر تقدما ، نوعا مبكرا ، غير مكتمل ، ومعقدا . ان قرب عهد مشاعات الهمج (ايبيريين ، سلتيين ، جرمانيين، سلافيين) يفسر هذا الطابع غير المكتمل ، المتسم بانعدام مركزة الفائض الخراجي واعادة توزيعه من قبل الدولة ، اي ، بكلمة واحدة، بالتفتت الاقطاعي لهذا الفائض، خلافا لما كان عليه الحال في مصر الفرعونية على سبيل المثال او في الصين الامبراطورية .

لقد كانت التشكيلات الامبراطورية ، الهلنستية ثم الرومانية ، بمثابة صورة أولية للتشكيلات الامبراطورية الخراجية . ولقد تم الانتقال من المشاعة البدائية الى النمط الخراجي ، اي الى الشكل العام للمجتمع الطبقي ما قبل الراسمالي ، في وقت مبكر للغاية في الشرق القديم . وقد اخذ النمط الخراجي شكله المكتمل في كل من مصر وبلاد ما بين النهرين ، في حين ظل بدائيا لدى الحثيين، والميديين ، والفرس . غير ان المنطقة بقيت مفتتة الى دويلات متواضعة نسبيا ، تفصل بينها مناطق لا تزال بدائية . اما المحاولات الرامية الى تشييد الامبراطوريات (محاولات مصر ، وآشور وبابل ، وفارس) فقد كانت اكثر سطحية من ان تنجع في صهر الشرق في بوتقة وحدة قومية كما حصل في الصين . وقد تمكنت مجتمعات تجارية من ايجاد مكان لها في فجوات تلك الامبراطوريات : فينيقيا ، ثم اليونان ؛ وقد ظهرت العبودية في تلك المجتمعات التجارية ، وكان ظهورها مرتبطا بالتطور البضاعي . وقد كررت امبراطورية الاسكندر ، والدول الهلنستية التي خلفتها ، والامبراطورية الرومانية فيما بعد ، كررت المحاولات الامبراطورية السابقة من دون ان تفلح في قطع شوط أطول على طريق توحيد دول المنطقة . فقد بقيت خليطا من الاثنيات ، كما بقيت المركزة الخراجية متفاوتة ، في حين استمرت انماط الانتاج المتنوعة ، المتراوحة بين المشاعة البدائية والنمط الخراجي المكتمل ، وتطورت التبادلات البضاعية ، ومعها «الحبائس» الرقّية .

ربما كان في مقدور الامبراطورية الرومانية ان تتطور نحو شكل خراجي مكتمل ، وان تتجانس بالتدريج . لكنها انهارت قبل ان تبلغ هذين الهدفين .

ولسوف تنهض على انقاضها ثلاث مجموعات وريثة : الغرب المسيحي ، بيزنطة ، والدولة العربية ـ الاسلامية . ولا ريب في ان المجموعتين الاخيرتين قد ذهبتا الى أبعد من الامبراطورية الرومانية في التشييد الخراجي ، من دون ان تبلغا مع ذلك شكله المكتمل ؛ بيد ان هذا التقدم قد ترك آثاره حتى ايامنا هذه ، بالنسبة الى الوريث العربي على الاقل . اما الوريث الغربي فقد ظل بالمقابل مطبوعا بأثر المجتمعات البدائية لاوروبا الهمجية .

لهذا السبب تحديدا سيتيح العالم المسيحي الغربي شروطا مؤاتية لتجاوز النمط الخراجي ولبزوغ سريع للنمط الرأسمالي . وباختصار ، ان التاريخ الطويل للشرق القديم ، من العصور القديمة الاغريقية ، والهلنستية ، والرومانية، الى ورثتها الغربيين والبيزنطيين ، ثم العرب المسلمين والعثمانيين ، ما هو الا تاريخ التطور المتدرج للنمط الخراجي ولتجاوزه الرأسمالي بدءاً بطرفه الاقل تقدما: اوروبا .

ان الادعاء بأن امبراطوريات العصور القديمة الشرقية والرومانية قد شكلت مراحل على طريق التطور نحو تكوّن تشكيلة خراجية مكتملة ، يعني وضع الشكل الخراجي في مرتبة اسمى من المراتب التي تحتلها الاشكال القديمة . وهذا يعني بالتالي اننا نذهب الى عكس ما تذهب اليه الاطروحة التي تقدم نمط الانتاج الآسيوي على النمط الرقي ، مع ان المستوى المقارن لتطور القوى الانتاجية يدحض ذلك .

اما الايحاء ، من جهة اخرى ، بأن هذه المحاولات الامبراطورية كانت قمينة بأن تجانس الحوض المتوسطي على الطريقة الصينية ، فربما كان في ذلك بعض التهور : أفلا نكون بذلك قد تغافلنا ، في ما تغافلنا عنه ، عن التنوع الاثني في المنطقة ؟ لكن ما يلفت الانتباه في كل الاحوال هو التقدم نحو التجانس الذي تم تحقيقه بإيقاع فائق السرعة خلال بضعة قرون ، بل احيانا خلال بضعة عقود . ففي الشرق الآسيوي مهّد التوحيد اللغوي حول السامية الآرامية الطريق امام التعريب اللاحق والسريع . وفي الغرب ، دللت رَومنة ايطاليا وغاليا وشبه جزيرة ايبيريا ، على نزعة مماثلة . اذن فالتضاد بين التفتت الاوروبي والشرق اوسطي من جهة اولى ، وبين التجانس الصيني من جهة اخرى ، ليس بذلك التضاد الحاد، ولا يجوز ان نغلو فيه . فقد اقتصر التوحيد اللغوي في الصين على الكتابة ، بتأثير مباشر من وحدة الدولة والمركزة الخراجية ، في حين ظل التنوع الاقليمي للغات المحكية يهدد الوحدة الامبراطورية على امتداد آلاف السنين . وبالمقابل فان النزعة الى المجانسة في اوروبا لم تتوقف قط عن اتيان مفعولها . ويشهد على ذلك ، بصرف النظر عن صروف التاريخ ، التعريب والاسلمة في قطب ، وحلول الملكيات القومية والمستبدة محل التفتت الاقطاعي المتخلف عن الغزوات الهمجية في قطب آخر .

٢ ـ ان النمط الاقطاعي سمة مميزة للغرب المسيحي برمته . لكنه لم ينمُ

ويتفتح في المنطقة بأكملها على نحو متكافىء . فقد تفرّع الى ثلاث مجموعات اقليمية . وقد تألفت المجموعة الاكثر تطورا من ايطاليا ومن المناطق التي تشكل ما يسمى اليوم بأوكسيتانيا (كانت اسبانيا قد فتحت من قبل المسلمين) . ولم تزدهر الاشكال الاقطاعية في هذه المجموعة الاقليمية لانها اصطدمت بميراث قديم اكثر صلابة ، وعلى الاخص في المدن التي كانت بالغة الاهمية . اما المنطقة الثانية (فرنسا الشمالية ، انكلترا ، هولندا ، المانيا الغربية والجنوبية ، وبوهيميا) فقد كانت متوسطة التطور . وفي هذه المنطقة ازدهرت أشكال الاقطاع ، وفيها ايضا وجد التجاوز الرأسمالي فيما بعد التربة المؤاتية له . واذا ما توغلنا اكثر في اتجاه الشرق والشمال (المانيا الشرقية ، البلاد السكندينافية ، المجر ، بولونيا ، روسيا) ، وجدنا ان مستوى التطور الاصلي أقل تقدما بحكم قرب عهد المشاعة ما قبل الخراجية . وقد ظهر الاقطاع في هذه الاقطار في وقت متأخر ، وبأشكال خاصة ، ذات صلة بطرق اندماج هذه الاصقاع بالمجموعة الاوروبية من جهة اولى (هانس ، اسكندينافيا ، بروسيا ، وبولونيا) ، وبأثر علاقات السيطرة الخارجية من جهة اخرى (الاحتلال التركي للمجر ، والمنغولي لروسيا ، والتوتوني للمناطق البلطيقية ، الخ) .

٣ ــ ان لتاريخ النمط الاقطاعي ثلاثة جوانب اساسية : ١ ــ التفتت الاقطاعي ودلالته بالاتصال مع ظاهرة الكنيسة النوعية ، ٢ ــ استمرار العلاقات البضاعية، اصوله ونتائجه ، ٣ ــ كيفيات توسع المجتمعات الاقطاعية .

تشكل الايديولوجيا ، في سائر كيفيات النمط الخراجي ، السلطة المهيمنة ، بمعنى ان اعادة الانتاج الاجتماعي تفعل فعلها على مستواها مباشرة . وفي النمط الخراجي المكتمل تصبح هذه الايديولوجيا ايديولوجيا الدولة ؛ وعندئذ يغدو تطابق البنية الفوقية مع علاقات الانتاج مكتملا . اما في النمط الاقطاعي ، بالمقابل ، فان الايديولوجيا ، اي الكاثوليكية هنا ، لا تفعل فعلها كايديولوجيا دولانية . لا لان الديانة المسيحية تتعارض ، بحد ذاتها ، مع هذا الدور : ففي عهد الامبراطورية الرومانية كانت المسيحية قد تحولت الى ايديولوجيا دولانية ، وكذلك في عهد الامبراطورية البيزنطية ، ومن ثم في العالم الروسي الاورثوذكسي ، اي على وجه التحديد في المناطق التي هي اقرب الى النمط الخراجي المكتمل . لكن في الغرب الاقطاعي اصطدمت الكاثوليكية بتفتت الطبقة الخراجية وبالمقاومة الفلاحية ، وكانت هذه المقاومة من مخلّفات ايديولوجيا المجتمعات المشاعية الاصلية . ويعكس تنظيم الكنيسة المستقل هذه الدرجة الدنيا من الكمال في تطابق البنية الفوقية مع علاقات الانتاج ، والتي تخلق مجالا اكثر ملاءمة ، لانه اكثر مرونة ، للتطورات اللاحقة للتعديلات والتسويات التي يقتضيها تحويل علاقات الانتاج . وقد قادت هذه التعديلات والتسويات إما الى تبديل المضمون الايديولوجي للدين (البروتستانتية)، واما الى الارتقاء به الى مرتبة ايديولوجيا الدولة (الكنيسة الانكليكانية على سبيل المثال) ، وذلك مع توطد الحكم الملكي المطلق ، في مرحلة الانتقال المركنتيلية .

٤ ـ لقد حال استمرار العلاقات البضاعية الخارجية والداخلية دون اختزال اوروبا الاقطاعية الى مجموعة من الاقطاعات المتجاورة ، والمكتفية ذاتيا . فقد تحددت بنيتها بتجارة المسافات الطويلة مع المنطقتين البيزنطية والعربية ، ومع آسيا الامطار الموسمية وأفريقيا السوداء ، وبامتدادها في التجارة الاوروبية الداخلية والتجارة المحلية . ويشهد على ذلك تعايش المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي ، وتقلّ فيها اهمية المدن ، مع مناطق التركز التجاري والحرفي. ان ايطاليا ، بحاضراتها التجارية والحرفية (البندقية ، فلورنسا ، بيزا ، جينوى، الخ.) ، والمانيا الجنوبية ، وهانس ، تحتل في العصر الوسيط المسيحي مواقع كان سيتعذر فهمها وتعليلها لولا تلك العلاقات البضاعية . وبالاحالة الى الخاصيات اللاحقة للاقتصاد العالمي الاوروبي المركنتيلي ، يتكلم فالرشتاين هنا عن «ميني ـ اقتصاديات عالمية» (١) . فهذه المناطق ، وايطاليا منها بوجه خاص ، كانت تحوي لا القوى الانتاجية الاكثر تطورا فحسب (المعامل اليدوية) ، وانما ايضا جنين علاقات راسمالية مبكرة .

٥ ـ لقد دللت الانظمة الخراجية المكتملة على قدرة فائقة على التوسع الجغرافي من دون تغيير نوعي لنمط تنظيمها الداخلي. وقد امكن لهذا التوسع ان يدوم قرونا بكاملها ، حينما توفرت له بعض الشروط الجغرافية وسواها ؛ تلك كانت الحال بالنسبة الى الصين .

اما التوسع المماثل لاوروبا الاقطاعية فقد كان بالمقابل قصير العمر : قرنا ونصف قرن من الزمن ، من ١١٥٠ الى ١٣٠٠ . فهذا التوسع غير المقترن بتغيير، الذي تحقق عن طريق استصلاح الاراضي والفتوحات الاستعمارية ، ولج طورا من الازمة من ١٣٠٠ الى ١٤٥٠ ، حينما اصطدم بالمردود المتناقص لتقنيات العصر . وقد فرض حينذاك سلسلة من الثورات التقنية في الزراعة ، ثورات وجدت ارضية مؤاتية لها في مرونة علاقات الانتاج القابلة للتبدل والتحول : التخفيف من حدة نظام القنانة او الغاؤه ، احلال الريع النقدي محل الريع العيني او السخرة، الخ . وقد اعقبت ذلك موجة جديدة من التوسع ، انطوت على خصائص جديدة : السعي وراء منتجات غذائية او أخشاب باستعمار اراض جديدة ، إما على حساب العرب (اسبانيا والبرتغال) واما في السهوب الاوروبية ـ الآسيوية (اوكرانيا وسيبيريا) او في جزر المحيط الاطلسي . وقد حصل الفلاحون في الوقت نفسه، وبفعل صراع طبقي تميز بحدة فائقة ، على تخفيف لوطأة الخراج الاقطاعي .

هكذا استهل هذا التوسع عملية تكوين النظام الاقتصادي للعالم المركنتيلي ، الذي يشكل مرحلة الانتقال الى الراسمالية . وفي ظل هذا النظام سوف تفقد المناطق القديمة المتقدمة (ايطاليا وهانس) امتيازاتها وموقعها المهيمن لصالح مراكز

---

١ ـ عمانوئيل فالرشتاين : **النظام العالمي الحديث** ، نيويورك ١٩٧٣ .

جديدة ، تقع جميعها في شمال – غربي اوروبا .

٣ – التطور اللامتكافىء في الانتقال المركنتيلي .

١ – ثمة وجهتا نظر تتعارضان هنا . فتيار الغالبية يعد القرون الثلاثة الممتدة من ١٥٠٠ الى ١٨٠٠ مرحلة انتقالية ، تكوّن خلالها النمط الراسمالي بالتدريج داخل النظام الاقطاعي . ويعتمد المؤرخون المنتمون الى هذا التيار على بعض تحاليل ماركس وانجلز ليروا في الملكيات المطلقة سلطة استطاعت ان تقف مؤقتا فوق الطبقات ، مستغلة لصالحها التعارض بين الاقطاعيين والبورجوازيين. اما تيار الاقلية (٢) فيدّعي بالعكس ان الطابع الغالب للنظام الاقتصادي والسياسي يبقى هو الطابع الاقطاعي ، وان الملكية المطلقة لم تكن سوى رد من قبل الاقطاعية المهدّدة بصعود البورجوازية .

ان الجواب يقتضي في الواقع تحليلا لدور كل من تفكك علاقات الانتاج الاقطاعية وتطور الاقتصاد الاطلسي البضاعي في مرحلة ولادة الراسمالية . هنا ايضا تبرز ثلاث وجهات نظر . فتحلل العلاقات الاقطاعية ، تحت تأثير الصراعات الفلاحية ، هو وحده المسؤول في نظر بعضهم عن ولادة الراسمالية . في حين ان تحول الاقتصاد الى اقتصاد مركنتيلي ، بتأثير تدفق الذهب والفضة من اميركا ، هو الذي يتحمل ، في نظر بعضهم الآخر ، هذه المسؤولية . وثمة فريق ثالث يرى ان هذين القطبين يجب ان يؤخذا كلاهما بعين الاعتبار من خلال وحدة العلاقة الجدلية .

٢ – هكذا نجدنا اذن وقد عدنا أدراجنا الى ضرورة وجود نظرية شاملة للنظام المركنتيلي . ويتعين على هذه النظرية ان تجيب عن السؤال الجوهري المتعلق بمعرفة ما اذا كانت المرحلة المركنتيلية لا تزال اقطاعية ام انها قد غدت رأسمالية، او ما اذا كانت مرحلة انتقالية ، وفي هذه الحال ينبغي عليها ، اي على النظرية ، ان تظهر على نحو جلي حركة القوى التي تفعل فعلها كيما تحتم ولادة الراسمالية . لكن يتعين عليها ايضا ، في الوقت نفسه، ان تعلل وتبيّن أوجه التفاوت واللاتناظر التي تطورت خلال هذه المرحلة ، ان بين اوروبا من جهة وبين مستعمراتها ومنحقاتها وشركائها فيما وراء البحار من جهة اخرى ، وان داخل القارة الاوروبية بالذات .

لقد أريق حبر كثير ، في ايامنا هذه ، حول جملة هذه المسائل ؛ ونود ان نلفت انتباه القارىء بشكل خاص الى المساجلة التي دارت حول كتاب دوب ، والتي اشترك فيها كل من هيل وسويزي وتاكاهاشي ، والى آخر مؤلفات اندرسون ،

---

٢ – المصدر نفسه .

والى دراسات فالرشتاين ، وكوكس ، وفرانك ، وفيلار وغيرهم ، والمتمحورة حول النظام المركنتيلي العالمي (٢) . لكننا لن نحقق تقدما يذكر في هذه النظرية ان لم نتخط صعيد الآثار الاجمالية لانطلاقة التجارة الاطلسية على المجتمعات الاوروبية؛ ذلك ان ردود الفعل على هذه الآثار كانت شديدة التفاوت في جميع الميادين .

مثال اول نسوقه بهذا الصدد ، يتعلق بالآثار الاقتصادية بالمعنى الضيق للكلمة (الاسعار والاجور) . صحيح اننا نلاحظ ، في المجتمعات الاوروبية كافة ، تضخما نقديا عقب تدفق الاموال من اميركا ، نجَم لا عن الزيادة الفجائية لكمية النقد المتداولة ، كما أكد بودان ، وانما عن انخفاض قيمة هذا النقد ، كما ادرك ذلك تماما ماركس . لكننا نلاحظ ايضا ان التفارق بين الاسعار والاجور تختلف شدته باختلاف المناطق في اوروبا ، مما نشأ عنه تفاوت في الايرادية النسبية للأنشطة الصناعية ، وفي الحجم النسبي الفعلي للريع العقاري النقدي ، وفي الدخل الفعلي للشريحة الفلاحية الصغيرة المسوّقة لنتاجها اي Gentelmen Farmers .

ويقدم لنا فيلار ، وكذلك فالرشتاين ، لمحة تاريخية عن الانتقال التدريجي

---

٢ ـ المراجع الاساسية حول هذا الموضوع ، هي التالية :

- بيرّي اندرسون : **دراسات في الدولة الاستبدادية** ، لندن ١٩٧٥ .
- م. دوب و ب. سويزي : **من الاقطاعية الى الرأسمالية : مشكلات الانتقال** ، باريس ١٩٧٧ .
- موريس دوب : **دراسات حول تطور الرأسمالية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٦٩ .
- عمانوئيل فالرشتاين : **النظام العالمي الحديث** ، نيويورك ١٩٧٣ .
- فرنان بروديل : **البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني** ، منشورات ارمان كولين ، باريس ١٩٤٩ .
- بيير فيلار : **الذهب والنقد في التاريخ** ، منشورات فلاماريون ، باريس ١٩٧٤ .
- فيتولد كولا : **النظرية الاقتصادية للنظام الاقطاعي** ، منشورات موتون ، باريس ١٩٧٠ .
- فريدريكو مورو : **التوسع الاوروبي ١٦٠٠ ـ ١٨٧٠ ؛ القرن السادس عشر الاوروبي** ، كليو ، باريس ١٩٦٤ .
- كريستوفر هيل : **العالم بالمعكوس** ، منشورات بايو ، باريس ١٩٧٧ .
- اندريه غوندر فرانك : **التراكم العالمي ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠** ، منشورات كالمان ليفي ، باريس١٩٧٧ .
- اوليفر كوكس : **الرأسمالية كنظام** ، نيويورك ١٩٦٤ .
- اريك ويليامز : **الرأسمالية والعبودية** ، باريس ١٩٦٨ .
- ت.س. اشتون : **الثورة الصناعية** ، منشورات بلون ، باريس ١٩٥٥ .
- بيير شونو : **اميركا والاميركات** ، ارمان كولين ، باريس ١٩٦٤ .
- بيير دوكيس : **المكان في الفكر الاقتصادي** ، فلاماريون ، باريس ١٩٧٧ .
- فيليب جوتار : **الكلفانيون المقاتلون** ، منشورات جوليار ، سلسلة «الارشيف» .
- ايف ماري برسي : **القرويون والحفاة** ، منشورات جوليار ، سلسلة «الارشيف» .
- جون مرينفتون : **الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية** ، لندن ١٩٧٦ .

للتضخم النقدي من الغرب الى الشرق . فاذا كان فارق الاسعار بين العالم المتوسطي واوروبا الشرقية قد قدر بـ ٦ الى ١ في عام ١٥٠٠ ، فان هذا الفارق لم يعد يزيد على ٢ الى ١ في عام ١٧٥٠ . لكن فالرشتاين يشير الى ان التفارق بين الاسعار والاجور يخدم مصلحة الرأسمال الوليد تارة ، ويلحق بها الضرر طورا. ففي البندقية ، تآكل هامش الربح من جراء تزايد الاجور السريع . أما في فرنسا واسبانيا ، بالمقابل ، فقد انخفضت الاجور الفعلية اكثر مما ينبغي ، الامر الذي انعكس على تصريف منتجات المعامل اليدوية التي اضحت سوقها محدودة للغاية . على حين انه قام في انكلترا وضع أمثل ، على ما يبدو ، بسبب استقرار الاجور ، التي لن تسترد المستوى الذي كانت قد بلغته في عام ١٢٥٠ الا في عام ١٨٥٠ ، اي بعد ستة قرون .

والحال ان النتيجة التي ترتبت على هذه التفارقات كانت بالغة الاهمية : فقد بدّلت التقسيم الدولي للعمل . يشير فالرشتاين الى ان التحول الحاسم الذي تحقق في القرن السابع عشر لم يتم على صعيد التقدم التقني ، وانما على صعيد تموضع الانشطة الاقتصادية . فقد افلت شمس المناطق المعملية القديمة (ايطاليا وفلاندرا) بسبب ارتفاع اسعار منتجاتها ، وعجزها عن مواجهة الحماية الفرنسية والانكليزية . وبالمقابل ، فان انكلترا ، التي كانت حتى ذلك التاريخ تصدّر القمح والاخشاب فحسب ، صارت معملية ومصدّرة لمنتجات المعامل . اما المثال الثاني ، فنقبسه من مضمار علاقات الانتاج . فقد استجابت المجتمعات الاوروبية كافة لنداء السوق ، وانما على نحو متباين تماما . فلئن حكم المال على العلاقات الاقطاعية بالتفكك احيانا ، فانه يساهم بالمقابل في توطيدها وتعزيزها احيانا اخرى . ففي الغرب ، في انكلترا بوجه خاص ، وفي فرنسا ايضا ولو على نحو أقل بروزا ، تراجعت العلاقات الاقطاعية القديمة ، إما لصالح طبقة فلاحية صغيرة مالكة (وان كانت لا تزال خاضعة لاتاوات مولوية مخففة) واما لصالح نظام تبعة (٤) يُراعي اكثر مصلحة المكترين والمزارعين . اما في شرقي نهر الالب ، فقد جاءت ردة المجتمع على شكل تشديد لنظام القنانة والسخرات . وفي اميركا ، حيث كانت هيمنة الانتاج البضاعي اقوى مما هي عليه في اوروبا ، سواء أفي المزارع ام في المناجم ، فان علاقات رقية او شبه رقية كانت مع ذلك هي المسيطرة، وفي هذا دليل آخر على صحة أطروحتنا حول تلازم الرق والعلاقات البضاعية .

مثال ثالث نستقيه هذه المرة من ميدان التطور السياسي والايديولوجي . فتنقيد الاقتصاد وانعكاس هذا التنقيد (٥) على النشاطات الاقتصادية وعلى تحول علاقات الانتاج ، يعززان الدولة تارة ويساهمان في تفككها طورا . ويتقدم

---

٤ ـ حق الاقطاع في العقار الذي كان تابعا له . ـم ـ

٥ ـ اي تحوله الى اقتصاد نقدي . ـم ـ

فالرشتاين بهذا الصدد بإطروحة لها وجهها المغري : ففي المراكز ، حيث يكون الميزان التجاري رابحا من جراء تعزز طاقة المعامل اليدوية على التصدير ، فان تدفق الوسائل النقدية يساعد النظام الملكي على خلق طبقة بيروقراطية ، تسمح بدورها بفرض المزيد من الضرائب ؛ اما في الاطراف ، حيث يكون الوضع معكوسا، فان اول تحويل للاموال يولّد حلقة مفرغة نقيضة تضعف الدولة وتنال من شأنها. وقد انجرفت بولونيا ، على سبيل المثال ، الى داخل هذه الحلقة المفرغة ، وآل بها الامر الى زوال واضمحلال ، في حين تصدت روسيا لمواجهتها وتجنبها ، فعززت جهازها الدولاني . ومهما يكن من امر ، وحتى ان بدت هذه المحاجّة ميكانيكية اكثر مما ينبغي ، فان الاجوبة المقترحة الاخرى لتعليل الواقعة هي بالمقابل غير مقبولة على الاطلاق . فاللجوء الى المثالية الفيبيرية المتمحورة حول الاخلاق البروتستانتية ضرب من التوهم : فحسبنا ان نقارن بين ايطاليا وبولونيا ، اسبانيا والمجر ، حتى نرى ان الكاثوليكية تستطيع هي الاخرى ان تتكيف مع انماط تطور متباينة للغاية . اما الحديث عن النزعة القومية لتفسير تكوين الدول ـ الامم القوية هنا ، وعن النزعة الاقليمية لتعليل غياب هذه الدول ـ الامم هناك ، فهذا لغو محض .

والواقع ان السؤال المطروح بصدد الطابع الاقطاعي او الراسمالي للمرحلة المركنتيلية قد يكون سؤالا خاطئا من الاساس . وربما كانت الاسئلة الصحيحة هي التالية : ما هي الطبقات المتواجهة ، كيف تنتظم الصراعات والتحالفات بينها، كيف تتمفصل الصراعات الاقتصادية لهذه الطبقات وتظاهراتها الايديولوجية وافعالها مع السلطة السياسية ؟

من البديهي ان المرحلة المعنية مرحلة انتقالية تتعايش فيها العلاقات الاقطاعية مع العلاقات الراسمالية . وان يكون الطابع الغالب على المجتمع قد ظل اقطاعيا في انكلترا حتى ثورات القرن السابع عشر ، وفي فرنسا حتى ثورة ١٧٨٩ ، وفي المانيا وايطاليا حتى تاريخ تحقيق وحدتهما في القرن التاسع عشر ، فهذا ما تشهد عليه الطبيعة الاقطاعية للسلطة السياسية . لكننا نجازف بالسقوط في الشكلية اذا ما اعطينا قطيعة الثورة البورجوازية معنى مطلقا . ذلك ان الصراع الطبقي ، الدائر بين الاقطاعيين والبورجوازيين ، قد بدأ قبل هذه القطيعة واستمر من بعدها ، كما انه تداخل مع تنظيم السلطة وبدّل مضمون هذه الاخيرة . فثورة كرمويل عقبتها عودة النظام الملكي ، ثم «ثورة» ثانية هادئة وغير مكتملة ، استؤنفت بالاساليب السلمية مع توسيع الحق الانتخابي عام ١٨٣٢ ، الخ . اما الثورة الفرنسية ، التي بلغت ذروتها عام ١٧٩٣ ، فقد عقبتها هي الاخرى عودة النظام الملكي ؛ وفيما يتعلق بثورة ١٨٤٨ ، فقد كانت نصف بورجوازية ونصف بروليتارية ـ بيد ان المطالب البروليتارية ، الجنينية ، كانت قد بزغت منذ

١٧٩٣ ، خلف الثورة البورجوازية (٦) ــ وقد عقبتها هي الاخرى عودة الى النظام الملكي . اما الوحدتان الالمانية والايطالية فلا تكادان ان تكونا ثورتين ، غير انهما خلقتا شروط تغييرات اجتماعية مذهلة . وهل الغاء نظام القنانة في عام ١٨٦١ في روسيا هو القطيعة البورجوازية ؟ ام شباط ١٩١٧ ؟

اذن فالردة الاقطاعية لا تكفي كيما نطلق صفة الاقطاعية على الحكم الاستبدادي المطلق في الغرب : فنحن نلاحظ في الوقت نفسه تطور طبقة فلاحية حرة ، وبداية تمايز طبقات راسمالية داخلها («مزارعون» و«عراة الأذرع» ، «ملاكـــون صغار» وعمال زراعيون) ، وانتشار المعامل اليدوية وازدهارها ، وتبلور التمايز داخـــل طبقة الحرفيين التي تحررت من قيود الطوائف الحرفية واكراهاتها ، الخ .

٣ ــ اننا نقترح اذن الاطروحات الخمس التالية :

أ ــ يتميز كل نمط انتاجي بتناقضاته وبقوانين حركته النوعية . والنمـــط الاقطاعي ، باعتباره نوعا ينتمي الى اسرة النمط الخراجي الكبرى ، يتسم بالتناقض الجوهري عينه الذي تتسم به سائر انواع هذا النمط الاخرى (تناقض قائم بين الفلاحين المنتجين والطبقة الخراجية المستغِلة) . لكن ليس ثمة قوانين للانتقال . فكل انتقال يعبر عن مسيرة ضرورة تاريخية ــ تجاوز علاقات انتاج قديمة لاتاحة المجال لتطور كامن وناضج للقوى الانتاجية على اساس علاقات جديدة ــ من خلال التمفصل العيني للعديد من التناقضات الخصوصية مع تشكيلة اجتماعية بعينها.

ب ــ ان النمط الاقطاعي ، بوصفه نوعا غير مكتمل ، بدائيا ، وطرفيا ، من انواع النمط الخراجي ، فانه ينزع الى الاكتمال وفق النمط الخراجي . فالانتقال من التفتت الاقطاعي في العصر الوسيط ، الى الملكية المطلقة المركنتيلية ، لم يكن وليد الصدفة . وقد نجم الطابع البدائي للنمط الاقطاعي عن التراكب بين تفكك الامبراطورية الرومانية ، التي كانت سائرة نحو شكل خراجي ، وبين تسارع تحول الانماط المشاعية للقبائل الهمجية (٧) . وقد يسَّرت المرونة التي يتسم بها النظام الاقطاعي ، والناجمة عن طابعه غير المكتمل ، يسَّرت سيرورة تجاوزه عن طريـــق النمو السريع في داخله لبذور النمط الراسمالي .

ج ــ ان المجموعات الطبقية التي تتواجد خلال المرحلة المركنتيليـــــة ثلاث : الفلاحون ، الاقطاعيون ، والبورجوازيون . وقد اقتضت الصراعـــات الطبقية ، الثلاثيـــة ، قيام تكتلات متحركة بين مجموعتين ضد المجموعة الثالثة . وقد ادى صراع الفلاحين ضد الاقطاعيين الى حصول تمايز في صفوف الطبقة الفلاحيـــة

---

٦ ــ دانيال غيرين : **الصراع الطبقي في ظل الجمهورية الاولى ١٧٩٣ ــ ٩٧** ، غاليمـــار ، باريس ١٩٦٩ .

٧ ــ تيري اندرسون : **دراسات في الدولة المستبدة** .

وتطور راسمالية زراعية صغيرة ، او الى تكيف الاقطاعية مع الراسمالية الزراعية القائمة على الملكية الكبيرة للارض . وقد تمفصل صراع بورجوازيي المدن التجار ضد الاقطاعيين مع الصراع الاول ، وادى الى ولادة المعامل اليدوية ونظام الانتاج للبيع Putting Out ، الخ . ونزعت البورجوازية الى الانقسام الى شريحة عليا، تسعى وراء المساومة (الحصول على الحماية الملكية للمعامل اليدوية وللشركات التجارية ، واستجداء الالقاب ، وانتقال الحقوق المولوية الى ممثلي هذه البورجوازية الكبيرة ، الخ.) ، والى شريحة دنيا ، اضطرت الى اتخاذ مواقف جذرية .

د ـ ان التطور من التفتت الاقطاعي الى الحكم الاستبدادي المطلق قد تم ضمن هذا الاطار من الصراعات . وكان هذا التطور يتسارع احيانا ، ويكابد او يجهض احيانا اخرى ، كما انه كان يأخذ هذا الشكل او ذاك ، تمشيا مع القوى النسبية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث . وقد اكتسبت السلطة ، من جراء ذلك ، قدرا من الاستقلال الذاتي ، وتجللت بالتالي بقدر من الالتباس والغموض على نحو اشار اليه ماركس وانجلز . ولئن لم يؤد قيام الدول المركزة الى شل التطور باتجاه الراسمالية بل على العكس الى التعجيل به ، فهذا لان الصراع الطبقي يزداد حدة داخل هذه الدول . فعندما اكتسب النمط الخراجي في اوروبا شكله المكتمل مع الملكيات الاستبدادية المطلقة ، كانت التناقضات الطبقية الجديدة (راسمالية زراعية وراسمالية معملية) قد اضحت اكثر تقدما من ان يمكن كبح تطورها . ومن منظور هذه التراكيب التي تتميز في كل مرة بالخصوصية ، يتعين علينا ان نحلل من جهة اولى حركة التقسيم الدولي العمل بين مختلف مناطق اوروبا المركنتيلية، وبين بعض منها والاطراف التي تنشئها لنفسها فيما وراء البحار ، وأن نحلل من جهة اخرى مضمون التيارات الايديولوجية الكبرى (الاصلاح البروتستانتي ، النهضة ، فلسفة الانوار) التي هي ، بدرجات مختلفة ، تراكيب من عنصر «بورجوازي كبير» وآخر «بورجوازي صغير» (زراعي او حرفي) ، وعنصر فلاحي، واحيانا ايضا من عنصر «بروليتاري» جنيني .

هـ ـ في نهاية المرحلة يبرز الى حيز الوجود عالم يتميز بتطور غير متكافىء من طراز جديد ، يختلف عن التطور غير المتكافىء في العصور السابقة : انه التطور غير المتكافىء للعصر المركنتيلي . ففي عام ١٨٠٠ ، كانت هنالك من جهة اولى المراكز الراسمالية ، ومن جهة ثانية الاطراف التي لعبت هذه المراكز دورا اساسيا في تكوينها ؛ لكن انكلترا وحدها من بين هذه المراكز الراسمالية كانت تتسم بالاكتمال ، وتليها فرنسا ، ولكن بنسبة اقل .

١٣ ـ قدم فالرشتاين وكوكس وفرانك ، بتنويههم بآثار هذه العلاقات بين المراكز والاطراف على دينامية المراكز ، مساهمة جلى في كتابة تاريخ كانت مركزية الذات الاوروبية قد أعملت فيه مبضع القطع والبتر .

يقترح فالرشتاين تمييزا قائما على اساس الطابع المتجه الى الداخل او المتجه

الى الخارج للتطور الاقتصادي للمراكز والاطراف منذ المرحلة المركنتيلية ، ذلك الطابع الذي ينتج بحد ذاته عن تراكب الصراعات الطبقية للمرحلة في مختلف مناطق النظام ، والذي يمهد للتشييد اللاحق للنظام الرأسمالي المكتمل وللامبريالية المعاصرة . وتعتبر انكلترا نموذجا للمركز المركنتيلي . ويشير فالرشتاين الى انها ليست تجارية فحسب ، وانما معملية وتجارية معا ، والى انها تفرض رقابة شديدة على وارداتها كيما تعزز تطورها المتمحور على ذاته ، والى انها غازية وفاتحة وليست مكتفية ذاتيا . ان الديانة الحقيقية لهذه الدولة المستبدة ليست البروتستانتية ، وانما النزعة القومية ، كما تبين ذلك الانكليكانية .

وتقدم فرنسا نموذجا مماثلا وان يكن مخففا وملطفا بحكم تعدد نقاط انجذابها الخارجية ، (فقد كانت باريس والمناطق الشمالية منجذبة الى أنفرس ، والمناطق الغربية الى العالم الجديد ، والجنوب الى البحر المتوسط) ، هذه الانجذابات التي كان من شأنها ان تنقل صراعات خارجية الى الصعيد الداخلي : تحالفات البروتستانتيين والكثالكة مع قوى خارجية ـ انكلترا واسبانيا ـ لم يفلح الملك في التغلب عليها الا بعد طول صراع ؛ مساعي الملك فرانسوا الاول لزرع العراقيل في وجه مشروع الملك شارل الخامس الرامي الى بناء امبراطورية قارية ، والمعارك غير المجدية التي دارت في ايطاليا وبلاد الفلمنك ، الخ .

ان المناطق التي كانت اكثر تقدما في الماضي اخذت في الأفول . تلك كانت حال المدن الايطالية ، لا لان تجارتها قد بارت بسبب قيام الامبراطورية العثمانية (فقد حققت هذه الاخيرة على العكس توسعا جديدا للتجارة بين الغرب والشرق) ، بل بسبب تقدمها على وجه التحديد ؛ فارتفاع الاجور فيها هو المسؤول عن هذا الوضع . وقد حلت مكانها هولندا ، التي بقيت بلدا بحريا وتجاريا . وقد ارتهن دور مدينة امستردام بالتوازن القائم بين انكلترا واسبانيا : اذ حافظ الهولنديون على مكانتهم المرموقة الى ان انتزعت انكلترا من اسبانيا سيطرتها على البحار .

لقد استخدمت اسبانيا والبرتغال ، السباقتان الى خلق اطراف لهما ، الارباح التي جنتاها من تهرب اميركا من تسديد قيمة وارداتهما المتنامية من البضائع المصنّعة الآتية من انكلترا وفرنسا . وهكذا يممتا شطر اقتصاد متجه الى الخارج وتابع ، لم يتجلّ طابعه الطفيلي وفقره الفعلي الا مع فقدانهما سيطرتهما على اميركا ؛ كما انهما دعمتا في الوقت نفسه الاستقلال الذاتي المتجه الى الداخل والعدواني للمركزين الانكليزي والفرنسي .

اما روسيا فقد واجهت الخطر بأن اوجدت منطقتها الطرفية الخاصة في آسيا، وبتعزيز دولتها . وقد جنّبتها هذه الدولة ، عندما عمدت في القرن التاسع عشر الى الاندماج بالنظام العالمي كمصدّرة للقمح ومستوردة للمواد المصنّعة ، جنبتها مصير شبه المستعمرة ، وذلك بتدخلها الفعال لتشجيع حركة تصنيع مستقلة ذاتيا. وكذلك كان الامر بالنسبة الى بروسيا . وبالمقابل ، عرفت بولونيا بسرعة مصير المنطقة الطرفية في تصديرها للقمح ، اذ فتّ في عضد دولتها وأوهنها ، حتى آلت في النهاية الى زوال . اما السويد ، التي حاولت في البداية ان تجد في

الفتوحات الخارجية تعويضا عن ضعف زراعتها ومقاومة مشاعاتها الفلاحية للابتزاز الاقطاعي ، فقد تجنبت في اللحظة الاخيرة مصير بولونيا بانطوائها على ذاتها .

هكذا تم تقسيم العالم الراسمالي خلال المرحلة المركنتيلية : مراكز نازعة الى التصنيع ، تلبي حاجاتها بوسائلها الخاصة ، ومكتسبة من جراء ذلك طاقة كبرى على العدوان الخارجي ، واطراف تكونت على شكل اقتصاديات متجهة الى الخارج وغير مكتملة ، متممة لاقتصاديات المراكز ، تقدم القمح والسكر او المعادن الثمينة التي تنتج في اطار انماط انتاجية ما قبل راسمالية من حيث شكلها (قنانة او عبودية) وانما جديدة ، بمعنى ان اسسها قد ارسيت مباشرة من قبل الدول المتروبولية او من اجلها .

لكن ثمة مناطق شاسعة من العالم لم تكن قد اندرجت بعد ، في نهاية المرحلة المركنتيلية ، داخل نظام المركز / الاطراف . تلك كانت حال البلدان الاوروبية التي لم تكن طرفية ، او لم تحوّل بالاحرى الى طرفية ، وانما كانت مشلولة فحسب ومتخلفة عن الركب ، من دون ان تنعدم فرصها في التطور في اتجاه او في آخر . وهذه البلدان هي : اسبانيا ، البرتغال ، ايطاليا ، المانيا ، النمسا ، المجر ، بروسيا ، وروسيا ؛ اما بولونيا فقد زالت ، وكان زوالها في مصلحة هذه البلدان . وستبرز هذه البلدان كافة كمراكز مستقلة ذاتيا في القرن التاسع عشر . وستبرز الى حيز الوجود كذلك محطات ارتباط نظام المركز / الاطراف بصفتها مراكز مستقلة ذاتيا : اذ ستستولي انكلترا ــ الجديدة على اميركا الانكليزية برمتها تقريبا . وكذلك ستكون الحال ايضا بالنسبة الى مناطق كانت لا تزال «خارجية» حسب تعبير فالرشتاين : اليابان ، الامبراطورية العثمانية ، الصين . فقد تدخلت في التجارة المركنتيلية العالمية ، لكنها حافظت على استقلالها الذاتي ، فكانت تستورد وتصدر بتقتير ، وتحت اشرافها المطلق ، ما يناسب طبقتها الحاكمة ان تقايضه ، وبوجه العموم البضائع النادرة . أما في المحيط الهندي فكان البرتغاليون يمثلون قوة بحرية عظمى ، لكن كان عليهم ان يتعاملوا ، كتجار ، مع طبقات حاكمة محلية ، ولهذا السبب لم تسمح تجارة المحيط الهندي ،خلافا لتجارة المحيط الاطلسي ، بتسريع ايقاع التراكم في المركز . وكانت هنالك ايضا الهند واندونيسيا ؛ كانتا شبه خاضعتين عسكريا ، وان لم يكن قد أعيد بعد تشكيلهما كدولتين طرفيتين . وسوف يتم ذلك ابان الثورة الصناعية ، عندما سيعمد الانكليز الى تدمير المعامل اليدوية والصناعة الحرفية الهندية عن سبق عمد وتخطيط ، وعندما ستقام المزارع شبه الرقية في الهند الهولندية . وكانت هنالك اخيرا افريقيا السوداء ، المستقلة ذاتيا في الظاهر ، والتي كانت قد اضحت في الواقع منطقة طرفية باعتبارها مصدرة للعبيد الى الطرف الاميركي .

٤ ـ التطور اللامتكافىء في الثورة البورجوازية .

نجم التطور اللامتكافىء داخل اوروبا المركنتيلية عن تراكب الصراعات الطبقية الخاصة بكل تشكيلة . والمراجع التي تدرس المركّب الفلاحي في هذه الصراعات (٨) ، تحملنا على التقدم بالأطروحات الاربع التالية :

١ ـ الاطروحة الاولى : ان الصراع الدائر بين الفلاحين المستغَلين والطبقة الخراجية (الاقطاعية) التي تستغلهم يشكل العامل الحاسم في تراكب الصراعات التي تؤمّن الانتقال الى الرأسمالية . فحيثما يكن هذا الصراع قد غدا اكثر صعوبة من جراء اكتمال النمط الخراجي ، فان البورجوازية المدينية لا تحظى بالحليف الذي يمكّنها من ارغام السلطة على التفاوض معها ؛ وهذا ما يؤخر الانتقال الى الرأسمالية . ويصدق العكس على المجتمعات الاقطاعية ، اي الخراجية غير المكتملة ، ونعني اوروبا واليابان . لكن عندما تكون البورجوازية اضعف مما ينبغي ، فان الصراعات الفلاحية تبوء بالفشل ؛ فهي لا تكفي بحد ذاتها لتوليد الرأسمالية ؛ تلك كانت حال حرب الفلاحين في المانيا .

ان الصراع بين الفلاحين والطبقة الخراجية هو السمة المميزة لجميع المجتمعات الطبقية ما قبل الراسمالية وتناقضها الجوهري ؛ تماما كما ان الصراع بين البروليتاريا والبورجوازية يشكل اليوم التناقض الجوهري للنظام الراسمالي برمته . وتقوم الهبّة الفلاحية بالنسبة الى الانظمة الطبقية ما قبل الرأسمالية مقام الاضراب بالنسبة الى النظام الرأسمالي .

لكن كما ان حدة الصراعات البروليتارية وجذريتها تختلفان أشد الاختلاف تبعا للظروف السائدة في البلدان المعنية ، ومن حقبة الى اخرى ، كذلك فان حدة الصراعات الفلاحية المناهضة للطبقة الخراجية وجذريتها تختلفان بدورهما باختلاف تلك الظروف ومن زمن الى آخر . وربما شكلت كيفيات الانتقال الى

---

٨ ـ علاوة على المراجع التي تقدمت الاشارة اليها في الهامش (٣) من هذا الفصل ، نذكر ايضا المؤلفات التالية عن الثورة الفرنسية :

- البير سوبول : **موجز تاريخ الثورة الفرنسية** ، باريس ١٩٦٢ .
- البير ماتيين : **الثورة الفرنسية** .
- دانيال غيران : **الصراع الطبقي في عهد الجمهورية الاولى ١٧٩٣ ـ ١٧٩٧** ، منشورات غاليمار ، باريس ١٩٦٦ .
- فلورانسو غوتييه : **الطريق الفلاحي في الثورة الفرنسية** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٥ . **ومن الاقطاع الى الرأسمالية** ، **الطبقة الفلاحية عشية الثورة** ، **مثال** بيكار ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .
- البير سوبول : **المشكلات الفلاحية لثورة ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٦ .
- اريك هوبسباون : **عهد الثورة** ، **اوروبا في ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨** ، لندن ١٩٧٤ .
- مارسيل ليدوف : **الفانديون سنة ١٧٩٣** ، منشورات لوسوي ، باريس .

الاقطاعية في المناطق التي كانت فيها المشاعة البدائية لا تزال قريبة العهد ، عنصرا مؤاتيا حاسما : فذكرى تجريد هذه المشاعات من ممتلكاتها من قبل الطبقة الاقطاعية لا تزال ماثلة في الاذهان ؛ بل لا يندر احيانا الا تكون عملية التجريد قد اكتملت بعد حينما يأخذ الصراع الجديد ضد الاقطاعية التي امسكت بمقاليد الامور بالتطور والنمو .

غير ان هذا الاطار العام لا يمكن ان يعد حاسم التأثير على نحو مطلق . فثمة ظروف شتى تتضافر معه ، فتزيد من حدته الكامنة او بالعكس تخفف منها . ويتعين علينا ان ننوه ، من بين هذه الظروف ، بسعة العلاقات الخارجية البضاعية: التجارة البعيدة المدى . فلا ريب مثلا في ان اكتساب الاقتصاد الاطلسي الطابع المركنتيلي (الانتقال الى الريع النقدي بوجه خاص ، وانجذاب الطبقة الاقطاعية الى شراء السلع الاستهلاكية الجديدة) قد الهب الصراع الطبقي الاساسي في اوروبا . وقد تمفصلت الصراعات الفلاحية مع الصراعات البورجوازية لتعزز بعضها بعضا في حركة اولبية مسرّعة للتاريخ . وقد ضمن تقدم التجارة حليفا للفلاحين وامّن في الوقت نفسه سوقا لانتاجهم البضاعي المستقل ذاتيا فراحوا ينتزعون التنازلات من الاقطاعيين . وتطور الراسمالية الزراعية الصغيرة هذا حرر يدا عاملة عززت امكانية التطور المعملي والتجاري المديني ، الخ . بالمقابل ، فان ضعف اي عامل من العاملين الاثنين يزج حركة التاريخ المحتومة في مسار لولبي يؤدي الى تباطؤها .

ثمة ظروف اخرى تتدخل بالاضافة الى الاولى . فالتوسع الخارجي للنمط الخراجي يشكل مخرجا يخفف من حدة الصراعات الفلاحية (يمكن ان تجري هنا مقارنة مع آثار التوسع الامبريالي على صراع الطبقات البروليتارية) . وقد يأخذ هذا التوسع شكل استعمار اراض «خاوية» (البرتغاليون ، والاسبانيون ، والانكليز في اميركا ، الروس في سيبيريا واوكرانيا : المقارنة ممكنة هنا مع آثار هجرة البروليتاريا الانكليزية الى اميركا الشمالية والى اوستراليا ونيوزلندا) . لكنه قد يأخذ ايضا شكل استعمار شعوب اجنبية (جرمنة الاراضي السلافية ، الخ) ويتلبس في هذه الحال صورة صراعات قومية تحجب مضمونها الطبقي .

لهذه الاسباب مجتمعة تكتسب المواجهة السياسية بين الطبقات في صراعها على السلطة ، وكذلك مضامين الايديولوجيات التي تعبر عن هذه الطبقات ، تكتسب قدرا من الاستقلال الذاتي . وتتسم التيارات الايديولوجية الكبرى ، التي تواكب الانتقال الى الراسمالية ، بالالتباس بشكل عام: فهي تنطوي على الدوام على مركّب فلاحي وعلى مركّب بورجوازي (في البروتستانتية على سبيل المثال[٩]) . ولئن ندر ان يستقل المركّب الفلاحي بنفسه (وفي هذه الحال في شكل ديني فحسب كما في النزعة

---

٩ ــ كريستوفر هيل : **العالم بالمعكوس** .

الالفية (١٠) «الشيوعية») ، فهذا ما يشهد على الضرورة التاريخية لتطور القوى الانتاجية .

٢ ـ الاطروحة الثانية : بقدر ما يكون الصراع الفلاحي جذريا ، تكون سيرورة اطاحة الدولة الاقطاعية ثورية ويكون طابع الدولة البورجوازية التي تخلفها اقرب الى النقاوة والصفاء . لكن هل تكون سيرورة تراكم الراسمال اللاحقة اكثر سرعة بدورها ؟ ان هذه الاطروحة هي موضوع للنقاش .

يقيم ماركس تعارضا بين الطريق الثورية للانتقال الى الراسمالية وبين الطريق «البروسية» ، اي بتعبير آخر : الطريق الاصلاحية . في الطريق الاولى يتحرر الفلاحون من الوصاية الاقطاعية ويقيمون اقتصادا «بضاعيا صغيرا بسيطا» ، اقتصاد فلاحين احرار يحدث في صفوفهم تمايز تنبثق منه راسمالية زراعية مبهمة الملامح . كذلك تتمخض الصناعة اليدوية ، المتحررة من قيود الطوائف الحرفية ، عن منشآت صناعية دينامية صغيرة . «ان المنتج يتحول الى تاجر». ويحصل العكس عندما يتحول الراسمالي التاجر الى مسوّق ـ مقاول ، ثم الى صاحب معمل ، فالى صاحب مصنع (الانتاج للبيع) ، او عندما يتحول السيد الاقطاعي الى مزارع كبير ومسوّق . والسيرورة الثانية لا تنجم في هذه الحال عن ضرورة داخلية ، وانما عن تأثيرات خارجية ناتجة عن الانخراط في النظام المركنتيلي والراسمالي (لكن ما قبل الاحتكاري) . انها «ثورة من فوق» ، او انه بالاحرى اصلاح اكثر منه ثورة .

ان الثورة الفرنسية نموذج للثورة البورجوازية الجذرية . فقد دارت فيها مواجهة ، كما يرى سوبول (١١) ، بين تحالف الفلاحين الاحرار وصغار المنتجين الحرفيين وبين اوليغارشية كبار المالكين الاقطاعيين المتحالفة مع البورجوازية العليا ، التجارية والمالية . وعلى الرغم من التسوية التي فرضتها لاحقا الامبراطورية والملكية التي عادت الى الاستتباب ، تلك التسوية التي صانت مصالح البورجوازية العليا والملكية الراسمالية الكبرى المتحدرة عن الاقطاعيين المتقدم ذكرهم ، فان الغاء الحقوق المولوية من دون اي مقابل وبيع الاملاك القومية ـ وهما اجراءان عجزت الرجعية فيما بعد عن الغائهما والعودة عنهما ـ قد عززا مواقع الطبقة الفلاحية الصغيرة ، وعلى الاخص مواقع شريحة المزارعين الاغنياء فيها . وثمة أطروحة عظيمة الرواج (١٢) تزعم ان ثقل هذه الطبقة الفلاحية الصغيرة قد ابطأ تطور الراسمالية اللاحق في فرنسا .

---

١٠ ـ نظرية بعض الكتاب المسيحيين القائلين بملك المسيح على الارض مدة الف سنة قبل قيامة الموتى . ويطلق اسم الالفية ايضا على الحركات الدينية المطالبة بالعودة الى العهد الذهبي للمسيحية الاولى . ـم ـ

١١ ـ البير سوبول : **موجز تاريخ الثورة الفرنسية** .

١٢ ـ اريك هوبسباون : **عهد الثورة ، اوروبا ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨** .

اما في انكلترا فكانت الثورة بالفعل اقل جذرية . ففي هذا البلد الذي كانت فيه طبقة صغار الفلاحين الاحرار ، وشريحتها الثرية من المالكين الزراعيين Yeomen ، اقدم عهدا ، وقد لعبتا فيه دور راس الحربة في ثورة كرمويل (وقد وقف من ورائهما «المسوون» الذين تنمّ ايديولوجيتهم الثورية عن نزعة جذرية لا مثيل لها في ذلك العصر) ، نقول : في هذا البلد وفقت الرجعية ، اكثر مما وفقت في فرنسا ، الى فرض تسوية اكثر ملاءمة لمصالح البورجوازية العليا والملكية الارستقراطية الكبيرة ، التي سلكت طريق الثورة الزراعية ، والعصرنة الراسمالية ، وفق نموذج قريب من نموذج اليونكر (١٢) في بروسيا وكبار المالكين الروس والبولونيين والمجريين . وتشهد ثورة ١٦٨٨ على طبيعة هذه التسوية التي عاشت عليها انكلترا حتى الغاء **قانون الحبوب** في منتصف القرن التاسع عشر، وبالتالي تصفية مواقع الراسمالية الزراعية لصالح الصناعة وحدها .

ان تفسيرنا للايقاعين المتفاوتين للتطور الصناعي اللاحق (ايقاع سريع في انكلترا وبطيء في فرنسا) يختلف عن التعليل الذي تقدمه الاطروحتان المتواجهتان .

فالعامل الذي حال في فرنسا دون تقدم الصناعة السريع ليس وجود ملكية فلاحية صغيرة صامدة ، اذ ان هذه الملكية كانت ستتفكك وستنحل بسرعة بفعل سيرورة تمايز داخلية ، والواقع ان قوة البروليتاريا هي التي تفرض على البورجوازية التحالف مع الطبقة الفلاحية وقد تمتعت البروليتاريا الفرنسية بهذه القوة ، الناجمة لا عن اهمية تعدادها وانما عن المقدمات الجذرية للثورة .

والحال ان التحالف مع الطبقة الفلاحية له ثمنه ؛ ويتمثل هذا الثمن في حمائية زراعية ، تكبح التمايز الداخلي للطبقة الفلاحية ، وتحد مضاعفا من انطلاقة الصناعة ، بابطائها حركة النزوح الريفي وبتقييد وسائل التراكم الصناعي.

في انكلترا تم التغلب على هذه العثرة في وقت مبكر . فقد تسارع التمايز داخل الطبقة الفلاحية قبل الثورة الصناعية ، بالترابط مع عصرنة الملكية الكبيرة. ولهذا السبب ، سيتوفر للثورة الصناعية بروليتاريا كبيرة التعداد لم تتواجد في اي مكان آخر . وقد كادت هذه البروليتاريا ان تصبح جذرية بعد الثورة الصناعية ، في عهد الحركة الميثاقيّة Chartisme . وربما كانت الهجرة الجماعية من اسباب اجهاض هذه المحاولة . مهما يكن من امر ، فانه لم يكن في مستطاع البورجوازية اللجوء الى تحالف فلاحي داخلي لمواجهة هذه البروليتاريا . لذلك عقدت تحالفا فلاحيا خارجيا ، مع المزارعين الاميركيين ، مضحية بكبار المالكين الانكليز ، على الرغم من عصريتهم . وينبغي ان نضيف الى ذلك نهب الهند ، واعمال اللصوصية الانكليزية في ايرلندا ، مع آثارها الايديولوجية المؤسفة .

اما الطريق الثالثة ، الطريق الاميركية التي اشار اليها لينين ، فكانت طريق

---

١٣ ــ يونكر : ارستقراطي الماني من ملاك الاراضي . ــم ــ

تصنيع سريع هو الآخر . لم تتحدر الطبقة الفلاحية الصغيرة هنا عن ثورة مناهضة للاقطاع . والاطروحة التي نتقدم بها في هذا الصدد تقول ان انكلترا الجديدة كانت عبارة عن نتاج ثانوي للمركنتيلية الانكليزية ، اتسم على نحو استثنائي بأهمية نمط الانتاج البضاعي البسيط وسعة مداه في التشكيلة الاجتماعية . وان يكون هذا النمط منطويا على بذرة تطور راسمالي سريع (١٤) ، فهذا ما تكفلت تجربة الولايات المتحدة باثباته على نحو واضح وجلي . لكن ثمة شروطا استثنائية اخرى قد خدمت هذا التطور ، منها شساعة البلاد وغناها ، وتدفق الهجرة اليها ، وفائض المستوطنات الرقية الداخلية .

ليس ثمة ما يثبت ان الطريق البروسية تكبح بالضرورة التصنيع اللاحق . فأهمية وسائل التراكم ، المجتناة من فرط استغلال الفلاحين ، تسرّع التصنيع، بشرط الا يمتصها ريع عقاري مرتفع ــ وقد سهرت الدولة الالمانية الموحدة على عدم حصول ذلك ــ . وهنا تظهر على نحو جلي سيرورة انخراط الاقتصاد البازغ الجديد في الدارة العالمية . فاذا ما تكونت الطبقة الحاكمة كمصدّرة للمنتجات الزراعية ، ورطت البلاد في نظام تبعية وتبادل غير متكافىء على حساب التراكم الداخلي . لكن اذا ما تكونت ، بالعكس ، كمصدرة للمنتجات الصناعية ، ممولة صناعتها بالفائض الزراعي ، فان الطريق البروسية قد تدلل في هذه الحال على نجع وفعالية كبيرين . وتنطبق الحالة الاولى على المجر ورومانيا ، في حين تنطبق الحالة الثانية على المانيا ، واليابان ، وايطاليا . اما روسيا فأمرها وسط بين الحالتين .

ان سرعة التصنيع مستقلة اذن بما فيه الكفاية عن طبيعة الطريق ، الثورية او الاصلاحية ، التي تسلكها الثورة البورجوازية . انها ترتهن بصورة اساسية بالصراع الطبقي وبالتحالفات البورجوازية التي تنعقد في أعقاب هذه الثورة . وكثيرا ما يؤدي وجود بروليتاريا قوية الى ابطاء التراكم . بالمقابل ، قد يتسارع التراكم في أعقاب هزيمة جسيمة تتكبدها البروليتاريا . وخير مثال نسوقه بهذا الصدد هو نمو المانيا الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية . فالبروليتاريا الالمانية التي هزمت في عام ١٩٣٣ ، ولم تعاود الظهور على الساحة السياسية عام ١٩٤٥ ، كابدت من شروط عمل قاسية للغاية : فحتى عام ١٩٦٥ كانت كلفة الاجور في الصناعة الالمانية لا تزال تمثل ٥٥ بالمئة من كلفة الاجور في الصناعة الاميركية ، مقابل ٧٤ بالمئة في فرنسا . لكن النمو السريع الذي نجم عن ذلك بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠ ، سمح باستدراك تخلف الاجور . ففي عام ١٩٧٤ كانت هاتان النسبتان المئويتان قد اصبحتا ٩٩ بالمئة و٨٣ بالمئة ، اي ان العلاقة قد انعكست تماما بين المانيا وفرنسا ، ولاسيما ان فيض الميزان الخارجي الذي رافق هذا التحول قد زاد من حدة نتائجه ، من جراء رفع قيمة المارك وخفض قيمة

---

١٤ ــ موريس دوب : **دراسات حول تطور الراسمالية** .

الفرنك ، في اطار سياسي من الحكم اليميني للاشتراكية ـ الديمقراطية التـي طوّعها الراسمال خير تطويع .

٣ ـ الاطروحة الثالثة : في الثورات البورجوازية الجذرية يتخطى المركّب الفلاحـــي الجذري المطالب الراسمالية بشوط كبير ؛ فهـــو يرسم علامـــة استفهام حول المجتمع الطبقي بما هو كذلك . ويبين سوبول كيف ان الفلاحين الفقراء في فرنسا ما كانوا يرغبون في اقتسام الاراضي الاميرية ، بعكس الاغنياء. وهكذا ظلت هذه الاراضي قائمة في مناطق شاسعة ، ولم تختف الا بالتدريـج في القرن التاسع عشر ، عندما تمكن الفلاحون الاثرياء من وضع ايديهم عليها عن طريق ابرام عقود استصلاح مع البلديات الواقعة تحت سيطرتهم .

هل يتوجب علينا ان نعتبر هذه المقاومة رجعية لانها شكلت حجر عثرة فـي وجه التطور الراسمالي القوى الانتاجية ؟ لو فعلنا ، نكون قد تبنينا وجهة النظر الطبقية للبورجوازية . والاحرى بنا ان ننوه بالطابع التقدمي لهذه المقاومة (١٥) ؛ فكفاح الفلاحين الفقراء كان كفاحا ضد المجتمع الطبقي بكل معنى الكلمة .

٤ ـ الاطروحة الرابعة : ان الصراعات الفلاحية في مرحلة الانتقال الـــى الراسمالية المركزية ، اي قبـــل العصر الامبريالي، سواء أكانت جذرية ام لم تكن، قد خدمت البورجوازية على الدوام في نهاية المطاف . وقد يسرت السبيل ، تبعا لكيفياتها والاشكال التي ارتدتها ، تارة امام البورجوازية الكولاكية الزراعيـــة الصغيرة ، المنبثقة عن التمايز الفلاحي ، وطورا امام الملكية العقارية الراسمالية الكبيرة ، المندمجة بالسوق والعصرية في تقنياتها ، اي البورجوازية الزراعيـــة الكبيرة ، وتارة ثالثة امام البورجوازية الصناعية بحصر المعنى . بيد انها لم تؤد على الاطلاق الى تحقيق هدف الجناح الجذري في الحركة الفلاحية ، اي جنـــاح الفلاحين الفقراء : اقامة مجتمع فلاحي لاطبقي ، مساواتي ، ومشاعي .

هذا الفشل يشهد على ان التطور الكامن للقوى الانتاجية كان لا يزال يقتضي علاقات انتاجية لمجتمع ، جديد ولا ريب ، وانما طبقي ، اي المجتمع الراسمالي. اما في يومنا الحاضر فان النمط الراسمالي عينه لم يعد قادرا ، في اطار النظام الامبريالي ، على مد تطور القوى الانتاجية في اطراف النظام بكامل استطاعتـــه الكامنة ، وذلك من جراء آثار الهيمنة وفرط الاستغلال والتواء تطور الراسمالية. لهذا السبب فان الصراعات الفلاحية الجذرية لم تعد تبدو وكأنهـــا تشكل ، موضوعيا ، جزءاً من الثورة البورجوازية ، وانما تجلت بالعكس كجزء مـــن الثورة الاشتراكية . فالطبقة الفلاحية الفقيرة الثائرة على الاستغلال الطبقي امست هذه المرة تحظى بحليف كانت قد افتقرت اليه فـــي فرنسا في عام ١٧٩٣ :

---

١٥ ـ بيير فيليب راي : **التحالفات الطبقية** ، ماسبيرو ، ١٩٧٣ ؛ **الاستعمار ، الاستعمـــار الجديد والانتقال الى الراسمالية** ، ماسبيرو ، ١٩٧١ .

البروليتاريا الحقيقية .

لا ريب في ان بلدان المنطقة الطرفية المعاصرة لا تشكل جميعها حلقات ضعيفة في النظام الامبريالي . ولا ريب ايضا في انها لا تشكل بالضرورة الحلقات الضعيفة الوحيدة في هذا النظام : فأوروبا الجنوبية على سبيل المثال قد تكون حلقة ضعيفة بدورها . لكن لئن كان الامر كذلك فعلا ، فلا يمكن ان نعزوه الى الاسباب المشار اليها اعلاه ، والتي لا تخص الا الاطراف : فالطبقة الفلاحية في المركز هي في الواقع في طريقها الى الزوال ، لذلك لا يمكنها بعد اليوم ان تشكل الاحتياطي الثوري الرئيسي .

٥ ـ خلاصة الاستنتاجات .

١ ـ ان التضاد بين الاقتصاد العالمي الاوروبي ، الذي تكوّن خلال الانتقال المركنتيلي ، وبين توسع الامبراطوريات الخراجية السابقة يبرز فرادة الانتقال الى الراسمالية ويرغم على التفكير بالقضايا الاساسية للمادية التاريخية .

ان التوسع الجغرافي لبقية المجتمعات الخراجية المتقدمة لم يرتد قط هذا الشكل . فقد دمجت الدولة الصينية الخراجية المركَزة المناطق الجنوبية المستعمَرة حديثا وكأنها مقاطعات عادية ، خاضعة لنظام واحد من جباية الخراج المركَز ، المبتز من قبل بيروقراطية من المنتفعين . أما التوسع الاوروبي فقد خلق بالمقابل ، وللمرة الاولى ، طرفا فعليا على اساس تخصص لامتكافىء في الانتاج . وفي حين تشكل الامبراطورية وحدة سياسية ، فان النظام العالمي الاوروبي هو نظام اقتصادي ، اي ان الروابط التي تجمع بين مختلف اجزائه روابط اقتصادية وليست بالضرورة ، او اساسا ، سياسية . هذه المصادفة ليست عرضية ؛ انها تكشف ، على العكس ، عن الخصائص الاساسية لاشتغال العلاقات بين القاعدة والبنية الفوقية في مختلف انماط الانتاج .

لقد عرضنا هذه الاطروحة بتوكيدنا ان النمط الخراجي هو الشكل الاكثر شيوعا للمجتمع الطبقي ما قبل الراسمالي ، وان العبودية تشكل طورا استثنائيا ، وانها ـ اسوة بالنمط البضاعي البسيط ـ هامشية ، وان الاقطاع يمثل شكلا طرفيا للنمط الخراجي ، وانه مرشح ، باعتباره شكلا اكثر إبكارا وابتسارا ولا يزال يتسم بسمات المجتمع المشاعي الاصلي ، لان يتجاوز نفسه بسهولة اكبر ، ضامنا لاوروبا مصيرها الاستثنائي .

ان النمط الخراجي يحدد في آن واحد علاقات سيطرة (طبقة ـ دولة حاكمة وفلاحون محكومون) وعلاقات استغلال (ابتزاز فائض على شكل خراج) . وشفافية علاقات الاستغلال تقتضي غلبة علاقات السيطرة ، اي غلبة المؤسسة

السياسية المؤدلجة Idéoligisée . ويتميز مثل هذا النمط ، في شكله المكتمل، باستقرار عظيم . وبوسعه اذن ان يستوعب تقدما للقوى الانتاجية من دون اعادة نظر في علاقات الانتاج (مجمل علاقات السيطرة والاستغلال) ، وهذا ما يذكّرنا بأن الاطروحة القائلة بالتعين الميكانيكي لعلاقات الانتاج بمستوى تطور القوى الانتاجية ليست أطروحة ماركسية ، بل أطروحة اقتصادوية مبتذلة . ونموذج تقدم القوى الانتاجية ليس حياديا . والتكنولوجيا ليست **العلة الاولى** المستقلة بذاتها ، الناجمة عن تقدم العقل البشري الذي هو ، في فلسفة الانوار ، الترجمة العلمانية لله ؛ وانما هي موجّهة بمتطلبات علاقات الانتاج . فالنمط الخراجي المكتمل ، في مصر والصين على سبيل المثال ، سيقتدر على توجيه تقدم القوى الانتاجية باتجاه تحسين تقنيات الري والبناء (الممولة من قبل التقدم الزراعي) والمواصلات (طرقات ، بريد ، الخ) ، معززا بذلك النمط الخراجي عينه .

اما العبودية فلا تحدد نمط انتاج ؛ والحق ان مفهوم العبودية يتعلق في الواقع بالسلطة السياسية ، اي انه يحدد نمط سيطرة ، تماما كما ان انظمة التبعية الشخصية ، او القنانة ، او القانون البورجوازي ، تحدد اوضاعا قانونية اخرى للاشخاص تشكل اطار علاقات السيطرة . اذن فوجود عبيد لا ينمّ بالضرورةعن وجود نمط عبودي ، وهو نمط يفترض علاقة استغلال . والحال ان هذه العلاقة لا تظهر الى حيز الوجود الا في حالات استثنائية ، وبشكل عام عندما ينتج العبيد نتاجا بضاعيا لصالح سادتهم . ويقترن النمط العبودي عندئذ بنمط انتاجي مهيمن آخر : إما بالنمط المشاعي (النَسَبي) ، واما بالنمط الخراجي (العصر القديم الكلاسيكي) ، واما بالنمط الرأسمالي (الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر) .

اذا كان النمط الخراجي يستبعد مبدئيا العلاقات البضاعية ، شأنه في ذلك شأن الانماط المشاعية ، فان هذه العلاقات تظهر في فجوات المجتمعات غير البضاعية كنمط مقرون وتابع ، او ، في اكثر الاحيان ، في العلاقات الخارجية للمجتمعات او للامبراطوريات الخراجية (التجارة النائية) . وينمو النمط العبودي ويتطور على وجه التحديد في الحالات ــ الاستثنائية على الدوام ــ التي ترجح فيها كفة هذه العلاقات البضاعية ، في قطاع من القطاعات على الاقل .

تسمح لنا هذه الايضاحات المفهومية بأن نفهم فهما افضل طبيعة المجتمع الاوروبي الاقطاعي ، وأسباب الاشكال الخاصة لتوسعه ، وكذلك تكوين الرأسمالية وولادتها . فلئن لم تشكل اوروبا الاقطاعية امبراطورية ، فلأن النمط الاقطاعي هو شكل طرفي ، غير مكتمل ، من النمط الخراجي . وتعود الجذور البعيدة لتقطيع أوصال قوة الدولة ولعدم مركزة الفائض ، الى طبيعة تجاوز الامبراطورية الرومانية من قبل همج كانوا قد خرجوا لتوهم عن انماطهم المشاعية . اذن فالاشكال البدائية للنمط الخراجي اكثر مرونة من أشكاله المكتملة ، ومن اوروبا المتخلفة لا من الشرق المتقدم سيخرج التجاوز الرأسمالي للنمط الخراجي . وهذا التعبير عن التطور اللامتكافىء يدحض أطروحة التطور المتصل والاحادي الاتجاه للقوى الانتاجية ، واطروحة تعيين هذه القوى للانماط الانتاجية المتعاقبة .

اذا كان التوسع الجغرافي للنمط الاقطاعي قد تحقق بلا صعاب في الحقبة الممتدة بين ١١٥٠ و١٣٠٠ ، بفضل وفرة الاراضي البكر (نلاحظ ظاهرات مماثلة في افريقيا) ، فان الانكماش الذي حصل في الحقبة الممتدة بين ١٣٠٠ و١٤٥٠ (اصطدام التوسع الديمغرافي بالمردود المتناقص على صعيد التقنيات المعمول بها) قلص الريع الاقطاعي وادى الى نشوب ازمة . وقد تمخضت محاولات النبلاء الرامية الى ايجاد اراض جديدة عن التوسع الهائل لايبيريا باتجاه اميركا ، ولروسيا باتجاه سيبيريا . وقد طبقت ، في الوقت نفسه ، اساليب عنيفة في استغلال العمل : فظهرت العبودية (في اميركا) ، خلافا لما تدعيه الاطروحة الميكانيكية التي تود ان ترى فيها نمطا انتاجيا اكثر تخلفا من الاقطاع ، على حين عاودت القنانة ظهورها في اوروبا الشرقية ، بالترابط مع ولادة الرأسمالية .

بيد ان المحاولات الرامية الى تشييد امبراطورية اوروبية منيت بالفشل ، بسبب المقاومات الاقطاعية ، الموروثة عن الحريات المشاعية القديمة التي تظل في النمط الاقطاعي أقل تطويعا وخضوعا بكثير مما هي عليه في الاشكال الاكثر تقدما للنمط الخراجي (الصين ، مصر) . وسيؤدي هذا الفشل الى الحل الرأسمالي للمشكلة : تجاور دول قومية استبدادية ومركزية ، ومدن حرة ، وأقاليم مستقلة ذاتيا ، وتكوين الطرف (الاميركي) للنظام الاقتصادي الاوروبي ، المهد للتطور الرأسمالي اللامتكافىء في الازمنة الحديثة .

اما التضاد الثاني الذي تبرز معالمه ، التضاد بين المركز والطرف في هذا النظام ، فهو بدوره اساسي وجوهري . فلما كان النظام اقتصاديا ، فان الانفلاقات الجديدة ترتسم على الصعيد الاقتصادي ؛ فاقتصاد المراكز متمحور على ذاته ، في حين ان اقتصاد الاطراف متجه نحو الخارج ومكره من جراء التقسيم اللامتكافىء للعمل على انتاج بضائع ثانوية الاهمية ، لا ينال فيها العمل جزاء مكافئا . وتعود الجذور البعيدة للتبادل اللامتكافىء الى قرون الرأسمالية الاولى هذه .

٢ ـ تختلف طبيعة التطور اللامتكافىء في المراحل السابقة لاكتمال النظام الرأسمالي ، وعلى الاخص في الانتقال الى الاقطاعية في مرحلة التوسع الاقطاعي، وفي مرحلة الانتقال المركنتيلية ، واخيرا في الثورة البورجوازية ، تختلف عن طبيعة التطور اللامتكافىء الذي نعرفه اليوم ، في العصر الامبريالي للرأسمالية . ولا يسعنا ان نستخلص من عمومية واقعة التطور اللامتكافىء بعض القوانين البسيطة التي لا يعود التاريخ بموجبها الا تكرارا أبديا . فمفاهيم المركز والطرف ، المكتمل وغير المكتمل ، مفاهيم غير ذات مضامين متماثلة ، ولا تحيل الى مستوى واحد ، من عصر الى آخر . لا وجود اذن لتحقيب عام للتاريخ الكوني بالنسبة الى العصور السابقة للامبريالية . اما التحقيب النوعي للتاريخ الاوروبي الذي اعدنا رسمه اعلاه ، فانه يظهر فقط الطريقة التي شقت بها الرأسمالية دربها في اوروبا برمتها ، بأشكال مختلفة ومتفاوتة . وفي هذا التاريخ ، يتألف المحور المركزي للتحليل من الصراعات الطبقية الدائرة بين مركبات المجتمع الثلاثة ـ الاقطاعيين ،

الفلاحين ، والبورجوازيين ــ ومن تمفصل هذه الصراعات مع تطور الدولة .

٣ ــ تبزغ المسألة القومية تدريجيا ، في مجرى هذا التطور اللامتكافىء ، من ثنايا الانتقال الراسمالي والثورة البورجوازية .

ان انكلترا وفرنسا هما الأمتان الوحيدتان ــ بحسب المعنى الحديث للكلمة ــ اللتان ستظهران ، خلال هذه السيرورة ، في المركزين اللذين سيتوّج اكتمالهما بثورة بورجوازية . اما فيما يتعلق ببقية الاقطار الاوروبية ، فان المسألة القومية لم تكن قد حسمت فيها بعد في فجر القرن التاسع عشر .

الفصل الخامس

التطور اللامتكافىء في المراكز الرأسمالية

ان القطيعة التي يمثلها بزوغ الامم الراسمالية المركزية المكتملة خلال القرن الثامن عشر هي قطيعة اساسية ، وعام ١٨٠٠ هو ، بنوع ما ، تاريخ ولادة التاريخ الكوني . غير ان التوطد التدريجي للمنطقة المركزية للنظام الرأسمالي العالمي (اوروبا ، اميركا الشمالية ، اليابان ، اوستراليا) والانقسام النهائي لهذا النظام بين هذه المنطقة والمنطقة الطرفية (آسيا ، افريقيا ، اميركا اللاتينية) ، سيستغرقان قرنا بأكمله . وخلال هذا القرن ستحسم المسألة القومية على نحو تدريجي في اوروبا ، بالتوازي مع بزوغ التشكيلات الراسمالية المركزية المعنية. غير ان سلسلة من المسائل ، مسماة بالاقليمية ، ستظل عالقة ؛ وهي تتعلق بدورها باشكالية التطور اللامتكافىء .

١ ـ المسالة القومية في بزوغ التشكيلات الرأسمالية المركزية .

في عام ١٨٤٨ انفجرت الثورة في فرنسا وبدت وكأنها ستلهب اوروبا برمتها . وبشّر **البيان الشيوعي** بالثورة الاشتراكية . لكن اذا ما استثنينا عامية باريس ، فان الرأسمالية لن تواجه اي تهديد خلال ثلاثة أرباع القرن التالية ، حتى

ثورتي ١٩٠٥ و١٩١٧ في روسيا . وقد اجتاحت اوروبا صراعات عنيفة ، وهزّتها وحوّلتها ، لكن هذه الصراعات كانت جميعها صراعات قومية .

في عام ١٨٤٨ لم يكن هنالك سوى دول ـ أمم ثلاث ، ذات تكوين رأسمالي شبه مكتمل : انكلترا ، فرنسا ، والولايات المتحدة ، وثلاثتها منبثقة عن التاريخ الطويل للنضوج الرأسمالي وللتطور اللامتكافىء في العصرين الاقطاعي والمركنتيلي. في فرنسا وانكلترا ، دار الصراع الطبقي بين ثلاث مجموعات : الاقطاعية ، والبورجوازية ، والطبقة الفلاحية ، او بالاحرى بين ثلاث مجموعات ونصف مجموعة ، اذ ان البروليتاريا الجنينية بدأت تسمع صوتا نشازا في فترات استثنائية . اما في الولايات المتحدة ، في ولايات الشمال على الاقل ، فقد ولدت تشكيلة راسمالية من دون اي سابق اقطاعي . وبعد الثورة الصناعية ، دخلت التسويات المنبثقة عن سلسلة الثورات البورجوازية وعن الردات الملكية التي عقبتها طورا من الاستقرار ، وغدت الاولوية للصراع الدائر بين البورجوازية والبروليتاريا . ولم يكن لهذا الصراع الطبقي اي مدلول على الصعيد القومي . فالبورجوازيون والبروليتاريون ينتمون الى امة واحدة ، امة راضية عن نفسها ، تكونت بالتدريج خلال ثلاثة ارباع القرن السابقة . صحيح ان ثمة مسائل قومية لم تحظ بحل لها ـ مسألة ايرلندا بوجه خاص ـ وسوف تبرز في وقت لاحق وتنعكس على هذه الصراعات الطبقية . بيد انها تظل ثانوية ، بمعنى انها لا تحدد الشكل الرئيسي الذي تنطرح من خلاله المسألة رقم واحد : المسألة الاجتماعية ، حسب التعبير الشائع في ذلك العصر . والميثاقية الانكليزية وعامية باريس هما الدليل على ذلك .

لكن اذا ما استثنينا هذه الامم الثلاث ، فكيف كانت تبدو اوروبا ؟ كانت هنالك الامم البورجوازية الصغيرة ، هولندا ، الدانمارك ، السويد ، التي لم تدخل بعد العصر الصناعي . وكانت هنالك البرتغال ، الامة المجمَّدة عند المرحلة المركنتيلية. وكانت هنالك اسبانيا ، الدولة نصف القومية ، حيث قضى التجميد عينه على الفرصة التاريخية في انصهار سكان قشتالة ، وكاتالونيا ، وبلاد الباسك في البوتقة القومية الواحدة ، ولو بقوة «الحديد والنار» . لكن كانت هنالك ايضا، فيما وراء نهر الراين وجبال الألب ، مجموعة من الامارات والامبراطوريات التي لم تكن لا قومية ولا راسمالية . وسوف تتزامن هنا ولادة الراسمالية المتأخرة مع ولادة الامم ، بدلا من ان تعقبها . ولهذا السبب ، فان الصراعات الطبقية ستأخذ، الى حد كبير ، شكل صراعات قومية . ومن ثم ، فان الوحدتين الالمانية والايطالية ستشغلان الاعوام الخمسة والعشرين التي ستتلو ١٨٤٨ ، في حين ستشغل العقود الاربعة التالية بانفجار الامبراطوريات الروسية ، والنمساوية ـ المجرية ، والعثمانية . ومن نافل القول ان الوحدة الالمانية ، والوحدة الايطالية ، وتكوّن الدول القومية الدانوبية والبلقانية هي ثورات بورجوازية ؛ وانما في ثياب تنكرية. ثمة مؤلفات عديدة تعالج هذه المسائل ، وفي مقدمتها مؤلفات لماركس وانجلز

التي تناولتها بالتحليل والتعليق دراسات رفيعة المستوى ، ومؤلفات لماركسيين ينتمون الى المناطق المعنية : كاوتسكي ، روزا لوكسمبورغ ، أوتو باور وسائر اتباع المدرسة النمساوية الماركسية (كارل رينر ، جوزف ستراسر Strasser وأوتو ستراسر) ، وبانيكوك ، لينين ، تروتسكي ، ستالين ، الخ (١) . وسوف نكتفي بأن نلفت الانتباه الى النقاط التالية :

١ ــ ان الشكل الرئيسي الذي ارتداه التاريخ الاوروبي خلال العقود الممتدة بين عام ١٨٥٠ و١٩١٤ كان شكل تاريخ صراعات قومية ، الى حد ان ماركس وانجلز قد وجدا انه من الضروري ان تتخذ الحركة البروليتارية موقفا من هذه المسائل . وبما انهما قدّما الطبقات على الامم ، فقد اخضعا بوجه عام حق الامم في تقرير مصيرها لما كانا يعتقدان انه مصلحة البروليتاريا على المدى البعيد . غير انهما ازاء ما عايناه من قصور في الصراعات الطبقية السافرة ، ومن قوة وعنف في الصراعات القومية ، اجريا على نظرتهما بعض التعديل ف «خلعا على الامم دور الطبقات» (٢) وتكلما من ثم عن أمم تقدمية وأمم رجعية ...

٢ ــ لقد اقاما تمييزها في الواقع على اساس التمييز بين «أمم تاريخية» و«أمم بلا تاريخ» ، وهما مفهومان كان الروسي بوليفوي قد استخدمهما منذ عام ١٨٣٧ (٣) .

الامم الاولى هي التي استطاعت ان تكوّن دولتها ، اي الامم التي تحكمها طبقات منبثقة عنها . انها بالتالي أمم اعيان وأشراف (الروس ، البولونيون ،

---

١ ــ انظر بصدد المدرسة الماركسية النمساوية والتاريخ الاوروبي المؤلفات التالية :

- ميكلوس مولنار : **ماركس ، انجلز ، والسياسة الدولية** ، منشورات غاليمار ، باريس١٩٧٥ .
- ايفون بوردیه : **اوتو باور والثورة** ، منشورات ادي ، باريس ١٩٦٨ .
- ج. هوبت ، م. لوفي ، س. فيل : **الماركسيون والمسالة القومية ١٨٤٨ ــ ١٩١٤** ، ماسبيرو ، ١٩٧٤ ؛ نصوص لكاوتسكي ، لوكسمبورغ ، رينر ، اوتو باور ، جوزف ستراسر ، بانيكوك .
- جوزف ستراس وأنطون بانيكوك : **الامة والصراع الطبقي** ، باريس ١٩٧٧ .
- **تاريخ الماركسية المعاصرة** ، اربعة اجزاء ، معهد فلترينلّي ، باريس ١٩٧٧ .
- سالومون ف. بلوم : **عالم القوميات ، دراسة في العلاقات القومية في مؤلفات كارل ماركس** ، منشورات جامعة كولومبيا ، ١٩٤١ .
- هوراس ب. ديفيز : **القومية والاشتراكية** ، لندن ١٩٦٨ .
- اريك هوبسباون : **عصر الرأسمال ، ١٨٤٨ ــ ١٨٧٥** ، لندن ١٩٧٦ .
- انظر ايضا **الماركسية بعد ماركس** لبيير سويري ، فلاماريون ١٩٧٠ (مترجم الى العربية ، دار الطليعة . ــم ــ) ؛ **وماركس والماركسيون** لكوستاس بابايانو ، فلاماريون ، باريس ١٩٧٢ .

٢ ــ ميكلوس مولنار : **ماركس ، انجلز ، والسياسة الدولية** .

٣ ــ الكسندر كويره : **الفلسفة والمشكلة القومية في روسيا في مطلع القرن التاسع عشر** ، غاليمار ، باريس .

المجريون) او أمم بورجوازيين (الفرنسيون ، الانكليز ، الالمان ، الايطاليون) . اما الامم الثانية فهي التي لم تتمكن من انشاء دولة خاصة بها ، والتي تخضع بالتالي لطبقات مستغِلة اجنبية (اقطاعية) ؛ انها امم فلاحية : التشيكيون الخاضعون لسيطرة الاقطاعيين والبورجوازيين الالمان ، الكرواتيون الواقعون تحت حكم الاقطاعيين المجريين ، والشعوب البلقانية الخاضعة للاقطاعيين العثمانيين . ونلحظ احيانا بعض التبسيطات ، بل بعض الاخطاء : فقد كانت هناك ، مثلا ، اقطاعية كرواتية في كرواتيا ، وبورجوازية محلية وليدة لدى التشيكيين او اليونانيين ؛ لكن هذا الامر يبقى ثانويا . فالامم التي «لا تاريخ لها» هي اذن امم فلاحية .

ولا يشعر ماركس وانجلز بأي تعاطف ازاء هذه الامم الفلاحية ، التي يعتبرانها عاجزة عن تحقيق ثورة بورجوازية ، فكم بالاحرى بروليتارية ، والتي تشكل ، من جراء ذلك ، قطعانا تتحكم بها ابشع الرجعيات الاقطاعية . والمثال الذي ظل يقضّ مضجع ماركس هو مسلك الجيوش (التشيكية والكرواتية في شطرها الاكبر) التي استخدمت في تقتيل ثوريي سنة ١٨٤٨ في النمسا . وكان ماركس وانجلز مقتنعين بأن شعوب الدانوب والبلقان السلافية الفلاحية ستظل مجرد اداة في يد القيصر ، عن طريق الجامعة السلافية ؛ اداة تشهر ضد الشعب الالماني الاكثر تقدما ، لانه مؤلف من بورجوازيين وبروليتاريين .

لم يغب عن ذهن ماركس احتمال حصول تحول مرحلي من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية في المانيا (وفيما بعد في اسبانيا) ، حادسا بذلك على نحو عبقري بالتطور اللامتكافىء الذي عرف لينين كيف يجلو وجوده . غير انه لم يتصور تحول ثورة فلاحية الى ثورة اشتراكية ، علما بأن الثورة التي انفجرت في روسيا كانت فلاحية اكثر منها بورجوازية .

ولما كانت ثورات ١٨٤٨ البورجوازية تفتقر الى مركب فلاحي قوي ، فقد استحال عليها ان تأخذ خطا جذريا . ولئن لم يناصر الفلاحون التشيكيون والكرواتيون الثورة الالمانية ــ النمساوية ، فربما لانهم شعروا بأنها لا تقدم شيئا للفلاحين . فلماذا لم يدرك ماركس ذلك ؟

ثمة سببان في نظرنا وراء هذا الموقف . السبب الاول ، وهو ظرفي ، يتمثل في خوفه المرضي من كل ما هو روسي . وكان رهابه هذا يشوش عليه الرؤية الى حد تبدو معه بعض أحكام الصين المعاصرة في مجال السياسة الخارجية معتدلة بالمقارنة مع اخطاء ماركس الفادحة بصدد ديبلوماسية القيصر : فقد رأى في بالمرستون (٤) عميلا لروسيا ، واتهم انكلترا بخدمة مآرب سان بطرسبورغ في

---

٤ ــ هنري تمبل بالمرستون (١٧٨٤ ــ ١٨٦٥) : رجل دولة انكليزي ، تولى رئاسة الحكومة البريطانية من ١٨٥٥ الى ١٨٥٨ ومن ١٨٥٩ الى ١٨٦٥ . ــم ــ

الشرق العثماني ؛ ولم يحجم عن تفضيل نير الباب العالي على دول مستقلة صنيعة للروس . وقد وقع في خطأ فادح في موقفه من مؤتمر براغ لعموم الشعوب السلافية (وقد اصلح باكونين غلطته بهذا الصدد) (٥) ؛ وخلع على البولونيين ، بسبب مناهضتهم لروسيا ، فضائل ثورية لا يتحلون بها في الواقع ، في حين رفض ان يعترف بوجودها لدى التشيكيين ، الخ .

اما السبب الثاني فأكثر خطورة من الاول ، لانه ليس ظرفيا خالصا . فقد كان ماركس ، على الرغم من تحليله المدهش للمركبين الفلاحي والبورجوازي في الثورة الفرنسية (المعارضة التي اقامها بين الطريق الثورية والطريق غير الثورية في تطور الراسمالية) ، يؤمن بأن الثورة الفلاحية لن تتحقق الا بقيادة البورجوازية. ولم يدرك انه قد بات محتوما على هذه الثورة ، بالنظر الى انسداد هذه الطريق، ان تتم مذذاك فصاعدا بقيادة البروليتاريا ، حتى حيثما تكون هذه الاخيرة جنينية. ولا مراء في ان البروليتاريا كانت في عصره منعدمة الوجود على الصعيد الفعلي في المجتمعات الفلاحية (باستثناء بوهيميا) . ولن يتردد لينين ، بعد خمسين عاما ، في الافتراق عن ماركس بصدد هذه النقطة الحاسمة .

لهذين السببين اذن كان ماركس يفضل البورجوازية على الفلاحين . وهذا ما يفسر بعض احكامه وآرائه الغريبة . منها ، على سبيل المثال ، المديح الذي كاله لـ «الرسالة الحضارية» للبورجوازية الالمانية في الشرق (مع نبرة تكاد ان تكون جرمانوية عند انجلز) ، وللبورجوازية الانكليزية في الهند ؛ وقد ابتهج ماركس لان الاميركيين «المتحضرين» انتزعوا التكساس من المكسيكيين «المتوحشين» ، علما بأن الغاء الرق في المكسيك في عام ١٨٢٣ هو الذي ازعج في الواقع الجنوبيين الاميركيين وأثار نقمتهم ؛ ومنها ايضا توهماته بصدد مزايا الدولة المركزية ، وهي نقطة عارضه باكونين ايضا بصددها بكثير من رهافة الحس والنباهة (غير ان ماركس سيغير رايه اكثر من مرة ازاء هذه المسألة ؛ والدليل على ذلك مديحه لعامية باريس) ؛ ومنها اخيرا رسوخ الاقتناع لديه بأن الشعب الفلاحي الروسي لن يعطي شيئا ، وبأنه حتى لو نجح في تفجير ثورة فلن يستطيع ان يقطع بها شوطا بعيدا ان لم تسارع الثورة في الغرب الى نجدته ...

ثمة استنتاجان خاطئان ، تولى التاريخ تكذيبهما ، يتصدران جملة الاحكام التي اطلقها ماركس وانجلز حول هذه المسائل .

اولا ، لم يقدّرا بأن الامم الفلاحية ستثبت بأنها اكثر ثورية من غيرها في الانتقال الى الاشتراكية . فقد دلل اليوغوسلافيون ، واليونانيون ، والالبانيون ، والتشيكيون على سبيل المثال ، على ثورية اكبر بالمقارنة مع المجريين والبولونيين. والتناقض الذي فاتهما ادراكه ان الطبقة الفلاحية في الامم التاريخية التي اتسمت فيها الاقطاعية القومية ، ومن بعدها البورجوازية ، بالقوة ، ستواجه من الصعاب

---

٥ ـ دانيال غيرين : **نحو ماركسية مناصرة للحرية** ، منشورات لافون ، باريس ١٩٦٩ .

في الاصطفاف الى جانب البروليتاريا ، اكثر بكثير مما ستواجهه الطبقة الفلاحية للامم التي «لا تاريخ لها» حيث تتسم هاتان الطبقتان المستفلتان بالضعف النسبي، نظرا الى انهما من الاساس اجنبيتان .

كما اعتقدا ، ثانيا ، ان الامم التي لا تاريخ لها ستندمج بالتدريج في البوتقة الحضارية ، الاسمى ، لغزاتها ؛ وان مصيرها سيكون شبيها بمصير اثنيات اخرى (البروتونيون والاسكتلنديون) دمجت وابتلعت من قبل الأمتين الفرنسية والانكليزية ولم تعد تشكل سوى اجزاء اثنوغرافية ليس لها من اهمية سياسية . وقد غاب عن ذهن ماركس وانجلز ان عمليات الدمج هذه (التي بقيت جزئية على كل حال) قد استغرقت زمنا طويلا جدا في تاريخ المراكز المركنتيلية المتقدمة . وفيما يتعلق بشعوب شرقي اوروبا وجنوبي شرقها ، اتضح ان ايقاع التطور الرأسمالي اسرع بكثير من ايقاع اي عملية دمج محتملة .

٣ ـ لكن ماركس بالمقابل قد اصاب تماما في تقديره للمسألة الارلندية . فلئن ناشد الارلنديين ، في مرحلة اولى ، التخلي عن نزعتهم القومية والانضمام الى حركة البروليتاريا الانكليزية ، الميثاقية ، فانه لم يتردد فيما بعد في الوقوف ، دون اي قيد او شرط ، الى جانب ارلندا المضطهَدة ، مؤكدا بأنه لا يمكن ارتجاء اي خير من البروليتاريا الانكليزية ما لم تتحرر من نزعتها الشوفينية . ومما يلفت النظر فعلا في هذا الموقف ان الارلنديين ما كانوا مضطهَدين من قبل قيصر همجي ، وانما من قبل انكلترا الليبرالية .

لقد كفَّر ماركس بهذا الحكم عن اخطائه بصدد اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية . ذلك ان ماركس في انكلترا كان يجد نفسه في موقف المناضل الذي تنعكس خياراته انعكاسا مباشرا على الحركة . وقد أحس بالمشكلة على الفور ، ووقف منها الموقف المنشود ، في حين انه لم يكن يشعر بأنه معني بالصراعات الدائرة في شرق اوروبا وجنوبي شرقها ، حيث كانت الحركة العمالية شبه معدومة الوجود في ذلك الحين ؛ تلك الصراعات التي كان يراقبها من الخارج ، كصحفي ، والتي لم يكن يستقي معلوماته عنها من مظانّها مباشرة ، وانما من مصادر رجعية في معظم الاحيان .

٤ ـ لقد استمرت المساجلات بعد وفاة ماركس وانجلز واخذت في شرقي اوروبا وجنوبي شرقها منحى جديدا مع بروز الاحزاب الاشتراكية . وعن هذه المساجلات ، نسجل الملاحظات الاربع التالية :

اولا ، لقد كان اشتراكيو هذه المنطقة في غالبيتهم العظمى يعيشون على هاجس خطر انفجار الدول الكبرى وانشطارها الى أمم متناهية في الصغر ، وغير قابلة للحياة . وتحاشيا لهذا الانفجار ابتكر اوتو باور وكارل رينر استراتيجية «الاستقلال الذاتي الشخصي والثقافي» . فقد اعتبرا انه من الاهمية بمكان ان يحتفظا للمجتمع الاشتراكي ـ الذي لن تتأخر ولادته ـ باطار مناسب للقوى الانتاجية . والحال ان الاطار الذي كان يناسب حاجة هذه القوى الانتاجية ما عاد

يتمثل ، منذ ذلك العصر ، بالدولة القومية ، وانما بالدولة الغازية ، الامبريالية، كما اشارت الى ذلك روزا لوكسمبورغ . والمنطق عينه هو الذي قاد اوتو ستراسر الى المطالبة بحرية الهجرة للعمال .

ثانيا ، لقد ظل عدد كبير من الاشتراكيين يعتقدون بأن سيرورة دمج الشعوب الدخيلة كفيلة بأن تخفف بسرعة من حدة مسألة القوميات . فقد كان كاوتسكي يتكهن بأن اللغة التشيكية ، التي غدت لغة فلاحين ستنحسر وتزول بالتوازي مع نمو المدن ، اذ ان العمال قد تبنوا اللغة الالمانية اسوة بالبورجوازيين . وقد عبّر كاوتسكي عن اغتباطه لذلك ، باسم كونية الثقافة ، ذلك العمل التقدمي الـذي استهلته البورجوازية والذي سوف تستكمله البروليتاريا . ومن هذا المنطلق ، ذهب اوتو ستراسر الى القول ان المسألة القومية لا ترتدي اي اهمية بالنسبة الى الشغيلة الذين يعملون بأيديهم ، وانها لا تتمتع بأهمية خصوصية الا بالنسبة الى تلك القطاعات من البورجوازية الصغيرة التي «تعيش من وراء اللغة» (المعلمون ، المحامون ، الخ.) ؛ فاللغة بالنسبة اليهم وسيلة انتاج ، في حين انها مجرد اداة ثانوية واضافية بالنسبة الى العامل الذي تمثل الآلة وسيلة انتاجه .

ثالثا ، اعادت روزا لوكسمبورغ النظر في مواقـــف ماركس ازاء بولونيا ، انطلاقا من هذه الاسس بالذات . فروزا لوكسمبورغ ، التي دافعت عن الشعوب البلقانية ضد المضطهِد التركي المتخلف ، لم تر ثمة مصلحة في الدفاع عن استقلال بولونيا ، ضد الالمان ، ولا حتى ضد الروس ، ذلك ان الحركة البولونية لم تكن في نظرها التظاهرة الثورية الجدية الوحيدة او الرئيسية في روسيا : فان كان للحكم الاوتوقراطي الروسي ان يسقط ويزول ، فانما عن طريق ثورة تندلع في روسيا بالذات .

رابعا ، هنالك موقف لينين ، المعاكس للتيار الى حد ما ، والقائم على اساس التمييز الجوهري بين الامم المضطهِدة والامم المضطهَدة ، ذلك التمييز الذي طالما غفل عنه بعضهم . وانطلاقا من هذا المقياس ، رفض لينين ان يتبنى موقف روزا لوكسمبورغ ازاء بولونيا ، علما بأنه كان يدرك تمام الادراك اهمية الحركة الثورية الروسية .

٥ ــ لقد برز تحديد مفهوم الامة بالتدريج من التاريخ الاوروبي في القـــرن التاسع عشر . ولم يكن ماركس قد اعاره اهمية خاصـــة . اما الماركسيون ــ النمساويون فقد انقادوا الى طرح السؤال على انفسهم على الشكل التالي : عندما يتكلم البورجوازيون والبروليتاريون لغة واحدة ، فهل هذا يعني انهم يملكون ثقافة واحدة ، وهي الثقافة التي تحدد الامة ؟ لقد نفى بعضهم ذلك (اوتو ستراسر على سبيل المثال) ، فزعموا ان واقع المستغَلين المعاش يختلف اشد الاختلاف عن واقع المستغِلين الى حد يستحيل معه الكلام عن ثقافة مشتركة ، بل عن أمة الـــى حد ما ؛ وهؤلاء بالطبع هم الذين ينتقصون من مدلول الواقعة القومية . امـــا بعضهم الآخر (بانيكوك على سبيل المثال) فهم يميلون بالعكس الى الاعتقاد بـــأن الواقعة القومية ثابتة لا مماراة فيها ، لان طبقات الامة كافة تتقاسم تجربـــة

مشتركة ، في الكفاح والنضال على الاقل .

كان كاوتسكي قد لمّح ، من دون ان يتعمق في التحليل ، الى ان مفهوم الامة لم يظهر الا مع الراسمالية . فالكلام عن أمة فلاحية كان في نظره جمعا بين نقيضين . وقد تولى ستالين فيما بعد توضيح ما كان ضمنيا فحسب هنا : الدور التوحيدي لسوق الرساميل وللبضائع ولقوة العمل .

٢ ـ مسالة النزعات الاقليمية في المراكز المتقدمة .

كان التطور في المجتمعات الطبقية على الدوام غير متكافىء . وقد تمخضت الثورة البورجوازية نفسها ، بحكم طابع التحالفات والتسويات التي عقدتها خلال مراحل مسارها ، عن تفاوتات لاحقة في تطور الراسماليات . وقد نمت هذه التفاوتات على عدة اصعدة في آن واحد : على الصعيد الداخلي ، حيث اخذت شكل تفاوتات اقليمية ، متطابقة احيانا ، وغير متطابقة احيانا اخرى ، مع التناقضات القومية ؛ وعلى الصعيد الدولي ، حيث تجلت من خلال الايقاعات اللامتكافئة لتراكم الراسمال من بلد الى آخر ، داخل مجموعة التشكيلات الرأسمالية المركزية بالذات ؛ وعلى الصعيد العالمي اخيرا حيث اخذ انقسام المعمورة الى تشكيلات امبريالية مهيمنة والى تشكيلات رأسمالية غير مكتملة وخاضعة ، أمستعمَرة كانت أم شبه مستعمَرة ، شكله النهائي بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر .

هذا الطابع العام للتطور اللامتكافىء قد يتسبب في حصول بعض الالتباسات. فالتحليل الذي يماثل بعبارات ضبابية بين جميع تظاهرات التطور اللامتكافىء ولا يدرج كل واحدة منها في سياقها الخاص (اللاتكافؤ بين المركز والاطراف ، او فيما بين المراكز ، او داخل المركز الواحد) ، هذا التحليل الذي يعتمد على المقايسة والمماثلة يسقط من حسابه خصوصيات كل حالة من الحالات . والحال ان هذه الخصوصيات تتوضع على صعيد بنية التكتلات الطبقية الخاصة بكل وضع من الاوضاع : التحالفات داخل التكتلات ، الطبقات التي تتولى قيادة التكتلات ، مدى التعارض بين التكتلات، قوة شكيمة الطبقات التابعة ، التمفصل مع التحالفات والتعارضات الطبقية الاجنبية في منظومة من التشكيلات . وهذه البنية ليست متحجرة على الاطلاق ؛ انها تتطور بفعل تناقضاتها الداخلية والخارجية . من الاهمية بمكان اذن ان نعمد ، في كل حالة من الحالات ، الى : ١ ـ تحليل تكوين التكتلات التاريخي الذي تمخض عن الوضع الذي هو قيد الدرس ، انطلاقا من الصراعات الطبقية المعنية ؛ ٢ ـ تحليل الاتجاه الذي كان سيأخذه تطور هذه البنية فيما لو اطلقت حرية المبادرة للطبقات الحاكمة التي تتبدل علاقاتها خلال التراكم؛ ٣ ـ تحديد استراتيجية الطبقات المستغَلة ، الرامية الى فرض اتجاه آخر على

تطور هذه البنية ، والى تفجيرها ، بغية استبدالها بتكتل فعال للطبقات المستغلّة يتيح امكانية الاطاحة بالاستغلال .

ذلك هو مغزى تحليلاتنا السابقة حول التكوّن اللامتكافىء للمراكز الراسمالية من جهة اولى ، وفي داخل النظام العالمي من جهة اخرى . وتاريخ التطـــور اللامتكافىء لا يتوقف مع الثورة البورجوازية . فقد استمر خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ليأخذ شكله المعاصر المكتمل في العصر الامبريالي . وقد غدا التضاد بين المراكز الامبريالية المهيمنة والاطراف الخاضعة والمتخلفة الشكل الغالب للتطور اللامتكافىء . وقد اغلق منذئذ الباب المؤدي الى تكوين مراكـــز رأسمالية جديدة ، في حين افتتح عصر مراحل الثورة الاشتراكية .

وفيما يلي معالجة لبزوغ التطور اللامتكافىء داخل التشكيلات الاجتماعيـــة المركزية خلال مرحلة التصنيع ما قبل الاحتكاري .

٣ ـ المثال الايطالي وبعض الامثلة الاخرى .

ان المثال الايطالي مثال نموذجي لسببين اثنين . اولا لشدة ظهوره وبروزه ، وثانيا لانه اثار جدلا تميز بمستواه العلمي الرفيع . ولا ريب في ان وجه غرامشي (**المسالة الجنوبية**) قد هيمن على هذا الجدل ؛ بيد ان أطروحته الكبرى وجدت من يعيد النظر فيها او يتممها ويكملها بين باحثين من امثال سيريني ، وروزاريـــو روميو ، وسيرجيو رومانو ، وبنديتو كروتشه ، ونيقولا زيتارا ، وكاباشيلاترو ، وانطونيو كارلو (٦) .

١ ـ الاطروحة الاولى : ان ايطاليا ، التي كانت قد تهددت في مطلع القرن التاسع عشر بأن تصبح بأكملها منطقة طرفية ، من جراء الجمود الذي كابدت منه في العصور السابقة (فقد خسرت منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر ما كانت احرزته من تقدم على بقية الاقطار الاوروبية ، وراحت تراكم تخلفا تلو الآخر خلال المرحلة المركنتيلية بأكملها) ؛ غير انها نجت من هذا المصير بفضل مبادرة بورجوازية

---

٦ ـ انظر المراجع التالية حول الوحدة الايطالية :

ـ غرامشي : **المسالة الجنوبية** ، منشورات اينودي .

ـ سيرني : **الراسمالية والارياف ١٨٦٠ ـ ١٩٠٠** ، تورينو ١٩٦٨ .

ـ روزاريو روميو : **حركة الوحدة الايطالية والرأسمالية** ، باري ١٩٦٨ .

ـ سيرجيو رومانو : **تاريخ ايطاليا ، من حركة الوحدة الى ايامنا** ، منشورات لوسوي ، ١٩٧٧ .

ـ نيقولا زيتارا : **الوحدة الايطالية** ، جاكا ١٩٧٠ .

ـ كابا شيلاترو كارلو : **رد على كتاب المسالة الجنوبية** ، سافيلي ١٩٧٢ .

ـ بنديتو كروشه : **تاريخ اوروبا في القرن التاسع عشر** ، غاليمار ، ١٩٧٣ .

المناطق الشمالية الزراعية ، وعلى الاخص بورجوازية مقاطعة البييمونت .

فهذه البورجوازية الزراعية الشمالية هي التي حققت جميع الانجازات ، بدءاً من حركة بعث ايطاليا وتوحيدها الى التعرفة الحمائية في عام ١٨٨٧ . ولا يكفي ان نصف هذه الوحدة ــ كما جرت العادة ــ بأنها تسوية رسَّخت التحالف الطبقي بين بورجوازية الشمال واقطاعيي الجنوب ، واقصت المركّب الفلاحي (في الجنوب بوجه خاص) عن الثورة البورجوازية . ولا يجوز ان يغيب عن أذهاننا ان بورجوازية الشمال كانت اساسا بورجوازية زراعية في عصر كافور . وقد انبثقت عن سيرورة مزدوجة : اولا التحول الداخلي للاقطاعية القديمة الى طبقة من المزارعين الراسماليين ، وثانيا التمايز ــ الكولاكي داخل الطبقة الفلاحية التي حررتها جزئيا الثورة الفرنسية . وبورجوازية ذلك العصر لم تكن صناعية بعد . بل ان بعدها التجاري بالذات كان قد ضعف ووهن بفعل الركود الطويل الامد لكل من جينوى والبندقية ، ولاسيما ان هذه الاخيرة كانت مدمجة بالنظام الاقطاعي النمساوي .

وقد تخوفت البورجوازية الزراعية من بروز حركة فلاحية مناهضة للاقطاع تعرض نفوذها للخطر في البييمونت . لذلك آثرت ان تقيم تحالفا هشا مع اقطاعيي الجنوب .

وكانت هذه البورجوازية تدعو الى حرية التبادل التجاري ، لا لان حرية التجارة قد سمحت لها فحسب بأن تبزغ كبورجوازية ، اي بأن تتنكر للعلاقات الاقطاعية او ترغمها على التطور والعصرنة ، بل لانها كانت ايضا وعلى الاخص تطمح في الانضواء تحت لواء النظام الاوروبي (الرأسمالي الفتي) بصفتها بورجوازية زراعية. ولو استمرت في هذه الطريق لاصبحت ايطاليا برمتها طرفا، أسوةبالمجر.

ومن المفيد مقارنة هذا التاريخ بتاريخ بروسيا وروسيا . فهنا ايضا كانت الغلبة للبورجوازية الزراعية ، المتملكة للعزبات الكبيرة . وكانت هذه البورجوازية الزراعية تعرف في بروسيا ، شرقي نهر الالب ، باسم اليونكر ، وكانت تستأثر بسلطة الدولة وتحتكرها لصالحها . لكن ضمّ مقاطعة رينانيا الى بروسيا ، من غير تعديل للمضمون الطبقي لدولتها ، ضمن لها قاعدة اقتصادية صناعية وليدة ستسهم في وضع الدولة الالمانية البسماركية على طريق التصنيع المتسارع والمستقل ذاتيا . اما في روسيا ، فلئن كانت سلطة الدولة ارستقراطية هي الاخرى مئة بالمئة (مزارعون كبار بدؤوا ينخرطون في النظام الراسمالي ، بعد عام ١٨٦١ بوجه خاص) ، فان الدولة هي التي شجعت التصنيع لتعزز هذه السلطة وتوطدها؛ من هنا كان الطابع المختلط للتطور الروسي اللاحق : فروسيا لم تصبح طرفية مئة بالمئة (كمصدرة للقمح) ، كما انها لم تتطور باتجاه هيمنة سافرة للتصنيع المتمحور على ذاته .

بالمقابل، فان الطبقة التي يمكن ان نطلق عليها اسم البورجوازيةالزراعية في بلاد البلقان والامبراطورية العثمانية ستندرج في النظام العالمي كطبقة مستغِلة طرفية.

وخير مثال نسوقه بهذا الصدد مثال كبار المالكين الزراعيين في مصر الذين اختاروا من تلقاء انفسهم ان يتحولوا الى منتجي قطن لصالح انكلترا ، وذلك بعد الفشل الذي تكبدته ، في عهد الخديوي اسماعيل ، محاولة التصنيع المتمحور على ذاته التي كان قد استهلها محمد علي (٧) . وعلى هذا المنوال سارت البورجوازيتان الزراعيتان التركية واليونانية ، اللتان ركزتا على انتاج التبغ (٨) . وتراكب الملكية الغربية الرأسمالية الكبيرة (او الملكية الرأسمالية الصغيرة في اليونان) مع البورجوازية التجارية والمالية ، التي ستغدو كومبرادورية ، هو النموذج المميز لتطور هذه التشكيلات ، وهو تطور تهدد ، في من تهدد ، ايطاليا .

الاطروحة الثانية : ان التصنيع المتمحور على ذاته في ايطاليا قد استهل من قبل الدولة الايطالية ، ومُوِّل عن طريق اقتطاع ضريبة من الريع العقاري في الشمال ، وعلى الاخص في الجنوب . وثمة اسئلة اربعة تطرح نفسها هنا : أ ـ هل الضريبة الحمائية التي فرضت في عام ١٨٨٧ ، والتي ظلت سارية المفعول حتى اعلان ايطاليا عن انتمائها الاوروبي وعن دخولها الى السوق الاوروبية المشتركة بدءاً من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ ، هل كانت هذه الضريبة مؤاتية لهذا التطور ام لا ؟ ب ـ هل الابتزاز الذي مورس بحق الجنوب هو سبب التطور اللامتكافىء المتنامي بين الشمال والجنوب ؟ ج ـ هل كان الشكل الذي اخذه التصنيع في ايطاليا اسرع ، بقدر او بآخر ، من شكل ممكن آخر ، يقوم على ثورة فلاحية في الجنوب ؟ د ـ هل الاندماج الاوروبي المعاصر كفيل بتغيير آفاق المستقبل ؟

٣ ـ يجمع المؤرخون الايطاليون على التأكيد بأن التصنيع في ايطاليا قد انطلق بدعم منهجي من الدولة التي شجعت على تكوين راسمال مالي . فتعهد الدولة بناء شبكة من الطرقات البرية ومن سكك الحديد على جناح السرعة ، واقامتها نظاما نقديا وشبكة من المصارف ، وبناؤها أسطولا تجاريا مدعوما ماليا من قبلها ، اجراءات وفرت للرأسمالية الايطالية بنى تميزت من البداية بتقدمها النسبي في مضمار التركز ، كما كان الشأن في روسيا ، مما اتاح لايطاليا ان تلج في المرحلة الاحتكارية من دون ان تمر حقا بالمرحلة السابقة لها . وقد جاءت ازمة ١٩٣٠ لتعزز هذا الطابع ولتضفي على الرأسمالية الايطالية المعاصرة سمة دولانية بارزة.

لقد كانت السياسة الحمائية من شروط سيرورة التصنيع هذه ؛ فالصناعة الايطالية كانت ستعجز ، بامكاناتها الخاصة ، عن التصدي لمزاحمة البلدان الاكثر تقدما منها حتى في سوقها القومية الخاصة .

٤ ـ هل موّلت الصناعة الايطالية عن طريق ابتزاز الجنوب ؟ ان تحليل غرامشي لا يستبعد ذلك . فقد لاحظ بأن بورجوازية الشمال (الزراعية ،

---

٧ ـ حسن رياض : **مصر الناصرية** ، منشورات مينوي ، باريس ١٩٦٤ .

٨ ـ ك. فيرغوبولوس : **الرأسمالية الشائهة والمسألة الزراعية الجديدة** ، منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

ثم الصناعية) قد حققت الوحدة من دون الاستنجاد بفلاحي الجنوب ، وانما بابرام تحالف مع ملاكيه العقاريين ، الأشبه بالاقطاعيين . وقد ذهب الى القول في أطروحته ان الثورة الزراعية في الجنوب كانت ، فيما لو حصلت ، ستسرّع التطور الراسمالي اولا ، وستخفف من حدة عدم تكافؤ التطور بين الشمال والجنوب . ثانيا ، بالمقابل نتردد بعض الشيء في تبني استنتاجه الاول .

لقد كان يقع على عاتق المؤرخين المعاصرين المتعاطفين مع الجنوب ان يثبتوا ان حركة التصنيع في ايطاليا قد جرى تمويلها عن طريق ابتزاز الجنوب ، وبفضل الدولة التي كانت تحتكرها بورجوازية الشمال ، والتي وحدت النظام الضريبي ونظام الانفاق العام . وقد تنطع لإثبات ذلك كل من نيقولا زياترا ، وكاباشيلاترو ، وكارلو ، فركزوا بوجه خاص على المقارنة بين الضريبة المفروضة على الشمال وعلى الجنوب ، وعلى توزيع الانفاق العام ، وعلى دراسة نتائج تصفية مصرف **بانكو دي نابولي** لصالح نظام مصرفي مركزي .

وعندما يدعي سيريني بأن السياسة الحمائية قد عبَّرت عن تلاقي المصالح الصناعية في الشمال والزراعية في الجنوب ، اذ سمحت بزيادة معدل الريع العقاري ، فهل يطور بذلك رايا كان غرامشي قد قال به ضمنا ؛ على حد ما يؤكده لنا ؟ ان الامر ليحتمل النقاش اذ ان المصالح الزراعية التي حظيت بالحماية كانت على وجه التحديد مصالح الشمال لا الجنوب . وقد بيَّن زياترا وكاباشيلاترو وكارلو كيف دمرت الوحدة زراعة الحبوب التي كانت تضمن للجنوب اكتفاء ذاتيا ، وكيف ان هذا الاخير عجز عن مواجهة مزاحمة زراعة الشمال العصرية فاضطر الى التخصص في الزراعة التصديرية (الخمر ، الزيت) .

هل نستطيع اذن ان نتكلم عن استعمار فعلي للجنوب من قبل الشمال ؟ ان الاستعمار ، في العصر الامبريالي الراهن ، يؤدي مهمة محددة : المساعدة على تسريع التراكم في المراكز المهيمنة عن طريق ابتزاز كمية هائلة من فائض العمل المنتزع في اكثر الاحيان عن طريق المحافظة على واعادة انتاج أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية بعد ان تغدو خاضعة وتابعة . وما ينجم عن ذلك من التواء متجه نحو الخارج للتطور التابع يشرط اعادة انتاج فرط الاستغلال هذا . ومثل هذا التحليل المتفق مع نظرتنا للأمور ، لا يتنافى مع اطروحة غرامشي ، بل يكملها ، ويقطع بها شوطا ابعد على درب ما كان في وسع غرامشي ان يسلكه ، لانه كان يجهل بإشكالية السيطرة السافرة التي يتحول بموجبها فائض عمل الانماط ما قبل الراسمالية الى فضل قيمة وربح للراسمال المهيمن . وقد ادت ايطاليا الجنوبية هذه الوظيفة على اكمل وجه ، لذلك تبدو لنا أطروحة المؤرخين المتعاطفين مع الجنوب سليمة وصحيحة .

ليس المثال الايطالي فريدا في نوعه على كل حال . افلم تنعم انكلترا الجديدة بمستعمرة داخلية مماثلة ، اعني الجنوب الرقي ، المختص في تصدير القطن بفضل فرط استغلال عمل العبيد ؟

٥ ـ لكن لنعد الى غرامشي ، ولنتساءل هل كانت الثورة الزراعية في الجنوب قمينة ، فيما لو قامت ، بأن تسرّع ايقاع تطور الرأسمالية الايطالية ؟

روزاريو روميو يجيب عن هذا السؤال بالنفي . فهو ، اذ يتبنى أطروحة هوبسباون (٩) ، يذهب الى القول بأن بقاء العلاقات الاقطاعية على قيد الوجود سمح بمواصلة الضغط على دخل الفلاحين ، وأن فائض النتاج قد حوّل ، عبر قناة الريع العقاري ، لصالح عملية تراكم سريع بواسطة الضرائب . وما كان للثورة الزراعية ، فيما لو قامت ، الا ان تقضي على هذا النموذج من التراكم السريع .

لم يهتم غرامشي ، عند التحليل الاخير ، بايقاع نمو الراسمالية ، الذي هو شأن البورجوازيين ، وانما بأسلوب هذا التطور ، ومن منظور صلته بالنضال ضد الرأسمالية . فالطريق التي سلكتها الوحدة الايطالية قد ادت ، في نظره ، الى تطور غير متكافىء بين الشمال والجنوب ، في حين كانت الثورة الزراعية ستخلق شروط تطور من نمط آخر ، تطور متجانس وبالتالي توحيدي فعلا . ان هذا التطور غير المتكافىء قد اقصى الفلاحين عن النضال من اجل الاشتراكية . وهل لنا ان نخطّئه ونحن نعلم مدى الدعم الذي حصلت عليه الفاشية في ايطاليا الجنوبية ؟

ولا يخرج أنصار الجنوب اليوم عن هذه المحاكمة العقلية . فلماذا تؤيد الجماهير الجنوبية القوى اليمينية ؟ أفليس لان ما يقدمه لها اليسار ـ وقاعدته شمالية ـ لا يلبي تطلعاتها ؟ ان المنظّرين من انصار الجنوب ، اذ يسحبون على علاقات الشمال مع الجنوب اشكالية المركز / المستعمرة ، ويذكّرون بطبيعة التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي وبتواطؤ البروليتاريا الشمالية ، المتضامنة مع البورجوازية في فرط استغلالها لـ «البروليتاريا الخارجية» الجنوبية ، هذه البروليتاريا المؤلفة من منتجين صغار خاضعين لسيطرة الرأسمال السافرة ، ان هؤلاء المنظرين لا يخونون اذن غرامشي على الاطلاق ؛ غير انهم يسببون حرجا لبعض الناس ...

٦ ـ قد يعلق بعضهم قائلا : هذا تاريخ قديم . فعدم نضوج بروليتاريا الشمال ، وهزيمتها في ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ ، أمور تم تجاوزها منذ عام ١٩٤٥ . وقد وضع خيار ايطاليا الاوروبي ، ذلك الخيار الذي لا عودة عنه ، حدا نهائيا للسياسة الحمائية القديمة . كما ان الهجرة الكثيفة من الجنوب نحو مصانع الشمال ، واستيطان الصناعة في الجنوب على نطاق واسع بفضل العصرنة السريعة التي شهدها ربع القرن الاخير ، قد قلبا معطيات المسألة رأسا على عقب؛

---

٩ ـ اريك هوبسباون : **عصر الراسمالية** ، ١٨٤٨ ـ ١٨٧٥ ، لندن ١٩٧٦ .

فالتحالف القديم الذي تحققت على اساسه الوحدة الايطالية قد افرغ من مضمونه، وشروط وحدة البروليتاريا في عموم ايطاليا غدت متوفرة .

لكن يحق لنا ان نتردد قليلا امام كل هذا التفاؤل . فهل يخطىء زيتارا عندما ينكب على تحليل الخطاب العمالي ليكشف عن طابعه البورجوازي : المنافحة عن تطور القوى الانتاجية (الرأسمالية بالمناسبة) وتقريظه ؟ ففي الامس لم تقدم الطبقة العاملة على اي فعل ملموس كما يذكر بذلك ، لدعم ثورة زراعية في الجنوب ، وهناك من يعلل ذلك بأنها كانت تتخوف من حصول تراجع في القوى الانتاجية . واليوم ترى في الاستيطان الصناعي في الجنوب وسيلة لخلق طبقة عمالية جنوبية . ويرى زيتارا في ذلك عملية تملك للحيز الجنوبي من قبل الرأسمال الكبير الذي يعمل في شروط مماثلة لشروط التصدير الامبريالي للرساميل . ولنضف بأن الخطاب الاوروبي ليس أقل مدعاة للقلق .

لكن لا بد لنا من التسليم بأن الهجرة الداخلية من الجنوب الى الشمال ، التي نابت مناب الهجرة الى الخارج ، قد لعبت دور عامل مسرّع لتطور ايطاليا المعاصرة. وبما ان هذه الهجرة تتم في اطار دولة موحدة ، فهي تشير الى ان النظام الاقتصادي والاجتماعي الايطالي ينزع الى التجانس اكثر فأكثر .

٧ ـ الاطروحة الثالثة : ان ايطاليا الجنوبية لم تكن اكثر تخلفا من ايطاليا الشمالية في عام ١٨٦٠ . والتأخير الذي كابدت منه فيما بعد هو ، برمته ، من صنع الاستعمار . ولا بد في الواقع من دراسة تاريخ ايطاليا بالتفصيل لتقييم هذا الرأي ، الذي يفصح عنه كاباشيلاترو وكارلو . بيد ان التشويهات العديدة التي اقترفتها المؤلفات التأريخية ذات النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها ، تدفعنا الى حمل حججهما على محمل الجد .

يزعم هذان الكاتبان ان الزراعة في صقلية لم تعد اقطاعية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فنتيجة لتدفق الاموال من اميركا ، عن طريق اسبانيا ، كانت الملكية الكبرى قد تعصرنت بهدف انتاج القمح المعد للتصدير على نطاق واسع ، وكان الريع يدفع نقدا ؛ وكانت البلترة القروية المتقدمة قد سمحت بانتشار الحياة المدينية والمعامل كما تشهد على ذلك صادرات باليرما . ولقد كان قرار مورا (١٠) Murat بالغاء الاقطاع يتجاوب مع مطالب القوى الداخلية ، ولذلك عجز آل بوربون ، بدورهم ، بعد عودتهم الى الحكم ، عن الرجوع الى الوراء . على ان ايطاليا الجنوبية اندمجت رغم ذلك في النظام العالمي كطرف دائر في فلك انكلترا : فلقد قضت الواردات الانكليزية على صناعة الحرير ، غير انها شجعت صادرات القمح بالمقابل . وكذلك كان الامر اصلا بالنسبة الى الشمال ايضا اذ كانت بورجوازيته عصرئذ لا تزال زراعية . لكن الجنوب كان يقاوم كي لا

---

١٠ ـ يواكيم مورا : واحد من ماريشالات نابوليون (١٧٦٧ ـ ١٨١٥) ، توّج ملكا على نابولي من ١٨٠٨ ـ ١٨١٥ . وبعد سقوط نابوليون خلع من على عرشه ، وعندما حاول استرداده أعدم. ـم ـ

يصبح مستعمرة انكليزية . ذلك هو مدلول ثورة ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ، التي عقبتها سياسة أسرة بوربون الرامية الى اطلاق حركة تصنيع : مكوس حمائية ، ودعوة الى الرساميل الاجنبية . وقد انهار حكم هذه الاسرة نتيجة موقف البورجوازية الزراعية ، المناصرة لمبدأ حرية التبادل ، والتي تخلت عن ملكها الخاص لتناصر ملك السافوا . وهكذا نجد ان القوى الرجعية في الجنوب كانت في طليعة المرحبين بالوحدة .

اذا كانت هذه الاطروحات صحيحة ، فهل تراها تناقض غرامشي ؟ لم يخلط غرامشي في الواقع على الاطلاق بين الرأسمالية والصناعة ، كما انه لم يعتقد بأن البورجوازية في الشمال كانت قد غدت صناعية يوم صنعت الوحدة . على انها اصبحت كذلك فيما بعد .

على كل حال ، وسواء أكانت ايطاليا الجنوبية قد ضاهت ايطاليا الشمالية في تقدمها في عام ١٨٦٠ أم لا ، فان النتائج التدميرية التي تمخضت عنها الوحدة ، بالطريقة التي تمت بها ، لا يمكن بالمقابل ان تكون موضع جدل . فعواقب الامبريالية واحدة في كل مكان ، ان في الصين او في الكونغو .

٨ ـ ان التطور اللامتكافىء لايطاليا الرأسمالية يتصل ، ببعض جوانبه ، بالاشكالية الأعم للتطور اللامتكافىء للمراكز والاطراف في العصر الامبريالي .

٩ ـ **المثال البروتاني** ـ يقدم لنا تاريخ بروتانيا مثالا مثيرا للاهتمام عن تطور لامتكافىء داخل تشكيلة متقدمة ، تكونت على شكل أمة من خلال سيرورة انتقال طويلة الامد من الاقطاعية الى الشكل الخراجي الاستبدادي المركنتيلي ؛ انتقال تكلل بثورة بورجوازية جذرية افسحت في المجال امام تراكم متسارع بعد الثورة الصناعية .

لئن لم تكن الامة الفرنسية قد اضحت بعد واقعا مكتملا كل الاكتمال في عيد **الاتحاد** عام ١٧٩٠ ، فان تكوينها كان بالمقابل قد قطع شوطا بعيدا . فقد كانت اوكسيتانيا ، وبلاد الباسك ، وبروتانيا ، بل ايضا كورسيكا والالزاس واللورين ، في طريقها آنذاك الى التفرنس . ولئن استمر الفلاحون في هذه المقاطعات ينطقون ، طوال قرن من الزمن ، بلغتهم الاصلية ، الى ان فرضت عليهم المدرسة الابتدائية تعلم اللغة الفرنسية والتكلم بها في عهد الجمهورية الثالثة ، ولئن شهدت الالزاس واللورين انقطاعا في سيرورة تفرنسهما من جراء ضمهما الى المانيا من ١٨٧١ الى ١٩١٨ ، ولئن ما زالت اللغتان البروتانية والكورسيكية متداولتين في جنوب بروتانيا وفي كورسيكا ، فهذا من شأنه ان يثبت فقط ان سيرورة الاندماج ابطأ مما كان يتصوره بعض الماركسيين النمساويين ، حتى في المراكز الرأسمالية المتقدمة . اما بالنسبة الى الطبقات البورجوازية والعوالم المدينية فكانت قد تفرنست قبل عام ١٧٩٠ .

ان الكتلة المهيمنة التي فرضت نفسها على صعيد قومي خلال الثورة ، ومن ثم خلال التسويات التي اعقبتها ، لم تكن تجريدا من تجريدات المنطق . فقد

ظهرت الى حيز الوجود العيني على مختلف المستويات ، الاقليمية والمحلية ، للواقع القومي ، واصطبغت بتلاوين خاصة يفرضها عليها اشتغالها المحلي . ومن المفيد بالتالي تحليل اشتغال هذه الكتلة في بروتانيا ، على نحو ما فعل يانيك غوان (١١). فالتحليل الذي يقدمه لنا عن صراع الطبقات وعن تمفصله مع الصراعات الطبقية على صعيد فرنسا برمتها ، يبدو مقنعا .

ان الاقطاعية التي كانت سائدة في بروتانيا عام ١٧٨٩ كانت من النمط الفقير: تفتت نسبي لارستقراطية ريفية صغيرة ، واحتلال الملكية الصغيرة لمساحات شاسعة . اما الكنيسة ، التي لم تكن تملك اراضي شاسعة هنا ، فكانت تقدم، في شخص خوارنة الارياف ، المثقفين العضويين لهذه التشكيلة الاقطاعية . وفيما يتعلق بالبورجوازية ، التجارية والملاحية ، الشاخصة الابصار الى البحر (بالارتباط مع المركنتيلية وتجارة الرقيق مع جزر الأنتيل) ، والجيروندية الاتجاه ، فان دخولها الى الارياف كان اضعف شأنا مما هو عليه في المقاطعات الفرنسية الاخرى . لهذا السبب عجزت البورجوازية في بروتانيا عن تعبئة الفلاحين الى جانبها ضد الاقطاع. بل اصطدمت بتلاحم الثورة الفلاحية مع الثورة المضادة الارستقراطية . وقد تمخضت الردات الملكية التي تلت عام ١٧٩٣ عن تسوية ، أقر بموجبها باستمرار هيمنة الكتلة الريفية (الارستقراطية والفلاحية) على بروتانيا ، بشرط ان تقبل هذه الكتلة بهيمنة البورجوازية العليا على الصعيد الفرنسي العام .

وطوال قرن من الزمن اشتغل على هذا النحو تحالفطبقي من نوع خاص. فقد سيطرت الكتلة الريفية ، اي **البيض** ، وحكمت بالانعزال على الكتلة المدينية المؤلفة من **الزرق** ، اي البورجوازية المحلية ، ومن **الحمر** ، اي البورجوازية المحلية الصغيرة . وقد ساعدت هيمنة البورجوازية الصناعية على المستوى القومي ، ساعدت الملكية الريفية الارستقراطية على التعصرن ، بل قسرتها عليه قسرا . وقد اقدمت الملكية الارستقراطية على هذه الخطوة من دون ان تفقد سيطرتها على الارياف ، تلك السيطرة التي كانت تفعل فعلها على الصعيد الايديولوجي ، بفضل التسوية المعقودة مع الدولة والمعروفة باسم Concordat ، ومن خلال صيغ ابوية النمط .

ان التطور الرأسمالي الذي تمخضت عنه هذه التسوية ، والذي تسارع بدءاً من عام ١٩١٤ ، وبعد عام ١٩٤٥ بشكل خاص ، هذا التطور قد فجّر التحالفات التي كانت له بمثابة اساس وقاعدة . فالتصنيع ، وظهور بروليتاريا عمالية ، حررا بالتدريج ورثة **الحمر** من تبعيتهم التقليدية **للزرق** الذين عمدوا بدورهم ، امام الخطر الاجتماعي المحدق بهم ، الى عقد الصلح مع **البيض** : فكان التخلي عن السياسة المناهضة لرجال الكنيسة . وفي الارياف عجّلت سيرورة العصرنة في تفكك العالم الريفي (هجرة جماعية) وأحلّت محل الطبقة الفلاحية المنغلقة على

---

١١ ـ يانيك غوان : **تاريخ بروتانيا من ١٧٨٩ الى ايامنا هذه** ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧٧ .

نفسها نسبيا (زراعة اكتفاء ذاتي متنوعة) ملكية صغيرة عصرية ومختصة ، خاضعة كليا لسيطرة الرأسمال الزراعي ـ الصناعي . لقد فقدت الملكية الرأسمالية الكبرى اهميتها السياسية كوسيلة لتأطير الفلاحين واحتوائهم ؛ وانتقل مركز الثقل الانتخابي الى المناطق المدينية ؛ وحلّ التحالف بين **البيض والزرق** محل التحالف بين **الزرق والحمر** ؛ كما غدا الرأسمال الصناعي يتدخل مباشرة في اقتصاد الفلاحين من دون ان يمر عبر الارستقراطيين . ومن تفكك التحالفات القديمة وتحللها بزغت حركة الاستقلال الذاتي للطبقة الفلاحية الصغيرة الخاضعة للسيطرة الشكلية .

ان الايديولوجيا البروتانية التي كانت قد سُخّرت في القرن التاسع عشر لشد أواصر الكتلة الريفية ولزيادة تلاحمها (كان الارستقراطيون ينصبون انفسهم، من خلال دفاعهم الكلامي عن الاقليمية ، حماة العالم الريفي ضد بؤس الصناعة الرأسمالية) ما لبثت ان بدّلت مضمونها . فقد اضحت التعبير الايديولوجي عن الثورة الفلاحية ، مع ما تنطوي عليه بالضرورة ثورة صغار المنتجين هذه من ابهام والتباس ، وغدت تجد من جراء ذلك وقعا ايجابيا لدى البورجوازية الصغيرة (الطلبة) المتأرجحة بين الرأسمال والعمل . وتتفق دعوة هذه الايديولوجيا الى اللامركزية الاقليمية مع الاستراتيجية التي تطمح فيها البورجوازية العليا .

اذا كنا نوافق يانيك غوان على تحليله اجمالا ، فاننا بالمقابل نتردد بعض الشيء في تبنينا لاستنتاجاته .

الم تنجم المقاومة الفلاحية المضادة للثورة والمناصرة للملكية التي أبداها من يعرفون باسم الـ Chouans ، والتي كانت تعني فشل البورجوازية في فصل الفلاحين عن الارستقراطية ، ألم تنجم هذه المقاومة عن رفض الاقسام القيادية من البورجوازية ، (قبل ترميدور (١٢) ، وبعده بصورة خاصة) تشجيع ولادة ثورة فلاحية جذرية ؟ فان كان هذا هو واقع الحال ، أفلا نكون قد تعجلنا اذ نعتنا الثورة الفلاحية المناصرة للملكية Chouannerie بأنها مناهضة للثورة ؟ فلنتذكر التشيكيين والكرواتيين الذين ما كانوا يتوقعون شيئا من ثورة ١٨٤٨ البورجوازية، وفلاحي البرتغال الشمالية الذين يرفضون اليوم منح ثقتهم للاشتراكيين والشيوعيين في حكومة ليشبونة ...

لكن مهما يكن من امر ، فاننا لن نستطيع اعادة صنع الثورة الفرنسية ثانية. لذلك لا يسعنا الا ان نسلّم بقصور البروليتاريا الجنينية ، وهو قصور نجم عن عدم نضج موضوعي للعلاقات الرأسمالية في ذلك العصر . وعلى الرغم من شجاعة هذه البروليتاريا وقوة شكيمتها ، فقد كان مصيرها السحق على يد البورجوازية، وقد عجزت عن لحم صفوفها بصفوف الفلاحين الفقراء في بروتانيا . لكن ماذا

---

١٢ ـ ترميدور : هو الشهر الذي سقط فيه عهد الارهاب وحكم روبسبيير عام ١٧٩٤ . ـم ـ

بالنسبة الى المرحلة التي اعقبت الثورة الفرنسية ؟ ولماذا عجز **الحمر** ، منذ ١٩١٤ وحتى ايامنا هذه ، عن التحالف مع الفلاحين ، بغية فصلهم عن الارستقراطية التي غدت متبرجزة ؟ أفلم يكن من المفروض ان تسعى استراتيجية الحركة العمالية وراء هذا الهدف ؟ ولماذا تركت هذه الاخيرة المبادرة للبورجوازية لتجد نفسها وقد سقطت في شرك حماقتها وادعائها عندما تخلى عنها **الزرق** ليلتحقوا **بالبيض** ؟

وعندما اختار الفلاحون طريق الثورة ، بعد ان تخلى عنهم **البيض** ايضا ، وانجرفوا في تيار الراسمالية وخضعوا لهيمنتها الشكلية ، أفلم يكن من واجب الحركة العمالية ان تتحالف معهم ما دام كفاحهم موجها ضد الراسمال ؟ هل كان يتعين على هذه الحركة ان تحكم على هذا الكفاح بأنه خاسر سلفا لانه يعاكس «تطور القوى الانتاجية» ؟ فمتى كان دور المستغَلين ان يسهلوا لمستغِليهم ، بصمتهم وسكينتهم ، تسيير تطور اقصى للقوى الانتاجية ؟

الا يتعين علينا ايضا ان ننظر على نحو مختلف الى دعم البورجوازية الصغيرة لهذه الثورة الفلاحية ؟ واي بورجوازية صغيرة نقصد هنا ؟ هل نعني بها صغار المنتجين (حرفيين ، وتجار) الذين يتهددهم الرأسمال ، او تلك البورجوازية الصغيرة الجديدة المتألفة من عمال غير يدويين ، من مستخدمين مبلترين رازحين تحت استغلال الراسمال ؟ اذا كانت البورجوازية الصغيرة الثانية هي المقصودة ، فلماذا لا يكون تحالفها مع الفلاحين ، الخاضعين بدورهم لاستغلال الراسمال ، تحالفا عادلا وصحيحا ؟ ولماذا لا تنضم الطبقة العاملة بدورها الى هذا التحالف ؟ وهل يمكن اعتبار الدعوة الى اللامركزية الاقليمية مجرد تعبير عن الاستراتيجية الجديدة للبورجوازية العليا ، وعن هذه الاستراتيجية وحدها دون سواها ؟ افليست هذه المطالبة مزدوجة المضمون ، وجديرة بأن تكون ايضا عتلة من عتلات التعبئة المناهضة للرأسمالية ؟

١٠ ــ **المثال الارلندي** ــ يختلف مصير ارلندا كل الاختلاف عن مصير بروتانيا. لكن التذرع بالعامل الديني لتعليل ما يحصل في ارلندا ، محاولة واهية في نظرنا: ففي المانيا لا يقتتل الكثالكة والبروتستانتيون .

والواقع انه اذا كان مصير المسألة الارلندية قد اختلف كل الاختلاف عن مصير المسألة البروتانية ، فذلك لان البورجوازية في انكلترا عقدت مع الارستقراطية الاقطاعية تسوية كانت اكثر ايجابية بالنسبة الى هذه الاخيرة من التسوية المماثلة التي ابرمت في فرنسا . فالبورجوازية الانكليزية لم تفكر على الاطلاق بمناصرة الانتفاضة الارلندية ضد الملاكين الانكليز . وربما كانت القوة التي تستمدها الارستقراطية الانكليزية من سيطرتها على ارلندا هي التي قد ارغمت البورجوازية الانكليزية على القبول بالتسوية التي رأت النور عام ١٨٨٨ .

لقد اورثت البورجوازية فيما بعد البروليتاريا الانكليزية ازدراءها لمصير الفلاحين الارلنديين المستغَلين . وانعدام التضامن هذا هو الذي حكم بالتفسخ السريع على الحركة العمالية الانكليزية ، كما اشار الى ذلك ماركس ، وهيأها لتبني الايديولوجيا الامبريالية القائمة على مبدأ تصدير المسألة الاجتماعية ، والتي

اجاد سيسيل رودس صياغتها .

١١ - **مثال كاتالونيا وبلاد الباسك** - ان الاهمية الخاصة التي يرتديها هذا المثال تكمن في انه يعكس حدود الاشكالية الدارجة عن التطور اللامتكافىء . فالقوميات المضطهَدة هنا هي قوميات المناطق الاكثر تقدما في التطور الرأسمالي.

من المتعذر علينا ان نفهم ظاهرة من هذا النوع ان كنا نجهل بتكوّن التطور اللامتكافىء في اسبانيا في العصرين الاقطاعي والمركنتيلي . فما من احد يستطيع ان يقول كيف كانت ستتكون الامة الاسبانية لو لم يصب تطور شبه الجزيرة الايبيرية بالشلل في تلك المرحلة ، بسبب تدفق الاموال عليها من اميركا بيسر وسهولة . وهكذا لعبت اسبانيا دور الثري الوسيط ، الذي يتقاضى أتعابه على وساطته بين اميركا وشمال غربي اوروبا ، الى ان فقدت موقعها وخسرت مركزها واضحت بالتالي عديمة الجدوى . ولو استمر التراكم الداخلي ، لكان تمخض بلا ريب عن أمة اسبانية ، وان كان سيتعذر علينا في هذه الحال ان نعرف هل كانت هذه الامة ستتكون عن طريق انصهار كاتالونيا في بوتقة قشتالة ، او بالعكس عن طريق انصهار قشتالة في بوتقة كاتالونيا ، او عن طريق الجمع والتركيب بينهما . على كل حال كان سيكون في وسع اسبانيا ان تتطور - اسوة بفرنسا حيث جرت فرنسة اوكسيتانيا - نحو تكوين أمة رأسمالية ، مكتملة ان على الصعيد الاقتصادي وان على صعيد تجانسها اللغوي .

لقد بقيت اسبانيا خلال قرنين او ثلاثة قرون مسمّرة عند هذا الطور ، في حين لم تكف السلطة المركزية عن اضطهاد الاقليتين الكاتالونية والباسكية . وعندما سمحت لها انطلاقتها الصناعية المباغتة ، بدءاً من الخمسينات الماضية ، بالتعويض عما فاتها من تأخير ، وجدت اسبانيا نفسها وجها لوجه مع مسألتها القومية . لكن هذه المسألة قد غدت اليوم مسألة مركز متقدم متعدد القوميات .

١٢ - **مثال المراكز المتقدمة المتعددة القوميات : بلجيكا ، سويسرا ، كندا** - ان اطار تكوين التكتلات الطبقية هو الدولة ، على اعتبار ان الوسائل التي تعتمدها هذه التكتلات في قيامها هي وسائل السياسة الداخلية (التسليف ، الظرف الداخلي ، تسيير قوة العمل ، السياسة الاقتصادية القومية) والخارجية (المكان المحتل في التقسيم الدولي للعمل ، وسائل السياسة الاقتصادية الخارجية) . وقد تكون هذه الدولة قومية او متعددة القوميات .

ان اشتغال الدولة البورجوازية المتعددة القوميات ليس بالامر المستحيل . فالتحالف الكونفدرالي السويسري يسير على نحو مرضٍ ، على الرغم من المصادمات القومية التي نجح النظام الكونفدرالي في حصرها ضمن اطار الكانتونات . صحيح ان سويسرا تشكل استثناء بفضل موقعها الخاص في النظام العالمي ، وانها قد وفقت الى تحقيق آية من آيات السياسة البورجوازية عندما قلصت السياسة الى ابعاد كانتونية وحافظت في الوقت نفسه على سياسة اقتصادية كونفدرالية مندمجة . وقد اثبتت في الواقع ، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة ، ان

اللامركزية الاقليمية يمكن ان تكون وسيلة لخفض مستوى الوعي السياسي .

ونادرا ما يكون الانصاف رائد الدولة المتعددة القوميات في معاملتها لسائر القوميات التي تدخل في تركيبها . فبلجيكا على سبيل المثـال خضعت ، لفترة طويلة من الزمن ، لهيمنة البورجوازية الفالونية ، التي لم تتوان عن اضطهـاد الشعب الفلاندري (الفلمنكـي) الفلاحي . وعندمـا أدت سيرورة التراكم ، منذ عهد قريب ، الى تطور الصناعة في فلاندرا ، والى بروز طبقة عمالية جديدة، فلمنكية ، أثيرت المسألة اللغوية من خلال هذه الطبقة ، المنتمية الى الاشتراكية ـ الديمقراطية ، بل حتى الى المسيحية ـ الديمقراطية ايضا .

وينطبق هذا الكلام على كندا ايضا التي طالما هيمنت بورجوازيتها ، الانكليزية الخالصة ، على الشعب الكيبيكي ، الفلاحي والخاضع . وقد تمخض تصنيـع مقاطعة كيبيك عن بزوغ الدعوة القومية الكيبيكية . واذا كانت هذه الدعوة قد اخذت أبعادا خاصة ، فلأنها اصطدمت بهيمنة الولايات المتحدة ، التي لم تواجه اي مقاومة في كندا الانكليزية عندما عمدت الى امتصاص بورجوازيتها المحلية والى اخضاعها وكأنها بورجوازية احدى الولايات الاميركية .

١٣ ـ **مثال الولايات المتحدة** ـ لنطرح هنا بعض الاسئلة من قبيل التذكير :

هل البيض والزنوج هم ابناء امة واحدة ؟ ما قيمة الامة (البورجوازية) اذا كانت تنطوي على تمييز فعلي (مكرس قانونيا في الماضي وعلى صعيد الوقائع اليوم) غير ذلك الذي يقوم على اساس الانتماء الطبقي المحض ؟ أهي مشكلة مماثلة لمشكلـة اليهود في البلدان الرأسمالية حيث كانوا يعانون من التمييز ؟ لقد دعا ماركس اليهود الى التخلي عن يهوديتهم . اما الحزب الشيوعي الاميركي فقد تقدم ، في الثلاثينات الماضية ، بأطروحة تعترف بأمة زنجية ، وبوطن لها ، هو الجنـوب الاميركي ، يحتله غرباء ، هم البيض ، وأبناؤه نازحون عنه ، وهم زنوج مـدن الشمال . لكن هل تتفق معطيات هذه الاطروحة مع الواقع الزنجي اليوم ، حيث قطع الزنوج في غالبيتهم جميع صلاتهم بالجنوب وبوضعهم الفلاحي فيه كفالبية مضطهَدة ؟

وهل للأمة الاميركية اساسا من وجود ، بغض النظر عن المسألة الزنجية ؟ ان للدولة وجودا دون ادنى ريب : لكن الدول ، او بالاحرى الولايات المفدرلة ليست ولايات قومية ؛ فهي ، على الرغم من حجمها الضخم ، أشبه ما تكون بالكانتونات السويسرية ، اي وسائل لتحجيم المسألة السياسية الى مستوى المشاحنـات الاقليمية . ولكن بغض النظر عن هذا ، نجد انفسنـا امام أطروحتين ممكنتين وربما متكاملتين : فإما ان تكون الامة الاميركية موجودة حقا وفعلا ، لان جميع الاصول التي تحدرت منها قد تم تجاوزها كافة ، ثقافيا وليس اثنيا ؛ وإما ان هذا التجاوز يتحقق عن طريق التسوية بين جميع السكان على اساس القاسـم المشترك الادنى ، اعني الثقافة الموائمة للرأسمالية اكثر المواءمة : ثقافة الانسان الاستهلاكي Homo Consumens .

ان مثال الولايات المتحدة يدعونا على كل حال الى طرح سؤال أعم ، متعلق

بالاعتراف بتكوين جماعات اجتماعية ما دون قومية . فربما كانت الجماعات الاثنية ـ الثقافية الاميركية (الزنوج ، الايطاليون ، الارلنديون ، البولونيون ، واليهود) جماعات من هذا القبيل .

١٤ ـ **المسألة الاقليمية وإشكالية «التخلف»** ـ لنستخلص بعض الملاحظات العامة من جولة الافق الخاطفة هذه :

يتعين علينا الا نخلط بين تفاوتات التطور في المراكز وبين التفاوتات القومية. فقد تتطابق هذه مع تلك ، ولكنها قد توجد وجودا منفصلا ، فلا تتطابق ، بل قد تكون هذه معاكسة لتلك ، وهلم جرا .

ويتعين علينا ، بوجه خاص ، الا نماثل بين اشكالية هذه التفاوتات في المراكز وبين اشكالية التعارض بين المركز والاطراف في النظام الامبريالي . فللمقارنة حدودها . وفي مثال ايطاليا ، نجد انفسنا قريبين للغاية من اشكالية متماثلة ، لكن المثال الايطالي يبقى استثنائيا .

ان اللاتكافؤ ليست مشكلة استغلال للمكان . فهذا التقسيم التكنوقراطي المعاصر يرمي الى القاء غشاوة على طبيعة سيرورة التطور اللامتكافىء ، الملازمة للراسمالية : اشتغال التكتلات على المستوى الدولاني العام والمستويات الدولانية المحلية .

ان الصراعات والمساجلات المتعلقة بالمسائل الاقليمية تطرح جميعها مسألة عمومية عالمية الثقافة بالاستناد الى تطور القوى الانتاجية .

ولا مراء في ان التفاوتات الاقليمية في التطور تعبر عن تطور لامتكافىء للقوى الانتاجية . لكن العلاقة ليست علاقة علة بمعلول ، وحيدة الطرف والاتجاه . بل هي علاقة جدلية : فالتفاوت الاصلي في نضوج القوى الانتاجية يفسر الكيفيات المختلفة للكتل المهيمنة التي تزيد بدورها من اهمية الفارق في تطور القوى الانتاجية . وبهذا المعنى العام ، فان جميع تفاوتات التطور في العصر الراسمالي، من اقليمية وقومية ، تكشف عن أوجه تشابه ، ويتعين علينا دراستها على نحو واحد ، عن طريق تحليل الجدلية ما بين الصراع الطبقي وعلاقات الانتاج والقوى الانتاجية .

لكن ثمة فارقا هاما يحول دون تطبيق التحليل العام لتمفصل المركز والاطراف على صعيد النظام الامبريالي ، على المشكلات الاقليمية : فالتفاوتات الاقليمية تفعل فعلها في اطار دولة راسمالية موحدة . في حين ان اعادة الانتاج الاجتماعي لنظام رأسمالي تتم بواسطة سياسات الدولة ، ان فيما يتعلق بالشروط الداخلية لاعادة الانتاج هذه وان فيما يتعلق بشروطها الخارجية . فلا وجود هنالك لا لهيئة دولانية فوق الدولة ولا لامبريالية اقتصادية عليا مستقلة بذاتها عن الدول القومية. ذلك ان تمفصل التكتلات الطبقية الداخلية يختلف في طبيعته عن تمفصل التحالفات على نطاق دولي . فالتكتلات الداخلية المحلية تتناظم كلها قياسا الى كتلة مهيمنة قومية تفصح عن نفسها بالدولة وفي الدولة .

الفصل السادس

المركز والاطراف في النظام الامبريالي
المسألة القومية في العصر الراهن

منذ نهاية القرن التاسع عشر والتطور اللامتكافىء يفصح عن ذاته ، من حيث الجوهر ، بتقسيم النظام الامبريالي الى مراكز مسيطرة واطراف خاضعة . ولما كان نمط الانتاج الراسمالي ، الذي اكتسب طابعا عالميا ، يعمل وفق هذه الشروط ، فان التناقضات الطبقية لم تعد قابلة للتحليل في اطار الدول والامم منظورا اليها على حدة ، كما كان الامر ممكنا بالنسبة الى العصور السابقة . بل امتد نظام التشكيلات الاجتماعية ، الذي يحدد اطار التحليل ، ليشمل سائر التشكيلات الاجتماعية الراسمالية على صعيد المعمورة بأسرها . لذلك فان التحالفات والتعارضات الطبقية تحتل موقعها ، اول ما تحتله ، في اطار عالمي ؛ ولهذا السبب تتداخل الصراعات الطبقية والصراعات القومية وتتشابك على نحو وثيق.

من طرف آخر ، ينقسم النظام العالمي اليوم الى عالم راسمالي من جهة ، والى مجموعة من المجتمعات بتت صلاتها بالراسمالية من جهة اخرى ؛ وتتمفصل الصراعات الطبقية والصراعات القومية مع القوى الفاعلة على صعيد عالمي ، مقيمة تعارضا بين الامبرياليات الغربية والاتحاد السوفياتي والصين .

اخيرا ، تحتل التحالفات والتعارضات الطبقية ، والامم والدول كذلك ، موقعها

اليوم في اطار ازمة عامة تعيد النظر في التوازنات التي عاش عالمنا عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

يرتكز هذا الفصل الى مجمل مؤلفاتنا التي تصدت بوجه خاص لتحليل الامبريالية والتراكم على الصعيد العالمي . وسوف نعرض النتائج التي توصلنا اليها على نحو تركيبي ، مع الحاحنا على مظاهر ازمة الامبريالية .

١ ـ التقسيم الدولي اللامتكافيء للعمل ، قاعدة النظام الامبريالي المادية .

كنا قد انطلقنا في الخمسينات من نقد للنظرية البورجوازية في التطور والتخلف ، تلك النظرية التي كانت نواقصها وعيوبها قد خلقت لدينا اقتناعا بأن المسألة لا بد ان تطرح من زاوية تراكم الراسمال الفاعل على صعيد عالمي . وقد اعادت هذه الصياغة الى القطيعة الامبريالية ، التي حصلت في نهاية القرن التاسع عشر ، كامل الاهمية التي اراد لينين ان يضفيها عليها .

لقد قادنا هذا التحليل الى ابراز الفارق الجوهري بين نموذج التراكم المتمحور على ذاته والنموذج المميز للنظام الرأسمالي الطرفي ، رافضين بالتالي كل نظرية أحادية الاتجاه لمراحل التطور . كما استبعد هذا التحليل امكانية قيام نظام راسمالي مكتمل ، ومستقل ذاتيا في الاطراف. لذلك أكد على الضرورة الموضوعية للقطيعة الاشتراكية في الاطراف . وبهذا المعنى حصرا ، قادنا التحليل الى الادعاء بأن حركة التحرر القومي تشكل طورا اساسيا في التحول الاشتراكي للعالم وليست مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي .

ولنذكر بأن مفهومي المركز والاطراف ، اللذين تنبذهما جميع التيارات الممالئة للامبريالية داخل الماركسية ، قد وضعا قيد التداول من قبل لينين نفسه ، في تحليله للنظام الامبريالي .

١ ـ ان التمفصل الحاسم الاثر في نظام راسمالي متمحور على ذاته هو ذاك الذي يربط قطاع انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري بقطاع انتاج التجهيزات . وهذا التمفصل الحاسم الاثر قد ميز فعلا التطور التاريخي للراسمالية في مركز النظام، اي في اوروبا واميركا الشمالية واليابان . انه يحدد اذن ، على نحو مجرد ، نمط الانتاج الرأسمالي الخالص ؛ وقد جرى تحليله ، بما هو كذلك ، في **الرأسمال** . لقد أوضح ماركس ان نمط الانتاج الرأسمالي ينطوي على علاقة موضوعية ، اي ضرورية ، بين معدل فضل القيمة ومستوى تطور القوى الانتاجية. ويحدد معدل فضل القيمة بنية التوزيع الاجتماعي للدخل القومي ، وتقسيمه بين الاجور والارباح ، وبالتالي بنية الطلب : فالاجور تشكل اساس الطلب على سلع الاستهلاك الجماهيري ، والارباح تدخر كليا او جزئيا كيما يصار الى توظيفها . ويفصح مستوى تطور القوى الانتاجية عن نفسه من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل :

تخصيص قوة العمل ، وفق نسبة معينة ، بكل قطاع من القطاعين الاثنين .

يعبّر هذا النموذج ، على الرغم مما ينطوي عليه من تبسيط وتجريد ، عن جوهر النظام . ولئن ضربنا هنا صفحا عن العلاقات الخارجية ، فهذا لا يعني ان تطور الرأسمالية قد حصل في اطار قومي من الاكتفاء الذاتي ، وانما يعني ان العلاقات الاساسية في النظام قابلة لان تفهم وتدرك بمعزل عن العلاقات الخارجية. وان شئنا المزيد من الدقة ، قلنا ان العلاقات الخارجية تخضع لمنطق التراكم الداخلي المتمحور على ذاته ولمقتضياته . ويبرز هنا ، بكثير من الوضوح ، الطابع النسبي تاريخيا للتمييز بين الاستهلاك الجماهيري والاستهلاك الكمالي . فصفة الكمالية لا يجوز ان تطلق ، بحصر المعنى ، الا على السلع التي يأتي الطلب عليها من الجزء المستهلك من الربح ، في حين ان الطلب الذي يصدر عن الاجور يتسع مع تقدم القوى الانتاجية .

ان ظهور نمط الانتاج الراسمالي في المناطق التي ستصبح مراكز النظام الرأسمالي هو اذن تعبير عن سيرورة داخلية ، سيرورة تفكك الانماط ما قبل الرأسمالية . وتفكك علاقات الانتاج الاقطاعية في العالم الفلاحي الاوروبي هذا يشكل الاطار الاجتماعي الذي سمح بحصول الثورة الزراعية التي سبقت الثورة الصناعية وجعلتها ممكنة . فزيادة الانتاجية في الزراعة اولا سمحت بدورها بطرد فائض من السكان المبلترين خارج العالم الريفي ، كما حررت في الوقت نفسه فائضا غذائيا بضاعيا ضروريا لاعادة انتاج هذه البروليتاريا .

اذا كان التمفصل الزماني والمكاني للتحالفات الطبقية التي اتاحت للعلاقات الرأسمالية الجديدة ان تزدهر في الصناعة ، يرتدي أشكالا مختلفة ، فهو يفصح على الدوام بالمقابل عن شرط رئيسي واحد : تحالف الطبقة المسيطرة الجديدة (البورجوازية الصناعية) والملكية العقارية (اما الفلاحية ، بعد ثورة على الطريقة الفرنسية ، واما الزراعية الكبيرة او الغربية ، وذلك عندما تتحول الملكية العقارية الجديدة كيما تندمج في السوق ، كما حصل في انكلترا او في المانيا) في اطار دولة قومية مكتملة وقوية .

ان خضوع العلاقات الخارجية (الاقتصادية والسياسية) لمقتضيات التراكم الداخلي في المراكز ، حدد بالتدريج قالب النظام الرأسمالي العالمي . فاذا بهذا الاخير يتجلى كمجموعة من التشكيلات المركزية ، المتمحورة على ذاتها والمترابطة فيما بينها ، ومن التشكيلات الطرفية الخاضعة لمنطق التراكم في المراكز التي تسيطر عليها . لذلك فان كانت نظرية التطور المرحلي (مع مجرد تأخير تاريخي لبعض المراكز قياسا الى بعضها الآخر) تصلح اجمالا بالنسبة الى تكوّن المراكز التدريجي ، فانها لا تنطبق بالمقابل على الاطراف .

وهذا الاستنتاج هو الموضوع الاساسي للخلافات التي تبرز في جميع المساجلات حول مستقبل العالم الثالث . فالاطروحة المعاكسة تؤكد بالفعل ، علنا او ضمنا ، ان الاقتصاديات المتخلفة ، على الرغم من اصلها المتجه الى الخارج ، تتقدم بدورها ، وعلى مراحل خاصة بها ، نحو تكوين اقتصاديات مكتملة متمحورة

على ذاتها ، انّ رأسمالية وان اشتراكية ، لاسباب تخرج عن النطاق الذي يحدد منهج تحليلنا . وهذا مصدر للكثير من ضروب الالتباس وسوء التفاهم .

٢ ـ ان نموذج التراكم في طرف النظام العالمي يقتضي منذ البداية ، وبدافع من المركز ، انشاء قطاع تصديري مرشح لتأدية دور حاسم في تحديد قالب السوق . والراسمال المركزي القومي ليس مجبرا على الهجرة من جراء نقص المنافذ في المركز ؛ وهو لن يهاجر الى الطرف الا اذا كان سيجني فيه جزاء افضل. وقانون تساوي معدل الربح سيعيد توزيعأرباح هذا الجزاء الافضل وسيجعل تصدير الرساميل يبدو وكأنه وسيلة لمحاربة ميل معدل الربح الى الانخفاض . والحق ان السبب الحقيقي الذي يكمن وراء انشاء هذا القطاع التصديري هو الحصول ، في الاطراف ، على منتجات هي بمثابة عناصر تكوينية للرأسمال الثابت (مواد أولية) وللرأسمال المتحول (مواد غذائية) بأسعار انتاج هي دون اسعار الانتاج للمنتجات المماثلة (او المنتجات البديلة عنها اذا كان الامر متعلقا بمنتجات نوعية خاصة) في المركز .

هنا تحديدا تندرج النظرية الضرورية للتبادل اللامتكافىء . فالمنتجات التي تصدّر من الاطراف تكون مغرية بقدر ما يكون الفارق في جزاءات العمل اكبر من الفارق في الانتاجيات . ويمكن التوصل الى ذلك عن طريق ارغام المجتمع ، بجميع الوسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية ، على تأدية هذه الوظيفة الجديدة : تأمين اليد العاملة الرخيصة لهذا القطاع التصديري . وعندئذ يختفي ويضمحل تماما التمفصل الرئيسي الذي يميز سيرورة التراكم في المركز ـ تلك السيرورة التي تتمخض عن قيام علاقة موضوعية بين جزاء العمل ومستوى تطور القوى الانتاجية. وسيكون جزاء العمل في القطاع التصديري منخفضا الى اقصى حد تسمح به الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . اما مستوى تطور القوى الانتاجية فسيكون متنافرا (في حين انه كان متجانسا في النموذج المتمحور على ذاته) : فهو متقدم في القطاع التصديري ، ومتخلف في سائر قطاعات الاقتصاد ؛ وهذا التخلف ، المبقى عليه من قبل النظام ، هو الشرط الذي يسمح للقطاع التصديري بالافادة من يد عاملة رخيصة .

ان السوق الداخلية التي سيتمخض عنها تطور القطاع التصديري ستكون ، في هذه الشروط ، محدودة ومعوجة . وضيق السوق هذا يفسر الضعف النسبي لحجم الرساميل التي تجتذبها الاطراف من المراكز ، على الرغم من الجزاء الافضل الذي تضمنه لها . والتناقض بين استطاعة الاستهلاك واستطاعة الانتاج يتم التغلب عليه على صعيد النظام العالمي برمته ، بتوسيع السوق في المركز ، على حين لا يؤدي الطرف سوى وظيفة ثانوية . ودينامية كهذه تؤدي الى استقطاب متعاظم للثروة لصالح المركز .

يطابق هذا المخطط المجرد الواقع التاريخي الذي يميز الطور الاول من النظام

الامبريالي ، ذلك الطور الذي عرف عصره الذهبي بين ١٨٨٠ و١٩١٤ ؛ ولئن استهل هذا الطور في وقت ابكر في اميركا اللاتينية ، فانه سيدوم بالمقابل في أصقاع اخرى ، في افريقيا الاستوائية بوجه خاص ، حتى الخمسينيات من القرن العشرين . انه عصر الحلف الاستعماري ، عصر الشكل الاستعماري او شبه الاستعماري للسيطرة التي ترزح تحت نيرها الاطراف .

ويكشف هذا النموذج ، بالتعارض مع النموذج المركزي ، عن ثلاث خصائص متباينة نوعيا :

لقد جرى هنا ادخال النمط الراسمالي من الخارج ، عن طريق السيطرة السياسية . لم يحصل تفكك في العلاقات القروية ما قبل الرأسمالية ، وانما تشويه لها وتحريف من جراء خضوعها لقوانين تراكم النمط الرأسمالي المركزي الذي يهيمن عليها. ويفصح هذا الوضع عن نفسه من خلال غياب الثورة الزراعية المسبقة ، اي من خلال ركود الانتاجية في الزراعة .

ان التحالفات الطبقية التي تقدم الاطار السياسي لاعادة انتاج النظام ليست بوجه رئيسي تحالفات طبقية داخلية ، وانما تحالف دولي بين راسمال الاحتكارات المهيمنة وحلفائه الثانويين ، اي بالاجمال : الاقطاعيين والبورجوازية الكومبرادورية . ولا وجود لدولة قومية ، مكتملة ومستقلة فعليا ، تعمل في خدمة هذه الطبقات المحلية ، وانما فقط ادارات هي بصورة مباشرة (في المستعمرات) او غير مباشرة في خدمة راسمال الاحتكارات .

ليست العلاقات الخارجية هنا خاضعة لمنطق تطور داخلي ، بل هي على العكس محرّكة ومحدّدة لاتجاه التطور وايقاعه .

٣ ــ لقد تم تدريجيا تخطي هذه المرحلة الاولى من الامبريالية غداة الحرب العالمية الثانية . لكن تحت تأثير اي قوى ، وبغية انتهاج اي طريق للتطور ؟

ان محرّك التحول يتمثل بحركة التحرر القومي المناهضة للامبريالية . وتجمع هذه الحركة بين ثلاث قوى اجتماعية : أ ــ البروليتاريا الوليدة ، المكابدة من فرط الاستغلال ، ب ــ الجماهير الفلاحية ، التي تخضع لاستغلال مزدوج : من قبل الطبقات المحلية التي تسيطر عليها من جهة ، ومن قبل رأسمال الاحتكارات، الذي اندمج هؤلاء الاقطاعيون بالسوق العالمية خدمة لمصلحته ، من جهة اخرى ؛ ج ــ البورجوازية القومية التي يكون وجودها كطبقة في هذا الطور وجودا بالقوة اكثر منه بالفعل ، والتي تصبو الى تغيير حدود التقسيم الدولي للعمل كيما تمنح نفسها قاعدة اقتصادية . وبالفعل ، ان التقسيم الدولي للعمل للحلف الاستعماري بسيط : فالطرف لا يصدر الا المنتجات الاولية ويستورد مقابلها سائر المنتجات المصنّعة الضرورية لتلبية حاجاته ، وعلى الاخص حاجاته الاستهلاكية الكمالية ، اذ ان الصناعة محرّمة عليه . وتتنازع البورجوازية القومية والبروليتاريا على زعامة حركة التحرر القومي ، اي على قيادة الثورة الفلاحية .

لقد اسفرت هذه المرحلة الاولى بوجه عام عن انتصار حركة التحرر القومي بقيادة البورجوازية . وقد فرض هذا الانتصار على الامبريالية اعادة نظر في

حدود تقسيم العمل ، مما سمح بانطلاقة التصنيع في العالم الثالث . وقد حصلت هذه الانطلاقة في وقت مبكر في المكسيك ، مع ثورة العقد الثاني من هذا القرن، وفي تركيا مع كمال اتاتورك ، وفي مصر مع الوفد ، وفي البرازيل والارجنتين حيث اخذت شكلا شعبويا ؛ وقد تأخرت هذه الانطلاقة في آسيا الجنوبية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي افريقيا الى ما بعد المد الاستقلالي للستينات الماضية ، الخ . وباستثناء آسيا الشرقية وكوبا ، حيث حققت حركة التحرر القومي انسحابا من النظام الامبريالي العالمي ، فان البورجوازية القومية المنتصرة قد انتهجت في شتى أرجاء العالم الثالث استراتيجية تصنيع معروفة باسم استراتيجية التصنيع البديل عن الاستيراد .

ولأن التمفصل النوعي الذي يفصح عن نفسه من خلال الارتباط بين القطاع التصديري والاستهلاك الكمالي سمة مميزة للنموذج الطرفي ، فان التصنيع البديل عن الاستيراد سيبدأ من النهاية ، اي من المنتجات التي تتطابق مع اكثر مراحل تطور المركز تقدما ، اعني السلع المعمّرة . وتتسم هذه المنتجات بشدة استهلاكها للرساميل والموارد النادرة (اليد العاملة المختصة ، الخ) . وينجم عن ذلك التواء اساسي في عملية تخصيص الموارد لصالح هذه المنتجات ، على حساب انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري . ولن يثير القطاع الاخير اي طلب على منتجاته ولن يستقطب اي وسيلة مالية او بشرية تسمح بعصرنته . وهذا ما يفسر ركود الزراعة الغذائية ، التي لا تحظى بطلب كبير على منتجاتها المكننة ، ولا تستفيد من اي وسيلة تغيير جدية في تعيين الموارد النادرة .

يقود هذا النموذج ، من المنظور الاجتماعي ، الى تهميش الجماهير . ونقصد بذلك جملة اواليات إفقار الجماهير ، التي تتسم أشكالها على كل حال بالتباين والتنافر : بلترة الفلاحين ، او شبه بلترتهم ، او افقارهم من دون بلترتهم ، وتمدين مع تزايد ملحوظ في حجم البطالة المدينية ونقص العمالة ، الخ . اذن فوظيفة البطالة ونقص العمالة تختلف هنا عن وظيفتهما في النموذج المركزي : فوطأة البطالة تضمن للعمل حدا ادنى من الجزاء ، ثابتا ومجمدا نسبيا ، سواء أفي قطاع التصدير ام في قطاع انتاج السلع الكمالية ؛ وفي هذه الحال لا يبدو الاجر على انه في آن معا كلفة ودخل خلاّق لطلب اساسي بالنسبة الى النموذج ، ولكن فقط على انه كلفة ، على اعتبار ان الطلب له اصل مغاير : في الخارج او في دخل الفئات بامتيازات .

ان الاصل المتجه الى الخارج للتطور ، وهو الاصل الذي يدوم ويستمر على الرغم من التنويع المتزايد للاقتصاد ، ومن تصنيعه ، الخ ، ليس ضربا من العيب الاصلي المستقل عن نموذج التراكم الطرفي التابع . فتهميش الجماهير هو الشرط الذي يتيح دمج الاقلية في النظام العالمي، وهو ضمانة هذه الاقلية للحصول على دخل متزايد يسمح لها بأن تتبنى نماذج استهلاكية من النمط الاوروبي . وتوسع هذا النموذج الاستهلاكي هو الذي يكفل ايرادية قطاع انتاج السلع الكمالية

ويثبت الاندماج الاجتماعي والثقافي والايديولوجي والسياسي للطبقات صاحبة الامتياز .

عند هذا الطور من تنوع التخلف وتعمقه تبرز اواليات سيطرة وتبعية جديدة. اواليات ثقافية وسياسية بكل تأكيد ، ولكن ايضا اواليات اقتصادية : تبعية تكنولوجية وهيمنة الاحتكارات العابرة للقومية . فالقطاع الانتاجي الكمالي يستدعي في الواقع توظيفات **راسمالية مكثفة** لا تستطيع ان توفرها الا الشركات الاحتكارية الاوليغوبولية العابرة للقومية ، وتكون بمثابة ركيزة مادية للتبعية التقنية . لكن في هذا الطور ايضا تظهر أشكال اكثر تعقيدا في بنية الملكية والتسيير الاقتصادي. وتثبت التجربة التاريخية ان مساهمة الرأسمال المحلي ، الخاص او العام ، في سيرورة التصنيع البديل عن الاستيراد أمر شائع ومتواتر . وفي الاقطار الكبيرة بوجه خاص ، قد تسمح السوق التي أوجدها تطور اقطاعي التصدير والانتاج الكمالي بخلق قطاع لانتاج التجهيزات . وغالبا ما تكون الدولة وراء خلق القطاع الاخير واطلاقه . لكن تطور صناعة قاعدية وقطاع عام لا يعني مع ذلك ان النظام يتقدم باتجاه شكل مكتمل ومتمحور على ذاته ، لان قطاعالتجهيزات هذا لا يعمل في خدمة تطور الاستهلاك الجماهيري وانما في خدمة نمو الانتاج التصديري والانتاج الكمالي .

هذا الطور الثاني من الامبريالية لا يشكل اذن على الاطلاق مرحلة نحو تكوين اقتصاد متمحور على ذاته ؛ فهو لا يعيد انتاج طور سابق من التطور المركزي ، وانما يشكل على العكس استمرارا للطور الاول المتجه الى الخارج . ذلك ان الثورة الزراعية لم تحصل بعد . لكن لا بد من الاشارة مع ذلك الى بعض التغييرات الطفيفة التي طرات هنا . فكثيرا ما تعمد البورجوازية القومية الحاكمة الى القضاء على حلفاء الامبريالية القدامى ، والى اجراء اصلاحات زراعية يستهل على اساسها تطور راسمالي في الزراعة احيانا . فهل هذا التطور قمين بالتغلب على تأخر الزراعة الاصلي وبتقريب النموذج الطرفي من النموذج المركزي ؟ الحق اننا نلاحظ على العكس ان التأخر النسبي للزراعة راح يتفاقم الى حد المفارقة التالية: تحول بلدان العالم الثالث ، التي يتألف غالبية سكانها من الفلاحين ، الى مستوردة للمواد الغذائية . وسبب هذا الفشل سياسي : ففي عصرنا ، بات يتعين على البورجوازية ان تعتمد على طبقات قادرة على فرض سيطرتها على الفلاحين ، لا على الجماهير الفلاحية التي غدت مصالحها في صراع مع مصالح البورجوازية . فاذا كانت بورجوازيات المراكز أتيح لها الوقت الكافي لإحداث تراكم بدائي بطيء ، قائم على التحالف الفلاحي ، فان بورجوازيات الاطراف بالمقابل تواجه اكراها مزدوجا : ضغط الاحتكارات الخارجي ، وتهديد الاشتراكية الداخلي.

وتظل التحالفات الطبقية المهيمنة تحالفات دولية . فقد حلت البورجوازية محل الاقطاعيين والكومبرادوريين القدامى كحليف ثانوي وتابع للامبريالية . وقد فقدت من جراء ذلك ، ومنذ هذا الطور الثاني ، طابعها القومي : اذ «اضحت كومبرادورية» بدورها . ولهذا السبب تبقى الدولة القومية التي تسيطر عليها

ضعيفة ، وسيئة الاندماج .

ان مواصلة سيرورة التطور تبقى مرتهنة بالصادرات التي تظل بدورها مثبتة الى المواد الاولية . هذا المحرّك الرئيسي لتمويل الواردات التجهيزية الضرورية يتحكم في المطاف الاخير بوتائر النمو الذي يبقى على الدوام بالتالي متجها نحو الخارج .

٢ – الازمة الراهنة للتقسيم الدولي للعمل .

لقد دخل الطور الثاني من الامبريالية ، المتميز بالتقسيم الدولي للعمل الموصوف اعلاه ، في ازمة مفتوحة . فالهدف المعلن والرسمي لبلدان الاطراف ان ترفع اسعار المواد الاولية التي يصدرها العالم الثالث بغية الحصول على وسائل اضافية يفترض بها ان تسمح ، بفضل استيراد التكنولوجيا المتقدمة ، بتمويل مرحلة جديدة من التصنيع ، تتسم بالتصدير الكثيف نحو المراكز لمنتجات مصنّعة صادرة عن الاطراف التي تنعم بموارد طبيعية مؤاتية وبيد عاملة وفيرة ورخيصة . ويشكل هذا المطلب ، منذ عام ١٩٧٣ ، الهدف المشترك لدول العالم الثالث برمتها . وهو يقدّم على انه الشرط اللازم والكافي لاستكمال الاستقلال السياسي باعطائه قاعدته الاقتصادية .

لكن حتى لو تحقق هذا المطلب فانه لن يشكل مرحلة على خط التطور المؤدي الى تفتح تشكيلات رأسمالية مكتملة ، شبيهة بتشكيلات المراكز المتطورة . ذلك ان التقسيم الجديد للعمل سيقوم عندئذ على اساس تصدير الاطراف للمنتجات الصناعية البخسة الثمن ، اي منتجات تسمح ميزة اجورها المنخفضة ، وبالنظر الى الانتاجيات المقارنة ، برفع معدل الربح على صعيد النظام العالمي . وعندئذ سيتكفل التعادل العالمي للربح بتعديل الاسعار النسبية ، وسيحجب بالتالي عن الانظار هذا التحويل الاضافي للقيمة من الطرف الى المركز . بتعبير آخر ، ان التقسيم الجديد للعمل سيعمل على تأبيد التبادل اللامتكافىء وتفاقمه . كما انه سيعمل ، في الاطراف ، على تأبيد التواء بنية الطلب على حساب استهلاك الجماهير . ان تطور النظام العالمي سيظل اذن ، في جوهره ، لامتكافئا ، وسيظل الطلب الخارجي القوة المحرّكة الاساسية الدافعة للتطور .

وفي هذا الاطار من التبعية المتجددة ، يستمر تخلف الزراعة بدوره . لا ريب في ان الرأسمالية ستتابع التقدم الذي استهلته في هذا الميدان منذ الطور الثاني للامبريالية ، وانما بوتائر ادنى بكثير من تقدمها في قطاعات التصدير كما في قطاع انتاج الكماليات للسوق الداخلية ، وهي القطاعات التي تستفيد من استيراد كثيف للتكنولوجيات الاكثر تقدما .

ان برامج «التطوير الاولوي» للزراعة الغذائية في العالم الثالث ، والتي برزت

واحتلت المقدمة خلال السنوات الاخيرة ، تعكس رغبة راسمال الاحتكارات المهيمن في الحد من نتائج هذا التناقض الملازم للتطور الامبريالي اللامتكافىء . بيد ان تطبيق هذه البرامج سيصطدم ، دون ادنى ريب ، بعثرات سياسية كبيرة : فالبورجوازية لن تقبل بوجود حركة فلاحية مستقلة ذاتيا ، مع ان هذا شرط التجديد الجذري لعلاقات الانتاج ، وبدونه يبقى تطور القوى الانتاجية في الزراعة محدودا بالضرورة . ومهما يكن من امر ، وبقدر ما يتأتى لهذه البرامج ان تثمر بعض النتائج ، فان مكاسب تحسين الانتاجية الزراعية لن تذهب الى الفلاحين المنتجين ؛ فهذا التحسين يندرج في الواقع في اطار التمفصل مع الصناعة التصديرية ، وهو يهدف الى الابقاء على الاجور المنخفضة ، بفضل الحد من اسعار المنتجات الغذائية ، خدمة لمصلحة الراسمال .

أ ــ التعارضات الراهنة في الازمة : منظوران لـ «النظام الاقتصادي الدولي الجديد»

١ ــ ان اهداف **النظام الاقتصادي الدولي الجديد** ، المنبثق عن **مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية** Cnuced ، وبالتالي عن الامم المتحدة ، تشكل في أرجح الظن برنامجا متماسكا ، متجاوبا مع التطلعات العامة لدول العالم الثالث(١). لكن المنطق الداخلي لهذا البرنامج يعكس ، مع الاسف ، الطابع التناقضي لتراكم الراسمال على الصعيد العالمي . فهذا البرنامج يندرج رأسا في منظور تعميق التقسيم الدولي للعمل : فهو يسمح ، عن طريق رفع معدل فضل القيمة (فرط استغلال قوة العمل في الاطراف) برفع معدل الربح على الصعيد العالمي ؛ ومن ثم فهو يتضح في نهاية المطاف على انه برنامج لتطور راسمالي . لكن ضمن هذا الاطار تدخل استراتيجيات الاحتكارات والدول الامبريالية ، واستراتيجيات البورجوازات والدول في الاطراف ، في تناقض فيما بينها .

---

١ ــ انظر دراسات سمير امين بصدد المساجلة حول «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» :

ــ س.أ : **حصيلة مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية** ، في **نشرية مقترحات للسلام** ، اوسلو ١٩٧٢ .

ــ س.أ : **مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد** ، في **مجلة تطور افريقيا** ، ١٩٧٤ .

ــ س.أ : **بعد نيروبي** ، في **مجلة تطور افريقيا** ، ١٩٧٦ .

ــ س.أ : **ردود فعل العالم المتطور على النظام الاقتصادي الدولي الجديد** ، في **مجلة التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية** ، بلغراد ١٩٧٨ .

ــ س.أ : «التطور المتمحور ذاته والاستغلال الذاتي الجماعي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد» ، في **الغرب في بلبلة** ، منشورات دونو ، باريس ١٩٧٨ .

فللاحتكارات الامبريالية تأويلها المحدود ل «النظام الجديد» . فما تقصده به هو اجتناء افادة اكبر من اليد العاملة الرخيصة ومن موارد العالم الثالث الطبيعية عن طريق توريد اجزاء من العمليات الانتاجية التي تتحكم بها هذه الاحتكارات . انها لا تهدف على الاطلاق الى انشاء اقتصاديات صناعية قومية مندمجة بالعالم الثالث ، حتى وان كانت متجهة نحو الخارج . فمصلحة الاحتكارات تقتضي بالعكس تصدير اجزاء غير متمفصلة مع بعضها بعضا ، بحيث تحتفظ باشرافها على الحياة الاقتصادية برمتها على الصعيد العالمي . وقد تقدم ، في هذا الاطار ، على تقديم بعض التنازلات ل «البلدان المضيفة» ، بل قد ترضى ، في الحالات القصوى، بالعدول عن الملكية الشكلية للرأسمال . ان المزاحمة بين البلدان التابعة ، وانعدام اندماج الاجزاء التي جرى نقلها ، وتبعية هذه الاجزاء على الصعيد التكنولوجي وعلى صعيد تصديرها المحتوم لمنتجاتها الى الاسواق المتروبولية الواقعة تحت سيطرة الاحتكارات ، امور تنتقص من اهمية ملكية الراسمال الشكلية . وبالعكس ، فتمويل عملية استزراع تلك الاجزاء المنقولة بواسطة الموارد الخاصة ببلدان العالم الثالث يحقق كسبا اضافيا للاحتكارات التي تبيع المصانع و«المفتاح باليد» : وهذا الابتزاز يدمج بالفعل في بنية الاسعار . وقد يزداد حجم هذا الكسب ، من جهة اخرى ، من جراء التحويلات المالية المنظورة المندرجة تحت باب بيع التقنيات ، والشهادات والماركات التجارية ، وفوائد القروض الممنوحة بغية دعم رواج الوحدات وازدهارها . وقد تخضع احيانا بنى الاسعار لعملية تحريف وتشويه بحيث تجرد الاجزاء المنقولة من ايراداتها الصورية : فالقروض الممنوحة بغية سد «العجز في التسيير» هي بمثابة شكل جديد من النهب . اننا نشهد في الواقع ولادة راسمال مالي جديد ، هو على صورة الراسمال المركنتيلي القديم : فالتراكم «البدائي» ما يزال مستمرا .

ان لهذه الاستراتيجية اسما : «اعادة الانتشار» . وهي اذ تحظى بدعم المصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي وغيرهما من هيئات منظمة الدول الراسمالية المتطورة ، تطلق اسم «النظام الجديد» على تكثير المناطق المحصورة الجديدة ومضاعفة «المناطق الحرة» . وتقلص هذه الاستراتيجية الى ادنى حد ممكن دور الدولة المحلية ، التي تقتصر مهامها على مهام الادارة المكلفة فقط بالسهر كالشرطي على ضبط قوة العمل المستغلة . كما انها تهدف ايضا الى تقسيم الطرف ، لا عن طريق زيادة حدة الفارق بين البلدان «القوية النمو» و«البلدان الراكدة» فحسب ، وانما ايضا بخلق مزاحمة في صفوف الاولى .

لكن ما تقصده دول العالم الثالث بالمقابل ، او على الاقل المجموعة المحركة بين دول عدم الانحياز ، ب «النظام الدولي الجديد» ، يختلف على نحو ملموس . فهي تفترض ان تترافق اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل باقامة اقتصاد قومي ، متمحور على ذاته ، وصناعي . كما تفترض هذه الاستراتيجية ان تضمن الدولة القومية المتوطدة ، والتدخل الفعال لسياسة الدولة ، انشاء فروع كاملة

للسيرورة الانتاجية ، لا وحدات صناعية متشتتة وغير متمفصلة فيما بينها . واللجوء الى استيراد عناصر هذه السلاسل المندمجة يفترض ارتفاع مستوى التصدير ، ان بالنسبة الى المواد الاولية التقليدية وان بالنسبة الى المنتجات الصناعية الجديدة .

٢ ـ تجلى التعارض بين هذين التأويلين خلال جميع المفاوضات التي دارت في اطار حوار الشمال والجنوب ، وهو الحوار الذي استهل منذ نشوب ازمة ١٩٧٣ النفطية واقرار وثيقة «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» في عام ١٩٧٤ .

يفترض تطبيق «النظام الجديد» ، اول ما يفترض ، إقدام بلدان الجنوب على فرض زيادة على اسعار المواد الاولية عن طريق تنظيم أحادي الجانب لكارتيلات منتجين في العالم الثالث . بيد ان المفاوضات بين «المنتجين» و«المستهلكين» التي نابت مناب المشروع الاولي للبلدان غير المنحازة لم تسفر عن اي نتيجة .

اما في ميدان التحويلات المالية ، فان العالم الثالث ، الذي سئم من فشل «المساعدة» الخارجية ، كان قد تبنى موقفا محددا من اصلاح النظام النقدي الدولي باقتراحه خلق وحدات دفع دولية جديدة قائمة على المنتجات الاساسية وسن قواعد تسمح بدعم جهود التنمية عن طريق الربط بين اصدار هذه السيولات الجديدة وحاجات البلاد . لكن سرعان ما فقد هذا الهجوم من عنفوانه ، وانتقل مركز ثقل الاهتمامات باتجاه مسألة الديون ، وهي مسألة عصيبة وذات اهمية حاسمة بحق . وبالفعل ، حين يعجز بلد من بلدان العالم الثالث عن الوفاء بالتزاماته ، يتفاهم صندوق النقد الدولي والبلدان الدائنة على إلزامه ، من خلال ضرب من الوصاية يعيد الى الاذهان المحميات التي أقيمت في الشرق وفي اميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، بسياسات تضحي بالتنمية اجمالا في سبيل التوازن الخارجي ، وتنال بوجه خاص من مصالح العمال والطبقات المحرومة (٢) .

أما في ميدان «نقل التكنولوجيا» بوجه عام ، فان مشروع «دستور السلوك» قوبل بالرفض من قبل البلدان المتطورة ، واصطدمت صبوات العالم الثالث في معظم المجالات الاخرى ، كقانون البحار على سبيل المثال ، بسور أصم .

٣ ـ هل اسباب هذه الهزائم ظرفية فحسب وناجمة عن «الازمة الاقتصادية»؟ هل نعزوها الى اخطاء تكتيكية وقع فيها العالم الثالث من جراء انقسامه ؟ ام ان مظاهر الضعف هذه تعبر بكل بساطة عن استحالة التطور المتمحور على ذاته في طرف النظام الرأسمالي المعاصر ؟

لا ريب في ان الازمة تشكل واقعا صامدا ، عنيدا ، كما يشهد على ذلك فشل السياسات الظرفية ، الكلاسيكية او الكينزية الجديدة . ومن الصعب التنبؤ بتطورها . فجملة الصراعات التي ترافقها قد تؤدي بالفعل الى تفكك السوق

---

٢ ـ شيريل باير : **فخ القروض الخارجية ـ صندوق النقد الدولي والعالم الثالث** . نيويورك، ١٩٧٤ . (صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب عن دار الطليعة عام ١٩٧٨ . ـم ـ) .

الدولية ، وهو التفكك الذي ميز النظام العالمي في ربع القرن الاخير . فالقطيعات في النظام النقدي ، والاجراءات الحمائية ، وتجديد «الامتيازات الامبراطورية» التي حلت محل «الليبرالية بلا ضفاف» ، أمـــور تكشف عن ان «الانطـــواءات الامبراطورية» ، المماثلة لتلك التي اعقبت ازمة الثلاثينات ، ليست مستحيلة .

غير ان ردود فعل المراكز الامبريالية تأخذ ، في الوقت الراهن ، اتجاهـــــا معاكسا . فعودة الامبرياليات الثانوية الى الانضواء من جديد تحت لواء الامبريالية الاميركية المهيمنة حقيقة تشهد عليها وقائع جمة : الجهود المتضافرة المبذولة من اجل المحافظة على نظام مدفوعات متعدد الاطراف لكنه قائم فعليا على الدولار ، وكذلك الخيار الاوروبي الذي يقود ، بفضل «تثبيت الاستقرار» في كل من فرنسا والبرتغال واسبانيا واليونان ، الى تدعيم الهيمنة الالمانية الغربية ، صلة وصل الهيمنة الاميركية الشمالية . أفلا تنزع الحركة العمالية هي الاخرى الى التشديد على الاستقرار النقدي ولو على حساب العمالة ووحدة الطبقة العاملة ، مضحية بمصالح الفئة «غير المندمجة» من العمال ، من مهاجرين وشبان ونساء ؟ يبقى ان نعرف ما اذا كانت عملية اعادة الانضواء الراهنة سيكتب لها الدوام ، وما اذا كانت السوق الدولية ستقوى ، ان على الصعيد السياسي وان على الصعيد الاقتصادي، للتصدي لأزمة طويلة الامد .

تتميز المرحلة الراهنة بوفرة عظيمة في الرساميل المتاحة ، وهي وفرة ناجمة عن اسباب عدة : تباطؤ النمو والتوظيفات في قطاعات عديدة (وعلى الاخص في المناطق غير المحتكرة من الاقتصاد) ، بالتوازي مع استمرار ارتفاع الارباح فـــي قطاع الاحتكارات ، واصدار نقدي تضخمي في البلدان المتطورة ، واعادة تدوير الاموال النفطية ، الخ . وتستطيع الاحتكارات المتعددة الجنسيات ، الصناعيــة والمالية ، ان تفرض تداول رساميلها على صعيد عالمي ، ضاربة عرض الحائـــط بسياسات الدول اذا ما اقتضى الامر . وهذه السيولات ، التي هي في آن واحد علة ونتيجة تقلبات اسعار القطع الصعب بفعل المضاربة ، قد اهتدت الى طريقها للتثمير لدى دول الشرق والجنوب .

لكن ينبغي مع ذلك ان نميز استدانة بلدان الشرق (الاوروبي) عن استدانـــة بلدان العالم الثالث . فالرساميل التي تستدينها البلدان الشرقية تساهـــم دون ادنى ريب في تسريع تصنيعها الدولاني ، وتدعو الى اعادة دمج هذا التصنيـــع بالتبادلات العالمية ، لتأمين تسديد الدَين على الاقل . أما في بلدان العالم الثالث فان جزءا طفيفا من هذه الديون يساهم مباشرة في دعم الصناعة . والواقع ان صادرات الجنوب الصناعية لم تتقدم الا في حدود ضيقة للغاية ــ باستثنـــاء صادرات كوريـــا الجنوبيـــة ، وتايوان ، وسنغفـــورة وهونغ ــ كونـــغ . اما الجزء الاكبر من القروض فيكرس لتسديد قيمة الواردات الجارية ولدعم اجهزة الدولة المعانية من اوضاع متأزمة .

بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ ، وفي حين كان انتاج الفولاذ في مجمل البلدان

الرأسمالية المتطورة يتدنى بمقدار ٣٦ مليون طن ، كان هذا الانتاج يزداد بكمية مماثلة في المناطق الاخرى من العالم . وقد حصل ذلك من جراء تنامي الانتاج في البلدان الشرقية بوجه خاص (الاتحاد السوفياتي ، بولونيا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا) وفي الصين ، وفي حدود أضيق بكثير في البلدان النامية الخمس ، اي البرازيل ، والمكسيك ، والهند ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان . اذا كانت العلاقات الاقتصادية تتبدل اذن على الصعيد العالمي ، فانما بين الغرب من جهة ، وأوروبا الشرقية والصين من جهة اخرى ، وليس بين الشمال والجنوب .

هل يقترن تطور اوروبا الشرقية والصين بارادتهما الاندماج من جديد في التقسيم الدولي للعمل ؟ ووفق اي شروط ؟ وهل الاحتكارات التي تسيطر على الغرب والجنوب ستفرض نفوذها على هذه البلدان الجديدة ايضا ؟ وهل يصبح النظام الرأسمالي عالميا فعلا من جديد ، بعد ان تهدد لفترة من الزمن من قبل الانشاءات الاشتراكية المكتفية ذاتيا ؟

ان المدافعين عن استراتيجية «النظام الجديد» يجيبون بالايجاب عن هذه الاسئلة . بل هم يتذرعون بها للادعاء بأن بناء اقتصاد قومي متمحور على ذاته لا يتنافى مع المساهمة في التقسيم الدولي للعمل : فاذا كان الاتحاد السوفياتي ، وكم بالاحرى الصين ، يتطلعان ، على الرغم من طبيعة اقتصادهما غير الرأسمالية، الى الاندماج في التبادلات العالمية ، بل الى التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات ، فان دول العالم الثالث التي لا تتمتع بميزات هذين البلدين ، القارتين ، ستخطىء الخيار فيما لو تطلعت الى اكتفاء ذاتي من شأنه ان يحكم عليها بالركود على نحو لا عودة عنه .

هل التقسيم الدولي للعمل قابل للتوافق مع مقتضيات التطور القومي لبلدان العالم الثالث ؟ ان سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٥ اعطت انطباعا بأن نعم . فخلال هذه الحقبة من الزمن حقق العالم الثالث سلسلة من الانتصارات السياسية : حرب اكتوبر ١٩٧٣ وظهور بوادر تقهقر الصهيونية ، استقلال المستعمرات البرتغالية في عام ١٩٧٤ ، انتصار شعبي فيتنام وكمبوديا في عام ١٩٧٥ ، وصعود مد النضال التحرري في زمبابوي وفي ناميبيا وأفريقيا الجنوبية ، الثورة الفلاحية في اثيوبيا ، والحركات الشعبية في بينين ومدغشقر ، الخ . وفي جنوب اوروبا ، بدا النظام الايطالي مهددا من جراء فقدانه الاستقرار ، وفي فرنسا وقف اليسار على قاب قوسين من الحكم ، وفي اليونان والبرتغال واسبانيا سقطت الانظمة الديكتاتورية الواحد تلو الآخر . ان تواقت هذه الاحداث مع الازمة الاقتصادية أثار قلق بلدان المركز : فالهيمنة الاميركية بدت منتهية ، وأوروبا مهددة ، على ما يقال ، بالانفجار (٣) . وفي هذه الاجواء اقدمت مجموعة اللاامنحازين ، برئاسة

---

٣ – كريستيان بالوا : **مشكلات النمو في الاقتصاد المفتوح** ، منشورات ماسبيرو، باريس ١٩٦٩ .

هواري بومدين ، على تحديد برنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

بيد ان التجربة التاريخية للتطور كانت تخالف هذه الاطروحات . ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة ، تحقق التصنيع وشيد الاقتصاد القومي عن طريق نفي التقسيم الدولي للعمل ، اي برفض الانسياق وراء الفوائد الآنية المقارنة . وقد كانت الدولة ــ الامة البورجوازية في القرن التاسع عشر ، من فرنسا الجمهورية الى المانيا واليابان الامبراطوريتين ، الاداة الاساسية لعملية البناء هذه . وقد خضعت العلاقات الخارجية على الدوام لمقتضيات البناء الداخلي . وكثيرا ما ساهمت هذه العلاقات الخارجية ، المتمحورة على استغلال الاطراف ، في تسريع وتائر التراكم الداخلي : هذا ما حصل في انكلترا وفرنسا بوجه خاص . اما بالنسبة الى البلدان التي حققت تطورها الاقتصادي في وقت لاحق ، ولكن قبل المرحلة الامبريالية ــ المانيا ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، النمسا ــ المجر وروسيا ــ فان البناء المتمحور على ذاته قد اقتضى على الدوام سياسة حمائية ، وتمويل الدولة للبنى التحتية ، وسياسة دولانية لتنظيم الجهاز المالي والنقدي ، وتحولات زراعية رامية الى تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي ، الخ . وكانت العلاقات الخارجية هي الخاضعة على الدوام لمتطلبات التراكم الداخلي ، وليس العكس . على كل حال فان كل تجربة من هذه التجارب كانت سابقة لتكوّن النظام الامبريالي .

ان الدرس الذي يمكن استخلاصه من تجربة البلدان التي قطعت صلتها بالرأسمالية يتسم بوضوح اعظم بعد . فالاتحاد السوفياتي والصين لم يحققا تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية فحسب ، بل حققا ايضا ما حققاه في ظل سياسة اكتفاء ذاتي فرضها عليهما العالم الراسمالي . وحتى البلدان الاوروبية الشرقية الصغيرة مرت بمرحلة من الاكتفاء الذاتي ، في زمن الخطط الستالينية في الخمسينات الماضية ؛ وفي هذه المرحلة تم ارساء القواعد الاساسية لبنية اقتصادية قومية .

لا ريب في ان هذه البلدان تبدو اليوم راغبة في المزيد من الاندماج في المبادلات العالمية . ويرى خصومها في هذه الرغبة اعترافا بافلاسها : فشل الزراعة السوفياتية ، فشل الخطة التصنيعية المبتكرة في الصين . وينسى بعضهم انه بغض النظر عن طبيعة علاقات الانتاج التي تميز هذه المجتمعات ــ الاشتراكية او غير الاشتراكية ــ فان اقتصادها يظل اقتصادا قوميا متمحورا على ذاته . لهذا السبب فان هذه البلدان لا تطرق السوق العالمية من موقع ضعف . فمهما كانت العوائق التي يكابد منها الاتحاد السوفياتي ، فانه يتمتع بعدد من الاوراق الرابحة ، علاوة على موارده الطبيعية : اشراف الدولة على الانتاج ، قدرة النظام السياسي على اطالة فترة عزلة البلاد النسبية ، واخيرا قوة عسكرية كونية الابعاد .

لا ريب في ان العلاقات داخل «المعسكر الاشتراكي» قد تبدلت على نحو

جذري . فالاتحاد السوفياتي يسعى بشتى الوسائل من اجل الحؤول دون تحديث الصين وتصنيعها ، اذ ان الصين تفرض نفسها ، من جراء حجمها ، كشريك قادر على فرض اعادة نظر في تقسيم العالم بين الدولتين العظميين الحاليتين . هذا التبدل ، الذي كرس انفجار النظام الاشتراكي القديم ، يحث الصين على الاندماج بدورها في نظام التبادلات الاقتصادية مع الغرب . ظاهرة مماثلة نلمسها في اوروبا الشرقية ، واو على نحو ملطف ومخفف . أفلا يسعى الاتحاد السوفياتي الى ان يفرض ، داخل «الكوميكون» ، تخصصا تعتبره بعض الدول الاعضاء متنافيا مع مصلحتها القومية ؟ فرومانيا ، مثل يوغوسلافيا والبانيا وان في ظروف مختلفة ، وكذلك المجر وبولونيا ، جميع هذه البلدان تسعى الى حماية بناها الصناعية القومية المتمحورة على ذاتها والمهدَّدة بنسب مختلفة ، والى تطويرها . لكن ألن تتحول مساعي هذه البلدان الرامية الى موازنة الكفة السوفياتية بزيادة مبادلاتها مع الغرب ، الى عامل اضافي يعمل لصالح اعادة توحيد السوق العالمية؟

ان بعضهم ، اذ يعمم هذه الميول ، يذهب الى الاعتقاد بأن المستقبل سوف يشهد عودة وحدة السوق العالمية . انهم يرسمون لوحة تاريخية شاملة يغلب عليها طابع الحركة النوسية . فوحدة السوق ، التي تكونت في القرن التاسع عشر في اطار الهيمنة البريطانية (القاعدة النقدية الاسترلينية) ، والتي تهددت منذ اواخر القرن مع صعود الامبرياليات المنافسة ، والتي استمرت قائمة حتى عام ١٩١٤ على الرغم مما واجهته من متاعب ، هذه الوحدة قد زالت في المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى لتعود من جديد بعد الحرب العالمية الثانية ، في اطار هيمنة الولايات المتحدة . وهذه السوق ، التي تهددت لفترة من الزمن من جراء صعود البلدان الشرقية ، هي في طريقها اليوم الى التكوّن من جديد ، وأرجح الظن ان النواس سيعود بسرعة اكبر لان المسافة التي تفصل البلدان الشرقية والصين عن الغرب لا تسمح لها بأن تؤدي دورها الخاص ، ولاسيما في التفرّق والشقاق . ان موقف البلدان الشرقية من بلدان الجنوب يدلل في الواقع على انها تعطي الاولوية لمسألة المحافظة على شبكة من التبادلات العالمية المتعددة الاطراف .

لكن وضع بلدان العالم الثالث يختلف . فقد تكونت اقتصادياتها على اساس التبعية من جراء خضوعها لتقسيم دولي لامتكافىء للعمل . فهل سيكون في مقدور حركة التحرر القومي ان تحوّل هذه العلاقة ، وأن ترغم النظام العالمي على التطابق مع تطور قومي متمحور على ذاته في الاطراف ؟ ففي مثل هذه الحال لن تعود الامبريالية تلك «المرحلة العليا» في توسع الرأسمالية على الصعيد العالمي ، وانما مجرد مرحلة تسمح بالانتقال من نظام يتسم بلاتساوقه بين المركز والاطراف الى نظام شامل ومتجانس من هيمنة العلاقات الرأسمالية .

اذا كانت «مجموعة ٧٧» تبدو اليوم على المسرح الدولي وكأنها «نقابة للمطالب الاقتصادية» ، فهذا لا يجوز ان ينسينا ان التضامن السياسي الفعلي لشعوب آسيا وافريقيا قد سبق التجمع الدفاعي الاقتصادي . وهذا التضامن ، العربي ـ

الآسيوي في البداية ، والأفرو ـ آسيوي من ثم ، بعد ان شمل افريقيا برمتها، كان تضامن دول انتزعت استقلالها بالقوة مع حركات كانت لا تزال تناضل ، بين الخمسينات والستينات ، من اجل الحصول على هذا الاستقلال ، ولم يشمل هذا التضامن اميركا اللاتينية لان قضية الاستقلال لم تكن مطروحة فيها ، وربما ايضا بسبب انتماء هذه القارة الى المجال الثقافي الاوروبي ؛ والحال ان حركة التحرر كانت تتسم ببعد ثقافي «غير اوروبي» . وقد انتشر التضامن السياسي الافرو ـ آسيوي خلال مرحلة تميزت بهيمنة الولايات المتحدة على العالم وبانطواء دفاعي للاتحاد السوفياتي . وقد اندرجت سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي في بدايتها في سياق رفض الدول الحديثة الاستقلال الدخول في التحالفات المناهضة للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة .

وقد تبدلت هذه الشروط تماما . فقد وفقت حركة التحرر القومي البورجوازية الى انتزاع الاستقلال ؛ كما تكيف النظام الامبريالي مع تحالف دولي طبقي جديد مصاحب لتقسيم دولي لامتكافىء جديد للعمل ؛ وقد اخلت الحرب الباردة الساح لصالح سياسة التعايش السلمي ؛ وغدا الاتحاد السوفياتي يضاهي الولايات المتحدة قوة على الصعيد العسكري ؛ كما اضحت الدولتان العظميان تضعان نصب اعينهما اهدافا كونية .

فهل تستطيع بورجوازيات العالم الثالث ، في نطاق هذه الشروط ، أن تجعل أقطارها تجتاز مرحلة جديدة : هل تستطيع ، بعد الاستقلال السياسي ، ان تظفر بالاستقلال الاقتصادي ؟ ان الظرف الذي ساد الحقبة الزمنية الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ اوحى بامكانية تحقيق ذلك . لكن السنوات التالية اخذت على عاتقها ان تكشف عن وهن هذا المشروع . فقد تمالك الغرب نفسه من جديد ووحد صفوفه ، في حين تبعثرت صفوف العالم الثالث الذي تحول الى حقل رهان للدولتين العظميين .

٤ ـ ان الرأي الاكثر شيوعا هو الراي القائل بأن الاحتكارات ستفرض في النهاية استراتيجيتها القائمة على مبدا اعادة الانتشار . والتأخير في تنفيذ هذه الاستراتيجية ناجم ، حسب هذه الاطروحة ، عن ظروف الازمة بشكل رئيسي : فبعد خمسة وعشرين عاما من النمو المكثف وجدت الطبقات العاملة في الغرب نفسها ضعيفة على الصعيد السياسي ، وذلك بقدر ما عزفت عن مشروعها في اقامة مجتمع جديد ، وقوية على الصعيد الاقتصادي ؛ وهذه الطبقات العاملة هي التي تعارض اعادة الانتشار التي من شأنها ان تزيد من تفاقم البطالة في المركز . ومن ثم فقد بات واجبا على الاحتكارات ان تهزم النقابات كيما تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها . وينطوي هذا التحليل بكل تأكيد على قدر من الحقيقة . لكن هل الصراع الطبقي في المركز يحتل فعلا مقدمة المنصة ؟ لا بد لنا من التسليم في الواقع بأن هذا الصراع يتصالب ويتقاطع ، منذ مرحلة الامبريالية ، مع الصراع الذي تخوضه شعوب الاطراف والذي كان له التأثير الاعظم والاقوى على التطور

على الصعيد العالمي .

لكن مهما يكن من امر فان استراتيجية اعادة الانتشار قد دخلت حيز التنفيذ العملي في آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ وسنغفورة) وعلى صعيد اعطى بلا جدال نتائج نمو مكثف . غير ان التطور لا يمكن ان ينجم عن استزراع صناعات مبعثرة وغير متمفصلة في مجموعات مندمجة قوميا . ومن المحتم على كل حال ان يتسم هذا النمو المستحدث بلاتكافؤ بالغ في توزيعه ، وهو يزيد بالتالي من حدة الالتواءات الاساسية في اتجاه التطور لاحقا . وتنهض ايران شاهدا على الطابع المتفجر لهذا النمط من التطور .

تقول أطروحة الانصار المحليين لهذه الاستراتيجية في بلدان آسيا الشرقية، في كوريا الجنوبية بوجه خاص ، ان المقاولة الفرعية [٤] التي يتولاها العديد من المنشآت المحلية ، الصغيرة والمتوسطة ، تنظم وتدعم من قبل الدولة . ويمهد الاصلاح الزراعي و«الثورة الخضراء» ، فضلا عن ذلك ، الطريق امام الاكتفاء الذاتي الغذائي . وهكذا «تطوق» بالتدريج فروع الاحتكارات . ولا يخفي هؤلاء الانصار ان هذه الاستراتيجية تجد ما ييسر لها امرها في الايديولوجيا الكونفوشية الداعية الى انصهار الدولة والاقتصاد ، غير انهم يشيرون الى ان كوريا الشمالية تتصرف على نحو مماثل ، اذ ان التعاونيات والوحدات «الاشتراكية» الصغيرة فيها تتمفصل مع وحدات الدولة الكبيرة التي تم انشاؤها بفضل المساعدة والتكنولوجيا السوفياتية . فهل نحن بصدد ضرب من التوهم ام امام استثناء جنيني لا مفر من تفسيره بالايديولوجيا الكونفوشية ؟ ان المسألة في نهاية المطاف هي معرفة ما اذا كان تراكم الوحدات الاحتكارية هو الذي يمول الاقتصاد القومي ، ام العكس .

على كل حال ، فان الدول المحركة للعالم الثالث لم تعدل عن اهدافها . ويتمثل الهدف الاول في رفع اسعار المواد الاولية على نحو ملموس ، اي حبس الريع المنجمي والعقاري . فقد استفاد الراسمال ، حتى عصرنا هذا ، من حرية شبه تامة في الوصول الى الموارد المنجمية ؛ وتلك كانت الحال ايضا بالنسبة الى الزراعة التصديرية في كل مرة كان فيها غياب شكل متبنين Structurée للملكية العقارية غير الفلاحية يسمح للراسمال بالافلات من ابتزاز الريع العقاري المطلق . لقد بينا في **الامبريالية والتطور اللامتكافىء** كيف ان تكوّن بورجوازية صناعية في العالم الثالث وتعززها يشكلان شرطا لازما لحبس هذه الريوع لصالحها . والبلدان النفطية هي الوحيدة التي توصلت حتى الان الى هذه النتيجة . ولا يسعنا في الواقع ان نتجاهل ان عملها خلال عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤ كان يتلاقى مع اهداف الاحتكارات البترولية المتعددة الجنسيات ومع اهداف الولايات المتحدة التي كانت قد عقدت العزم حينذاك على اعادة فرض سطوتها على اوروبا واليابان . فهل

---

٤ ـ المقاولة الفرعية : تعهد جزئي تنفذه شركات محلية لصالح مقاول رئيسي يتعهد مجمل الصفقة . ـم ـ

يتعين علينا ان نستخلص من ذلك ان بورجوازيات العالم الثالث أضعف من ان تنتزع الغلبة ان لم تتمكن من استغلال التناقضات ما بين القوى الامبريالية ؟

لقد كان مشروع «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» يهدف على وجه التحديد الى تعزيز هذه البورجوازيات من خلال جبهة مشتركة تتصدى للمراكز . وكان الراي السائد ان المصلحة المشتركة على المدى البعيد لا بد ان تتغلب على تنافر المصالح المباشرة . واقل ما يمكن قوله بهذا الصدد ان النتائج التي تم احرازها فعلا لم تكن في مستوى الآمال المعقودة . لكن هل تستطيع دول الجنوب ، في ظل غياب المشاريع المشتركة الجبارة التي يفترض ان تنفذ في اطار «النظام الجديد»، ان تخطط لتعزيز مواقعها وتدعيمها بتطبيق استراتيجية تعاون داخل العالم الثالث ، اي بتحقيق ضرب من «الاستقلال الذاتي الجماعي» ، يكون بمثابة تكملة للتطور القومي المتمحور على ذاته ؟ اننا لا نزال هنا في الحقيقة في طور الخطاب والكلام فحسب ...

٥ ــ ان سر الالحاح على قوة الاحتكارات الاقتصادية يخفي نزوعا الى التملص من تحليل نقاط ضعف البورجوازيات والطبقات الحاكمة في العالم الثالث . لا ريب في انه ان يكن للتكنولوجيا ذلك الوزن الثقيل في الميزان فلأنها تسمح للاحتكارات ، بصفتها حكرا موقوفا عليها ، بأن تبيع ، دفعة واحدة ، وبالكامل ، انظمة انتاجية يحتوي جزء ضئيل منها فقط على عناصر تقنية جديدة فعلا . وهذه الوسيلة لا تتيح للاحتكارات امكانية حبس مجمل الريوع وفائض الارباح فحسب، وانما جزء لا يستهان به من الربح العادي ايضا . لكن عندما تقدم بلدان اوروبا الشرقية والصين على شراء التكنولوجيا ، فانها تدلل على قدرتها على تمثلها ، وبالتالي على اعادة انتاجها ، بل ايضا على تطويرها ، مما يسهل لها مبادلاتها فيما بعد . اما العالم الثالث فهو لا يملك ولا حتى جنين تكنولوجيا متكيفة مع مشكلاته . فاذا ما اختار صناعة متمحورة على التصدير ، اضطر الى ان يستورد التكنولوجيا بكميات كبيرة ومن موقع ضعف . وهكذا فان السؤال الظاهري المتعلق بقوة الاحتكارات يعيدنا الى السؤال الفعلي التالي : ما اسباب ضعف العالم الثالث ، وما الطبيعة الطبقية لانظمته الاجتماعية ؟

ان نصف التطور الجاري في الشرق وفي الجنوب بكلمة «راسمالي» ، والطبقات الحاكمة في هاتين المنطقتين بكلمة «بورجوازية» ، فهذا ما لا يفي بالامر. ذلك ان ثمة تباينا كبيرا بين «البورجوازية القومية» في الشرق والبورجوازيات «الكومبرادورية الجديدة» في الجنوب . ويندرج هذا التباين في سياق الشروط التاريخية لتكوّن هذه الطبقات . ففي الشرق ، في الاتحاد السوفياتي وفي الصين ، تشكل «البورجوازية» طبقة جديدة ، منبثقة عن ثورة اشتراكية ، انحرفت عن خطها فيما بعد . وقد اتسمت المرحلة الثورية بتبلور كتلة متضافرة من الطبقات الشعبية ، المناهضة للراسمالية ، تضم الطبقة العاملة ، والفلاحين المستغَلين وشرائح وسطى شتى . ومن داخل هذه الكتلة تكونت ، على نحو منفصل عن

الجماهير ، الطبقة الجديدة . لكن هذا التضافر سمح ببناء اقتصادي قومي . كما افسح في المجال بوجه خاص ، عن طريق الثورة الفلاحية ، امام تطور القاعدة الزراعية والغذائية للتصنيع . وما تفتقر اليه بلدان الجنوب على وجه التحديد هو مرحلة التضافر هذه . فالبورجوازية الجديدة فيها لم تتكون انطلاقا من ثورة فلاحية واشتراكية ؛ بل هي تتحدر مباشرة من صلب الطبقات التي تكونت خلال المرحلة الامبريالية السابقة . وتكشف الازمة الزراعية والغذائية في العالم الثالث ، العاجز عن دعم صناعته بتقدم ملائم في زراعته ، تكشف في الحقيقة عن غياب كل ثورة فلاحية . وفي هذه الشروط تعجز البورجوازية عن تشييد اقتصاد قومي ، وكل ما تستطيع فعله هو ان تتغذى من النمو الذي يتيحه لها انخراطها في النظام الامبريالي .

صحيح ان الاتحاد السوفياتي يعاني بدوره من صعوبات في مجال التغذية . بيد ان هذه الصعوبات ناجمة على وجه التحديد عن انفصام التحالف العمالي والفلاحي نتيجة لتطبيق الجماعية الزراعية في سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ (٥) ؛ وهو الانفصام الذي يفسر قدمه النسبي الشكل المكتمل للمجتمع الطبقي السوفياتي الجديد .

ان هذا المضمون الطبقي لدول العالم الثالث يفسر استراتيجيتها التي لا تهدف الى بناء اقتصاديات قومية ، وانما فقط الى الانخراط في التقسيم الدولي للعمل، وهو الانخراط الذي يتم في كثير من الاحيان بسهولة اكبر على حساب اطراف ضعفاء .

ان الاطوار الاولى من الامبريالية لم تكن تستلزم اي تعاون بين بلدان الطرف ومناطقه . فالاقتصاديات الطرفية ، المنفتحة كليا نحو الخارج ، والمصنَّعة في حدود تلبية اسواقها الداخلية ، لم تكن تملك ما تتبادله فيما بينها . ولا تستدعي ، مبدئيا ، المرحلة الراهنة من التقسيم اللامتكافيء للعمل ، المزيد من التعاون الايجابي بين بلدان العالم الثالث ، اللهم الا فيما يتعلق بخوضها معا غمار الصراع من اجل رفع اسعار صادراتها الاولية . والحال ان فرص بلدان العالم الثالث من الاستفادة من هذا الوضع الجديد غير متكافئة على الاطلاق . فالاقطار التي تنعم بشروط افضل على صعيد الطاقة الاقتصادية (موارد طبيعية وافرة ، بلترة متقدمة ، الخ) ومن منظور الاستقرار السياسي (اضفاء الشرعية على حكم البورجوازية المحلية ، قوة عسكرية ، الخ) هذه الاقطار قد تتقدم بخطوات اسرع على طريق التبعية الجديدة اذا ما استطاعت ان تتحكم بأسواق الاقطار الاقل تطورا منها وان تشق لنفسها طريقا مباشرا الى موادها الاولية ومنتجاتها الغذائية

---

٥ ـ سيغفريد غروسكوبف : **التحالف العمالي والفلاحي في الاتحاد السوفياتي** ، ١٩٢١ ـ ١٩٢٨ ، منشورات ماسبيرو ، باريس ، ١٩٧٦ .

ـ شارل بتلهايم : **الثورة الثقافية والتصنيع في الصين** ، منشورات لوسوي ، باريس ١٩٧٧ .

البخسة الثمن . وتتطلع هذه الاقطار ، بشكل من الاشكال ، الى ان تصبح «محطات ارتباط للامبريالية» .

ثمة مثال يعطينا صورة عن هذا التقسيم لتمفصل العالم الثالث والرابع في اطار المنظور الشامل الجديد . فبلدان الخليج ، ومصر ، والسودان مرشحة ، فيما او توفرت لها الشروط السياسية المطلوبة ، لان تحقق معا هذا النمط من التطور . فالخليج سيقدم في هذه الحال الرساميل ، والصناعة التصديرية ستتركز في مصر ، وسيصدر السودان منتجاته الغذائية الى هذه الاخيرة . لكن حتى ولو كان في الامكان تحديث الزراعة السودانية كيما توفر الفائض القابل للتصدير ، فان انتاجيتها ستظل ، لفترة طويلة من الزمن ، دون انتاجية البلدان المتقدمة . والحال انه يتعين على المنتجات الغذائية السودانية ان تكون قادرة على منافسة منتجات اميركا الشمالية في السوق المصرية ، كيما تظل الاجور في مصر في ادنى مستوى ممكن . ولن يتم ذلك الا اذا بقي الفلاح السوداني يكابد من فرط استغلال (جزاءات عمل اكثر تفاوتا من توزيع الانتاجيات) . ويفترض كذلك ان يظل البروليتاري المصري يعاني بدوره من فرط استغلال يسمح ، بالاضافة الى انتاجيته المرتفعة نسبيا ، بتصدير انتاجه نحو المراكز . ان تبادلا مزدوجا لامتكافئا ومتمفصلا سيفعل فعله في هذه الحال لصالح المركز ؛ وبفضل مثل هذا التبادل لن يعود السودان تابعا تبعية مباشرة للمركز ، بل سيصير شريك طرف الرتبة الاولى ، حيث تتركز الصناعة التصديرية .

ان الانفجار السافر للتناقضات داخل العالم الثالث ، سواء أعلى الصعيد الاقتصادي ام على الصعيد السياسي ، (احداث القرن الافريقي ، والصحراء الغربية ، وأفريقيا الوسطى ، وشبه القارة الهندية ، والهند الصينية ، الخ) لا يعبر عن النزعات القومية القديمة ، ما قبل الرأسمالية ، التي انطلقت من عقالها بعد استرداد الاستقلال . والواقع ان هذه النزاعات القديمة لا تؤجج نيرانها من جديد الا لكي توضع في خدمة استراتيجيات البورجوازيات التابعة ، المتكونة او التي هي في طريقها الى التكون ، والمتطلعة الى تحسين وضعها في النظام العالمي. والاستنجاد بالقوى العظمى الخارجية يغدو ضروريا بحكم ضعف استراتيجية عاجزة عن تلبية التطلعات العميقة للجماهير الشعبية ، تلك الاستراتيجية التي تجعل من العالم الثالث موضوع رهان الدول العظمى في صراعها من اجل السيطرة على العالم .

٦ ـ عندما نحلل المسيرة الراهنة للاحداث بصفتها تعبيرا عن تطور الراسمالية على الصعيد العالمي ، نلاحظ ان المراكز الجديدة التي بدات تبزغ تتمثل في بلدان المعسكر الاشتراكي ، لا في بلدان العالم الثالث . فالبلدان الاشتراكية هي وحدها المؤهلة للدخول الى النظام على قدم من المساواة ، بعد ان وفت بشرط الانشاء القومي المسبق . بيد ان مسيرة النظام هذه على وجه التعيين تكشف عن ازمة علاقات الانتاج الرأسمالية .

فمما له دلالته في الواقع ان يكون توسع الراسمالية في المركز قد بات مشروطا اليوم بخروج الانتقال الاشتراكي عن خطه . اما في الحالات التي لا يكون فيها هذا الانتقال قد استهل ، فان التوسع يظل من نمط طرفي ، وتبقى اشكالية التحرر القومي مطروحة برمتها . لذلك يمكننا ان نتوقع موجة جديدة من النضالات الشعبية ، كما يشهد على ذلك صعود الشعبوية في العالم الثالث .

ب ـ طريق التحرر هي طريق الاشتراكية .

١ ـ لا يمكن ان يكون التطور المتمحور حقا على ذاته الا شعبيا ، لان التطور المتجه نحو الخارج لا يعود بالفائدة ، في مختلف مراحل نمو النظام الامبريالي ، الا على الطبقات المسيطرة المتمتعة بالامتيازات ، والتي تتكون بالتحالف مع الاحتكارات . وبالعكس والتكامل ، لا يمكن ان يكون التطور الشعبي الا قوميا ومتمحورا على ذاته . فكي ما يعود التصنيع بالفائدة على الجماهير الفلاحية العريضة ، يجب ان يوضع في خدمة تحسين الانتاجية الريفية في المقام الاول . وكي ما يخدم هذا التصنيع مصلحة الجماهير الشعبية في المدن ، عليه كذلك ان يعدل عن انتاج الكماليات للسوق المحلية والتصدير ، وكلاهما يقوم على اعادة انتاج قوة عمل رخيصة .

حتى الان لم يخطط للتصنيع في العالم الثالث على اساس خدمة قضية تقدم الزراعة . وخلافا لبلدان المركز حيث سبقت الثورة الزراعية الثورة الصناعية ، فان بلدان الطرف استوردت الثانية من دون ان تشرع بتحقيق الاولى . لهذا السبب تظل صناعتها طفيلية ، بمعنى انها تغذي تراكمها بابتزاز العالم الريفي بشريا (النزوح الريفي هو الذي يوفر اليد العاملة للصناعة) وماليا (عن طريق الابتزاز الضريبي ، وحدود التبادل الداخلي غير المؤاتية للفلاحين) وذلك دون اي مقابل لدعم انطلاقة الزراعة .

لكن كيف السبيل الى تغيير الاتجاه ؟ لا بد اولا من التخلي عن جميع معايير الايرادية ، القائمة بالضرورة على اعادة انتاج بنى الاسعار وتوزيع الدخل ، والاستعاضة عنها بمعايير اخرى تقوم على اساس تعيين الموارد . وسيكون من المناسب في أرجح الظن من جهة اولى ان يتمفصل قطاع صناعي حديث ، مجدَّد في توجهاته الاساسية ، مع قطاع الصناعات الريفية الصغيرة التي تسمح بتعبئة مباشرة لقوى التقدم الكامنة ، وأن يقوم ، من جهة اخرى ، ضرب من التجميع الريفي ، ولو كان مستوى تطور القوى الانتاجية ضعيفا . ففي مثل هذه الشروط فقط قد يكون ممكنا لتقدم الزراعة ، التي يتعين عليها اولا تدارك تخلفها التاريخي، ان يمول عملية تصنيع سليمة وأن يوفر فائضا غذائيا يسمح بضمان الاستقلال القومي .

ان الصناعة ، التي أعيد تكييفها وقولبتها على هذا النحو لن تجد ، في كل

الاحوال ، نماذجها التكنولوجية جاهزة في البلدان المتطورة . كما انها لن تجدها في ماضي المراكز التكنولوجي ، باقتباسها تقنيات الامس الانتاجية ، كما تقترح ذلك موضوعة التكنولوجيات الوسيطة . فالوضع يختلف بالضرورة ، اذ يفترض بالتصنيع ان يفسح في المجال امام ثورة زراعية ، في حين انه كان قد شيد في المراكز على اساس هذه الثورة . المشكلة الحقيقية اذن ليست مشكلة شروط نقل التكنولوجيا ، وانما مشكلة خلق الشروط المؤاتية للابداع في هذا الميدان . ان التكنولوجيات المستعارة تنقل معها بالضرورة علاقات الانتاج الراسمالية ، في حين ان الاطار الاجتماعي الذي تقتضيه الثورة الزراعية والتعبئة المدينية يجب ان يكون اشتراكيا قبل ان يشكل مرحلة من التطور الراسمالي .

٢ ــ ان لم يكن نموذج التطور المتمحور على ذاته مرادفا للاكتفاء الذاتي على الصعيد النظري ، فقد يقود الى هذا الاكتفاء الذاتي ، شئنا ذلك ام أبينا ، لاسباب سياسية داخلية وخارجية . وقد تنطبق هذه الحال لا على الدول الشاسعة فحسب ، كالاتحاد السوفياتي او الصين ، وانما على البلدان الصغيرة (كوريا ، فيتنام ، كمبوديا ، كوبا ، البانيا) . ومع ان سياسة الاكتفاء الذاتي لا تشكل بحد ذاتها مرادفا للتطور المتمحور على ذاته (بورما على سبيل المثال) فقد تكون ، في بعض الحالات ، شرط هذا التطور .

لكن الاكتفاء الذاتي المفروض فرضا ، ولاسيما اذا كان صارما اكثر مما ينبغي ، قد يعيق التطور المتمحور على ذاته بفرضه عليه تكاليف اضافية . فقد يجد البلد الذي اختار الطريق الشعبي والمتمحور على ذاته نفسه في وضع يكون فيه استيراده لبعض العناصر اللازمة لتسريع تطوره (الطاقة بوجه خاص في بعض الحالات ، وبعض المواد الاولية ، او بعض التجهيزات) أقل كلفة بالنسبة اليه من استغنائه عنها .

وللتصدي لهذا النمط من المشكلات تستطيع دول العالم الثالث المتحررة ان تسلك اتجاهين اثنين . الاول اتجاه التآزر المتبادل . فهذه البلدان ، الغنية بالموارد الطبيعية التي غالبا ما تستثمر في صالح الدول المتقدمة فحسب ، تستطيع ان تتبادل فيما بينها المواد الاولية المفيدة لمشاريعها التنموية القومية المستقلة ذاتيا . والمبادلات في حقل التكنولوجيا كفيلة ، علاوة على ذلك ، بتسريع استخدام تقنيات الانتاج الملائمة ، اذ كثيرا ما تكون المشكلات التي تواجهها هذه البلدان متماثلة .

اما الاتجاه الثاني للعمل الجماعي فهو يرمي الى تغيير التقسيم الدولي للعمل بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث لجهة الحد من عدم التكافؤ . ولا يكفي، للوصول الى ذلك ، مواجهة احتكار المستهلكين بتنظيمات لمنتجي المواد الاولية . فالاستراتيجية التنموية المتمحورة على ذاتها تقتضي في الواقع ، وكخطوة اولى ، اشرافا قوميا ، دولانيا ، على استثمار الموارد الطبيعية . وهذا لا يعني التأميم الشكلي لهذا الاستثمار فحسب ، وانما ايضا وعلى الاخص ضبط دفق التصدير

وتحجيمه الى مستوى الواردات التي تقتضيها الاستراتيجية الداخلية للتنمية المتمحورة على ذاته . اما في الوقت الراهن فان الاستراتيجية المتجهة الى الخارج تقوم على علاقة معكوسة تماما : فالصادرات مرفوعة الى اعلى حد ممكن ، بدالة طلب المراكز ، وبعد ذلك يطرح السؤال بصدد معرفة كيفية استخدام عائداتها . ان الحد من اللاتكافؤ في تقسيم العمل يفترض بالضرورة كبح دفق صادرات المواد الاولية . ومقاومة العالم المتطور الشديدة لكل محاولة ترمي الى تقليص حجم هذه الصادرات تزيح القناع سافرا عن عجزه عن الاستغناء عن هذا الضرب من النهب . ولو اضطر الى الاستغناء عنه ، لوجدت المراكز نفسها مرغمة على تبديل بناها ، بغية التكيف مع تقسيم دولي جديد للعمل يتسم بقدر اقل من اللاتكافؤ . عندذاك وعندذاك فقط ، نستطيع ان نبدأ بالتكلم عن نظام عالمي جديد حقيقي .

٣ ــ ان الخطين العامين ، خط النظام الامبريالي الجديد وخط نظام يحقق فعلا خطوة الى الامام على طريق تحرر شعوب العالم الثالث ، لا يشكلان موضوعتين مجردتين ، وجهين من خيار نظري . بل هما يتصادمان من الان على صعيد الوقائع ، ويشكلان موضوع نزاعات يومية .

ومرد ذلك في الدرجة الاولى الى الطابع التناقضي لحركة التحرر القومي التي هي ، في آن واحد ، تعبير عن تطور الرأسمالية ــ رأسمالية ضعيفة ، طرفية ، تابعة ، وعاجزة عن تحقيق اهداف الرأسمالية المكتملة ــ وعن الازمة التي تولدها. وتتصادم هذه القوى داخل انظمة العالم الثالث كافة ، سواء أمنها التي تخلت عن الرأسمالية (وان كانت الاتجاهات البورجوازية لا تزال قائمة فيها) ام التي لم تتخلّ منها عنها . وبالفعل ، ان هذه الدول الرأسمالية لا تتسم بذلك الطابع المكتمل والاحادي الجانب الذي تتسم به الدول المركزية ، من هنا قابلية انظمتها السياسية للاضمحلال ، وتنوع الاوضاع فيها ، بدءاً من الاستعمار الجديد المظفر ، وانتهاء بالنزعة القومية الداخلة في صراع مع الامبريالية ، مرورا بالانظمة الاستعمارية الجديدة الخجلة او المأزومة .

٣ ــ البنية الطبقية للنظام الامبريالي .

١ ــ ان ما تقدم بيانه يسمح لنا بتحديد المعطيات الكمية المتعلقة ببنية توزيع السكان العاملين وببنية الدخل على صعيد النظام الامبريالي برمته . ويأخذ الجدول التالي بعين الاعتبار مجموع سكان المراكز (الولايات المتحدة وكندا ، اوروبا الغربية ، اليابان ، اوستراليا : ٣٧٠ مليون من السكان العاملين) والاطراف (اميركا اللاتينية ، افريقيا ، آسيا غير الشيوعية : مليار من السكان العاملين) .

	(١) ملايين العاملين	(٢) نسبة البند (١)	(٣) دخل الفرد العامل الواحد بالدولارات	(٤) الدخل الاجمالي بمليارات الدولارات	(٥) نسبة البند (٤)	
المراكز						
الطبقة الفلاحية	٣٥	٣ بالمئة	٥٣٥٠	١٥٠	٦ بالمئة	
ـ الفئة الدنيا	٥٠	٤ بالمئة	٢٩٠٠	١٥٠	٦ بالمئة	١١ بالمئة
ـ الفئة العليا	٦٠	٤ بالمئة	٤٦٠٠	٢٧٠	١٠بالمئة	
الطبقة العاملة						
البورجوازية الصغيرة المبلترة	١١٠	٨ بالمئة	٥٢٠٠	٥٧٠	٢١بالمئة	
الشرائح الوسطى والبورجوازية	٩٠	٧ بالمئة	١٣٠٠٠	١٠٨٠	٤٠بالمئة	
العاطلون عن العمل	٢٥	٢ بالمئة	—	—		
مجموع أ	٣٧٠	٢٧بالمئة	٦٠٠٠	٢٢٢٠	٨٣بالمئة	
الاطراف						
الطبقة الفلاحية						
ـ الفقيرة والمستغلَة	٦٠٠	٤٤بالمئة	٢٠٠	١٢٠	٤ بالمئة	
ـ الوسطى	١٥٠	١١بالمئة	٤٠٠	٦٠	٢ بالمئة	
ـ الملاكون والراسماليون	٥٠	٤ بالمئة	١٠٠٠	٥٠	٢ بالمئة	٤٣ بالمئة
الطبقة العاملة	٥٠	٤ المئة	٦٠٠	٣٠	١ بالمئة	
البورجوازية الصغيرة المبلترة	٨٠	٦ بالمئة	٨٠٠	٦٥	٢ بالمئة	
الشرائح الوسطى والبورجوازية	٢٠	١ بالمئة	٦٨٠٠	١٣٥	٥ بالمئة	
العاطلون عن العمل في المدن	٥٠	٤ بالمئة	—			
مجموع ب	١٠٠٠	٧٣بالمئة	٤٦٠	٤٦٠	١٧بالمئة	
المجموع العام	١٣٧٠	١٠٠بالمئة	١٩٥٠	٢٦٨٠	١٠٠بالمئة	

ان السكان العاملين في المراكز الرأسمالية ، المؤلفين في غالبيتهم الساحقة من الأجراء المدينيين ، ينقسمون الى فئات ثلاث تكاد ان تكون متساوية تماما من حيث التعداد : الطبقة العاملة ، البورجوازيات الصغيرة القديمة والجديدة والمبلترة ، والشرائح والطبقات الوسطى (المأجورة بشكل اساسي) والرأسمالية .

اما سكان الاطراف ، فانهم لا يزالون من الفلاحين بنسبة اربعة أخماس (باستثناء اميركا اللاتينية والعالم العربي اللذين سجلا ارتفاعا كبيرا في عدد سكان مدنهما) وتقدر نسبة الفلاحين الفقراء او المستغَلين بـ ٧٥ بالمئة . غير ان سكان المدن في الاطراف (٤٠٠ مليون) يمثلون رغم ذلك ثلثي سكان مدن المراكز (٦٠٠ مليون) ، كما انهم يتنامون بوتيرة اسرع بكثير . كما ان عدد العاطلين عن العمل في مدن العالم الثالث قد غدا ، حسب تقديرات اكثر الجهات محافظة ، ٥٠ مليون عاطل ، اي ضعف عدد العاطلين عن العمل في المراكز في ايام الازمات، ومن ستة الى سبعة أضعاف هذا العدد في ايام الازدهار .

وتشكل البورجوازية والشرائح الاجتماعية صاحبة الامتيازات المرتبطة بها عشر سكان النظام تقريبا ، وتحتكر ما يقارب من نصف الدخل ، اي انها تبتز بالاجمال من فائض العمل ما يعادل مئة بالمئة من العمل المأجور . ان تركز البورجوازية في مركز النظام ينجم بكل تأكيد عن طابعه الامبريالي . اما في الاطراف فان المركب القروي الفلاحي ترجح كفته رجحانا كبيرا بعد كفة البورجوازية المحيطية . وتنفرد البورجوازية المدينية في الاطراف بأنماط معيشية من الطراز الاوروبي ، وتمثل هذه الطبقة واحدا بالمئة او أقل من مجمل السكان. ومما يجعل هذا الضعف اكثر ظهورا للعيان ان ما يقارب من نصف تعداد البورجوازية الطرفية المدينية ومداخيلها يأتي من اميركا اللاتينية .

ان سائر الطبقات الاجتماعية الاخرى تقدم ، بأشكال مختلفة ، فائض عمل لصالح الرأسمال الذي يهيمن على النظام برمته ويستغل الجميع . ولا تكابد الطبقة العاملة وحدها من هذا الاستغلال ، وانما ايضا البورجوازية الصغيرة المبلترة (مستخدمون أجراء ، مفتقرون الى الاختصاص اكثر فأكثر) او المفقرة (منتجون صغار مقيدون باواليات السوق) وجماهير الفلاحين العريضة . أما الجزر التي لا تزال خارج النظام — المناطق المفردة للاقليات الاثنوغرافية — فهي عديمة الاهمية اليوم .

ان ثلث الطبقة العاملة المشتغلة يستغل اليوم من قبل الرأسمال في اطراف النظام ، حيث تحاذيه كتلة من العاطلين عن العمل تكاد ان تعادله حجما . وهذا الجزء من الطبقة العاملة ، الذي ينتج في شروط تقنية مماثلة في معظم الاحيان لشروط عمل الطبقة العاملة المستغَلة في المركز ، يتقاضى أجورا لا تتجاوز سدس ما تتقاضاه هذه الاخيرة (ان معدل فضل القيمة يقارب هنا في الاغلب ، وبالاجمال، من اربعمئة الى خمسمئة بالمئة) . اذن فالرقم المطلق للطبقة العاملة في الاطراف (العمال اليدويين المأجورين) ليس مما يجوز اهماله . على ان هؤلاء العمال

يشتغلون ، في غالبيتهم الكبرى ، في منشآت صغيرة الحجم ، باستثناء بعض الوحدات المنجمية ، ووحدات النقل والصناعات التحويلية ، المتعددة الجنسيات في معظم الاحيان . وهذه الخاصية من خصائص الطبقة العاملة الطرفيـــة لا تعبر بالضرورة عن انتاجية أضعف (تناظرا مع التركز الادنى للرأسمال ، وعلى الاخـص الرأسمال المحلي) ، اذ كثيرا ما تكون هذه المنشآت الصغيرة منشآت حديثة ؛ انها تعكس في المقام الاول بنية التقسيم الدولي اللامتكافيء للعمل الصناعي ، وبالتالي الوزن النسبي الاكبر في الاطراف للصناعات الخفيفة ، وللمقاولات الفرعيـــة وللصيانة . ونظرا الى تفاوت انماط الحياة وتكاليفها بين المدينة والريف ، فان الاجور الوسطية للطبقة العاملة كثيرا ما تكون متدنية تدني المداخيل الفلاحية .

أما في المركز فان الطبقة العاملة تنقسم اكثر فأكثر الى فئتين ؛ فالفئة الاكثر معاناة من الاستغلال تنمو على نحو نسبي وتجد نفسها وقد جردت بالتدريج من حقوقها المكتسبة . وهذا النمط من انقسام الطبقة العاملة ليس جديدا كـل الجدة في أرجح الظن ، بيد انه ارتدى طابعا اكثر اطرادا ، ناجما عن استراتيجيات شاملة للرأسمال ، استهلت للمرة الاولى في الولايات المتحدة خلال الحــــرب العالمية الثانية (عندما حل السكان الزنوج محل الطبقة العاملة القديمة فـــي متروبولات الشمال) ثم امتدت الى اوروبا بعد الحرب ، مع الهجرة الكثيفة التي شهدتها في الستينات . وقد تمخضت هذه الهجرة حتى الان عن نتائج سياسية وايديولوجية مميزة : معارضة التنظيمات النقابية والحزبية القديمة ، حركـــات عفوية ، عدم ثبات الاستخدامات ، تهميش الشباب ، التقاء مع المركب العمالي في الحركة النسائية ، الخ . وهذا الانقسام ، القائم على اساس الفوارق القومية، او العرقية ، او الاقليمية او الجنسية ، قد بدّل على نحو جذري شروط الصراع الطبقي عما كانت عليه قبل نصف قرن من الزمن ليس اكثر . ذلك ان المهاجرين، وممثلي الاقليات ، والنساء ، والشباب يشكلون اليوم ما يقارب من نصف الطبقة العاملة في المراكز .

اما الفئة العليا من الطبقة العاملة في المراكز ، فهي لا تنمو من حيث تعدادها، ومن ثم فهي تتراجع من حيث نسبتها . انها لا تزال قوية التنظيم ، بيد انهـا غدت تشتمل على نسبة كبيرة من النظار ورؤساء الفرق ، الخ ، ممـــن تتوزع مهامهم بين الانتاج المباشر وتنظيم العمل . ومن صفوف هذه الفئة تنبثـــق «الارستقراطية العمالية» ، المتضامنة مع النظـــام الاجتماعي والايديولوجــــي الرأسمالي .

ان الجيش الاحتياطي الصناعي لم يقلّ في يوم من الايام عن ٢٥ الى ٣٣بالمئة من مجمل الطبقة العاملة . لكن قاعدته العريضة ، الثابتة بنيويا ، تتمركز اكثر فأكثر في الاطراف . ونجد انفسنا ، هنا ايضا ، بصدد ظاهرة جديدة ، برزت بعد ١٩٤٥ . فالتقلبات الظرفية للبطالة في المركز تظل متواضعة نسبيا بالمقارنة مع النمو المطرد لجيش الاحتياط في الطرف حتى في مراحل الازدهار . وتتمفصل الاتجاهات الجديدة للتقسيم الدولي للعمل مع هذه البنية .

ان الحجم العددي للبورجوازية الصغيرة المبلترة ، الاجيرة في مجملها ، غدا اكبر من الحجم العددي للطبقة العاملة على صعيد النظام برمته . ولا يختلف مستوى حياة هذه الطبقة البروليتارية الجديدة ـ لم تعد تملك ما تبيعه سوى قوة عملها ـ اختلافا ذا شأن عن مستوى حياة الطبقة العاملة . وينجم تركزها في مركز النظام الى حد كبير عن التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل بين المركز والطرف .
اما النتائج الايديولوجية المترتبة على تكوّن هذه الشريحة البروليتارية الجديدة فقد اضحت منذ الان واضحة ومرئية : حركات جذرية اميركية متمحورة حول اشكالية مغايرة لإشكالية الطبقة العاملة التقليدية (مشكلات ذات طابع شخصي ، نمط الحياة ، الحركة النسوية ، الخ) ، ذات صلة على الارجح بطبيعة اندماج هذه الفئة الاجتماعية في سيرورة العمل ، ونزعات فوضوية وتحررية اوروبية جديدة، الخ . والسؤال الذي يبقى مطروحا هو معرفة كيف ستتبلور هذه الفئة : هل ستتبلور على شكل طبقة مستقلة ذاتيا، او كجزء من البروليتاريا ، او كبورجوازية صغيرة متذبذبة ؟

ان فئة «البورجوازية الصغيرة المبلترة» هي في الاطراف اكثر تنافرا وابتعادا عن التجانس مما هي عليه في المركز : فشريحة أجراء القطاع العصري (نظيرة البورجوازية الصغيرة الجديدة) تمثل هنا أقلية (٣٠ مليونا ؟) ، في حين ان شريحة الحرفيين وصغار التجار والخدم لا تزال تمثل الغالبية .

ان جماهير الطبقة الفلاحية الفقيرة (ملاك الاراضي المتناهية في الصغر ، الفلاحين المفتقرين الى وسائل الانتاج التقنية الحديثة) والمستغَلة (عمال زراعيين، اكّارين ، الخ) تشكل في الطرف الكتلة الرئيسية لمنتجي النظام الامبريالي : ٤٤ بالمئة بمفردها ، و٥٥ بالمئة اذا ما اضفنا اليها الفلاحين المتوسطين . اما مداخيل هذه الكتلة الضخمة فهي لا تكاد تذكر : ٤ بالمئة من مجمل انتاج النظام الامبريالي.

٢ ـ هل نستطيع ان نستخدم هذا الجدول ، باعتباره جدولا للمعادل المدخولي للانتاج في النظام الرأسمالي ، لتحليل التناقضات داخل هذا النظام ولتحديد اتجاهات التراكم التي تفرضها ؟ ان الاقتصادي المبتذل لا يرى من مشكل في الامر : فالاسعار تشكل الواقع الاقتصادي الوحيد ، ومدخول كل طبقة يتناسب بالتالي مع مساهمتها في الانتاج ، اذ ان انتاجية كل عامل من العوامل تقاس بجزائه ، على ان تؤخذ شوائب المزاحمة بعين الاعتبار .

والماركسي المبتذل بدوره لا يرى من مشكل : فبالنسبة الى المجموعة أ ، تبلغ القيمة المنتجة ٢٢٢٠ مليار دولار (اي ٨٧٠٠ دولار لكل شغيل من الـ ٢٥٥ مليونا من الشغيلة المنتجين) ، وقيمة قوة العمل تقاس بالقيمة المدفوعة للمنتجين (هنا، ١٠٤٠ مليار دولار) ؛ وفضل القيمة يبلغ ١٠٨٠ مليار دولار ، كما يبلغ معدل فضل القيمة ١٠٠ بالمئة تقريبا . اما بالنسبة الى المجموعة ب ، فلا يمكن الكلام عن نمط راسمالي بحصر معنى الكلمة ، لكن من الممكن بالمقابل الكلام عن فائض عمل على اعتبار ان المجتمع المعني مجتمع طبقي («نصف اقطاعي ، ونصف رأسمالي») ؛

وتبلغ القيمة المنتجة ٤٦٠ مليار دولار ، اي ٥٢٠ دولارا لكل شغيل منتج (عدد هؤلاء الشغيلة ٨٨٠ مليونا) ؛ اما انتاجية العمل فلا تتجاوز ، وسطيا ، نسبة ٦ بالمئة من انتاجية المجموعة أ ؛ وتقدر قيمة فائض العمل الذي يبتزه المستغِلون – الملاكون العقاريون والرأسماليون – بـ ١٨٥ مليار دولار ؛ ويمثل معدل فائض العمل بالنسبة الى العمل الضروري ٦٧ بالمئة . ومع ان شغيلة المجموعة ب أفقر من شغيلة المجموعة أ ، الا انهم أقل منهم معاناة من الاستغلال .

اننا نرفض هذه النظرة للامور التي تتستر على الواقعة الامبريالية وتحجبها عن الابصار . والواقع ان طبيعة الجدول بحد ذاتها هي المشكل . فالاسعار التي حسبت على اساسها المداخيل تشكل مقولة اختبارية مباشرة ناجمة عن الجمع بين الجزاء الفعلي للعمل – الذي تسمح به شروط استغلاله – وبين الربح المحسوب على اساس معدل معين (او عدة معدلات) . والحال انه لا يسعنا ان نستنبط الانتاجيات المقارنة من مقارنة المداخيل (اجور + ارباح) . بل ينبغي ان نفعل العكس : اي ان ننطلق من التحليل المقارن لشروط العمل المحدّدة للانتاجيات المقارنة ولمعدلات استخراج فائض العمل . ذلك ان الميل الى تساوي معدلات الربح يتطابق مع تراكيب جزاء العمل وانتاجيته ، هذه التراكيب التي تتنوع بتنوع شروط الاستغلال .

صحيح ان الراسمال لا يفرض هيمنته الفعلية على مجمل سيرورات العمل داخل النظام : فالكتلة الكبرى من الانتاج الزراعي ، وجزء لا يستهان به من الانتاج الحرفي الصغير ، لا يخضعان الا للسيطرة الشكلية للرأسمال على سيرورة الانتاج، من دون ان يتدخل هذا الرأسمالي بصورة دائمة في سيرورة العمل المباشرة . لكن فائض العمل الذي يقدمه الفلاحون ، والذي يبتزه مستغلوهم التقليديون ، يأخذ شكل بضائع متداولة داخل النظام بمجمله . ولا جدال في اننا لا نستطيع ارجاع أشكال هذا الاندماج كافة الى شكل واحد ، يصلح لكل مكان وزمان . فقد يكون ميدان الاندماج تارة هو السوق حصرا ، نظرا لعدم تدخل الرأسمال في سيرورة العمل المباشرة ، وطورا يفصح هذا التدخل عن نفسه على نحو واضح وجلي ، اذ ان المنتج ، الذي يبقى حرا في الظاهر ، يجد نفسه مضطرا في الواقع الى شراء الاسمدة ومبيدات الحشرات والادوات والآلات الزراعية ، والى انتاج منتوج محدد تحت اشراف المشترين ، او إشراف الصناعة الزراعية او اجهزة التأطير والتبسيط التي تلزمه بتقنيات انتاجية محددة . على هذا النحو يصير الخضوع للرأسمال فعليا بالتدريج ، بعد ان كان شكليا . وسيطرة الرأسمال الشاملة هذه على النظام هي التي تبيح لنا الكلام عن القيمة باعتبارها المقولة الغالبة العامة لشكل النتاج . اما مجال مقولة فضل القيمة فهو اكثر محدودية بطبيعة الحال ، وغير قابل لان يشمل الانماط ما قبل الرأسمالية ، خلافا لمقولة فائض العمل . لكن سيطرة الراسمال تسمح بتحويل فائض عمل المنتجين المستغَلين خارج النمط الرأسمالي الى فضل قيمة ، وفي النهاية ربح تستأثر به الاحتكارات . ولهذا السبب يبدو من المناسب ارجاع كتلة فائض العمل المحتكر من قبل الرأسمال (في النمط

الراسمالي وفي الانماط ما قبل الراسمالية المندمجة والخاضعة) الى القيمة المدفوعة الى قوة العمل المستغَلة بصورة مباشرة او غير مباشرة من قبل هذا الراسمال . وهذا ما يتمخض عن معدل اجمالي لفضل القيمة يتحكم بمستوى معدل ـ او معدلات ـ الارباح في النظام .

لقد حاولنا ان نقيس ، في هذه الشروط ، توزيع القيمة بين الطبقات المتواجدة . وقد افترضنا ، بغية ذلك ، ان انتاجيات العمل في الصناعات الطرفية مماثلة لانتاجياته في الفروع الصناعية المناظرة لها في المركز ، وان انتاجية الزراعة بالمقابل تضاهي في المركز عشرة أضعاف ما هي عليه في الطرف (حسب تقديرات منظمة الغذاء العالمية) ، وان الانتاجية في القطاع الثالث تقدر في الطرف بثلاثين بالمئة مما هي عليه في المركز . وعليه ، فان فائض العمل الاضافي المبتز ، حسب هذه الفرضيات، من منتجي الاطراف ، نظرا الى خضوعهم لشروط استغلال اكثر قسوة من منتجي المركز ، بات يقدر اجماليا بثلاثمئة مليار دولار .

لكن الى اين يذهب ؟ اذا ما سلمنا بأن دخل البورجوازية في الطرف (١٣٥ مليارا) ينجم عن معدل عادي في جزاء الراسمال الذي تتحكم به (معدل مماثل لمعدل القطاعات غير المحتكرة في اماكن اخرى) ، فان فائض العمل هذا يتحول الى المركز حيث يزيد من مداخيل الطبقة الراسمالية (لولا فائض العمل هذا لكانت هذه المداخيل ٧٨٠ مليارا بدلا من ١٠٨٠ مليارا) ، وربما ايضا ، وبصفة جزئية ، من مداخيل العمال الرازحين هم انفسهم تحت الاستغلال . ان وجود هذه الكتلة من فائض العمل الاضافي يسمح ، في كل الاحوال ، وبغض النظر عن وجهتها ، برفع المعدل الوسطي للاستثمار وللربح على صعيد النظام . فلولاها لكان معدل ابتزاز فائض العمل ٥٧ بالمئة بدلا من ٩٠ بالمئة .

ولنوضح قائلين ان هذا التمثيل بالارقام على طبيعة المشكلة الامبريالية ليس اعتباطيا على الاطلاق . بل على العكس من ذلك ؛ فالارقام الاساسية والفرضيات التي اخذنا بها صادرة عن جهات ومنظمات محافظة الاتجاه ، وهي تميل الى التقليل من اهمية فائض العمل المبتز في طرف النظام .

لكن كيف يتم فرط الاستغلال هذا ؟ عن طريق الابقاء على ـ بل اعادة انتاج ـ علاقات الاستغلال ما قبل الراسمالية . فالالتواء في بنية التطور القائم على اساس التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل الذي تفرضه الامبريالية ، يؤدي الى اعادة تكوين متواصل لاحتياطي صناعي من البطالة الكثيفة في الاطراف ، في حين ان تقسيم العمل عينه يقلّص هذا الاحتياطي في المركز ، محوّلا التناقض الملازم للنمط الراسمالي الى اطراف النظام التي يهيمن عليها ؛ وهذا من شأنه ان يخلق للبروليتاريا الفتية ، المحرومة اصلا من الحقوق كافة ، شروط نضال غير مؤاتية على الاطلاق .

لكن ينبغي ان نمضي الى أبعد من ذلك في تحليلنا . فان يكن هنالك تحويل،

ففي ذلك دليل على ان نظام فرط الاستغلال يعمل لصالح رأسمال الاحتكارات . اما الطبقات المستغِلة المحلية ، فهي لا تعدو ان تكون وسيطا في عملية الاستغلال هذه ، او حليفا ثانويا . وهنا تكمن على وجه التحديد مسؤولية هذه الطبقات : في تواطؤها مع الامبريالية . ولأن الامبريالية تستفيد من فرط الاستغلال هذا، فانها تقبل بأن تعمل عن طريق التحالفات الطبقية الدولية . وقد سمحت هذه التحالفات بدورها باعادة انتاج العلاقات ما قبل الرأسمالية من جهة اولى ، واعادة انتاج الالتواء في تطور الرأسمالية ، القائم على اساس التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل ، من جهة اخرى . لهذا السبب ، لم يقض هذا التطور التاريخي بشكل عام على الانماط ما قبل الراسمالية في الطرف ، وانما اعاد انتاجها واخضعها له. وكثيرا ما تغيب هذه النقطة عن المحللين السطحيين الذين يماثلون التطور الرأسمالي الطرفي بالتطور الرأسمالي بحصر المعنى .

هل يعود تحويل فائض العمل بالفائدة على الراسمال المهيمن ، ام على العمال في المراكز ، ام على الاثنين ؟ لا ريب في ان الجزء الاكبر من هذا التحويل يعود بالفائدة على رأسمال الاحتكارات : فلهذا الراسمال ، في نهاية المطاف ، القول الفصل في الصراع الطبقي ، وهو الذي يحدد استراتيجيات التقسيم الدولي للعمل المتفقة مع مصلحته ؛ ومصلحته تكمن في رفع المعدل الاجمالي للاستغلال . لكن هذا لا ينفي واقع ان هذا التحويل يقولب المجتمع برمته ، ويحدد في الوقت نفسه شروط اعادة انتاج غير متساوقة ، فيسرّع استطاعة التراكم ويحجّمها في المركز ، ويشوهها في الطرف . اذن فالتحويل يعيد انتاج شروط التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل . وهذه البنية غير المتساوقة هي التي تسمح لعمال المركز بأن يخوضوا غمار صراعاتهم الطبقية الاقتصادية في شروط افضل ، اذ تفسح في المجال على المدى الطويل امام تنامٍ متواز للأجور وللانتاجية ، تترتب عليه خسارة نسبية يعوضها الرأسمال برفعه على نحو متواصل معدل استخراج فائض العمل في الطرف . بيد ان هذه الشروط كانت تخلق ، في الوقت نفسه ، مناخا ملائما للاوهام السياسية للمذهب الاصلاحي الذي غدا هو المذهب المهيمن في اوساط عمال المراكز . فهذه الايديولوجيات ــ التضامن القومي ما بين الطبقات، القائم على الاعتراف بالاهمية الحاسمة لمصادر التمون بالمواد الاولية لضمان النمو المنتظم في المراكز ، ونزعات قومية قديمة وجديدة ، ونزعات تدعو الى وحدة الغرب وتفوح منها روائح العنصرية ــ هذه الايديولوجيات تضطلع ، على صعيد اعادة انتاج الهيمنة الايديولوجية الامبريالية ، بدور يفوق في اهميته الدور الذي تضطلع به رشوة الارستقراطية العمالية ــ والذي يصعب اصلا تقديره .

٣ ــ ان قلنا ، في هذه الشروط ، ان نمط الانتاج الراسمالي يحدد النظام بأكمله ، فاننا نكون قد اصبنا القول ، واكدنا على ان التناقض الاساسي هو فعلا التناقض القائم بين العمل والرأسمال . بيد ان هذا لا يكفي ، لان النظام لا يمكن اختزاله الى النمط الرأسمالي الممتد على صعيد عالمي . وذلك التناقض الاساسي يفصح عن ذاته من خلال تناقضات نوعية ؛ والتناقض الأهم بين هذه التناقضات

النوعية ، والمحدّد لتطور النظام الفعلي ، هو ايضا تناقض هذا النظام الرئيسي .

وثمة أطروحات ثلاث تتواجه بصدد هذه النقطة بالذات . الاطروحة الاولى تنفي التمييز بين التناقض الاساسي والتناقض الرئيسي . هي ترى اذن ان التناقض الرئيسي هو التناقض القائم بين البورجوازية والبروليتاريا في المراكز. اما النظرية التي تعتمد عليها فهي اقتصادوية الماركسية المبتذلة . والواقع ان منهجها ، الذي ينطلق من الاسعار والمداخيل ، يتجاهل الصراع الطبقي ويسقط في الاقتصادوية . فالادعاء بأن الانتاجية في الطرف تمثل ٦ بالمئة من انتاجية المركز لان نتاج الشغيل الواحد يساوي (حسب الاسعار الملاحظة) ٦ بالمئة ، فهذا يعني تجاهل علاقات الانتاج ، وكذلك سيرورة العمل وسلب فائض العمل . ولا يهم عندئذ ان كانت هذه النظريات تترافق بتصريحات حول تفوق علاقات الانتاج على التداول ، الخ : فهذه التصريحات لا تعدو ان تكون اضافات كلامية تتناقض مع جوهر منهج التحليل المأخوذ به . هذا التيار الموالي للامبريالية داخل ماركسية موقوفة على ٤ بالمئة من شغيلة العالم الراسمالي المستغَلين ، لم يعد مؤهلا لان يفعل فعله كقوة هدامة . بل هو لم يعد قادرا اصلا على فرض نفسه على الاربعةبالمئة اولئك والذين يدّعي انه حامل اوائهم ؛ فقد راحوا يتخلون تدريجيا عن كل احالة، ولو لفظية ، الى الماركسية التي لا تعود تجد من ملاذ لها بالتالي الا في الخطاب الاكاديمي . اما تحليلنا نحن فهو يتجاوب ، بالعكس ، مع مصالح ٩٠ بالمئة من الرجال والنساء في العالم الراسمالي . انه يقيم التحالف العمالي ــ الفلاحي ، اي تحالف جميع الشغيلة المستغَلين ، على اساس من تضامن ما بين قومي يلبي الشروط المطلوبة لتغيير العالم .

يقوم المنهج الذي نرده وندحضه على اساس تصور غربي متمحور على ذاته وأحادي الاتجاه للتاريخ ، اذ انه يقود الى ادراج الصراعات الراهنة في منظور تطور الرأسمالية ، لا من منظور الاطاحة بها : فان يكن التخلف تأخرا وليس فرط استغلال ، فان التراكم الرأسمالي سيتغلب عليه ولا بد في نهاية الامر ؛ وحركة التحرر القومي تشكل من ثم جزءا لا يتجزأ من الثورة البورجوازية ، الصاعدة باطراد ؛ ومقاومة الفلاحين المتوقعة لهذا التطور رجعية ولامجدية . اما في اطروحتنا نحن بالمقابل ، فان حركة التحرر القومي تشكل جزءا من ازمة الرأسمالية ، من الثورة الاشتراكية ؛ كما ان مقاومة الفلاحين اليوم ، في العصر الامبريالي ، مقاومة ثورية لانها ترسي أسس التحالف العمالي ــ الفلاحي .

ترى الاطروحة الثانية ــ أطروحتنا ــ ان تناقض النظام الرئيسي اذن هو التناقض القائم بين رأسمال الاحتكارات المهيمن والطبقات الاكثر معاناة من الاستغلال ، اي البروليتاريا والطبقة الفلاحية الفقيرة في الطرف . لا ريب في ان هذا التناقض الرئيسي لا يشكل التناقض الوحيد في النظام. لكن ما دامت الطبقة العاملة في المركز متخلية عن مشروع اقامة مجتمع غير طبقي ، فان كفاحها لا يمكن ان يصير هو القوة الرئيسية التي تعين شكل تغيير العالم ، مهما اشتدت حدة

الصراعات الاقتصادية التي تخوض غمارها . والواقع ان التحولات العظمى تتمثل في القطيعات مع الرأسمالية في طرف النظام . والتحولات التي حددت معالم التاريخ في القرن الماضي ـ تكوّن دول رأسمالية طرفية ، وما اقترن به من تغيير في التقسيم الدولي للعمل ـ هذه التحولات نجمت عن صراعات التحرر القومي ؛ ومن ثم فان الكيفية التي تم بها التغلب على التناقضات بين الطبقات التي ساهمت في صراعات التحرر القومي هذه تتجلى على انها هي القوة المحدِّدة في مسيرة النظام .

اما الاطروحة الثالثة فهي تعتبر ان التناقض القائم بين «المعسكر الاشتراكي»، اي عمليا الدول «الاشتراكية» ، وبين «المعسكر الرأسمالي» يشكل التناقض الرئيسي في النظام . وتفترض هذه الاطروحة كما هو ظاهر للعيان ان الدول المعنية هي اشتراكية فعلا ، وان هدف الرأسمالية الاساسي هو القضاء عليها باعتبارها دولا اشتراكية على وجه التحديد ، وان استراتيجية الطبقات العاملة والشعوب المضطهَدة لا بد ان تسخَّر بالتالي لتحقيق هدف له الاولوية على كل ما عداه وهو الدفاع عن هذه «الحصون» . ان هذه الاطروحة تتداعى وتنهار حالما نفترض ان هذه الدول ليست اشتراكية . ناهيك عن انه ان يكن الاتحاد السوفياتي قد «طوق» فعلا في الماضي ، وان يكن قد وجه نفسه متخلفا من الناحية العسكرية حتى الستينات الاخيرة ، فهذه صفحة قد طويت بالنسبة اليه . والواقع ان هذه الاطروحة لا تعدو ان تكون ذريعة نظرية ، الغرض منها دعم ديبلوماسية الدولة العظمى التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي .

٤ ـ المسألة القومية في طرف النظام الامبريالي .

١ ـ ان المسألة القومية التي كانت في القرن التاسع عشر مسألة الامم الاوروبية المضطهَدة بوجه رئيسي ، قد انتقلت في القرن العشرين الى آسيا وأفريقيا حيث اصبحت هي المسألة الكولونيالية .

ولم يكن هذا الانتقال جغرافيا فحسب . فبما انه لازم تكوين النظام الامبريالي، فقد استتبع تغييرا في طبيعة المسألة القومية بالذات . فالمسألة القديمة ، مسألة القوميات الاوروبية المضطهَدة من قبل انظمة اقطاعية ملكية مستبدة ، تندرج في عداد الثورة البورجوازية غير المكتملة . اما الجديدة ، اي مسألة الشعوب المضطهَدة من قبل الرأسمالية الامبريالية ، فهي تشكل جزءا من الثورة الاشتراكية الصاعدة . انها ، بتعبير ادق ، مطلب من تلك المطالب ذات الهوية «البورجوازية الديمقراطية» (نظير المطالبة الفلاحية بالاصلاح الزراعي) والتي لا يمكن ان تلبى الا خلال المرحلة البورجوازية من ثورة متواصلة ترودها البروليتاريا. اذن فالمحور الرئيسي للمسألة القومية الجديدة يتحدد بطابعها المناهض للامبريالية. وسوف نكبّ هنا على دراسة طبيعة الامم المضطهَدة اليوم من قبل الامبريالية ،

ودراسة سماتها المميزة ، بالتعارض مع السمات التي كانت تحدد في الامس أمم اوروبا المضطهَدة .

٢ ــ لا يكفي ان نؤكد بأن التطور الراسمالي يتمخض بالضرورة عن تحـــول الاثنيات الى أمم (ولاسيما ان هذه السيرورة لم تكن الطريق الوحيد الى تكويـــن الامم) ؛ بل ينبغي ان نوضح ان تكوّن الراسمالية المركزية كفيل وحده بأن يتيح للتشكيلة القومية فرصة التبلور . بالمقابل ، فان التطور الراسمالي في أشكاله الطرفية يحكم على المجتمع بالتفكك والتحلل ويحول دون تبلوره المرتقب في صورة أمة . وعلة ذلك ان هذه الراسمالية لا تقوم على اساس الدعم الشامل للسوق المحلية للبضائع ، وللراسمال والعمل ، كمحور لتطورها الذي هو تطور متمحور على ذاته . فالاندماج بالنظام الدولي على اساس تقسيم دولي لامتكافىء للعمل ، وعلى اساس الطابع المتجه نحو الخارج للاقتصاد ، المحدَث بدءا من قطاعاتــــه التصديرية الجديدة ، هذا الاندماج لا يخلق سوقا داخلية حاسمة . وبقدر مـــا يمكن لهذه السوق ان تتشكل ، تغدو قاعدة لصناعة بديلة عن الاستيراد ، متمحورة على طلب الطبقات المستغِلة ، وعليه وحده . اما الانتاج المعد لتلبية حاجـــات الجماهير العريضة فهو يظل ، في معظمه ، منظما في اطار الاكتفاء الذاتي الفلاحي، بحكم كيفيات السيطرة الشكلية السائدة .

ان السيطرة الساحقة للراسمال الاجنبي تفرغ عبارة «سوق الرساميل» من مضمونها : فالراسمال المحلي ، المفتت والتابع ، يعجز عن بلوغ الجمهور اللازم لتكوين مثل هذه السوق ؛ ويظل النظام النقدي والمالي هو الآخر متجها الـــى الخارج ، جزئيا ، ومحدودا في وظائفه . وتحول اخيرا هيمنة الراسمال الاجنبي الشكلية دون امكانية الكلام عن سوق معممة لقوة العمل ، على الرغم من الاهمية النسبية للجيش الاحتياطي للبطالة المدينية .

ان هذه الظاهرات الناجمة عن عدم تمفصل الاقتصاد والمجتمع المتخلـــف تشكل ، جميعها ، عائقا في وجه التشكيلة القومية . وهي تبدل كذلك ، بالطريقة نفسها ، معنى الدولة ومضمونها . وتدعي الاطروحة الاكثر تطرفا في هذا المجال(٦) ان الدولة في الطرف لا تعدو ان تكون جهازا اداريا ، استطالة للدولة الامبريالية المهيمنة ، وانه لا يجوز بالتالي ان نطبق عليها التحليل الماركسي الكلاسيكي الذي يعرّف الدولة بدءا من الكتلة المهيمنة والمؤلفة من الطبقات المحلية المستغِلة . لكن هذه الاطروحة لا تتيح لنا ان نفهم نقاط التباين والخلاف التي تفصل الدولـــة الاقطاعية ــ الكومبرادورية (الدولة الامبراطورية الصينية على سبيل المثال) عـــن الدولة البورجوازية التابعة (مصر الحديثة) ، او تفصل الدولة الكولونيالية الجديدة (التي تحكمها بيروقراطية كومبرادورية قريبة من الادارة الكولونيالية) عن الدولـــة

---

٦ ــ ياش ثاندون : **«اي راسمال واية دولة»** ، **المجلة الافريقية** ، المجلد السابع ، العدد ٣ .

الشعبوية ، القومية ، الخ . فهي تستعيض عن تحليل التحالفات (ما بين الرأسمال الامبريالي المهيمن والطبقات المستغِلة المحلية التابعة والمؤدية دور اداة الوصل) المتحولة (بالامس ، التحالف الاقطاعي ـ الكومبرادوري ؛ واليوم التحالف مع البورجوازية التابعة) بتحليل آخر ، مصطلحه الاساسي هو «العمالة للخارج» . لكن لهذه الاطروحة ، رغم ذلك ، الفضل في لفت الانتباه الى خضوع الطبقات المستغِلة في التحالف الدولي والى تمثيلها المباشر لمصالح الطبقات الاجنبية .

يتعين على الاطروحة الصحيحة بصدد وظيفة الدولة في الرأسمالية الطرفية المعاصرة ان تنطلق من التحليل العيني للكتلة المحلية المهيمنة ، والقائمة بدور صلة الوصل للهيمنة الامبريالية . ولان هذه الكتلة ثانوية وتابعة ، فان بلدان الطرف تشكل الحلقة الضعيفة في السلسلة الامبريالية . وهذا ما ييسر تشكيل التحالف الثوري ويسهل عليه ان يعقد ، في اطار الاستراتيجية العامة للثورة المستمرة على مراحل ، تحالفات تكتيكية فعالة ، قمينة بأن تضعف وتفتت التحالف المسيطر .

٣ ـ من جملة السمات المميزة التي يتجلى من خلالها غياب البناء القومي الهوية الاجنبية لثقافة البورجوازية المحلية . فهذه الطبقات المسيطرة ، التي فقدت قوميتها وثقافتها ، تكتسب بالتدريج ملامح الغرباء في ديارها بالذات بسبب طراز حياتها اليومية ، المنسوخ عن طراز حياة **الانسان المستهلك العام** . وفي الحالات القصوى نجد انفسنا امام كاريكاتور ازدواجية اللغة : فالطبقة الحاكمة تستخدم لغة السادة المستعمرين القدامى ، بينما يثابر الشعب على استخدام لغته الاصلية . فكيف يمكننا ان نتكلم ، في مثل هذه الشروط ، عن أمة وعن ثقافة قومية ؟

٤ ـ ان شعوب الطرف ، التي تفصل بينها حدود هي في كثير من الاحيان اعتباطية واصطناعية ، لا تشكل اذن ، في اطار غالبية الدول التي تحدد وجودها الدولي ، لا أمة واحدة ولا عدة أمم . انها تتألف من اثنية واحدة او من عدة أثنيات ، متقاربة تارة (على صعيد اللغة على سبيل المثال) ، ومتباعدة طورا ، منفصلة جغرافيا عن بعضها بعضا احيانا ، ومتشابكة ومتعايشة في اتحاد وثيق احيانا اخرى (مثال على ذلك : المزارعون ومربو المواشي المنتمون الى اثنيات مختلفة والمتعايشون فوق ارض واحدة) ، علاوة على انها متفاوتة أشد التفاوت ايضا من حيث تعدادها البشري . وقد حافظ بعض هذه الاثنيات على اشكال من التنظيم الاجتماعي متفاوتة في قدمها (تنظيمات عشائرية او قبلية) ، في حين تحول بعضها الآخر الى اثنيات ما قبل رأسمالية خراجية متقدمة (اي الى أشباه أمم) .

ان كيفيات مختلفة من الاضطهاد ، عائدة الى عهود قديمة او حديثة ، تسم بميسمها العلاقات بين هذه الاثنيات . فهنالك الشعوب الفاتحة والشعوب المقهورة المتحدرة من العصور السابقة ، شعوب تمثل الغالبية وأخرى الاقلية ، شعوب استفادت من التطور الرأسمالي الطرفي وأخرى تضررت منه ، شعوب تستأثر بالنخبة المدينية وأخرى مقصية عنها ، الخ . وتخلق هذه الوقائع مجتمعة شروطا

غير مؤاتية لنضوج الوعي الطبقي . فكثيرا ما تفصح الصراعات الطبقية عن نفسها في صورة صراعات اثنية ؛ وهذا ما يجعلها قابلة لان تتلاعب بها من الداخل ومن الخارج الطبقات الرجعية والقوى الامبريالية .

٥ ـ كثيرا ما تكون حركة التحرر القومي في هذه الشروط حركة قومية من دون أمة . ومن المحقق ان وحدة الطبقات المناهضة للامبريالية قد توفر ، في مرحلة من المراحل ، الوسيلة للتغلب على هذه الانقسامات . ومذهب نكروما في الوحدة الافريقية ، الذي انبثقت عنه «منظمة الوحدة الافريقية» ، ووحدة عموم الهند ، او بالعكس وحدة باكستان المصطنعة ، تشهد جميعها على هذه الامكانية. بيد ان هذا النوع من الوحدة القومية ، او شبه القومية ، يستمر بصعوبة بعد زوال الظروف التي سمحت به في فترة من الفترات . فبعد الحصول على الاستقلال، ترجع من جديد كفة التناقضات الداخلية . وتستأهل دراسة هذه التناقضات قدرا من الاهتمام اكبر من ذلك الذي حازت عليه حتى الان : انفجار باكستان وتشظيها ، الخطر الدائم الذي يتهدد الهند في وحدتها ، حروب الكونغو الاهلية في الستينات الاخيرة ، الحرب الاهلية في نيجيريا ، أحداث القرن الافريقي والصحراء الغربية ، الانتفاضات القبلية (في جنوب السودان على سبيل المثال) ، هذه الاحداث جميعها تدل على هشاشة هذه الوحدات الدولانية ، لا القومية .

لكن اي موقف يتعين على الطليعة الشعبية ان تتبناه ، في مثل هذه الشروط، ازاء مسائل القوميات ؟ انها لا تستطيع بكل تأكيد ان تنفي وجودها ، اسوة بالعديد من المواقف الرسمية . كما انه لا يجوز لها ان تكتفي بالمطالبة بالقضاء على الاستغلال الطبقي : بل هي مدعوة لان تدرج في برنامجها ، على نحو واضح وصريح ، النضال الفعال والمباشر ضد جميع اشكال التمييز ، والتفاوت ، والاضطهاد القائمة على الاثنية ، او اللغة ، او الدين ، او العادات . لكن هل يتعين عليها ان تذهب الى حد المناداة بحق الامم كافة في حرية تقرير مصيرها ولو ادى ذلك الى الانفصال ؟

ثمة مبدآن يطرحان نفسيهما هنا . المبدأ الاول ينص على ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير ولو أدى ذلك الى الانفصال . اما المبدأ الثاني فيتلخص في استبعاد هذا الانفصال وعدم القبول به الا في حال فشل سائر الحلول الاخرى ، اي في حال فشل الطليعة في حمل الجماهير المستغلة على النضال من اجل استقلال ذاتي محلي حقيقي في اطار دولة موحدة واسعة الى اقصى ما يمكن ؛ ذلك ان الكفاح المناهض للامبريالية لن يستفيد بتاتا من إضعاف دول الاطراف عن طريق بلقنة ، ان يكن لها من بداية فقد لا يكون لها من نهاية .

الشيء الاكيد على كل حال انه لا يجوز لنا ان نطلق قبليا على اي جماعة اجتماعية ـ اثنية اسم «قومية» او «لاقومية» ، لتعمد بعد ذلك الى تحديد حقوقها استنادا الى هذه التسمية . فهل لغير المعنيين بالامر الحق في منح هذا الاعتراف؟ ان النضال من اجل القضاء على الاستغلال الطبقي يقتضي مناهضة جميع أشكال

الاضطهاد ، اية كانت . فالاشتراكية تعني ديمقراطية جماهيريـــة فعلية ، اي ديمقراطية لامركزة الى اقصى حد مستطاع في كل مرحلة من مراحل تطورها .

٦ ـ ان دول العالم الثالث لا تزال رخصَة العود ، هشَّة التكوين . ولكنها في هشاشتها هذه متفاوتة ، وذلك تبعا لخصائص ماضيها ما قبل الرأسمالـــي وطبيعة الكتلة المهيمنة المسكة بمقاليد السلطة . وقد يكون ماضي هذه الدول ماضي أمم ، او شبه أمم خراجية ، او اثنيات قوية التلاحم ، وقد يكون ماضي تفتت قبلي بلا وحدة تاريخية ولغوية . وقد تتكون الكتلة الحاكمة تارة حول طبقة كبار الملاكين الزراعيين التي ترسي جذورها البعيدة في التاريخ القومي ما قبل الكولونيالي ، وطورا حول بورجوازية صناعية ، واضحة التكوين وان حديثته ؛ وقد تتشكل تارة ثالثة بصورة شبه حصرية من شريحة بيروقراطية كومبرادورية ، لا وزن لها ولا جذور ، شريحة هي من صنع المستعمر .

ان الاقتران بين التفتت الاثني والسلطة البيروقراطية الكومبرادورية يحـــدد نمطا دولانيا يتسم على وجه الخصوص بعدم الثبات وعدم الاستقرار . وليس من قبيل المصادفة ان يكون هذا الاقتران ، الغالب في الدول الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، قد ترافق بغياب اللغات القومية وبأشكال بالغة الحدة والعنف مـــن الاستلاب الثقافي . والماضي البائس لمناطق شاسعة من القارة الافريقية ، وهي مناطق تحددت معالمها وقسماتها في عصر تجارة العبيد ، يفاقم من ضعف هذه المجتمعات ويزيد طينه بلة . فتجارة العبيد لم تستنزف دماء شعوب برمتهـــا فحسب، بل تمخضت ايضا عن انشاء دول عسكرية ساحلية ، شغلها الشاغل تجارة التهريب ، وانتجت ايديولوجيا محلية تبرر الانظمة الاستبدادية القائمة على الفساد والرشوة . وقد ساعدت المسيحية ، في وقت لاحق ، على تثبيت التبعية الثقافية ازاء اوروبا ، في حين تولى الحكم البيروقراطي الكومبرادوري اعادة انتاج النماذج الايديولوجية الاستبدادية والفاسدة لتجارة العبيد . فهل سيكون في مستطـاع الدولة الجديدة ، المتكونة على هذه الاسس ، ان تعطي النور للأمة وللمجتمـــع المدني ؟ ان هذه الدولة ، المحصورة بين الامبريالية المهيمنة القادرة على التدخل على نحو فعال ولو بوسائل محدودة (انقلابات عسكرية ، تدخل عسكري ينفـــذ بواسطة بضع مئات من المرتزقة ، الخ) ، وبين التفتت القبلي ، لا تهتدي بشكل عام الى طريق الاستقرار . ومما يمكن ان يتهددها الصراعات الفلاحية التي تأخذ على الدوام عندئذ أبعادا قبلية ، والتي يمكن ان تتلاعب بها أيد داخلية وخارجية، فتكون النتيجة تفجير البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة من الداخل . ويفسر التقاء هذه العوامل الى حد كبير الانتكاسات والارتدادات التي ما فتىء ايقاعهـا يتسارع في القارة الافريقية . صحيح ان تكوين مجتمع مدني ، منفصل عـــن الدولة ، وملازم للتطور الرأسمالي المكتمل ، لا يزال جنينيا في سائر أرجاء العالم الثالث . لكن سيرورة هذا التكوين قد بدات في معظم المناطق ، وقطعت أشواطا متفاوتة في اهميتها ؛ بيد انها تبقى عند نقطة الصفر في ظل الاوضاع المتسمة

بهشاشة فائقة .

ان المفكرين السياسيين الذين وعوا هذه المشكلات لا يتجرأون عادة على التعرض لها . ولا ريب في ان عظمة نكروما تكمن على وجه التحديد في محاولته التغلب على هذا الوضع عن طريق المناداة بوحدة افريقيا . لقد كان موقفه طوباويا بلا مراء . غير ان هذا الموقف الطوباوي تمخض عن نتائج فعلية بليغة ربما كان سيتعذر لولاها اكثر بكثير قيام الدول المعاصرة .

٧ ـ أن حركة التحرر القومي قد انطلقت وكافحت احيانا في وضع مختلف، في اطار امم ما قبل رأسمالية حقيقية (خراجية مكتملة) او أشباه امم من هذا القبيل ، تتسم بالقوة والتجانس (الصين ، كوريا ، فيتنام ، كمبوديا بالنسبة الى البلدان المتحررة ، والصين الوطنية ، وايران ، ومدغشقر ، وسري لانكا ، وبورما ، وتايلاند ، بل واندونيسيا ايضا بالنسبة الى البلدان التي لا تزال تحت امرة الامبريالية) . وثمة مشكلات نوعية متعلقة بالمسألة القومية تنضاف احيانا الى مشكلات الامة المحلية ، كاشكالية الامة العربية على سبيل المثال او اشكالية الأسبنة في اميركا اللاتينية .

لقد شكلت هذه الشروط على العموم عاملا مساعدا على تجذير الصراعات الطبقية . ففي آسيا الشرقية حصل التقاء فعال بشكل خاص بين ثلاثة عوامل : اولا ، الطابع السافر للتمايز الطبقي الريفي بسبب فجاجة الاقطاع وقسوته ، تمايز كان وراء انتفاضة الفلاحين الثورية ؛ ثانيا ، وجود نواة بروليتارية وأنتلجانسيا ارست جذورها الثقافية في التاريخ القومي ؛ وقد اصطدمتا كلتاهما بالواقع الاجتماعي ، والسياسي ، والايديولوجي للاستغلال الامبريالي ؛ ثالثا ، الطابع المميز للشعوب (الشعب الصيني ، الفيتنامي ، الكمبودي ، الكوري) . وليس من قبيل الصدفة ان كان التحرر القومي قد مهّد الطريق ، في هذه المنطقة بالذات ، امام قيام دول قومية قوية ، وشعبية ، التزمت طريق التحول الاشتراكي بقدر كبير من النجاح ، على المدى البعيد على الاقل . وليس من قبيل الصدفة ايضا ان كانت الصراعات الاجتماعية والمناهضة للامبريالية في الكونغو ، خلال المرحلة الممتدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ، او في اثيوبيا اليوم ، قد فشلت على الرغم من اهميتها واتساع رقعتها ، او تعثرت كثيرا في مساعيها الرامية الى التجذير والى التبلور حول استراتيجية صحيحة .

٨ ـ ان المساجلات الماركسية بصدد المسألة الكولونيالية والقومية لا تزال محدودة النطاق بعد . فوجهات النظر التي افصح عنها ماركس وانجلز لا تؤلف في الواقع وحدة متكاملة يمكن ان نستخلص منها اليوم استنتاجات مفيدة . اما وجهات النظر التي عرضت وطورت لاحقا في مؤتمرات الاممية الثانية والثالثة من قبل روزا لوكسمبورغ ، لينين ، تروتسكي وستالين ، فقد تناولت بشكل سلسلتين من المسائل : المسائل المتعلقة بأنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية (نخص بالذكر المداولات التي دارت حول نمط الانتاج الآسيوي ، والعبودية ،

والاقطاع) ، والمسائل الخاصة بطبيعة النظام الامبريالي وبالتحرر القومي عامة . وقد جاءت المساجلات الاولى مخيبة للآمال في معظم الاحيان ، اذ ان المعنيين بها مباشرة ، اي شعوب آسيا وأفريقيا ، كانوا شبه غائبين عنها . فتأويل بعض نصوص ماركس وانجلز الى ما لا نهاية (**المقدمة في نقد الاقتصاد السياسي** وبعض المقالات الصحفية والمراسلات) ، لم يكن كافيا على الاطلاق . اما المساجلات الثانية فقد زودت الاممية الثالثة بإطار عام لينيني صحيح بالاجمال ؛ لكنها لم تسد النقص في التحاليل العينية .

٩ ــ ان الوضع اليوم يقتضي دراسة عينية ومنهجية لتمفصل الصراعات الطبقية والصراعات القومية . ويفترض في هذه الدراسة ان تقوم على المبادىء الخمسة التالية :

أ ــ ان النضال من اجل الاشتراكية في طرف النظام الامبريالي ليس غريبا عن النضال من اجل التحرر القومي ، ولا يتعارض معه بحال . ان الواقعة الامبريالية تحتم فهم الانتقال الى الاشتراكية على انه محصلة التلاحم التاريخي لاهداف التحرر الاجتماعي مع اهداف التحرر القومي .

ب ــ ان التحالف الشعبي ، الذي تروده ايديولوجيا البروليتاريا ، كفيل وحده بأن يقود هذا النضال المزدوج الى تحقيق اهدافه . وينبغي توكيد الاستقلال الذاتي للاستراتيجية الشعبية على الصعيدين النظري والعملي . فهذا الاستقلال يضمن النجاح المرتقب لاستراتيجية الثورة المتواصلة على مراحل . وفي حال غيابه ينحصر دور القوى الشعبية في مساندة الاستراتيجيات البورجوازية التي لا تؤدي ألا الى المآزق والطرق المسدودة .

ج ــ يتعين على التحالف الشعبي ان يبذل قصاراه من اجل التغلب على التناقضات القومية في صفوف الشعب ، مع محافظته على اوسع اطار ممكن للدولة .

د ــ يدعى هذا التحالف ايضا الى تبني تكتيك مرن ، قائم على تحليل معمق لطبيعة التحالف المحلي المهيمن على الدولة ، ولنقاط ضعفه وللتناقضات التي تعتمل فيه . وعليه ان يتحين الفرص لإضعاف هذا التحالف .

هـ ــ على التحالف الشعبي اخيرا ان يكون متنبها ومتيقظا ازاء الدول الاجنبية ، وعلى الاخص ازاء الدولتين العظميين اللتين تحاولان استغلال جميع القوى التي تنشط في أجواء من الفوضى ، وتسخيرها لخدمة استراتيجيتيهما الكونية الشاملة . ففي كل مرة تهمل فيها ، ان نظريا وان عمليا ، المبادىء الخمسة الآنفة الذكر ، تتحول الحركات القومية ، وحتى الشعبية منها ، موضوعيا الى العوبة بين أيدي الدولتين العظميين .

ونستطيع ، على ضوء هذه المبادىء ، ان نجري تحليلا نقديا للاستراتيجيات والتكتيكات التي طبقت خلال الحقبة الزمنية الاخيرة ، والتي جاءت دروس بعضها ايجابية ، كما حصل في آسيا الشرقية على سبيل المثال ، ودروس بعضها الآخر

اقل ايجابية ، ان لم تكن سلبية تماما : التشيلي ، الارجنتين ، البرازيل ، البيرو وأميركا اللاتينية بشكل عام ، المتأرجحة بين التحريفية والغيفارية ، وفلسطين والناصرية ، والحركات الشيوعية في الهند وبنغلاديش وجنوب شرقي آسيا ، والحركات الشعبية اللومومباوية النزعة في افريقيا السوداء عامة ، او في افريقيا الجنوبية .

الفصل السابع

التطور القومي والانتقال الى الاشتراكية

اما زالت البورجوازية طبقة صاعدة ؟

ان السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه في عصرنا هذا ، والذي تتمحور من حوله الاسئلة الاخرى كافة ، يتلخص في معرفة ما اذا كانت البورجوازية لا تزال طبقة صاعدة . واذا كانت لا تزال فعلا طبقة صاعدة ، فما تظاهراتها المحدّدة ؟ أهو التقدم الدائم للقوى الانتاجية في المراكز الامبريالية المهيمنة ، ودوره المحرك على الصعيد العالمي في قولبة المجتمعات بجميع مظاهرها وجوانبها ؟ أم هو تطور الرأسمالية في مناطق من اميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، لم تكن قد طالتها من قبل الا على نحو سطحي ؟ ام هو بزوغ أشكال راسمالية ــ جديدة في مناطــق كانت قد تخلت عن الرأسمالية لتستهل سيرورة انتقال الى الاشتراكية : الاتحاد السوفياتي ، وربما ايضا كوبا ، والصين ، وفيتنام ؟

وان لم تعد البورجوازية طبقة صاعدة ، كما يزعم بعضهم ، فمــا التظاهرات المحدّدة لأزمة الرأسمالية ؟ هل هي اعادة النظر في الحضارة في المراكز الرأسمالية المتقدمة ، حتى ولو اتسمت اعادة النظر هذه بطابع هامشي وفكري خالص ؟ ام هي

ازمة القيم وبزوغ وعي عمالي جديد ينادي بالتسيير الذاتي ؟ ام هي المآزق التي آل اليها التطور الراسمالي في اميركا اللاتينية ، وآسيا ، وافريقيا ؟ ام امكانيـــة (ضرورة ؟) التجذير انطلاقا من نضال التحرر القومي المستهل للانتقال الاشتراكي؟ ام هو الطريق المسدود الذي انتهت اليه الردات الراسمالية بعد القطيعة الاشتراكية وبعد التقدم الذي حققته في ختام الحساب ، وبخطوات متلاحقـــة ومتفاوتة ، تجارب الانتقال الاشتراكي ؟

من جهة اخرى ، فان السؤال المتعلق بمعرفة ما اذا كانت الشيوعية ، التي يفضي اليها الانتقال الاشتراكي ، هي وحدها القادرة على تجاوز الراسمالية ، لا يزال مطروحا . فهل يمكن ان يعقب الراسمالية نمط انتاجي طبقي جديد يفرض نفسه كضرورة (او كاحتمال ممكن على الاقل) لضمان تطور للقوى الانتاجية كفيل بأن يجعل من زوال الطبقات مطلبا حتميا للتقدم اللاحق ؟

ان عناصر الواقع المباشر متناقضة الى حد تسمح معه بأجوبة قاطعة في اتجاه او في آخر . كما ان نصوص كلاسيكيي الماركسية الكبار ـ ماركس ، انجلز ، لينين ، ماو ـ هي من الغنى بما فيه الكفاية لضمان اساس ماركسولوجي لهذه الاجوبة . اما نحن فقد آثرنا الارتكاز الى نسقين من الافكار : تاريخ تطـــور الرأسمالية على الصعيد العالمي من جهة اولى ، ومجموعة المفاهيم الماركسية التي تساعد على فهم هذا التاريخ . فحينما يكون الهدف من وراء الفهم هو العمل ، لا يعود ثمة مجال للادعاء بامكانية فصل العلم عن الايديولوجيا ، كما يفعل المنظّرون البورجوازيون .

ان ما جئنا بذكره آنفا يشكل بحد ذاته بداية جواب : فقد اقترحنا من جهة اولى تفسيرا تاريخيا ونظريا لاسباب ظهور الرأسمالية وتطورها ، داحضين في هذا المجال المفترضات النظرية التي تستلهم فلسفة غربية متمحورة على ذاتها واحادية الاتجاه ؛ كما اقترحنا من جهة ثانية تحليلا اكثر تعمقا لتناقضات العصر الراهن ، التي تتجلى في التعارض بين المركز والطرف خلال مختلف أطوار الرأسمالية ، لانه انما على اساس مثل هذا التحليل يمكن ان ننتهي الى تقييم صحيح لحركة التحرر وآفاقها .

سنحاول الان ان نمضي الى ابعد من ذلك ، فننتقل من هذه الاصعـــدة التاريخية الى أصعدة اكثر عمومية ، تتعلق بالطبيعة المزدوجة والمتناقضة لحركة التحرر القومي من جهة اولى ، وللانتقال الاشتراكي من جهة اخرى .

١ ـ الطبيعة المتناقضة للتحرر القومي .

١ ـ ان التحليل الغربي المتمحور على ذاته للانتقال الاشتراكي يهمل الـــدور الحاسم الذي يضطلع به الطرف من البداية . فهو يزعم ان التناقضات الداخلية للاقطاعية هي وحدها التي تفسر هذا الانتقال . بل انه يذهب الى حد الادعاء بأن

هذا الموقف يعبر عن مبدأ ماركسي . ان تحريفيي عصرنا ، الذين يستلهمـــون تصورات توكاي ومخططاته ، يستخلصون من هذا المبدأ ان اوروبا كانت وحدها القادرة على ابتكار الرأسمالية ، وانه كان محكوما على آسيا بأن تظل متجمدة الى ما لا نهاية عند المرحلة السابقة .

ان التناقضات الداخلية لها ، في الواقع، دورها الاول والحاسم. لكنها واحدة في الانظمة الخراجية كافة ، وكانت تقتضي ، في جميع الحالات ، انتقالا ضروريا الى الرأسمالية ؛ لقد كان في مقدورها ان تولّد الرأسمالية في اوروبا كما في اي مكان آخر ، من تلقاء ذاتها ومن دون اي تأثير خارجي . لكن لا يجوز ان نخلط بين هذه الموضوعة العامة وبين التفسير العيني للانتقال كما حصل بالفعل . فاذا كان هذا الانتقال قد انطلق على نحو مبكر وسريع في اوروبا ، فذلك لا لان اوروبا كانت وحدها القادرة على ابتكار الرأسمالية ، وانما بسبب الطابع البدائي للاقطاعية . وخلال التكون العيني والتاريخي للرأسمالية ، اوجدت اوروبا لنفسها ، منــذ بدايات المرحلة المركنتيلية ، طرفا وأخضعته لنيرها ؛ وقد أدى استغلالها لهــذا الطرف الى تسريع وتيرة تطورها الخاص من جهة ، والى تجميد تطور المناطق التي تم اخضاعها من جهة اخرى ثم تحويله عن اتجاهــه . وما يقدم عليــــه ايديولوجيو الامبريالية ، حتى ولو كانوا من الذين يدعون الانتماء الى الماركسية، هو الخلط بين المفترضات المنهجية الاساسيـــة وبين مسيرة التاريخ العينيـــة والفعلية ، مختزلين الوقائع الى مجرد رسم بياني . فحتى لو قضى وباء علـــى جميع سكان آسيا وأفريقيا واميركا ، فان الرأسمالية الاوروبية كانت ستتكـون رغم ذلك ، وبالتالي من دون طرف . كذلك ، لو كان هذا الوباء قضى على جميع سكان الارض باستثناء سكان الصين ، لتكونت الرأسمالية في الصين . لكن لم يكن ثمة وباء ، وقد تكونت الرأسمالية بالفعل عن طريق استغلال الطرف . هذا واقع لا مفر منه ، وخير لنا ان نأخذه بعين الاعتبار بدلا من ان نتهرب من مواجهة وجوده المزعج باللجوء الى خطاب يزعم انه نظري .

ثمة سابقة تصلح هنا للمقارنة : المساجلة حول الامبريالية . لقد توهمت روزا لوكسمبورغ ان في وسعها ان تثبت ان اشتغال التراكم مرهون ، ولو علـــى الصعيد النظري ، بوجود طرف . لكنها كانت على خطأ . وقد ذكّر لينين كيف ان مخططات الكتاب الثاني من **الرأسمال** تؤكد امكانية حصول تراكم من دون بيئة خارجية . غير ان لينين لم يستنتج من ذلك ان لا وجود للطرف ، بل بالعكس .

٢ ـ لكن عندما ندحض وجود «الآثار الخارجية» ، يتعلق الامر فعلا بالآثار الخارجية؟ خارجية بالنسبة الى ماذا؟ فلو انطلقنا من منظور النظام الرأسمالي العالمي، لوجدنا ان العلاقات بين المركز والاطراف ليست خارجية عن النظام وانما من صلبه؛ وتناقضات الرأسمالية ينبغي ان تُدرك على هذا المستوى ، في كامل حيز الواقع الرأسمالي العيني . والحال انه كثيرا ما يختزل النظام الرأسمالي الى نمــط الانتاج (في نقاوته المجردة) بغية التخلص من اكثر تناقضاته ارباكا . وتنـــوب

عندذاك «قراءات **الرأسمال**» التي لا يحصى لها عد (١) عن قراءات في الرأسمالية ، وينزل التشنج الدوغمائي منزلة المبدأ الاساسي .

ان منطق هذا السلوك يؤدي مباشرة الى الخروج عن الماركسية . ولو مضينا حتى النهاية في منطق الفصل بين الآثار الخارجية والآثار الداخلية ، ضاربين عرض الحائط بكل جدلية ، لانتهينا لا محالة الى الاستنتاج التالي : لا يجوز ان نبحث عن التناقضات حتى على صعيد التشكيلة القومية ، وانما فقط على صعيد الوحدة القاعدية التي يتولد منها الاستغلال الرأسمالي ، أعني المنشأة . افلا نكون بذلك قد استبعدنا التداول من هذا التحليل الباهت الفقير لنخوض في جدل لا مخرج منه ولا فائدة حول اصل الاستغلال في العلاقات الانتاجية ؟ وبحجة ان الانتاج هو الذي يحكم التداول في الماركسية ، نرى بعضهم يحصر نفسه في نزعة تداولية خالصة ويضرب صفحا عن الواقع ويحكم بالعقم على كل تفكير ويحرّم على نفسه كل فاعلية . فاذا ما استبعد من حقل الدراسة على هذا النحو اعادة توزيع فائض القيمة عن طريق تداول الرأسمال (الكتاب الثالث من **الرأسمال**) ، وتحليل العلاقات بين العمل الانتاجي والعمل غير الانتاجي ، والتعريف الصحيح للشغيل الجماعي ، وتحليل التحالفات الطبقية الخاصة بكل تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية ، اذا ما استبعد هذا كله ، انتهى الى موقع سياسي يعرف باسم النقابية الفوضوية ، ويدعو الشغيلة الى صرف اهتمامهم عن السياسة . وهذا الاختزال النظري يغذيه نمط ساذج من انماط التسيير الذاتي .

ان الكلية لا يجوز ان تغيب عن النظر ابدا . فالكلية ــ أقصد بها النظام الرأسمالي العالمي ــ لا يمكن ان تختزل لا الى النمط الرأسمالي الخالص ، ولا حتى الى مجموعة من التشكيلات القومية اللامتكافئة . وينبغي في المقام الاول تحديد مضمون هذا اللاتكافؤ الذي لا يأخذ كامل مدلوله ومداه الا بالقياس الى الكلية ، لا بالقياس الى كل عنصر من عناصرها . ان اللاتكافؤ ، مهما يكن مصدره، يسمح بتراتب منظَّم لا يعيد انتاجه على نحو جمودي فحسب ، وانما يجدده على نحو دينامي ايضا .

لقد كان النظام الرأسمالي عالميا على الدوام . ولا يسعنا فهمه اذا ما استبعدنا التفاعل بين الآثار الداخلية لجزء من أجزائه وبين الآثار الخارجية عن هذا الجزء . لهذا السبب ، فان عطاء الذين الحوا على دور الطرف في تكوين الرأسمالية ليس بالعطاء الهزيل ، ولا حتى بالعطاء التكميلي . فقد اعاد للتاريخ بعده الحقيقي. ولا يسعنا ان نلومهم على «اهمالهم» للآثار الداخلية : فقد استنفد دراستها آخرون ، وقد استفاد باحثونا من عطائهم ، وانما من منظور يجمع بين الآثار الداخلية والآثار الخارجية المزعومة ، ويعطي الرأسمالية بعدها الكامل . ويتعين علينا ان نصوغ من جديد ، بالاعتماد على هذه الابحاث ، اسئلة اساسية لفهم

---

١ ــ تلميح نقدي الى قراءة آلتوسر وجماعته لكتاب **الرأسمال** . ــم ــ

الراسمالية ، ولاسيما تلك التي تتعلق منها بتمفصل الانتاج والتداول (وإشكالية التجارة النائية في الانظمة ما قبل الراسمالية وفي الانتقال الى الراسمالية) ، والتقسيم الدولي للعمل والتبادل اللامتكافىء ، اي تنظيم السيرورة الانتاجية على الصعيد العالمي ، وفعل البنية الفوقية السياسية والايديولوجية ، الخ . وبتعبير آخر ، جميع الاسئلة التي يجهد لاستبعادها الاختزال الدوغمائي للراسمالية الى النمط الراسمالي .

٣ ـ يمكننا ان نطرح ، في هذا الاطار ، طرحا علميا، مسألة فشل الانتقال الى الراسمالية في المجتمعات الخراجية الاكثر تطورا ، ونجاحه في اوروبا .

لا بد من بذل مئة محاولة في التاريخ قبل ان تنجح عملية اختراق حاسمة في بلوغ نقطة اللاعودة . فمركنتيلية محمد علي في مصر كانت قد استهلت حركة تطور راسمالي لم تتوقف على الارجح الا من جراء العدوان الاوروبي [٢] . وحتى عندما نمعن النظر في الاوضاع الغربية ايضا ، نكتشف ان ثمة محاولتين مجهضتين في ايطاليا واسبانيا كانتا قد سبقتا عملية الاختراق الانكليزي . فهل نعيد المعجزة الاوروبية الى ابعاد اوروبا الشمالية ؟ اي هل ننطلق من ماركس لننتهي عند ماكس فيبر ؟

هذه السلسلة من المحاولات الفاشلة التي عرفتها المجتمعات غير الاوروبية لا تثير الدهشة او الاستغراب . أفلا نلاحظ ، على هذا المنوال نفسه ، ان المحاولات الاشتراكية المجهضة قد تخطت حتى الان ، في تعدادها وتواترها ، توقعات اية نظرية عامة ؟ هل يمكن لاحد ان يستنتج من فشل عامية باريس ان التشكيلة الفرنسية لن تتمخض ابدا عن الاشتراكية ؟ وماذا نقول عن فشل الحركة الميثاقية الانكليزية في القرن التاسع عشر او عن فشل تجذير الحركة العمالية في الولايات المتحدة في القرن العشرين ؟ بعضهم ، في الواقع ، لا يزال يدعي ان الاشتراكية مستحيلة التحقيق في روسيا (ما لم تهرع الثورة الالمانية الى نجدتها) ، وانه محكوم عليها بالفشل مسبقا في الصين وفيتنام ، وفي اي مكان آخر باستثناء اوروبا والولايات المتحدة ...

٤ ـ ان النظام الراسمالي ، الذي كان عالميا على الدوام ، قد مر مع ذلك ببضع مراحل وتشكل القطيعة الامبريالية مرحلة جوهرية في هذا التحقيب . فهي تحدد في الحقيقة نهاية مرحلة صعود الراسمالية على الصعيد العالمي وبداية ازمتها . انها تشكل فعلا ، من هذا المنظور ، «المرحلة العليا» للراسمالية . لا ريب في ان الراسمالية قد ثابرت على التطور بعد عام ١٨٨٠ ، وحتى بوتائر اعلى بكثير من وتائر الماضي . بيد ان هذا التطور لم يسمح بتاتا ببزوغ مراكز جديدة: فقد غدا تطور الراسمالية من الان فصاعدا تطورا للامبريالية وللتخلف في آن

---

٢ ـ سمير امين : **الامة العربية** ، منشورات مينوي ، باريس ١٩٧٧ .

واحد . ونستطيع ان نحقّب المرحلة الامبريالية بدورها ، بل ان نستخلص الخطوط الرئيسية لمرحلة جديدة ممكنة للنظام الامبريالي .

ان أطروحة « الحدود المطلقة » ، التي نستطيع ان نعزوها الى روزا لوكسمبورغ ، تغفل عن هذه النقطة الحاسمة ، ألا وهي ان تطور الراسمالية في الطرف يبقى تطورا لراسمالية تابعة وغير مكتملة . وينجم خطأ بعض محاولات التحقيب ، هو الآخر ، عن تقدير غير كافٍ لطبيعة القطيعة الامبريالية .

٥ ـ تستهل هذه القطيعة مرحلة الانتقال الاشتراكي على الصعيد العالمي في اطار نموذج التطور اللامتكافىء . ذلك هو جوهر الاطروحة التي ندافع عنها . ذلك ان الامبريالية قد حولت مركز ثقل التناقضات الراسمالية ، وجعلت من تناقضات الامس الاساسية تناقضات ثانوية ، معدّلة بتناقضات جديدة . ولم يعد صراع الطبقة العاملة في المراكز هو المحرّك الرئيسي للتاريخ . وقد ادرك سيسيل رودس ان تحاشي الحرب الاهلية في اوروبا أمر ممكن ، بشرط ان يتم تحويل تناقضات الراسمالية عن طريق توسعها الخارجي . وليس للهيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية من معنى آخر . بيد ان الامبريالية دفعت ، في الوقت نفسه ، الى مقدمة المسرح بقوة جديدة مناهضة للراسمالية ، هي قوة الامم الطرفية التي غدا كفاحها محرّكا للتاريخ . وثمة صراع ، هائل الابعاد ، قد بدأ : صراع تتواجه فيه بروليتاريا هذه الامم وبورجوازيتها ، صراع ستكون نهايته حاسمة بالنسبة الى مستقبل الاشتراكية . فبما ان حركة التحرر القومي عاجزة عن تحقيق كامل اهدافها بقيادة البورجوازية ، فمن المحتم عليها ان تتواصل من مرحلة الى اخرى من تطور النظام الامبريالي الى ان يأتي يوم تتمكن فيه البروليتاريا من انتزاع قيادتها ، فيطرح عندئذ التحرر القومي المكتمل المشكلات الجديدة للانتقال الاشتراكي . على هذا النحو تشق الاشتراكية طريقها ، طريقا لم يكن بالامكان التنبؤ بها مقدما .

يتضح من هذا الوضع ان تحليل تناقضات الراسمالية المعاصرة لا بد ان يتخذ من النظام العالمي برمته دفعة واحدة حقلا للفهم . وان ألححنا الى ما لا نهاية على أولوية تحليل الاستغلال الراسمالي في مصدره ، اي في علاقات الانتاج الراسمالية ، فاننا سنسوّد موجزات مدرسية بكاملها ، وربما تقدمنا احيانا بأطروحات اكاديمية ، غير اننا لن نتقدم قيد انملة . فكل ماركسي يعتبر ان تحليل التناقضات على الصعيد العالمي هو مجرد تمرين زخرفي ، وكل ماركسي يرى بالتالي ان الكفاح ضد الامبريالية هو من الامور الثانوية ، ان لم نقل ضربا من الاحسان وعمل الخير ، يحرم نفسه في الواقع من كل وسيلة للعمل من اجل تغيير الواقع . لكن أهو ماركسي حقا بالاساس ؟

غير ان التأكيد من جهة اخرى على ان تحليل التراكم على صعيد عالمي لا بد ان ينجز على صعيد عالمي ايضا ، لا على صعيد الطرف فحسب ، يعني في الحقيقة التعبير عن امنية لا طائل فيها ما لم يجر التخلي جذريا عن الرؤية الغربية المتمحورة على ذاتها التي ترهن التحولات في الطرف بالتحولات في المركز ، ضاربة صفحا

عن كل جدلية . وبما ان ٩٩ بالمئة من تحليلات التراكم يتجاهل الحقل العالمـــي ليحصر اهتمامه كله بالمراكز ـ تماما كما ان ٩٩ بالمئة من تحليلات الانتقال الـــى الرأسمالية يتجاهل الطرف المركنتيلي ـ وبما ان هذه التحليلات ليست ناقصة فحسب بل منطلقة ايضا من خطأ اساسي ، فلا بد بالتالي من اعادة الكرة مـــن جديد ، بادئين من حيث انتهت . وعلى هذا النحو فحسب نخلق شروط تحليل شامل صحيح .

أ ـ التحرر القومي والاشتراكية

١ ـ سنتطرق الى المشكلة اذن من اوسع الزوايا ، من زاوية الجدال الماركسي حول الماركسية ، لنحاول من ثم ان نحدد استراتيجية التحويل الاشتراكي علـى الصعيد العالمي ، والعلاقات بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في هذا الاتجاه ، وان على درجات متفاوتة وفي أسيقة مختلفة . وهناك ، بصدد هذه النقطة ، رؤيتان مختلفتان جوهري الاختلاف : كلتاهما تدعـــي الماركسية ، وكل منهما تتهم الاخرى بأنها غير ماركسية .

٢ ـ الرؤية الاولى تعتبر ان الامبريالية تشكل انقطاعا نوعيا اساسيا للغاية في تاريخ الرأسمالية . فالانقطاع الذي تمثله ولادة الامبريالية في اواخر القـــرن التاسع عشر ، عن طريق الانتقال من الرأسمالية الكلاسيكية «التزاحمية» (نقول تزاحمية لاعطائها اسما دون ان نعلق كبير اهمية على طبيعة هذه المزاحمة) الـــى الراسمالية الامبريالية ، هذا الانقطاع اساسي وجوهري . فبعد الامبرياليـــة اضحت جميع المشكلات تطرح طرحا مغايرا تماما . فالامبريالية ليست فقط ، ولا بصورة رئيسية ، تحولا ذا طبيعة اقتصادية داخل المراكز الامبريالية ، انتقالا من الكمي الى النوعي في تركز الراسمال وتمركزه (ظاهـــرة لمسها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون قبل الثوريين من أمثال لينين). صحيح ان هنالك تركزا ، وتمركزا، وتداخلا بين الراسمال المصرفي والرأسمال الصناعي ، الخ ، وصحيح ان هنالك الان ، بالترابط الوثيق مع ذلك ، ظاهرة اخرى ، ظاهرة خضوع المجتمعات غـــير الرأسمالية كافة لهذه الامبرياليات ؛ غير ان جذور هذا الخضوع تعود الى زمن اسبق ، والراسمالية لم تنتظر نهاية القرن التاسع عشر لارتداء طابـــع عالمي . فحتى التراكم البدائي ، تراكم ما قبل الثورة الصناعية ، كان قد اتسم ببعـــد عالمي . بل ان تجلي الظواهر السياسية ، وحتى الظاهرة الاستعمارية ، سبـــق الامبريالية في بعض المناطق وفي بعض الاحوال .

لكن الامبريالية تبقى رغم ذلك انقطاعا نوعيا . لماذا ؟ لان هذا التركز ـ التمركز لراسمال الاحتكارات يخلق امكانية تصدير نمط الانتاج الرأسمالي عن طريق توظيف هذا الرأسمال خارج مراكز منشئه . ان انغراس اجزاء من السيرورة الانتاجية خارج الوطن المنشأ ، وفي شروط اجتماعية مختلفة ، اصبح امرا ممكنا على نطاق

واسع ؛ وبالتالي فقد اكتسبت سيرورات دمج واخضاع المجتمعات ذات النمط الانتاجي ما قبل الراسمالي بعدا جديدا تماما ، واصبح هذا الانفراس حاسما وان كان لا يزال متشتتا من حيث الكم . وقد أدى هذا الانتشار العالمي للراسمالية في طورها الامبريالي الى تحولات جوهرية فيما بعد . وهنا على وجه التحديد تكمن النقطة الساخنة في النقاش : النقطة المتعلقة بمكان مختلف الطبقات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف . هذه التحولات في العلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية ، داخل المركز وفي الاطراف وعلى صعيد عالمي ، والمكان الذي تحتله شتى الطبقات الاجتماعية في الصراع الطبقي ، لا يمكن ان تصبح في متناول الادراك اذا ما نظرنا الى كل قطر بمنأى عن الآخر ، امبرياليا كان ام واقعا تحت سيطرة الامبريالية ؛ لا يسعنا ان ندركها الا في علاقاتها العالمية ، ومن خلال استراتيجية شاملة .

من المؤكد ان التناقض الجوهري لنمط الانتاج الراسمالي ، وبالتالي للنظام الراسمالي العالمي ، هو التناقض القائم بين البورجوازية والبروليتاريا ؛ لكن الاقرار بهذه الحقيقة المبتذلة - مبتذلة بالنسبة الينا وليس بالنسبة الى الذين ينكرونها - لا يعني على الاطلاق الاتفاق على استراتيجية : اي تحديد العلاقات القائمة بين شتى البروليتاريات وبين شتى البورجوازيات والطبقات الاخرى الخاضعة للامبريالية ، ان في المركز وان في الاطراف - وفي الاطراف بدلالة انماط الانتاج ما قبل الراسمالية - وتحديد الكيفية التي تتواجه بها هذه الطبقات كلها من خلال استراتيجية ثورية شاملة .

فمع دخول الراسمالية طور الامبريالية ، تحدث تحولات هامة يمكننا تلخيصها باختصار على النحو التالي :

انتقال مركز ثقل الاستغلال الراسمالي من مكان الى آخر ، نتيجة تنامي الكتلة النسبية لفضل القيمة المركزة لصالح احتكارات الدول الامبريالية ؛ ففضل القيمة بات يتأتى اكثر فأكثر من استغلال شعوب الاطراف . وفضل القيمة هذا يتولد إما مباشرة عن بروليتاريا الاطراف ، واما - وحجمه هنا يكون اكبر - عن الفوائض الناتجة عن انماط انتاجية متنوعة وعن استغلال طبقات متباينة ، وعلى الاخص جماهير الفلاحين الواسعة في ظل سيادة انماط انتاج ما قبل راسمالية، فلاحية او اقطاعية ، الخ .

وانتقال مركز الثقل على هذا النحو لا ينجم عن القياس الكمي لكتلة فضل القيمة المولدة هنا او هناك وفي داخل النظام برمته ؛ اذ ان كتلة فضل القيمة لا تزال ، على الصعيد الكمي ، تتولد في المركز اكثر منها في الاطراف . بيد ان مركز الثقل ، النقطة الحساسة ، هو الذي ينتقل باتجاه استثمار الاطراف واستغلالها .

على هذا النحو استطاعت راسمالية الاحتكارات ان تقدم قاعدة موضوعية لهيمنة الاشتراكية - الديمقراطية في اوساط الطبقات العاملة في الغرب . وقد

ادان لينين هذه الهيمنة ، الجلية والتي لا جدل فيها في الاممية الثانية ، بدالة ارتباطها بالظاهرة الامبريالية على وجه التحديد . وانتشار الرأسمالية الامبريالية على صعيد الكرة الارضية يؤدي ، علاوة على ذلك ، الى قطع طريق انتشار الرأسمالية بواسطة ثورات بورجوازية في الاقطار المتأخرة .

ان البورجوازية ما عادت تنمو في الاطراف الا في ركاب الامبريالية ، وقد امست عاجزة عن قيادة ثورة بورجوازية تتميز بالجذرية ؛ بيد ان هذا لا يعني بالطبع ان النظام الرأسمالي يكف عن التطور والنمو . فهو يتطور ، وانما في الاطار الامبريالي . اما الحركة الفلاحية التي كانت تاريخيا في المركز جزءا من الثورة البورجوازية ، فتصبح في الاطراف جزءا من الثورة الاشتراكية . المطالب الفلاحية لن تقود اذن الى ثورات بورجوازية ، بل هي مطالبة موضوعيا بأن تصبح جزءا من الثورة الاشتراكية على الصعيد العالمي . هذا لا يعني انها تقود اليها ، اي الى الثورة الاشتراكية ، بصورة آلية ؛ فكي يتحقق ذلك ينبغي ان تكون هنالك قيادة بروليتارية ، ومنظور مفتوح على هذا الاتجاه . وبعبارة اخرى ، ان تطور الرأسمالية في الاطراف ، في ركاب الامبريالية ، وصعود حركة التحرر القومي لا يحتلان مكانهما في منظور نمو الرأسمالية والبورجوازية ، وانما في منظور ازمتهما .

ولتحديد المعسكرين الاساسيين للقوى الاجتماعية ، ومعرفة من ثم ما هو اساسي وما هو ثانوي من زاوية هذه الاطروحة ، لا يكفي ان نذكّر بأن بروليتاريات المركز (حتى في ظل هيمنة الاشتراكية ــ الديموقراطية) والاطراف والطبقة الفلاحية المستغَلة في الاطراف تقف الى جانب القوى الاشتراكية ، في حين يتواجد في الطرف الآخر ، في معسكر قوى الرأسمالية ، رأسمال الاحتكارات وسائر البورجوازيات التابعة والطبقات الاستغلالية الحليفة في الاطراف . بل ينبغي ان نضيف ان رأس حربة قوى الاشتراكية قد انتقل ، في هذا التحالف الطبقي على الصعيد العالمي ، من البروليتاريا في الغرب الى النوى البروليتارية في الاطراف ، توازيا مع الظاهرة الامبريالية ؛ من هنا كانت هيمنة الاشتراكية ــ الديمقراطية لدى البروليتاريا في الغرب ، ومن هنا ايضا كانت امكانية قيام تحالف ثوري عمالي ــ فلاحي في الاطراف .

ان حجة الذين يذكروننا باستمرار بالتناقض الجوهري بين البورجوازية والبروليتاريا لا تفيدنا بشيء في هذا الجدال : فالبروليتاريا موجودة هنا وهناك على الصعيد العالمي . والحال انه في برهة محددة من التاريخ تكون بعض قطاعات البروليتاريا اكثر تقدما من غيرها . والاستشهاد بماركس لن يفيدنا بشيء ، ما دامت ظاهرة الامبريالية قد رأت النور بعده ؛ وقد يفيدنا الاستشهاد بلينين بعض الشيء ، ما دام هو اول من حلل الامبريالية جذريا ... غير انه توفي منذ عام ١٩٢٤ ... وقد استمر النظام من بعده ، وتطورت الصراعات ، وتبدلت الامور ؛ كما ان لينين كان مهتما بالدرجة الاولى بالصراع ضد النزعة التحريفية داخل الاممية الثانية ، وبالتهيئة للثورة الروسية ؛ وقد وضع التحريفية في اطار

صحيح ، هو اطار الامبريالية ، غير انه لم يعط جوابا لكل ما حصل في عصره ، فكم بالاحرى من بعده .

من الواضح ان الثورات الاشتراكية لم تحصل الا في اطراف النظام (الصين، فيتنام ، كوريا ، كمبوديا ، لاوس ، كوبا) ، وانه على الرغم من تطور الراسمالية في الاطراف و«فترة الهدنة في الصراع الطبقي» او غياب «المنظورات المباشرة» ، فان الجماهير الشعبية العمالية والفلاحية لم تقـع الا نادرا تحت الهيمنـة الايديولوجية للبورجوازية وللامبريالية ، الامر الذي أدى الى توفر طاقة ثوريـة كامنة هائلة . ثمة احتمالات قوية اذن لان تستمر الحركة فـي الاتجاه نفسه . بالمقابل ، فان الطبقات العاملة في الغرب لا تزال حتى الان واقعة تحت الهيمنة الاشتراكية ــ الديمقراطية او التحريفية (هذه التحريفية التي باتت تنزع اكثر فأكثر الى التماهي مع الايديولوجيا الاشتراكية ــ الديمقراطية) ، الامر الذي لا يحول دون الصراعات الطبقية ، ولا دون المعارك العنيفة احيانا ، غير انه يجرد هذه الصراعات والمعارك من المنظور الاشتراكي .

ان هذه الوقائع تبقى على كل حال قابلة للجدال ، نظرا الى ان ما يصح اليوم قد لا يصح في الغد ، والى ان باب المفاجآت ، السارة احيانا ، من يقظة وتجذير ، ليس موصدا ، ونظرا ايضا الى ان الثورات ، التي يقال عنها في الاطراف انهـا اشتراكية ، قد اثارت سلسلة من المشكلات بعد تحقيقها : فالوضع الذي أوجدته لا يمثل انتقالا هادئا ، بلا مشكلات ، نحو المجتمع الاشتراكي الاعلى ، اي نحـو الغاء الطبقات الاجتماعية ، والعلاقات البضاعية ، وتقسيم العمـل ، الخ . ان الهدف النهائي لا يزال بعيدا ، بعيدا للغاية .

هذه الحجج اذن ، سواء أتمثلت باستشهادات من ماركس او لينين ام بالوقائع عينها ، تترك باب النقاش مفتوحا ؛ والمطلوب هو دراسة الصراعات الفعلية وتحليل مداولها وكيفية ترابطها وتمفصلها .

أود هنا ان أتجنب التباسا اضافيا : ان التنبؤ بمجرى التاريخ امر مستحيل. كل ما في الامر انه يتوجب علينا ان نشدد على علاقة جدلية بين الصراعات فـي المركز والصراعات في الاطراف . ففي ظرف محدد ، اي من هذه الصراعات يكون هو الرئيسي ؟ وأيها يكون هو الثانوي ؟ بتعبير آخر ، من منها يؤثر نوعيـا على الآخر ؟

فبقدر ما تستطيع الامبريالية ان تنقل الاستغلال الى الاطراف ، وأن تعمّق هذا الاستغلال ، فانها تكتسب الوسائل الموضوعيـة لتعزيز الايديولوجيـا الاشتراكية ــ الديمقراطية في المركز ، وبالتالي تنجح في قسم صفوف الطبقة العاملة ، وفي إضعافها ، وفي حرمانها من منظورها السياسي المستقل ، وفـي دمج نضالاتها بمشاريع تقع تحت سيطرتها .

وبقدر ما تقاوم الاطراف ، بدرجات متفاوتة ــ تتمثل اكثر الدرجات تقدما بالتحرر من النظام الامبريالي والخروج منه ، اي بالانقطاع النوعي ــ وبقدر مـا

تتسع حركة التحرر القومي وتنمو بقيادة البروليتاريا ، معبئة فعلا من حولها جماهير الفلاحين المستغَلة ، تتأكد امكانية حصول الانقطاع النوعي . هذا الاخير ليس هو الاشتراكية ، وانما انقطاع فقط باتجاه الاشتراكية ؛ وهو ، اذ يضع حدا نهائيا للاستغلال الامبريالي ، لا يضع بالضرورة حدا لتطور القوى الرأسمالية الداخلية في البلدان المعنية . ذلك هو مدلول درجة المقاومة العظمى للاستغلال الامبريالي . اما الدرجة الدنيا فتتمثل بالبورجوازيات التابعة التي تتصدى في ظروف محددة لقيادة حركة التحرر القومي ، والتي تنتزع في الواقع ، ومن خلال تلك الصراعات ، اقتساما جديدا انسب واكثر مؤاتاة لها ، اقتساما يحد بالتالي من ارباح رأسمال الاحتكارات .

اذن بقدر ما تقاوم الاطراف ، بتلك الدرجات المختلفة ، يضطر الرأسمال الامبريالي الى نقل التناقض الى داخل الدول المتروبولية ، مقلصا بالتالي القاعدة الموضوعية للاشتراكية ــ الديمقراطية ، ومعززا ميول النهوض الثوري .

لقد كان الميل الاساسي حتى الان (اي بين ١٨٧٠ و١٩٧٩) كما يلي : ان صراعات التحرر القومي ، بدرجاتها المختلفة ــ من اعلى درجاتها المتمثلة بقبض البروليتاريا على زمام الامور وبالقطيعة مع الامبريالية ، الى اضعف تلك الدرجات المتمثلة بسيطرة البورجوازية وبانتزاعها بعض التنازلات التي يجري استردادها عن طريق التكيف المتجدد للنظام الامبريالي ــ هي محرك التاريخ المعاصر . اذن فتوسع القاعدة الموضوعية للاشتراكية ــ الديمقراطية في المركز ، او تقلصها ، كان منوطا في جوهره بنضالات التحرر هذه على امتداد قرن من الزمن ، بما رافقها بطبيعة الحال من حركات مد وجزر ، وذلك ما دامت هذه المقاومات وهذه الصراعات لم تتطور وفق خط مستقيم ، بل كانت تحرز الانتصارات تارة وتمنى بالهزائم طورا ، سواء اكانت بقيادة البروليتاريا ام بقيادة البورجوازية .

٣ ــ لكن هل حركة التحرر القومي هي فعلا ما ادعيه : محرك التاريخ والقوة الرئيسية لبزوغ الاشتراكية ؟

عندما تحجَّم هذه الحركة ، بفعل تبسيط مغالى به ، وتختزل الى مجرد صراع من اجل الاستقلال القومي (السياسي) لآسيا وافريقيا ، قد ينقاد المرء الى الاستنتاج بأن هذه الحركة لا تشغل في الواقع سوى طور ــ قصير نسبيا ــ من التاريخ المعاصر : ربما من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ .

لكن لنعد الى مجرى احداث التاريخ المعاصر . فمنذ عام ١٨٨٠ باتت الواقعة الامبريالية تتحكم بسائر الاحداث الهامة ، وتثقل بوطأتها على سائر المواجهات ، وتعيّن حلولها . ومنذ عام ١٨٨٠ ايضا برز نضال التحرر القومي وراح يكتسب بالتدريج وزنا واهمية .

في طور اول ، من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ، لم يكن نضال التحرر القومي قد اصبح بعد المحرك المباشر للتاريخ ، غير ان ثورة الطبقات العاملة في مركز النظام كانت قد كفت عن ان تكون كذلك ، اعني محرك التاريخ المباشر . لهذا السبب كان هذا الطور «العصر الذهبي» للامبريالية . فقد خضعت الطبقات العاملة لبورجوازياتها

الامبريالية ؛ وان كان المدى المأساوي لهذا الخضوع لم يتضح الا في عام ١٩١٤ ، فان الايام كانت كفيلة ايضا بالكشف عن طبيعة الدور الذي لعبته الامية الثانية كأداة لاخضاع الطبقات العاملة هذا . وكانت حركات التحرر قد دخلت طور التكون وقتئذ ، غير انها لم تكن قد خرجت بعد من الطور ما قبل الراسمالي ؛ فقد كانت تلح على «مقاومة العدوان» اكثر من الحاحها على «التحرير» . لهذا السبب انفردت التناقضات ما بين الدول الامبريالية باحتلال واجهة الاحداث في تلك الحقبة الزمنية : انه العصر الذي أسمته البورجوازية ب «العصر الجميل» ، حيث كانت ديبلوماسية الدول العظمى هي المحرك المباشر للتاريخ . وقد اختتمت هذه الحقبة بالحرب العظمى ، وبالثورة الروسية ، وبحركة ٤ ايار في الصين ، وبكمال اتاتورك ، وبانشاء حزب الوفد المصري ، وحزب المؤتمر الهندي ، الخ .

بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٥ لم تعد التناقضات ما بين الدول الامبريالية ، التي كانت لا تزال قائمة بين المنتصرين والمهزومين في عام ١٩١٨ ، لم تعد هذه التناقضات تنفرد باحتلال واجهة الاحداث . فقد انشغل هذا العصر ايضا بصعود الثورة الروسية ، ثم بمراوحتها مكانها وتراجعها ، وبصعود الثورة الصينية ، وبصعود حركات التحرر في القارات الثلاث (النزعة الشعبوية الاميركية ـ اللاتينية ، الفتن والثورات الاستقلالية الحديثة المقموعة في آسيا وأفريقيا) . هذه المجموعة من القوى الصاعدة ابرزت من جديد التناقضات «الداخلية» في المراكز ، وجاءت ازمات ما بعد الحرب ثم ازمات ١٩٣٠ لتدفع بهذه التناقضات الاجتماعية الى المقدمة . وقد انتهت هذه المرحلة بالحرب العالمية الثانية ، التي سجلت نهاية الصعود الجديد للحركة العمالية الغربية ، في حين استمر تطور القوى الاخرى ، قوى الاتحاد السوفياتي وقوى التحرر القومي .

بعد عام ١٩٤٥ بدأت مرحلة ثالثة ، تأكد خلالها رجحان كفة حركة التحرر القومي واحتلالها واجهة الاحداث . التناقضات بين الدول الامبريالية فقدت الكثير من حدتها نتيجة الهيمنة الاميركية ـ الى حد ان الاطروحة الاقتصادوية القائلة بوجود «الامبريالية العليا» تبدو وكأنها ثبتت صحتها : فالدولة تصبح اداة طيّعة للشركات المتعددة الجنسيات التي تجبل العالم على صورتها . ونلاحظ في الوقت نفسه ان الحركة العمالية الغربية قد عجزت عن تجاوز هزيمة الثلاثينات والاربعينات وتخطيها : فتبعيتها ليست أقل مما كانت عليه قبل عام ١٩١٤ . اما الاتحاد السوفياتي ـ المحصور داخل حدود منطقة نفوذه ـ فهو لا يظهر على الحلبة الدولية الا بالاتصال مع حركة التحرر القومي ، ولا يكتسب بعدا عالميا الا بالتحالفات التي يعقدها معها . وخلال ربع القرن من الزمن هذا اكتمل التحرر القومي في آسيا الشرقية وفي كوبا ، مفسحا في المجال امام انتقالات اشتراكية ممكنة ، في حين لم تحقق حركة التحرر في مناطق اخرى سوى هدفها الاول ـ الاستقلال السياسي ـ من دون ان تفسح في المجال امام مثل هذه الانتقالات .

هل انجاز هذا الهدف ـ اي الاستقلال السياسي ـ من شأنه ان يضع حدا

لحركة التحرر القومي ولطاقاتها الكامنة على إحداث تحول اشتراكي ؟ تلك هي اطروحة جيرار شاليان (٣) . وقد بدت الاحداث المباشرة للسنوات الاخيرة وكأنها تؤكدها ، الامر الذي اعطاها ذلك الرواج المؤقت . لكن هذه الاطروحة خاطئة في نظري ، اذ انها تجعل هدف التحرر القومي مقتصرا على الاستقلال . والحال ان الاستقلال لا يحل تناقضات راسمالية الاطراف . لا ريب في انه يخلق شروطا جديدة ، ومن هنا كانت فترة التوقف . ولا ريب في ان تجاوز طور راسمالية الاطراف «الجنينية» المفروضة من قبل السيطرة السياسية الخارجية («نمط الانتاج الكولونيالي» حسب تعبير راي (٤) Rey) ، عن طريق اعادة الانتاج التلقائي للراسمالية التابعة («نمط الانتاج الكولونيالي الجديد») في ظل هيمنة البورجوازية المحلية ، وعن طريق الاواليات الاقتصادية للنظام الراسمالي بالذات ، من شأنه ان يبدل طبيعة اهداف المعسكرين ، واساليب صراعهما وجاهزيتهما . لهذه الاسباب يفترض شاليان ان زمن حركة التحرر قد ولّى ، ويقترح اطلاق اسم «الصراع الطبقي الداخلي» على المرحلة الجديدة التي استهلت في العالم الثالث . والخطأ هنا يكمن في التعامي عن ان هذا الصراع الطبقي يدور في اطار التحرر القومي الذي لم يكتمل بعد . وبورجوازيات العالم الثالث تحاول «الاستمرار» بهذا النضال ــ نضال التحرر القومي ــ مع احتفاظها بقيادته . ولا يسع الطبقات الشعبية ان تتجاهل هذا النضال ، تماما كما لم يسعها في الماضي ان تتجاهل هدف الاستقلال . لكن عليها ، بفضل استقلالية حركتها ، ان تفرض قيادتها له وأن تفسح بالتالي في المجال امام الانتقال الى الاشتراكية . اجل ، ان التحرر القومي لا يزال يشغل مقدمة الاحداث . والتاريخ ــ التاريخ وحده (لا «النظرية»)، فكم بالاحرى «الماركسولوجية») ــ هو الذي سيقول ان كان التحرر القومي سيتوافق مع نهوض جديد للحركة العمالية في الغرب .

٤ ــ تأخذ المناقشات حول استراتيجية المرحلة الجديدة للتحرر القومي اهمية عملية عندما يعاد وضعها في هذا الاطار ، اطار الثورة المتصلة والمتدرجة مرحليا. وهذه المناقشات مناقشات حقيقية تدور داخل الحركة والنضال ، وتتميز بأهميتها الفعلية عن مجانية «النظريات» .

ان الطابع التناقضي للتحرر القومي يفصح عن نفسه من خلال هذه الواقعة المزدوجة : فمن جهة اولى يخلق كل انتصار جزئي شروط تعمّق جديد في تطور الراسمالية ، وهذا التطور عينه من جهة اخرى ، باعتباره تطور الراسمالية الطرفية التابعة ، لا يخفف من حدة التناقضات بين الجماهير الشعبية وبين

---

٣ ــ جيرار شاليان : **الاساطير الثورية في العالم الثالث** ، منشورات سوي ، باريس ١٩٧٥ .

٤ ــ بيير فيليب راي : **التحالفات الطبقية** ، ماسبيرو ١٩٧٣ . وكذلك **الاستعمار ، الاستعمار الجديد والانتقال الى الراسمالية** ، ماسبيرو ١٩٧١ ؛ وكذلك **تحويل فائض العمل من الطبقة الفلاحية الى الراسمالية** ، في مجلة **الانسان والمجتمع** ، ١٩٧٨ .

الامبريالية وحلفائها ، وانما بالعكس يزيده حدة .

فهل من الممكن ان تستمر هذه الحركة الى ما لا نهاية ، فتجتاز مراحل متعاقبة من دون ان تحصل ابدا القطيعة النوعية التي تمهد الطريق امام الانتقال الاشتراكي ؟ أفلن نصل في مثل هذه الحال الى خاتمة سيرورة التطور الرأسمالي ، اي الى زوال التناقض بين المركز والطرف ؟ لقد عبّر ماركس عن احتمال مواجهة اوروبا ، الحبلى بثورتها الاشتراكية ، للرأسمالية الصاعدة الخارجة من «تلك الرقعة الصغيرة من العالم» . لكنه كتب ذلك قبل مرحلة الامبريالية ، مفترضا استمرار تجذّر الحركة العمالية الاوروبية من جهة ، واستمرار الطابع غير التابع للتطور الرأسمالي في آسيا من جهة اخرى .

بيد ان فرضية التطور المكتمل للرأسمالية في الاطراف الخاضعة للامبريالية لم تتحقق منذ"ك . والطور الجديد للامبريالية الذي غدت ملامحه ترتسم في الافق، والمعتمد على القوى الاجتماعية الفعلية للرأسمالية المعاصرة ، لا يسير في اتجاه اكتمال الرأسمالية (ان هدف الاستقلال السياسي الذي تنادي به بورجوازيات العالم الثالث غير قابل للتحقيق عن طريق الاستراتيجيات التي تدعو اليها) ، وانما يشكل استمرارا لخط التطور التابع ، غير المكتمل .

اذا ما تقاعست القوى الشعبية عن النضال في الطرف ، **واذا** ما استمرت بالتالي السيرورة الى ما بعد هذا الطور الجديد ، اي **اذا** ما استطاعت الرأسمالية ان تعمر طويلا ، لنقل لالف عام ، فانها ستنتهي بالطبع الى العثور عن حل لتناقضاتها . وحسب هذه الفرضية ، التي تأخذ مكانها بين فرضيات علم الخيال ، تكون الامبريالية قد انقرضت بعد ان انهت دورها التاريخي الذي يتلخص في نقل الرأسمالية من تلك «الرقعة الاوروبية الصغيرة» الى العالم بأكمله . ولن تكون الامبريالية بالتالي مرحلة الرأسمالية العليا ، وانما مجرد شكل انتقالي في انتشارها . لكن حتى في هذه الفرضية ، التي لا فائدة سياسية من تمحيصها، فان مسألة الاشتراكية تظل مطروحة . ففي عالم تحقق فيه تجانس مطلق ، وقضت فيه الرأسمالية على الامم وعلى التفاوتات القومية ، يكتسب الصراع الطبقي اخيرا تلك النقاوة التي طالما حلم بها بعضهم . اللهم الا اذا كان الأوان قد فات في عالم علم الخيال هذا ، حيث يكون نظام «الانسان الأحادي البعد» قد حكم بالزوال على القوانين التي اكتشفتها المادية التاريخية . فاذا ما ارتضينا بإطار كهذا لمحاكمتنا العقلية ، توجب علينا ان نذهب حتى النهاية ، وأن نتخلى عن الارضية الصلبة للصراعات الفعلية الدائرة بين قوى حقيقية تنشط في عالم لا يقل عنها واقعية ، لنركّب الفرضيات بحرية تامة .

٥ ــ اني لأرى في الازمة الراهنة دليلا اضافيا على ان التناقض بين المركز والاطراف لا يزال يشكل الوجه الاساسي الذي تتجلى من خلاله مجمل تناقضات النظام (الجوهرية والثانوية) . فمن الملاحظ ان المرحلة الاخيرة قد تميزت بسلسلة

من الانتصارات احرزتها حركات التحرر القومي ؛ واهم تلك الانتصارات كانت تلك التي احرزتها شعوب آسيا الشرقية ؛ وأقل منها اهمية كانت انتصارات بورجوازيات البترول التي حصلت على اعادة توزيع في الارباح ، وقد تأتت لهذه الانتصارات ، جزئيا، عن طريق الاستفادة من التناقضات الداخلية بين الدول الامبريالية في فترة محددة . وقد لعب هذا كله دورا حاسما في ازمة الامبريالية الراهنة ، اي في حاجتها الى تجديد تكيفها لمواجهة مقاومة الاطراف .

وكانت النتيجة ، كما هو واضح بجلاء ، عودة النشاط والحيوية الى صراعات المركز ، على الصعيد الايديولوجي وعلى الصعيد الاقتصادي ، على حد سواء ، وذلك لان الصلة بين الاثنين تبدو لي وثيقة للغاية ؛ فالكثير من الاشياء التي تحصل في الغرب كان سيعصى فهمها علينا في اعتقادي لولا الثورة الثقافية الصينية . فنقد التحريفية في الغرب رأى النور على أيدي جماعات صغيرة ذات صلة بالنضالات المناهضة للامبريالية (الجزائر ، فيتنام ، فلسطين) . وهذا ما يكشف بوضوح عن ان التأثير كان حاسما حتى على هذا الصعيد .

على صعيد آخر ، فان مقاومة الاطراف المظفَّرة قد أدت الى تسارع هبوط معدل أرباح احتكارات المركز ، والى نقل التناقض الى الطبقات العاملة في المركز، والى رسم سياسة اقتصادية هادفة الى اعادة انشاء جيش احتياطي في المركز ، ولو جزئيا على الاقل . وقد عمدت الامبريالية في الوقت نفسه الى رص صفوفها: فالبورجوازيات الامبريالية للدول المتروبولية الثانوية انضوت من جديد تحت لواء الشطر الاميركي المسيطر ، بغية تشكيل جبهة مشتركة تسمح بالحد ما امكن من انتصارات حركات التحرر القومي في الاطراف ، وبالتخفيف بالتالي من حدة التناقضات في المركز . ويشهد فشل مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية، وكذلك فشل حوار الشمال والجنوب ، على رفض الامبريالية تقديم اي تنازلات لبورجوازيات الاطراف .

بيد اني احرص مرة اخرى على التأكيد بأن هذا التحليل لا يدعي التنبؤ في مضمار التاريخ ؛ بتعبير آخر ، ليس من المستبعد ، في اطار هذه الحركة الجدلية ، ان تنتقل نقاط الضعف من مكان الى آخر في فترة من الفترات . غير اني ألح على هذه المسلَّمة : فخلال قرن من الزمن كان الميل الرئيسي هو أداء نضال التحرر القومي دور محرك التاريخ . وهذا يعني ان سائر النضالات الاخرى، بما فيها النضالات في المركز ، قد تحددت بالارتباط بهذا النضال الرئيسي في النظام الرأسمالي العالمي وبالنسبة اليه . لا ريب في ان نضالا طبقيا على هذا الصعيد لا يمكن ان يفهم على انه مجرد تجميع لجملة من الصراعات الطبقية في بلدان مختلفة ، ولانماط انتاج مختلفة ، الخ ، لا تربط بينها سوى علاقات عابرة او ناجمة عن المصادفة . بل هذه الصراعات منظمة قياسا الى تحالف طبقات على مستوى عالمي ، ووفق موقع مختلف اجزاء الطبقات في هذا التحالف العالمي الذي يحدد ما هي الاقسام الطليعية ، وما هو «سواد الجيش» ، والعدو الرئيسي، الخ.

٦ ــ لكن هنالك رؤية ثانية للامور، تقف على طرفي نقيض من سابقتها، فتؤكد

ان التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية في مركز النظام لا يزال التناقض الرئيسي للنظام برمته . وهذه الاطروحة تعتبر ايضا ان حركة التحرر القومي تشكل جزءا لا يتجزأ من الثورة البورجوازية العالمية . وهذه الاطروحة ، السائدة علنا لا داخل التيارات العمالية الاشتراكية ـ الديمقراطية فحسب ، وانما ايضا داخل تيارات الشيوعية التحريفية ، بل كذلك داخل المعارضة «اليسارية» في الغرب ضمنيا ، انما تشهد على الهيمنة الايديولوجية الاشتراكية ـ الديمقراطية. ولقد كانت في الماضي هي أطروحة الاممية الثانية التي كانت تبرر على هذا النحو انحيازها الى الايديولوجيا الامبريالية . وكان من المفروض ان يكون لينين قد حرر منها الحركات التي تقف «على يسار» الاشتراكية ـ الديمقراطية : لكن ذلك لم يحصل على الاطلاق . وسوف يظل انصار هذه الاطروحة مغمضين اعينهم عن تطور راسمالية الاطراف . وهم لا يرون ـ ما دامت أطروحتهم مطالبة بانكار الامبريالية ـ ان راسمالية الاطراف راسمالية تابعة ، وعاجزة عن تحقيق هدف التحرر القومي ، وغير قادرة بالتالي على تحريك سائر الطاقات الكامنة للثورة الاشتراكية . بالمقابل فانهم يصرون على عزو هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية في الغرب الى عوامل ذاتية وظرفية . لهذا السبب أزعم ان هذه الرؤية الثانية تطور صيغة من الايديولوجيا الامبريالية قد تأخذ الشكل الساذج للاشتراكية الديمقراطية او للتحريفية، كما قد تأخذ أشكالا «يساروية»، بل يساروية متطرفة.

٧ ـ ان التعارض بين هاتين الرؤيتين نلتقيه في كل آن وفي كل مكان ، مكشوفا او مستترا . وأعتقد ان الجدل المثار حول «التبادل غير المتكافىء» كان كاشفا بهذا الصدد . فقد رأينا في الواقع المواقف تتبلور بالتدريج بحسب الانتماءات الايديولوجية الى كل من الكتلتين . ومثال آخر على تعارض الرؤيتين نلقاه في المناقشات الدائرة حول الازمة الراهنة . فبعضهم يعتبر هذه الازمة ازمة الامبريالية في المرتبة الاولى ، اي ازمة التقسيم الدولي للعمل والتحالفات الطبقية العالمية التي تتحكم به . ومصدر هذه الازمة ، حسب هذه الرؤية ، ناجم في الدرجة الاولى عن تراجعات الامبريالية في الشرق ؛ تراجعات غيرت الشروط الموضوعية للصراع الطبقي في المراكز ، كما بدّلت الاطار الموضوعي للتناقضات ما بين الدول الامبريالية . اما الآخرون فيرفضون وصف الازمة بأزمة الامبريالية. انهم يدّعون ان الصراعات الطبقية في المركز هي سببها الاساسي ، وان هذه الصراعات هي التي تحدد الاطار الموضوعي للتراكم على الصعيد العالمي .

ب ـ من جديد حول النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها .

١ ـ ان النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها هي من نتاج الراسمالية ، وعلى الاخص من صنع مرحلتها الامبريالية : فبدءاً من هذه المرحلة توغلت هذه النزعة

داخل الحركة العمالية ، كذلك الى الفكر الذي يدعي الانتماء الى الماركسية في كثير من الاحيان . وتتجلى هذه النزعة على نحو مباشر في انعدام كل اهتمام بالمجتمعات غير الغربية ، الامر الذي يلحق تشويها خطيرا بتاريخ الغرب نفسه. ذلك انه يتعذر فهم الغرب من دون العودة الى الشرق ، ان في الماضي ، في العصر المركنتيلي ، وان اليوم ، في العصر الامبريالي . فالمكاسب (العمالة التامة ، نمو الاجـــور الفعلية ، الخ) التي تحققها شعوب الغرب من وراء استغلال الاطراف ، في الاطار الامبريالي ، تشكل القاعدة الموضوعية لتوغل النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها داخل صفوف الحركة العمالية ، مفسحة بالتالي في المجال امام ايديولوجيـــا البورجوازية كيما تصبح ايديولوجيا المجتمع بأكمله ؛ الامر الذي لم تكن قد تمكنت من تحقيقه تماما قبل المرحلة الامبريالية .

وتترتب على هذا الوضع نتائج هامة على صعيد الانتقال الاشتراكي في المراكز المتطورة . فهل ستكون شعوب الغرب مستعدة للتخلي عن الامبريالية ولمواجهــة المرحلة الانتقالية الطويلة التي ستعيشها بالضرورة قبل ان تعوضها مكاسب التحرر من الرأسمالية عن متاعب اعادة البناء ان لم يرغمها عليه تحرر الاطراف ؟ أقل ما يمكن ان يقال عن النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها انها تؤدي الى اخفاء هــذا الواقع القاسي على شعوب الغرب . وهنا على وجه التحديد تتربص البورجوازيات الامبريالية لليسار وتقف له بالمرصاد .

ثمة مثال نسوقه بهذا الصدد : لقد غدت الامم الغربية أمما لبورجوازيـــات أصغر فأصغر ، بمعنى انه تتركز فيها شرائح متوسطة يتعذر فهم وظائفها بمعزل عن اشتغال النظام العالمي بأكمله ، كما اوضح ذلك بولانتزاس (٥) . ان تضخـــم القطاع الثالث الذي غدا غير منتج ، واحتمال تركز القطاع الرابع في حال حصول تقسيم دولي جديد يحيل بعض الصناعات الى الاطراف ، يقابلان بتركز توثـــد فضل القيمة في الاطراف ، من جراء الاستغلال المباشر بمعدلات اكثر ارتفاعـــا لفضل القيمة ، والسيطرة الشكلية على القطاعات ما قبل الرأسماليـــة ، ونهب الموارد الطبيعية ، الخ . ان اعادة البناء التي يقتضيها الانتقال الاشتراكي بالنسبة الى المجتمعات المركزية ستخلق ، في مثل هذه الشروط ، مصاعب جمّة .

ان الالتباسات التي تحيط بمواقف الحركات الشعبية والعمالية في الغـــرب تفضح تراجعها الانتهازي امام هذه المشكلات . وهذا ما تجلى بوضوح بمناسبة المعركة التي تخوضها اليوم بلدان العالم الثالث من اجل استقلالها الاقتصادي ورفع اسعار موادها الاولية . فالسؤال الذي يطرح نفسه في الواقع يتلخص في معرفة من سيتحمل في النهاية فاتورة فائض ارباح الاحتكارات : الطبقات العمالية

---

٥ ــ نيكوس بولانتزاس : **الطبقات الاجتماعية في الرأسمالية المعاصرة** ، منشورات لوسوي ، سنة ١٩٧٤ .

في المراكز ، ام شعوب الاطراف (بما فيها طبقاتها البورجوازية) ؟ والحال اننا نرى اليسار الغربي يقف ، بلا تردد ، الى جانب الامبريالية ، متذرعا ، كيما يتنصل من مسؤولياته ، بحجة مؤداها ان دول العالم الثالث ، وبالتالي بورجوازياتها ، هي التي تقود هذه المعركة . وقد عرفت البورجوازية الغربية تماما كيف تستغل نقطة الضعف هذه ؛ فقد توصلت ، دون مواجهة صعوبة تذكر ، الى ترويج فكرة مفادها ان للامم الغربية الحق في ثروات العالم الثالث الطبيعية ، وانه لا يتعين على شعوب البلدان المتقدمة ان تكابد من أطماع مشايخ الطرف وبيروقراطيته . وقد نجحت هذه الاطروحة الامبريالية ، على المدى القصير على الاقل ، في منح اليمين بعض الدفع الى الامام ، كما تشهد على ذلك التبدلات السياسية الاخيرة في الانظمة الاوروبية . وثمة فئة هامة من اليسار المتطرف تسير على خطى اليمين بهذا الصدد ، يسبقها على هذا الطريق قادة بلدان اوروبا الشرقية .

٢ ــ ان النزعة الغربية المتمحورة على ذاتها تلحق بالماركسية تشويها شاملا . فقد كادت هذه الاخيرة ان تتحول ، نتيجة لتشنجها الدوغمائي ، من اداة عمل ثورية الى مجرد مذهب اكاديمي .

ان المساجلة التي دارت حول التبادل اللامتكافىء قد زادتنا اقتناعا بأن التذرع بـ «أولوية الانتاج على التداول» ليس في الواقع سوى تعلّة ايديولوجية واهية . ذلك ان المساجلة المذكورة قادت الى طرح القضايا وصياغة المشكلات من زاوية علاقات الانتاج ، وتوليد الفائض على الصعيد العالمي ، والتداول العالمي للفائض الذي تتحكم به علاقات الانتاج الراسمالية الفاعلة على صعيد عالمي . وبمثل هذه المفردات امكن التوصل الى اثبات ان معدلات فضل القيمة الاكثر ارتفاعا في الطرف ، وفضل القيمة المطلقة المستحصل عليها من خلال الهيمنة الشكلية ، والريوع المنقوصة او الملغاة ، تتخفى جميعها خلف ظاهر «الاسعار النسبية» . اما في الواقع ، فنحن هنا امام تولـّد فائض ، وفي الوقت نفسه ، امام توزيع تحتمه سيرورة هذا التولـّد بالذات . ويتحكم التوزيع بدوره بأشكال التراكم : نمو مفرط وغير منتج في قطب ، وقانون الإفقار المطلق في القطب الآخر .

ان الحجة المناهضة للنزعة التداولية تخفي اذن رغبة في رفض تحليل تولـّد الفائض على الصعيد العالمي ، لحصر هذا التولـّد في المراكز وحدها .

تمت المصادرة سلفا على ان فضل القيمة لا تنتج الا في المراكز ، وانه من المحرج بالتالي ان يتنامى انتاجها في الطرف اكثر فأكثر .

ولم يكتف كاي (٦) بأن ضرب صفحا عن حجج المساجلة ، بل افصح ، بمطلق السذاجة ، عن نيته : البرهنة على ان بؤس العالم الثالث غير ناشىء عن فرط استغلاله من قبل الراسمال ، وانما عن **نقص في استغلاله** من قبل هذا الرأسمال . فقانون التراكم الراسمالي يعني رفع مستوى معيشة الجماهير .

---

٦ ــ جيوفراي كاي : **التطور والتخلف ، تحليل ماركسي** ، لندن ١٩٧٥ .

وتاريخ الغرب خير دليل على ذلك . وان اردنا دليلا اضافيا ، وجدناه في بؤس الطرف . ولا يتساءل كاي على الاطلاق حول احتمال وجود علاقة ما بين بؤس العالم الثالث ورخاء الغرب وبذخه . فالاستقرار النسبي لحصة الاجور في الدخل القومي في الغرب يعني على الاقل ان معدل فضل القيمة ثابت فيه ، على الرغم من تضخم الوظائف غير المنتجة التي لا تولد اي فضل قيمة وانما تعيد توزيعها فحسب . اما في الطرف ، فان كتلة فضل القيمة ومعدلها هما بالمقابل في تنام مطرد : فزيادة الانتاجية فيه هي اسرع بكثير من زيادة جزاء العمل . هذه الواقعة الضخمة الباهرة ، التي غدت من بديهيات الامور منذ ايام لينين ، تغيب تماما عن مفكرنا الماركسي الذي ستحظى أطروحته ـ التي تعيدنا في الواقع الى روستو الذي يتجاهل هو الآخر ان التخلف والتطور هما وجها الميدالية الواحدة ـ بعظيم تقدير **مؤسسة فورد** في ارجح الظن .

بالمقابل فان ميشاليه (٧) ، الذي لا تختلف اشكاليته عن اشكاليتنا (النظر الى النظام العالمي في جملته على انه اطار لتولد فضل القيمة) ، يكتب قائلا ان انتشار الشركات المتعددة الجنسيات «يسمح باعادة انتاج موسع عن طريق نقل مركز الاستثمار الى مناطق ترتفع فيها معدلات فضل القيمة مع تميزها بتكوين عضوي مماثل» ، و«يترافق ببنية مندمجة لدائرتي الانتاج والتداول على اساس عالمي» ، او «لا يعني زوال القوانين اللازمة للراسمالية ، وانما بالعكس انتشارها ، عاجلا ، على صعيد عالمي» .

٣ ـ ان الماركسيين الغربيي النزعة ، الذين رفضوا ، مرة واحدة والى الابد ، الاهتمام بحقل عمل الراسمالية الفعلي ، أعني النظام العالمي ، يجدون انفسهم مضطرين الى الارتماء في أحضان الماركسولوجيا . فاجترار النظريات وقراءات **الرأسمال** تنوب عندهم مناب تحليل الواقع . انهم ، كما يقول ميشال بود (٨) ، «يشتقون النظرية من النظرية» . وفرط التخصص ، المتعارض مع روح الماركسية ، يدغدغ الميول الاكاديمية لدى هؤلاء الماركسيين . اما على الصعيد السياسي ، فانهم على الدوام من التحريفيين ، اليساريين او اليمينيين . فمسألة الامبريالية لا تثير اهتمامهم ابدا ، لانها في رايهم وقف على اختصاص غيرهم من الباحثين ، او على المصابين بحمّى العالم الثالث ، او على الذين تجتذبهم الغرابة الاثنوغرافية ، او على ذوي العواطف الغيرية المتدفقة والجياشة . ومن يكن مؤرخا وفق هذا المنطق وهذه العقلية ، ينذر نفسه لكتابة تاريخ الغرب الرائع ، ولتقديم البراهين «العلمية» على ان اوروبا كانت وحدها القادرة على ان تجعل البشرية تتقدم . فهل من دليل أسطع على تحول ايديولوجيا الطبقة السائدة الى ايديولوجيا المجتمع برمته!

---

٧ ـ س.ا. ميشاليه : **الرأسمالية العالمية** ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٦ .

٨ ـ بود ، بيلون ، فرانسوا : **قراءة الراسمالية** ، منشورات انتروبوس ، ١٩٧٦ .

٤ ـ ما من شيء في فكر ماركس كان يهيئه في الواقع لمثل هذا الحظ العاثر. فماركس لم يرغب على الاطلاق في ان يصنف في عداد الانبياء . ولحسن الحظ انه كان انسانا فحسب ، انسانا لم يضع نفسه لا خارج الزمان ولا خارج المكان. لكن العقلية الدينية لدى البشر تولت تحرير ميراثه من صبغة التواضع هذه . فقد نسي بعضهم ان ماركس لم يفعل سوى انه أرسى اسس المادية التاريخية ، وانه لم يكتشف سوى قوانين الرأسمالية الاساسية . وقد فاتهم كذلك انه لم يطمح في اكثر من ذلك ، ولم يطمح على الاخص في حرمان خلفائه من حقهم في دفع عجلة النضال الى الامام وفق شروط جديدة ما كان يعنيه ان يتصورها سلفا . وخيرة هؤلاء الخلفاء ـ لينين وماو ـ لم يحرموا انفسهم على كل حال من ذلك الحق .

ان عطاء اللينينية يتلخص قبل كل شيء في نظرنا في تطبيقها المنهج الماركسي على شروط العصر الامبريالي الجديد . وقد سمح هذا الاطار للينين بأن يحلل تحليلا سليما تحريفية الاممية الثانية ، بردها الى اساسها الموضوعي ، وبأن يصوغ ، انطلاقا من هذا الموقف ، استراتيجية الثورة الاشتراكية وفق الشروط الجديدة للتطور اللامتكافيء داخل النظام الامبريالي . اما عطاء الماوية فهو يتلخص في المقام الاول في استخدام المنهج الماركسي لتحليل شروط الصراع الطبقي في المرحلة الانتقالية .

لقد ظهر ماركس بين عامي ١٨٤٠ و١٨٨٠ ، اي في زمن عمّت فيه الثورة البورجوازية أرجاء اوروبا كافة ، بعد خروجها من بقعتها الانكليزية الصغيرة . في زمن وضعت فيه هذه الانطلاقة حدا للتراكم البدائي الاول ، منهية الدور الذي كان قد لعبه الطرف في هذا التراكم . في زمن كان فيه هذا الاخضاع الاول قد حكم بالجمود ، بل بالتقهقر ، على اميركا اللاتينية ، وآسيا ، وأفريقيا ، بإبادته الجماعية للهنود الاميركيين ، وباتجاره بالرقيق الاسود ، وبتحطيمه الصناعة الهندية ، والمصرية ، وبتجارة الافيون التي فرضها فرضا على الصين ، الخ . في زمن لم تكن فيه هذه القارات قد اقلعت من جديد بعد ، بفعل دمجها كطرف في العصر الامبريالي . ان تجاهل ذلك كله ، والعمل على تحويل شتات من الجمل ، مأخوذة في معظم الاحيان عن مسودات لم ير ماركس ثمة فائدة من نشرها ، الى «كلام منزل» ، يشكل في الحقيقة افظع خيانة بحق ماركس : تحنيطه .

٢ ـ الطبيعة التناقضية للانتقال الاشتراكي .

١ ـ علمتنا التجربة السوفياتية ان الانتقال الاشتراكي لا يقود بالضرورة الى الشيوعية . وقد غدت المساجلة حول طبيعة المجتمع السوفياتي وقوانينه مفتوحة اليوم . وقد اكدنا على ان هذا المجتمع الطبقي هو من نمط جديد ، اذ ان المركزة الدولانية للرأسمال تشكل قفزة نوعية . فهذا المجتمع يلغي بعض القوانين الاساسية للرأسمالية ، وبالتحديد تلك الناجمة منها عن تجزؤ المراكز المتحكمة بها وعن غلبة

العامل الاقتصادي فيها . انه يقيم اذن علاقات جديدة بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية التي تغدو مهيمنة من جديد . لهذا السبب رأى بعضهم انه من المناسب والمفيد اطلاق اسم على هذا النمط الطبقي الجديد . فالماويون الصينيون يسمونه براسمالية الدولة الاحتكارية ، ويطلقون على طبقته الحاكمة اسم البورجوازية الدولانية الاحتكارية، محتفظين للغرب بتسمية الراسمالية الاحتكارية، اي من دون اضافة كلمة «الدولة» . وعلى هذا الاساس نراهم يتكلمون عن «ردة الراسمالية » .

لكن التجربة السوفيانية ليست تجربة معزولة . فالمطلب السياسي الذي تفصح عنه التيارات التي تسود الطبقة العاملة في الغرب مطلب مماثل : الانزلاق التدريجي نحو النمط الدولاني ، او نحو رأسمالية الدولة الاحتكارية (بالمعنى الحقيقي للكلمة ، لا بالمعنى المستخدم من قبل الاحزاب التحريفية) . ان الاشتراكيين - الديمقراطيين الجديين ، اشتراكيي السويد على سبيل المثال ، يعلنون عن ذلك بصراحة : فملكية الدولة لا بد ان تحل محل الملكية المجزأة للراسمال وتشاركهم الاحزاب الشيوعية الغربية هذا الرأي. وكذلك التروتسكيون. والقاسم المشترك بينهم جميعا ايمانهم بالانشراط والتعين الاحادي الجانب بالقوى الانتاجية . اما التيار المنادي بالتسيير الذاتي فانه لم يجب حتى الان على سلسلة الاسئلة التي قد يطرحها الانتقال الى الاشتراكية في الغرب . وأخيرا فان تجربة بلدان العالم الثالث تبدو وكأنها تثبت بدورها انه عندما تكون البورجوازية طبقة صاعدة ، تأخذ على الدوام شكل بورجوازية دولة .

هل نستخلص من هذه المقارنات والمقابلات بأن النمط الدولاني قمين بأن يكون وريثا محتملا للراسمالية ؟ في هذه الحال ، ان الصراعات الطبقية ، الدائرة بين المستغِلين والمستغَلين ، ستعود بالفائدة على طرف ثالث ، على طبقة جديدة قيد التكوّن ، تبزغ جزئيا من بين صفوف الطبقة المستغَلة عينها (بيروقراطية الاحزاب والتنظيمات ، الكوادر التقنية للارستقراطية العمالية ، الخ) .

٢ - تتمثل مساهمة الماوية الخاصة في الماركسية اللينينية بتطوير نظرية تناقضات الطور الانتقالي . ولا مراء في ان هذه المساهمة صيغت في اطار شروط الصين النوعية الخاصة ، ولكن انطلاقا ايضا من اعادة تقييم التاريخ السوفياتي، خرجت عن مدار نظرية الانحطاط الخاطئة ، وهو الانحطاط الذي عزته التروتسكية الى الطابع الفلاحي لروسيا . ان الماوية ، بتحديدها الموضوعي للشروط اللازمة التحالف العمالي - الفلاحي ، قد اكتسبت اهمية عامة ومدى عالميا .

تتجاوز هذه الاهمية ، بكل تأكيد ، حدود تجارب الانتقال مستقبلا من الراسمالية الطرفية وحدها . ذلك ان المشكلات التي قد يثيرها مستقبلا الانتقال من الراسمالية المركزية لن تكون أقل اهمية ، كما انها لن تكون مختلفة في الجوهر. فالقوى عينها التي تنشط في اتجاه ردة يمينية او في اتجاه بزوغ النمط الدولاني في الحالات الطرفية ، ستنشط وتفعل فعلها في الحالات المركزية ايضا ؛ وتدين

هذه القوى بأصلها الى استمرار العلاقات البضاعية ، والبنية التحتية للتنظيم التقني ، وتقسيم العمل خلال المرحلة الانتقالية. هذا بالاضافة الى المصاعب النوعية التي تميز الطور الانتقالي في المركز ، والمتصلة بتصفية الامبريالية . لكن ليس هنالك بعد اي تجربة اجتماعية عن هذا الانتقال ؛ فعامية باريس لم تدم بما فيه الكفاية كيما تواجه هذه المصاعب. لذلك سنقصر ملاحظاتنا على الانتقال في الطرف.

٣ ــ لن نعود ثانية الى الجدل حول المعنى الذي ينبغي اعطاؤه للتنمية المتمحورة على ذاتها ، المستقلة والشعبية ، ولاستراتيجية وضع الصناعة في خدمة التنمية الزراعية ، ولـ «الثورات الثلاث» في علاقات الانتاج ، والتقنية ، والثقافة ؛ فقد سبق ان عرضنا لهذه المسائل في صفحات سابقة من هذا الكتاب او في مؤلفات اخرى . بيد ان ثمة مسائل حيوية تظل بحاجة الى توضيح ، عن طريق الممارسة اولا بكل تأكيد ، ولكن عن طريق التفكير النظري ايضا : مسألة الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى الاقطار الاشتراكية الصغيرة مثلا والتعاون بين الاقطار الاشتراكية ، ومسألة ارساء أسس مثل هذا التعاون بين الاقطار التي قطعت شوطا لا يستهان به على طريق تحررها القومي .

لقد افسحت هذه المشكلات مجالا للتعبير عن آراء متناقضة ، كما تمخضت عن ممارسات متناقضة ايضا ، بالاضافة الى مساجلات ايجابية أثمرت صياغات مطابقة بقدر أو بآخر للواقع . ومن هذا القبيل المناقشات التي دارت حول التنظيم الاجتماعي للنمط الريفي (التعاون او تعزيز الانتاج البضاعي الصغير) ، وحول كيفيات تمفصل الصناعة الكبيرة والصغيرة في خدمة التنظيمات الجماعية، وبخاصة الريفية ، والمناقشة التي وضعت حدا لأسطورة انتحار البورجوازية الصغيرة ، والمساجلات بصدد مزايا الاكتفاء الذاتي ومصاعبه ، او بصدد «حياد» التقنيات المستوردة ، الخ. غير ان المسألتين الاساسيتين اللتين تفصح من خلالهما تناقضات الانتقال عن نفسها هما مسألة الدولة والمسألة القومية .

٤ ــ ان تناقض الانتقال الاشتراكي يكمن في هذا الخيار ذي الحدين : إما ان يتمخض الصراع الطبقي خلال هذا الطور عن بزوغ مجتمع لاطبقي ، واما ان يتمخض عن بزوغ مجتمع طبقي جديد .

لكن أهو مجتمع طبقي جديد حقا ام عودة الى الراسمالية فحسب ؟ فان كنا امام نمط انتاجي جديد ، فان المجتمع الطبقي الدولاني مهدَّد بأن يستقر لحقبة تاريخية طويلة ، ولاسيما ان نمطا كهذا يسمح بقفزة جديدة في تطور القوى الانتاجية ، اي انه نمط تقدمي . والطبقة السائدة في هذا النمط ستكون عندئذ طبقة صاعدة . اما اذا كنا بالمقابل بصدد محض ردة الى الراسمالية ، فان النمط الدولاني سيكون عندئذ نمطا انتقاليا ، غير مستقر وغير تقدمي ؛ ولن تكون هيمنة الطبقة في ظل هذا النمط ، الا تعبيرا عن الانتفاضة الاخيرة للبورجوازية الآفلة .

في مصلحة اي من هاتين الاطروحتين تتكلم الوقائع ؟ ان معرفتنا بالمجتمع السوفياتي لا تزال تشكو من اكثر من ثغرة ، اذ ان تحليل قوانينه الاساسية قد كابد حتى الان من التشويه من جراء رغبة بعضهم في ان يجدوا فيها ، بأي ثمن،

التعبير عن قوانين الاشتراكية ، ومن جراء رغبة بعضهم الآخر في ان يضفوا عليها طابع قوانين الراسمالية : فهناك من بحث فيها ، على سبيل المثال ، عن قانون الميل الى انخفاض معدل الربح . بيد ان هذا المجتمع يبدو مستقرا بما فيه الكفاية، على الرغم من متاعبه الخاصة : استحالة التقدم باتجاه ليبرالي ، تأخر الزراعة المستمر ، التناقضات القومية ، الخ . وفي اوروبا الشرقية كذلك تبدو رومانيا وكأنها قد وطدت بقوة دعائم نمطها الدولاني . لكن بولونيا ، او المجر ، او تشيكوسلوفاكيا ، او يوغوسلافيا ، او كوبا لا تبدو بالمقابل ، من حيث ظواهر الامور على الاقل ، انها بلغت نقطة التوازن الثابت . اما في مصر ، البلد العالم الثالثي الذي حقق شكلا تنظيميا يستلهم النموذج عينه ، ولو على صورة تتسم بالضعف والتبعية ، فقد دلت التجربة ، على ما تشير الظواهر ، ان النمط الدولاني – الذي لم يأخذ قط هنا في الواقع شكله المكتمل – ليس سوى مرحلة من مراحل تطور الراسمالية .

ان تحليل هذه المشكلات يقتضي لا ان ندرس عن كثب اشتغال القوانين الاقتصادية الخاصة بالانظمة القائمة فحسب ، وانما ايضا ان ندمج هذه القوانين في فهم شامل للعلاقات بين القاعدة الاقتصادية وبين قوى البنية الفوقية السياسية والايديولوجية التي تعطي تلك العلاقات سمتها المميزة .

ا – طبيعة المجتمع السوفياتي الاجتماعية .

١ – في اطار تحليل الصلة بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية ، ثمة من ادعى انه بالنظر الى التماثل الكلي بين تطور التقنية في الاتحاد السوفياتي وفي الغرب ، من حيث طراز تقسيم العمل والتنظيم الذي يقتضيه هذا التطور ، فانه يتعين علينا ان نعتبر نمط الانتاج السائد في الاتحاد السوفياتي نمطا راسماليا .

لكن لا مناص في هذه الحال من ان نطرح سؤالين . السؤال الاول يتعلق بآثار مركزة الراسمال على اشتغال النظام . أفلا تمحو هذه المركزة سمة الراسمال المميزة ، اعني تجزؤه ، وتفسر هيمنة الايديولوجيا في الاتحاد السوفياتي ؟ اما السؤال الثاني فيتعلق بامكانية تطور اعلى للقوى الانتاجية على اساس هذه المركزة: أفليس النمط السوفياتي ، الذي يسمح بتخطي الحدود التي يفرضها تزاحم الرساميل ، نمطا جديدا واعلى ؟

كان بوخارين (٩) قد توقع هذا الطراز من رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولئن

---

٩ – نيقولا بوخارين : **الامبريالية وتراكم الراسمال ؛ الاقتصاد العالمي والامبريالية** ، منشورات انتروبوس ، باريس ١٩٧٧ .

لم يضع الاتحاد السوفياتي ، الذي لا يزال متأخرا جـــدا ، هذه الامكانيـــة بعد على محك الوقائع ، فهذا لا يبدو لنا بالضرورة مقنعا . فالنمط الجديـــد ينطلق من الاسفل ليبلغ اعلى المراتب . ولو سمح هذا النمط بتجاوز التناقـــض اللازم للرأسمالية بين المركز والطرف ، أفلا يكون ، بحكم هذه الواقعة وحدها ، نمطا اعلى ؟

٢ ــ ان تحليل المساجلات المتعلقة بالتخطيط السوفياتي يجب ان يتمفصل اذن مع تحليل الطبيعة الاجتماعية ومع تحليل الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي.

فهل نعزو نتائج نهوضه الاقتصادي اللامتكافىء، والأبطأ مما كان متوقعا لها ، وغير المتفقة مع توقعات الخطط ، هل نعزوها الى التشويه البيروقراطي لدولة تبقى عمالية في جوهرها ، حسب الاطروحة التروتسكية ؟ ام ان هذه النتائج تعكس مقاومة الطبقات المستغَلة ؟ وان يكن الصراع الطبقي هو الذي يحدد في الاتحاد السوفياتي ، كما في سائر الاقطار الاخرى ، وتيرة التنمية الاقتصادية وتوجهاتها، فالفرضية التي تفرض نفسها فيهذه الحال هي انه نظرا الى عدم خضوع بورجوازية الدولة لمزاحمة الرساميل التي تتحكم بها فعلا ، فان الاسعار تتحدد بالكلفة بدلا من ان تفرض نفسها عليها بمقتضى قوانين السوق . وفي هذه الشروط تغدو مقاومة الشغيلة لتشديد وتائر العمل، وهو بمثابة اساس لابتزاز فضل قيمة نسبية متنامية ، ايسر وأسهل مما هي عليه في الغرب . فالحق في العمل ، وهـــو مكسب حققته ثورة اكتوبر ، يشكل سلاحا في الصراع الطبقي لم يتمكن النظام القائم من الالتفاف والتحايل عليه الا جزئيا ، عن طريق مضاعفة الاجراءات الادارية الاكراهية . فهل سيقتدر النظام على المضي الى ابعد من ذلك ، فيلغي هذا الحق ليعيد ، عن طريق تسييره لاحتياطي البطالة وتحكمه به ، الشروط العادية لبيع قوة العمل ؟ ولئن تغلبت يوغوسلافيا على هذه العثرة ، فقد الفت نتائج هـــذه الخطوة الى حد كبير عندما قرنتها باعترافها بالتسيير العمالي .

٣ ــ ان هذه الاطروحة المتعلقة بشفافية علاقات الاستغلال في نظام ملكيـــة الدولة السوفياتية المعممة للرأسمال ، وبآثار هذه الشفافية على العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية الايديولوجية ، هذه الاطروحة تستدعي المزيد من التأمل والتمعن في وظائف الايديولوجيا القوموية . والفرضية التي نتقدم بها هنا هي ان النزعة القومية هي الاسمنت الرئيسي لهذا المجتمع . اما في الغرب، فان غلبة العامل الاقتصادي تختزل الايديولوجيا الى ايديولوجيا الاستهلاك والعلم، وتجعل من التقنية ايديولوجيا ؛ وقد غدت آثار هذا الاختزال واضحة ومرئية : ازمة المجتمع ، والقيم ، والشبيبة ، الخ . فهل يحول الاسمنت القوموي فـــي الاتحاد السوفياتي دون نشوب هذه الازمة ؟

يبقى ان نحدد طبيعة النزعة القومية التي نحن بصددها . ففي البدء جرت محاولة لخلق نزعة قومية سوفياتية ، تتجاوز القوميات الروسية ، والسلافية ، والآسيوية . وهذه النزعة القومية ، التي برزت برسالة تحررية تشمل البشرية بأسرها ، التقت في الواقع مع الايديولوجيا التقليدية في دعوتها الى الجامعـــة

السلافية . وقد كان كل من نيقولا برديائيف والكسندر كويره Koyré قد تنبأ بوظيفة هذه النزعة القومية . وقد تخلت بالتدريج عن هويتها السوفياتبة الاولية لتصبح روسية اكثر فأكثر . لهذا السبب تتزايد معارضة هذه النزعة لحركة انبعاث النزعات القومية التركية الاسلامية في آسيا الوسطى ، وسائر النزعات القومية الاخرى في القفقاس وأوكرانيا . والحال ان السكان الروس الكبار ، الذين ما عادوا يمثلون الغالبية ، قد اضحوا مهددين من جراء النمو الديمغرافي بأن يصبحوا أقلية . وقد حالت حتى الان المركزة الدولانية الشديدة في الاتحاد السوفياتي ، على الرغم من اشكالها الاتحادية ، حالت دون حصول صدامات قومية دموية . لكن الى متى ؟ وكيف ستأتي ردود فعل الدولة الروسية على هذه التناقضات ؟ هل تأخذ شكل تنازلات ، بل شكل تخلٍ عن آسيا وإفساح للمجال امامها كيما ترقى الى استقلالات كولونيالية جديدة ، كما يتمنى الايديولوجيون الغربيون ذلك ؟ ام ان ردود الفعل هذه ستأتي على شكل نزعة توسعية وهروب الى الامام ، اي على شكل عدوان خارجي ؟

ب ـ التكنوقراطية والارستقراطية العمالية في الاتحاد السوفياتي وفي الغرب .

١ ـ ان تطور الاتحاد السوفياتي يدعو الى التأمل في مسألة راسمالية الدولة والقوى الموضوعية التي تعمل لجهة تجاوز غير اشتراكي لتناقضات الرأسمالية المعاصرة . وتتلخص المسألة في معرفة ما اذا كان يتحتم على النمط الدولاني ان يأخذ الشكل السوفياتي ، وان يكون عمليا بالتالي محض عاقبة لثورة اشتراكية تم احتواؤها بنتيجة قصور الصراع الطبقي الذي اعقبها . ام ان راسمالية الدولة قابلة لان تتكون بالتدريج انطلاقا من رأسمالية الاحتكارات ، تحت تأثير التركز التدريجي للراسمال وانصهاره مع الدولة . ان أطروحة الامبريالية العليا كانت تفترض على نحو سافر هذا الاحتمال ، بل كانت تعتبره مرحلة ضرورية على طريق التقدم السلمي نحو الاشتراكية . وقد تبنى ريزي ، ومن بعده بورنهام ، أطروحة كاوتسكي وهيلفردينغ هذه وربطاها ب «صعود التكنوقراطيين» (١٠) .

٢ ـ ان الاجابة عن هذا السؤال تفترض تحليلا اكثر شمولية بكثير من التحليل الذي نملكه في الوقت الراهن للعلاقات بين التكنوقراطية والارستقراطية العمالية في البلدان الراسمالية المتطورة .

ان الاتجاه الاشتراكي ـ الديمقراطي في الحركة العمالية في الغرب يعكس

---

١٠ ـ ب.ريزي : **المسار البيروقراطي للعالم** ، باريس ، ١٩٣٩ .

ـ ج. بورنهام : **عصر المنظمين** ، منشورات كالمان ليفي ، باريس ١٩٥٢ .

التكون التدريجي لارستقراطية عمالية ، ملحقة بالاستغلال الامبريالي ، ومتولية فعلا لقيادة الحركة العمالية . ان تاريخ حزب العمال الانكليزي يشهد على ذلك ، وكذلك تاريخ الاشتراكية ــ الديمقراطية الالمانية . لكن مع تكوّن البورجوازية الصغيرة الجديدة ، بدأت الاشتراكية ــ الديمقراطية تمثل ايضا الشكل المستلب لمصالح التكنوقراطية الجديدة ، اي الشريحة العليا من تلك البروليتاريا الميسورة المؤلفة من ذوي الياقات البيض والكوادر التقنية . ولم تعط مساعي رأسمالية الاحتكارات الرامية الى حمل هذه الشريحة الجديدة على تأدية الدور الذي كان الفلاحون قد أدوه في مرحلة سابقة ، دور الاحتياطي المناهض للعمال ، لم تعط هذه المساعي على الدوام النتائج المرجوة منها ، وعلى الاخص في اوروبا الجنوبية والبلاد الاسكندينافية ، خلافا لانكلترا ولالمانيا . وقد حصل من جراء ذلك تمايز بين تيار اشتراكي ــ ديمقراطي يميني، طوعته الاحتكارات، واحتوى الطبقة العاملة الخاضعة للقيادة المتضافرة لكل من التكنوقراطية والارستقراطية العمالية ، وبين تيار آخر اكثر ابهاما والتباسا في هويته ، ومحتفظ بقدر من الاستقلالية ازاء الاحتكارات . ويرتدي هذا التيار تارة شكلا اشتراكيا ــ ديمقراطيا ، في السويد على سبيل المثال ، حيث الغلبة في الظاهر للارستقراطية العمالية التي تجر وراءها الفئة التكنوقراطية ، وطورا شكلا تناحريا ، نظرا لانقسام الحركة بين احزاب شيوعية ترجح فيها كفة الارستقراطية العمالية ، واحزاب اشتراكية من طراز جديد ، تعتمد على زبائن تكنوقراطيين ، كما هي الحال في اوروبا اللاتينية .

٣ ــ هل نستطيع ان نميز ، على هذا الاساس ، بين مشروع خاص بالشيوعية الاوروبية ، شيوعية راسمالية الدولة المستقلة ازاء موسكو ، وهو مشروع قائم على هيمنة الارستقراطية العمالية داخل تحالف يضم التكنوقراطية القومية ، وبين المشروع التقليدي للاشتراكية ــ الديمقراطية ، القائم على مساومة وحل وسط بين الاحتكارات ، والتكنوقراطية والارستقراطية العمالية ؟ بتعبير آخر ، هل يتعين علينا ان نميز التحريفية الجديدة للشيوعية الاوروبية عن التحريفية القديمة التي ورثتها الاشتراكية ــ الديمقراطية عن الاممية الثانية ؟ هل تعبر الشيوعية الاوروبية ، التي لا تزال قيد التكون ومبهمة الملامح بعد ، عن هذا الاتجاه الجديد، ام انها مجرد قناع لانزلاق اشتراكي ــ ديمقراطي لا يزال يصعب الاعتراف به (١١)؟

---

١١ ــ انظر المراجع التالية المتعلقة بالبنية الاجتماعية للحركة العمالية الاوروبية المعاصرة وبايديولوجيتها :

ــ نيكوس بولانتزاس : **الطبقات الاجتماعية في الراسمالية المعاصرة** .

ــ سيرج كريستوف كولم : **الانتقال الى الاشتراكية** ، منشورات سير ، ١٩٥٧ .

ــ **المانيفستو** : منشورات لوسوي ، ١٩٧١ .

ــ ماريو ترونتي : **العمال والراسمال** ، منشورات بورجوا ، باريس ١٩٧٧ .

ــ ايف بينو : **ايطاليا الاخرى ١٩٦٨ ــ ١٩٧٦** ، منشورات ماسبيرو ، ١٩٧٧ . =

مهما يكن من امر ، فان النقل الآلي لدروس اكتوبر ، الذي سبق ان دحضته روزا لوكسمبورغ ، ومن بعدها غرامشي ، يعجز اليوم اكثر من اي وقت سبق عن تلبية آمال من يودون العمل من اجل اوروبا اشتراكية ، والخروج من «غيتو» المنظمات اليسارية الصغيرة .

٤ ـ يبدو ان شوطا هاما قد قطع في مجال تحليل اتجاهات النظام مع اقتراح روبير فوسائير (١٢) لمفهوم «القيمة التطورية» . فالقيمة التبادلية تميز مرحلة التطور الراسمالي القائمة على تجزؤ الراسمال والاستقلال الذاتي للوحدة الانتاجية؛ انها تفترض ان هذه الوحدة ، الواضحة الحدود، هي التي تحدد الشغيل الجماعي الذي يشكل عمله مصدر القيمة المخلوقة ، وأن وقت العمل اللازم اجتماعيا هو الوقت الذي يدفعه الراسمال لهذا الشغيل الجماعي . وتطور القوى الانتاجية يؤدي الى بزوغ شكل جديد للقيمة ، لان انتاجية العمل تغدو من الان مرتهنة الى حد كبير بإنفاقات اجتماعية اجمالية غير مخصَّصة ، كانفاقات البحث والتأهيل التي تتحكم بسوية العلم والتكنولوجيا . عندئذ يكون العمل الضروري اجتماعيا هو العمل الذي ينفق في مجمل الجسد الاجتماعي ، وتتراجع حدود المجال الذي يحدد العامل الجماعي لتنصهر مع حدود الامة ، وربما مع حدود النظام العالمي.

يستعين فوسائير بمفهوم القيمة التطورية هذا لتحليل تمفصل تحويلات القيمة في كل مرحلة من مراحل التطور الراسمالية ، في نظام الضريبة ـ النفقة العامة من جهة اولى ، (حيث يبين كيف انه عندما تبلغ التحويلات التي يسببها هذا النظام مستوى عاليا للغاية ، ٤٠ بالمئة من الناتج القومي ، تصبح الضريبة وسيلة تسيير اقتصادي ، فيتم الانتقال من جراء ذلك من تسيير بواسطة القيمة التبادلية الى تسيير بواسطة القيمة التطورية) وفي نظام النقد ـ الاعتماد من جهة اخرى (حيث يشير الى ان هذا الانتقال يبرز من خلال ترابط نظام الاعتماد وتدويله Etatisation) .

ـ دفاتر الدراسات الاشتراكية : **الاندماج الاوروبي والحركة العمالية** ، منشورات ايدي ، باريس ١٩٦٤ .

ـ فرناندو كلودين : **الشيوعية الاوروبية** ، ماسبيرو ، ١٩٧٧ .

ـ هنري فيبر : **الحزب الشيوعي الايطالي عند منابع الشيوعية الاوروبية** ، منشورات ١٠ـ١٨، باريس ١٩٧٦ .

ـ **التجربة البرتغالية** ، ماسبيرو ، ١٩٧٧ .

ـ **جيمس ونشتاين : أفول الاشتراكية في اميركا ١٩١٢ ـ ١٩٢٥** ، ١٩٦٧ .

ـ دانيال ليندنبرغ : **الماركسية المفقودة** ، منشورات كالمان ليفي .

ـ فرناندو كلودين : **ازمة الحركة الشيوعية الدولية** ، ماسبيرو .

١٢ ـ روبير فوسائير : **المجتمع** ، منشورات لوسوي ، ١٩٧٧ .

ان بزوغ القيمة التطورية يعكس التناقض بين المستوى الذي بلغته القوى الانتاجية وبين ديمومة العلاقات الانتاجية القديمة التي غدت غير مطابقة . وقد تم التغلب جزئيا على هذا التناقض ، الذي بات مرئيا وجليا ، في النمط الجديد الذي هو رهن الانشاء اليوم في الغرب ، والذي يصفه فوسائير بالنمط الرأسمالي ـ الدولاني. غير ان القيمة التطورية تفعل فعلها ايضا فياطار النمط الاشتراكي ـ الدولاني الذي يشكل الطريق الثانية (تاريخيا ، الطريق السوفياتية) لتخطي التناقض من دون القضاء على الطبقات .

ينطوي هذا التحليل على خطوة الى الامام تبدو لنا غنية بالوعود. فمفهوم القيمة التطورية يحدد الاجابة عن السؤال الذي يطرحه الشغيل الجماعي بالمعنى الذي اشرنا اليه في **قانون القيمة والمادية التاريخية** : انفجار حدود الوحدة الانتاجية . ويمضي فوسائير قدما ايضا على طريق التحليل المتعلق باعادة الانتاج الموسعة في الرأسمالية المتقدمة . لكننا نرى انه من الممكن المضي الى ابعد من ذلك بعد .

وبالفعل ، الا تترافق ديمومة شكل القيمة ، ولو في مظهر جديد ، بالضرورة بشكل تقسيم العمل والدولة ، وهما للتناحرات الطبقية بمثابة اساس وحقل عمل؟ الا يؤدي شكل القيمة الجديد ، الذي يرافق القضاء ، لا على الرأسمال ، بل على تجزؤه ، الى شفافية علاقات الاستغلال ؟ فان كان الامر كذلك ، تعين على النمطين الرأسمالي ـ الدولاني والاشتراكي الدولاني ان ينزعا الى فرض غلبة الايديولوجيا من جديد في اعادة الانتاج . فالفصل بين الدولة والمجتمع المدني ، بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، وقف على النمط الرأسمالي الحقيقي وحده ، وهو النمط القائم على تفتت السلطة الاقتصادية وعلى الايديولوجيا الاقتصادوية للسوق المعممة . فالديمقراطية في الغرب لم تلازم الرأسمالية مصادفة واتفاقا . وتجاوز تجزؤ الراسمال بالقيمة التطورية يفضي الى الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ، بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ؛ وبتعبير آخر ، يقضي على الديمقراطية ويعيد عهد الاستبداد الايديولوجي ، سواء أفي شكل الانسان الاحادي البعد في الغرب ، ام شكل الايديولوجية القومية ـ الاشتراكية المزعومة في اوروبا الشرقية . ويأتي هذا التحليل ، الذي استهلته مدرسة فرانكفورت بدءاً لا من التوتاليتارية الهتلرية ومن الستالينية فحسب ، وانما ايضا من التوتاليتارية المستبطنة للمجتمع الغربي المتقدم ، يأتي هذا التحليل اذن في الظرف المناسب ليذكّر بأن البديل الآخر ـ اي القضاء على القيمة ، وعلى تقسيم العمل ، وعلى الدولة ، وبالتالي على الطبقات ـ يوسع على العكس ويعمق آفاق المجتمع المدني، وبالتالي الديمقراطية ، التي تصبح فوضوية بالمعنى الاشتقاقي للكلمة(١) . وينبغي ان نضع ضمن هذا الاطار العودة الى الوراء التي قامت بها حنّة ارنت في قلب

---

١ ـ الفوضى Anarchie : اشتقاقيا عن الاصل اليوناني (انارخيا) : غياب السلطة والامرة . ـم ـ

مدرسة فرانكفورت بالذات ، فاختزلت هذا التحليل الثر لبزوغ النزعة الاطلاقية الايديولوجية بالتوازي مع تطور القاعدة الاقتصادية ، الى مخطط التوتاليتارية ، وهو مخطط سياسي النزعة منفصل عن جدلية القاعدة والبنية الفوقية . وهذا الاختزال ، الذي يتهرب من مشكلة النزعة الاطلاقية الايديولوجية في الغرب المتقدم ، قد انتهى به الامر الى الانحطاط تدريجيا الى مستوى الايديولوجيا البورجوازية كما يصوغها في فرنسا ريمون آرون وتلامذته الذين يتبنون لحسابهم علم السياسة الاميركي .

٣ ـ أطروحة العوالم الثلاثة ورد الاعتبار للظاهرة القومية .

١ ـ تصنف أطروحة «العوالم الثلاثة» بلدان النظام العالمي في مجموعات ثلاث : العالم الاول (ويضم الدولتين العظميين ، اي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ، والعالم الثاني (ويتألف من دول كبرى متوسطة الاهمية : دول اوروبا الغربية واليابان التي تعتبرها هذه الاطروحة امبرياليات ثانوية ، وبلدان اوروبا الشرقية) ، والعالم الثالث (البلدان الآسيوية ، والافريقية ، والاميركية اللاتينية).

يرمي هذا التصنيف الى ان ينوب مناب التقسيم الجدانوفي القديم للعالم الى معسكرين ، والذي كان يصنف الاقطار تبعا لطبيعتها الاجتماعية (راسمالية او اشتراكية) ولسياستها الخارجية (الانحياز الى جانب الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي) زاعما ان هذين المستويين مرتبطان ارتباطا وثيقا لا فكاك له . وعندما تشكلت مجموعة اللامنحازين ، بمبادرة من تيتو وعبد الناصر ونهرو ، جرى تطبيق المنطق عينه على بلدان هذه المجموعة . فقد تم الربط بين سياستها الخارجية المحايدة وبعض خصائص انظمتها الاجتماعية ، التي وصفت بديمقراطية قومية ، وب «طريق غير راسمالية» . لكن شمول حركة عدم الانحياز لجميع بلدان آسيا وأفريقيا عمليا ، افرغ هذا التحليل المزعوم من محتواه .

ان الاطروحات السوفياتية هذه خاطئة ، ونحن نؤكد ما يلي : ١ ـ ان المجتمعات المسماة اشتراكية ليست اشتراكية في الحقيقة ؛ بل تشكل مجموعة جديدة من المجتمعات الطبقية ، قائمة على النمط الدولاني ؛ ٢ ـ ان العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية علاقات غير متكافئة ؛ ٣ ـ ان المجتمعات المسماة ديمقراطية قومية هي مجتمعات راسمالية طرفية ؛ ٤ ـ ان كانت ثمة علاقة بين البنية الاجتماعية لبلد من البلدان وسياسته الخارجية ، فان هذه العلاقة لا تقبل الاختزال الى تعيين أحادي الاتجاه تتحدد بموجبه درجة اشتراكية هذا البلد او لااشتراكيته تبعا لموقفه المؤيد للاتحاد السوفياتي او المناهض له ؛ ٥ ـ ان سلسلة الاطروحات هذه لا تهدف في الحقيقة الا الى اخفاء سياسة الدولة العظمى التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي والتستر عليها ؛ ٦ ـ ان الانحياز

الذي تدعو اليه اخيرا هذه الاطروحات (انحياز تام او معتدل ، واعتبار عدم الانحياز طورا انتقاليا) يشكل عامل تمجيد لدينامية صراع الطبقات الداخلية والنضال المناهض للامبريالية ؛ فهذه الاطروحات ، بارغامها جميع القوى الاجتماعية والسياسية على الاختيار بين الإمرة الاميركية والامرة السوفياتية تخضع الصراعات الاجتماعية لمقتضيات الانحيازات الخارجية ، فتقلص بالتالي البعد المناهض للراسمالية الذي كان بامكانها ان تكتسبه .

٢ ــ ربما كانت اعادة التصنيف ، الذي تقترحه الاطروحة الصينية حول العوالم الثلاثة (١٤) ، تنطوي بالمقابل على قدر من المبالغة في شد الحبل الى الطرف الآخر . فاعادة التصنيف هذه تعتمد في الواقع على العامل القومي وحده، بعد اختزاله ، فضلا عن ذلك ، الى حجم الامم ومكانتها في النظام . فهنالك الدولتان العظميان ، القادرتان وحدهما على العمل المباشر وغير المباشر في سائر أرجاء المعمورة . وهنالك المجتمعات المتطورة ، المستقلة اقتصاديا (في اطار تبعية متبادلة غير متكافئة) لانها تكونت تاريخيا كمجتمعات متمحورة على ذاتها (مجتمعات تعيش في ظل النظام الراسمالي او في ظل راسمالية الدولة) ، والتي فقدت القدرة على التدخل السياسي على الصعيد العالمي . وهنالك اخيرا المجتمعات المتخلفة ، التابعة اقتصاديا ، لانها تكونت تاريخيا كأطراف خاضعة ومتجهة الى الخارج ، والمتسمة بالضعف وعدم الاستقرار على الصعيدين السياسي والعسكري. ولا تفيد هذه الاطروحة بشيء بصدد الهوية الاجتماعية الدقيقة لهذه الانظمة ؛ وكل ما في الامر انها تعلمنا ان الانظمة المعنية غير اشتراكية ، باستثناء الصين (غير خاضعة للتصنيف او هي من بلدان العالم الثالث ؟) والبلدان الاشتراكية الآسيوية (كوريا ، فيتنام ، كمبوديا ، لاوس) وكوبا على الارجح ؛ فهذه الاقطار تعتبر اشتراكية ومن أسرة العالم الثالث في آن معا . أما فيما يتصل ببقية الاقطار الاخرى ، التي عُدّت غير اشتراكية ، فان الاطروحة لا تبخل في تعريف خصوصيات طبيعة الكتلة المهيمنة التي ينتمي كل قطر منها اليها .

رد الاعتبار هذا للواقعة القومية يجد ما يؤيده في تجارب البلدان كافة . فالعامل القومي يظل قائما ، مستمرا حتى في اثناء بناء الاشتراكية : فلنستذكر هنا العلاقات بين الصين وفيتنام وكمبوديا على سبيل المثال ، او بين يوغوسلافيا والبانيا . وثمة نصوص اخرى (**المذكرة ذات النقاط الخمس والعشرين والمدافعون عن الاستعمار الجديد** وغيرهما) توضح معنى الصيغة : «الدول ترغب في الاستقلال ، والامم في التحرر ، والشعوب في الثورة» .

---

١٤ ــ **مساجلة حول الخط العام للحركة الشيوعية الدولية ١٩٦٢ ــ ١٩٦٤** ، منشورات بكين ، ١٩٦٥ ؛ **نظرية الرئيس ماو حول الانقسام الى عوالم ثلاثة** ، صحيفة **رنمان ريباو** ، ١ تموز ١٩٧٧ . ــ **نظرية الثورة وممارستها** ، صحيفة **زيري اي بوبوليت** ، تيرانا ، ٧ تموز ١٩٧٧ ، وهذا المقال يتضمن نقدا لوجهة النظر الصينية .

تتحدد الشعوب بالتكتلات الطبقية المناهضة للراسمالية ، المختلفة في المركز عما هي عليه في طرف النظام الامبريالي . اما الامم فتشكل الوحدة التاريخية للطبقات المتناحرة . وتتحرك الامم بواسطة الدول ـ القومية بقدر او بآخر ـ التي هي ادوات السياسة ، اي ادوات التحالفات الداخلية والخارجية .

٣ ـ بيد ان اطروحة العوالم الثلاثة تفقد قدرا من سدادها اذا ما اختزل الواقع برمته الى العامل القومي . فهذا الاختزال يقودنا الى نظرية أحادية الجانب، غير ماركسية ، تجعل من الامم بديلا عن الطبقات ، وتحث على التخلي عن تحليل التناقضات والتحالفات الطبقية الداخلية والخارجية التي يفعل النظام فعله ويعيد انتاج ذاته ويتحول من خلالها .

ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة دولتان عظميان فعلا ، ومجتمعان طبقيان . لكن تاريخهما ليس واحدا ، كما انهما لا يحتلان موقعين متناظرين ومتماثلين في النظام العالمي . فالولايات المتحدة هي الدولة العظمى الامبريالية التي ورثت التكون المتدرج للامبريالية خلال القرن الماضي ، كما ورثت الاندثار الجزئي للامبرياليات الثانوية باعتبارها دولا عالمية . وهي تتدخل في مجمل العوالم غير الاشتراكية وغير السوفياتية ، تمشيا مع القوانين الاقتصادية للامبريالية (توظيف الرساميل ، استخراج فائض العمل ، الخ) . اما الاتحاد السوفياتي فقد تكوّن كمجتمع طبقي جديد بعد ثورة اشتراكية ، وبعد ان حصر داخل حدوده، ومن ثم داخل منطقة نفوذ محددة . والحق ان نمط التنظيم الداخلي لكل من البلدين ، وشكل تدخلاته الخارجية متمايزان ويتسمان بالخصوصية .

ولا تحتل اوروبا الغربية واليابان من جهة اولى ، وأوروبا الشرقية من جهة ثانية ، هي الاخرى مواقع متماثلة . فهي تختلف على صعيد بنيانها الداخلي اختلافها على صعيد موقعها الدولي .

ان مختلف دول العالمين الثاني والثالث لا تناضل على نحو واحد من اجل استقلالها ، كما انها لا تناضل من الاساس من اجل استقلال واحد . كذلك فان امم العالم الثالث لا تناضل كلها من اجل التحرر على نحو متماثل . اما التكتلات الشعبية للطبقات الثورية فهي تختلف بكل تأكيد من بلد الى آخر . ثم ان اعداء هذه الاستقلالات ، وهذه الحركات التحررية المتباينة المضمون ، وسائر الثورات المطروحة على جدول الاعمال ، لا يحملون هوية واحدة في كل مكان ، كما انهم ليسوا منظمين في اطار تكتلات متماثلة . فالعدو الرئيسي لا يحمل هوية واحدة في كل من انغولا وتشيكوسلوفاكيا .

لا تشكل السياسة الخارجية اذن بحال من الاحوال مجالا وثيق الالتحام بالطبيعة الطبقية لمختلف الامم . حسبنا ان نستذكر كيفية انعقاد التحالفات وتفككها (اثيوبيا والصومال على سبيل المثال) حتى ندرك ذلك . فالكتلة الشعبية المستقلة ذاتيا ، والتي تقود النضال بحزم وصرامة وفق مصالحها الخاصة ، قادرة بكل تأكيد على عقد تحالفات واسعة للغاية ، أداخلية كانت ام خارجية (فيتنام على

سبيل المثال) ؛ لكن اذا ما نابت التحالفات مناب الكتلة الشعبية ، العاجزة والمقصّرة ، غدت القوى الشعبية ألعوبة بين أيدي الدول العظمى .

٤ ــ ان تحليل اشتغال الشبكة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للعالم الرأسمالي بات اليوم متقدما بما فيه الكفاية . لكن لا يسعنا مع الاسف ان نقول الشيء نفسه بالنسبة الى الشبكة السوفياتية . فالابحاث المتعلقة بالاشتغال الاقتصادي لتقسيم العمل داخل منظمة «الكوميكون» لا تزال تتسم بالسطحية ، وهي مستوحاة بشكل عام من آراء ايديولوجيين تحريفيين . أما الدراسات النقدية للشبكة السوفياتية ، فهي لا تزال تشكو من علة اسقاط نتائج تحليل النظام الغربي على هذا الواقع الجديد .

٥ ــ من ميزات الاطروحة الصينية عن الاشتراكية ــ الامبريالية والسياسة التوسعية السوفياتية انها تقترح دمج السياسة السوفياتية في اطار احالة شامل، يحدد سمات الوضع الدولي الجديد بدءاً من اواسط الستينات تحديدا عينيا . فقد شهد العالم غداة الحرب العالمية الثانية ، من منظور هذه الاطروحة ، مرحلة محددة من الامبريالية تميزت بعدد من السمات ، منها على الاخص الهيمنة الاميركية على مجمل النظام الامبريالي ، وانزواء الاتحاد السوفياتي المنطوي على نفسه ، وعزلة الصين . وقد شارفت هذه المرحلة على الانتهاء ودخلنا في طور تبدلت فيه العلاقات . فالنظر يعاد بالفعل في الهيمنة الاميركية على مجمل النظام: اولا وأساسا نتيجة لنضالات التحرر القومي (الحدث الاهم بالنسبة الى الولايات المتحدة كان فشل سياستها في آسيا ، في الصين وفيتنام) ، وفي المرتبة الثانية فقط نتيجة لتبدل العلاقات ما بين الدول الامبريالية ، اي بين القسم الاميركي المهيمن والاقسام الثانوية والاوروبية واليابانية . وفي هذا الاطار يتمفصل تجدد الصراعات في المراكز الضعيفة (اوروبا الجنوبية) حول انطلاقة حركة التحرر القومي ، تماما كما تحاول بورجوازيات الاطراف ان تمنح نفسها نفحة جديدة بفرضها اقتساما جديدا لفضل القيمة العالمية يكون أقل غبنا لها .

واعادة النظر هذه في الهيمنة وفي التوازن العالمي تقود الاتحاد السوفياتي ، على ما تذهب اليه **الاطروحة الصينية** ، الى التفكير باستغلال الأفول الاميركي على امل اقامة امبراطورية جديدة فوق منطقة اوسع بعد . فخلال الفترة الماضية بأكملها كان الاتحاد السوفياتي اسير حدود حزامه الامني ، يتمتع بمناطق خاضعة له مباشرة من دون ان تكون له قواعد فيما وراءها ، ولاسيما ان الاحزاب التحريفية كانت هي بدورها معزولة عن الحياة السياسية في اقطارها . وكانت الامبريالية الاميركية تتمتع بهيمنتها على نظام واسع ومنظم ، وتعتمد على بديل مزدوج في اطار تحالفات طبقية شتى : على البورجوازيات الامبريالية الثانوية، الاوروبية واليابانية (بورجوازيات اقطار العالم الثاني) وعلى الطبقات المستغِلة في العالم الثالث .

هذا التحليل يفترض رؤية لتطور الاتحاد السوفياتي انطلاقا من ثورة كانت اشتراكية في الاصل قبل ان تنحط من بناء الاشتراكية الى مجتمع طبقي .

ولست هنا في صدد فتح نقاش حول طبيعة هذا المجتمع الطبقي وقوانينه ؛ لنقل باختصار ان هذا المجتمع الطبقي لا يتمتع ، في الوقت الراهن ، بامبراطورية هي في حجم شهواته وطموحاته . فأقطار اوروبا الشرقية ، التي يمكن ان تدرج في عداد دول العالم الثاني من حيث مستوى تطورها ، تبقى أقطارا صغيرة . لكن المشكلة الاساسية تكمن في افتقار الاتحاد السوفياتي الى القواعد في العالم الثالث . فليس في العالم الثالث نظام واحد ارتبط على نحو وثيق ، في تحالف طبقي ، مع النظام السوفياتي . لقد افاد الاتحاد السوفياتي من تحالفات مؤقتة مع البورجوازيات المتزعمة لحركات التحرر القومي ، وسعى الى انتزاعها من دائرة الهيمنة الاميركية ، ونجح في ذلك ، وانما لفترة من الزمن . فالمثال المصري يعطي الدليل الساطع على هشاشة هذه التحالفات . سيحاول الاتحاد السوفياتي اذن استغلال الأفول الاميركي لتشييد هذه الامبراطورية ، وذلك عن طريق البحث عن مواقع حقيقية هذه المرة في العالم الثاني وفي العالم الثالث . وسوف يسعى ، في جملة ما يسعى اليه ، الى الافادة من التحول المحتمل للامبرياليات التابعة السابقة الى امبرياليات ـ اشتراكية تابعة ، والى استغلال هذا التحول لصالحه.

ان الاهداف التي يسعى الاتحاد السوفياتي وراء تحقيقها لا تختلف كثيرا عن اهداف الامبريالية الكلاسيكية : البحث عن مصادر استغلال خارجية تسمح بتعزيز التحالف التحريفي (خضوع طبقته العاملة لطبقته السائدة في اطار هيمنة ايديولوجيا قوموية) المرشح لخلافة التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي . ويتعين على هذا البحث ، بطبيعة الحال ، ان يتبنى أشكالا خصوصية تتفق مع الوضع الراهن . فالبحث عن المواد الاولية ، على سبيل المثال ، قد يكون ثانويا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، نظرا الى تطوره التاريخي على اساس الاكتفاء الذاتي ، الذي أتاحته له حدوده الشاسعة وتجربته التي قولبتها في البداية ثورة اشتراكية؛ وقد يكون اخضاع بلدان صناعية متقدمة ، قادرة على تقديم تكنولوجيا اكثر فعالية، أوفى بالغرض وأكثر استجابة للحاجات السوفياتية . ويتعين علينا كذلك ان نميز، من هذا المنظور ، بين الاهداف الاستراتيجية والوسائل التكتيكية . فقد يكون السعي وراء قواعد بعيدة مجرد وسيلة تكتيكية ، في الصراع ضد الامبريالية الاميركية المنافسة ، من اجل الحصول على تقسيم افضل للنفوذ في مناطق اخرى . وهكذا فان كلا من العالم العربي وشبه القارة الهندية وافريقيا ، وهي «المناطق الرخوة» في الطرف ـ بالتعارض مع اميركا اللاتينية الواقعة مباشرة تحت الهيمنة الاميركية الشمالية ، وحيث تتواجه حركات التحرر القومي ومصالح الامبريالية المهيمنة ومصالح الامبرياليات الثانوية والنزاعات المحلية الاساسية ـ قد تغدو من جراء ذلك الساحات الرئيسية لـ «نزاع القرن» من دون ان تكون بالضرورة الهدف النهائي لهذا النزاع .

بقي ان نعرف هل يتطابق هذا التحليل مع المآرب الحقيقية لمن يسميهم

الصينيون «القياصرة الجدد» . ثمة مؤلفات (١٥) تذكرنا بالفعل ، وان تكن مجردة في الواقع من كل قيمة علمية ، بأن ثمة تيارات ايديولوجية في الاتحاد السوفياتي ترى في الهرب الى الامام من خلال سياسة معاداة الصين وسيلة مثلى للتغلب على الازمة الداخلية ، وعلى الاخص على تمرد الشعوب الآسيوية المضطهدة داخل الاتحاد .

---

١٥ ـ اندريه آمالريك : **هل يبقى الاتحاد السوفياتي على قيد الحياة عام ١٩٨٤ ؟** . باريس سنة ١٩٧٧ .

الفصل الثامن

نظرية الامبريالية وازمتها الراهنة

تلخص الاطروحات الثماني التالية مجمل استنتاجاتنا .

أ ــ ان نظرية الامبريالية مرادفة لنظرية تراكم الرأسمال على الصعيد العالمي، لنظرية تمفصل شتى انماط ابتزاز فائض العمل القائمة على الكيفيات النوعية للتطور اللامتكافىء في عصرنا . والقانون الاساسي الذي يتحكم بالتراكم على الصعيد العالمي هو اذن تعبير عن قانون القيمة الذي يفعل فعله على مستوى النظام الامبريالي برمته .

١ ــ لقد شيدت نظرية نمط الانتاج الرأسمالي في **الرأسمال** بالفعل انطلاقا من صياغة قانون القيمة (راجع **قانون القيمة والمادية التاريخية**) . فقانون القيمة لا يعلل طابع الناتج الاجتماعي في النمط الرأسمالي ، وهويته البضاعية فحسب؛ ولا يكشف عن اصل الربح ، اي فضل القيمة فحسب ؛ بل يسمح ايضا بفهم قوانين التراكم التي تتحكم باعادة انتاج النمط الرأسمالي وبتوسعه وانتشاره . وهذه القوانين ، التي تفصح عن نفسها من خلال التوازنات ــ اللاتوازنات بين قطاعي الانتاج الرأسمالي (انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك) ، تعطي قيمة قوة العمل قواما موضوعيا ، وذلك بقدر ما تثبّت قوانين التراكم العلاقة بين قيمة قوة العمل ومستوى تطور القوى الانتاجية .

ان وحدة سوق البضائع والرساميل وقوة العمل ، اي الوجود المتماد (١) لدولة بورجوازية ولبورجوازية ولطبقة عاملة ، يشكل الاطار الضروري الذي يعطي قانون القيمة مدلوله .

٢ ــ ان الفرضية الكامنة التي يمكن استنباطها من تحليل **الرأسمال** هي ان هذا القانون يعمل في اطار كل مجال من المجالات القومية الرأسمالية ، اي انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، الولايات المتحدة ، الخ . فهو يتطابق بالفعل مع واقع منتصف القرن المنصرم الذي هو موضوع تحليل ماركس . بيد انه لم يعد ينطبق على واقع اليوم ، لان تداول الرأسمال واعادة انتاجه يتمان على صعيد عالمي ، ولان البضائع والطبقة العاملة نفسها باتت تنزع الى ان تصبح عالمية بدورها . فما من مجال قومي ، بما فيه مجال الولايات المتحدة ، عاد يشكل ذلك الاطار الكافي لاحتواء اعادة انتاج شروط التراكم .

٣ ــ يتعين اذن بناء نظرية الامبريالية على اساس البنية التحتية لنظرية القيمة الفاعلة على صعيد عالمي ، كما يتعين على قانون القيمة ان يعلل ويفسر المستويات المختلفة لسعر بيع قوة العمل في مختلف أقسام النظام الامبريالي .

وتتلخص أطروحتنا بهذا الصدد على النحو التالي: أ ــ ان البضائع ، باعتبارها عالمية ، تتمتع بقيمة عالمية واحدة ؛ ب ــ ان الرأسمال ، باعتباره عالميا ، ينزع الى الاخذ بمعدل جزاء وسطي او سلم محدد من المعدلات المتبنيَنة بدالة هذا المعدل الوسطي ؛ ج ــ ان سوق قوة العمل تظل مجزأة ، وان الشروط المحلية للصراع الطبقي تسمح من جراء ذلك بمعدلات متفاوتة لفضل القيمة .

وليس في رأينا من تفسير آخر لتفاوت سعر قوة العمل . ومن ينفي العلاقة الموضوعية بين قيمة قوة العمل وتطور القوى الانتاجية ، يجد نفسه مكرها على ان يجعل من الاجر الفعلي مقولة اختبارية ؛ فإما ان تكون متعينة بالبيولوجيا («الاعاشات»)، الامر الذي يؤدي الى احلال قانون للسكان محل قانون التراكم، واما الا تكون متعينة على الاطلاق .

لكن ان لم يكن بد من تثبيت الصلة بين قيمة قوة العمل وتطور القوى الانتاجية ، فمن الواجب قبلئذ تحديد هوية القوى الانتاجية التي هي موضوع البحث : اهي القوى الانتاجية القطاعية ، ام القومية ، ام العالمية ؟

فداخل المجال القومي الواحد يتفاوت تطور القوى الانتاجية من فرع الى آخر؛ لكن قيمة قوة العمل تكون مع ذلك واحدة . والخطاب الذي يربط هذه الاجور بالانتاجيات القطاعية هو بالضرورة خطاب هامشي وحشوي ، ذلك انه تستحيل مقارنة الانتاجية من فرع الى آخر . ان وحدة سوق البضائع ، والرساميل ، والعمل من جهة ، وتعيين توازنات التراكم داخل هذه السوق من جهة اخرى ،

---

١ ــ المتماد Coéxtensif : صفة المعنى المجرد الذي يمتد شموله الى معنى مجرد آخر بكامله او بجزء منه . ــم ــ

يحتّمان الاستنتاج بأن قيمة قوة العمل ترتبط موضوعيا بالمستوى القومي («الوسطي») لتطور القوى الانتاجية .

لكن اذا كان سوق البضائع والرساميل من جهة ، والمجال الذي تتحقق فيه توازنات التراكم من جهة اخرى ، قد اضحيا عالميين ، فان قيمة قوة العمل على صعيد النظام العالمي تغدو مرتبطة بالمستوى العالمي «الوسطي» لتطور القوى الانتاجية . ومن ثم لن يعود ثمة مجال لتبرير التفاوتات القومية لاسعار قوة العمل بتفاوت مستويات التطور القومية الوسطية ، ولا يكون لهذه التفاوتات من تفسير الا تجزئة الطبقة العاملة وتقسيمها الى أقسام متمايزة . وبذلك يعاد بالضرورة ادخال عنصر الدولة ـ السياسة ـ الصراع الطبقي في نظرية الامبريالية .

٤ ـ اذا كانت الاسعار المتفاوتة لقيمة قوة العمل تجد ما يفسرها في الشروط العينية للصراع الطبقي ، فانها تطرح بالمقابل مسألة اعادة انتاج قوة العمل .

فليس ثمة ما يؤكد بأن هذه الشروط تسمح بالضرورة وفي كل مكان باعادة انتاج كل قسم من اقسام قوة العمل . فبعضهم ينسى ، مثلا ، ان عدد سكان ارلندا كان يضاهي عدد سكان انكلترا عندما غزتها هذه الاخيرة ، في مستهل المرحلة المركنتيلية وطور الانتقال الى الراسمالية : فالسيرورة التي سمحت بالتوسع الانكليزي هي عينها التي حكمت بالدمار على الامة والشعب الارلنديين . وليس ثمة ما يؤكد بأن ظاهرات تدمير مماثلة لقوة العمل لا تسم النظام الامبريالي بميسمها في عصرنا ايضا .

٥ ـ ان معالجة موضوع النظام الامبريالي تعني معالجة منظومة من التشكيلات، لا معالجة النمط الراسمالي الذي امتد على العالم بأسره . وفي منظومة التشكيلات هذه تخضع جميع الانماط غير الراسمالية لسيطرة الراسمال ، ومن جراء ذلك يتم انتزاع فائض عمل من المنتجين غير المبلترين لتحويله الى ربح للراسمال . وتؤثر هذه السيطرة الشكلية على شروط اعادة انتاج قوة العمل غير المبلترة .

٦ ـ ان سعر قوة العمل في المراكز الامبريالية ليس مستقلا عن السعر المعمول به في الاطراف الخاضعة ، وذلك ما دام المفروض بالسعر الوسطي لمجمل قوة العمل ان يتناسب مع قيمتها ، بالارتباط مع تطور القوى الانتاجي على الصعيد الاجمالي . وبالفعل ، ان سعر قوة العمل في المركز مرتبط وثيق الارتباط بالطابع الامبريالي لنظام الاستغلال الراسمالي .

٧ ـ ان التبادل اللامتكافىء الذي يظهر على مستوى اسعار البضائع لا ينجم اذن عن ظاهرات تحتل موقعها على صعيد التداول ، وانما يعكس شروط تكوين فائض العمل في النظام الامبريالي وتوزيعه .

٨ ـ لا تتألف المجتمعات البورجوازية من الطبقتين العمالية والبورجوازية فحسب . ففي المراكز المهيمنة تشارك طبقات وشرائح عدة في الانتاج او تضطلع بوظائف غير انتاجية . والحال ان توزيع هذه الوظائف والاشغال ليس مستقلا عن

تقسيم العمل على الصعيد العالمي . فمن ينتج القيمة ، ومن يستهلكها ؟

٩ ـ ان لطراز التطور الناجم عن قوانين التراكم الفاعلة على صعيد عالمي نتائج شمولية تتخطى مسألة اسعار قوة العمل . فتركز استهلاك الموارد الطبيعية التي ينتجها الطرف في المركز ، مثلا ، يعدّل شروط التطور اللاحق للقوى الانتاجية.

١٠ ـ ان المسألة المتعلقة بمعرفة ما اذا كانت الطبقة العاملة في الغرب «تستفيد» او لا من الامبريالية تقود ، بحكم ذلك ، الى مجادلات عقيمة . وما التلاعب بالالفاظ ، والخلط باستخفاف بين مقولة الربح وبين فعل «استفاد» (٢) الا مثال تقليدي على محاولة التنصل من المشكلة والتهرب من الاجابة عنها .

فمن المؤكد ان الشغيلة في مركز النظام الامبريالي يستغلون من قبل الراسمال ، وان لم يتوفر بعد اي تحليل كامل وشامل لنتائج الطفيلية الملازمة للنظام الامبريالي . لكن من المؤكد ايضا ان القضاء على النظام الامبريالي كفيل بالغاء تحويل القيمة المتولدة في الطرف . ولن يتوافق هذا الالغاء مع تحسن الشروط المعيشية للشغيلة في المركز الا اذا تمت الاطاحة بالعلاقات الرأسمالية ، الامر الذي يقتضي بدوره نموذجا من التطور يختلف كل الاختلاف عن ذاك الذي ينجم عن قوانين التراكم الراسمالي بصورة عامة ، والتراكم الامبريالي على وجه الخصوص .

ب ـ ما من ازمة في النظام الراسمالي الا وتعبر عن تعطل في اشتغال قانون القيمة تحت تأثير الصراع الطبقي . وتتجلى الازمة من خلال لاتوازنات تجعل تحقيق القيمة امرا مستحيلا ، وتؤدي بالتالي الى سقوط معدل الربح . ان كل ازمة ، بهذا المعنى ، هي ازمة لعلاقات الانتاج الراسمالية .

لكن هذه الموضوعة العامة لا تكفي لتحديد سمات ازمة معينة في مرحلة محددة من مسيرة النظام . ففي القرن التاسع عشر على سبيل المثال ، حيث كان قانون القيمة يفعل فعله على اساس المجالات القومية ، كانت الازمة ازمة قومية ، وان كان من الممكن نقلها من المركز المهيمن في ذلك العصر (انكلترا)الى بلدان اخرى.

واذا كان المجال الذي يفعل فيه اليوم قانون القيمة فعله هو النظام الامبريالي بمجمله ، فلا بد من ان نتعقل الازمة على هذا المستوى اولا ، اي باعتبارها تعكس استحالة تأمين التداول العالمي للراسمال والتحقيق العالمي للقيمة . وتنبع هذه الاستحالة بدورها من الصراع الطبقي على الصعيد العالمي . لهذا السبب ، يكمن البعد الرئيسي الذي تعبر الازمة الراهنة عن نفسها من خلاله في حقل التقسيم الدولي العمل .

ج ـ ان نظرية الامبريالية وازمتها تفترض بالضرورة نظرية للدولة في العصر

---

٢ ـ ثمة علاقة لفظية صريحة بالفرنسية بين «الربح» (Profit) وبين فعل «استفاد» (Profiter) . ـ م ـ

الامبريالي .

١ ــ لا يسع نظرية كهذه ان تكتفي بالعموميات . اذ لا يكفي ان نعتبر الدولة اداة المصالح الاقتصادية المهيمنة ، مصالح البورجوازيات القومية بالامس، ومصالح الاحتكارات اليوم . فما الاحتكارات التي تمثلها الدول المعاصرة : الاحتكارات القومية ام الاحتكارات المتعددة الجنسيات ، اي الاميركية بشكل رئيسي ؟ وما المكان الذي تحتله في مثل هذه الشروط التحالفات الطبقية القومية المهيمنة العينية ؟ أفلا تتحكم الشروط التاريخية الخاصة بكل بلد من البلدان على الدوام بعملية تكوّن ــ ثم تفكك ــ ثم اعادة تكون هذه التكتلات المهيمنة التي تتغير مركباتها بتأثير الصراعات الطبقية وتراكم الراسمال ؟ أفلا تمتّ هذه التكتلات المتعاقبة ، في طرف النظام ، بصلة واضحة وجلية الى كيفيات التقسيم الدولي للعمل ، اولا تعكس مضمون التحالف الطبقي الدولي المهيمن الذي يؤمّن التداول العالمي للراسمال ؟ خلاصة القول ، ان التناقضات التي تخترق مختلف هذه التكتلات المهيمنة تحت تأثير الصراعات الطبقية الداخلية تتظاهر على الصعيد العالمي من خلال التناقضات القائمة بين الدول .

٢ ــ ان مسيرة التراكم بحد ذاتها قد عدلت تدريجيا العلاقة بين الدولة والراسمال .

ففي القرن التاسع عشر كان بعض الدول الراسمالية القومية الاوروبية قد انجز تكوينه منذ العصر المركنتيلي (انكلترا ، فرنسا) ، وكان بعضها الآخر يتكوّن بالتوازي مع تطور الراسمالية الصناعية (المانيا ، ايطاليا) . وكان في ذلك العصر توافق وتطابق بين المجال الدولاني (القومي بشكل عام) والسوق الراسمالية الثلاثية : سوق البضائع ، والراسمال ، وقوة العمل . اما التحالفات الطبقية المهيمنة فكانت تحالفات قومية ، بالارتباط مع الشروط التاريخية الخاصة للثورة البورجوازية . بيد ان الهيمنة العالمية البريطانية استلزمت مع ذلك تحالفات تخطت الإطار القومي ، وعلى الاخص مع طبقة كبار مالكي الاراضي المهيمنة في اميركا اللاتينية ، والطبقات «الاقطاعية» في الشرق وفي الهند ، الخ . وابتداء من عام ١٨١٥ قبلت الاقطار الاوروبية ، وعلى الاخص فرنسا ، منافسة انكلترا في العصر المركنتيلي ، بهذه الهيمنة الاقتصادية . وقد حققت هذه الاخيرة تعايشا بين سوق عالمية جنينية (محدودة ببعض البضائع) وبين اسواق قومية (بالمعنى الثلاثي المشار اليه آنفا) مكتملة التكوين . كما اقامت توازنا سياسيا وعسكريا مطابقا ، عرف باسم «التوازن الاوروبي» .

وخلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن المنصرم تمخضت المزاحمة الحادة التي شهدتها «الازمة الكبرى» ، الممتدة من عام ١٨٧٣ الى عام ١٨٩٦ ، عن طور جديد في مركزة الراسمال وتركزه ، هو الطور الامبريالي . وقد تشكلت الاحتكارات على اساس الاسواق القومية السابقة التكوين . وحافظت على هذا الطابع حتى المرحلة التي اعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية .

٣ ـ اننا ندين لجيوفاني اريغي [٣] بأعمق تحليل لآثار هذه التغييرات على العلاقات ما بين الدولة والسوق ـ وكلمة سوق مرادفة هنا للراسمال ، والاحتكارات ، والاقتصاد . والتطابق الذي تحقق بين المجال الدولاني القومي وبين الاحتكارات منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٤٥ هو الذي يفسر ، في رأيه ، المظاهر الاساسية للحياة الاجتماعية خلال تلك الحقبة بأسرها .

فهذا التطابق يفسر نقل مكان التزاحم بين الاحتكارات من المجال الاقتصادي، بحصر معنى الكلمة ، الى مجال الصراع بين الدول الامبريالية ، ويفسر بالتالي الطابع العسكري للمرحلة وقيام تكتلين ستتواجه قواهما في حربين عالميتين . وهكذا تتجلى مرحلة ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ وكأنها «حرب الثلاثين عاما» بين المانيا والولايات المتحدة لوراثة الهيمنة البريطانية الآفلة ، حرب اسفرت في عام ١٩٤٥ عن تسليم نهائي بتفوق القوة الاميركية الشمالية .

ويفسر هذا التطابق ايضا الطابع الذي ارتدته الصراعات الطبقية المتجددة من ١٩٠٣ الى ١٩٠٧ . فقد كانت المزاحمة في القرن التاسع عشر فعلت فعلها في اجواء اقتصادية ظهر فيها ميل واضح الى انخفاض الاسعار من جراء تحسن الانتاجية . ولكن بما ان الاشكال الجديدة للمزاحمة بين الاحتكارات تفترض بالعكس ميلا الى رفع الاسعار ، فقد فقدت الاجور «حمايتها الطبيعية» الناجمة عن انخفاض الاسعار ، مما اوجب تشديد الأجراء لنضالهم سعيا وراء زيادة اجورهم . وقد أسفر الموقف الملتبس الذي وقفته الحركة العمالية من المسألة الكولونيالية ومن الامبرياليات المتزاحمة الى تراجع هذا النضال وتلاشيه امام اجراءات الاعداد للحرب العالمية .

ويفسّر تحليل اريغي ايضا طبيعة التحالفات المهيمنة الرجعية التي انعقدت خلال تلك الحقبة . فقد شعرت البورجوازيات الاحتكارية المتزاحمة بالحاجة الى تعزيز الوحدة القومية بسياسات تحالف مع الشرائح الوسطى التي كانت تتعرض للدمار بسبب التطور الاحتكاري على وجه التحديد (الطبقة الفلاحية ، المنشآت الصغيرة ، الخ) . فمن الانظمة الفاشية ، الى «نيو ديل» الاميركية التي اطلقها روزفلت ، مرورا بتجارب حكم الجبهات الشعبية ، سعت هذه الضروب من التحالفات جاهدة من اجل حماية القطاعات القومية التي فقدت قدرتها على المنافسة (الزراعة) او لم تفلح في اكتسابها بعد (الصناعة التعدينية) .

هكذا يتأتى لنا ان نفهم خصائص الصراعات الطبقية في فترة ما بين الحربين. فموجة العشرينات ، التي اعقبت الثورة الروسية ، كانت الاكثر تسييسا بين موجات الصراعات المتلاحقة في الغرب . فقد كانت الحركة العمالية حينذاك تتطلع الى الاستيلاء على السلطة والى الغاء الملكية الخاصة للرأسمال لصالح تملك قومي.

---

٣ ـ جيوفاني اريغي : **هندسة الامبريالية** ، روما ١٩٧٨ ؛ وكذلك **الصراع الطبقي في اوروبا الغربية في القرن العشرين** ، ابسالا ١٩٧٨ .

وفشل هذه الموجة ، وطبيعة التحالفات المهيمنة التي تعززت للتصدي لها ، يفسران خطورة ازمة ١٩٣٠ . وقد اختارت موجة الصراعات الجديدة ، موجة الثلاثينات ، منذ البداية موقفا دفاعيا : اذ كانت الحركة العمالية تصبو الى العمالة التامة في اقتصاد راسمالي ، وقد ارتضت فيما بعد بمنظور السير نحو الحرب .

ويقيم اريفي تعارضا بين هذه السمات المميزة لفترة ١٨٨٠ ـ ١٩٤٥ والسمات المميزة للحقبة التي اعقبتها . فهيمنة الولايات المتحدة التي لا نزاع فيها سمحت ، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، باقامة سوق عالمية من جديد . وكانت هذه السوق اكثر تطورا بكثير من تلك التي عرفها القرن التاسع عشر : فقد اشتملت على حجم هائل من الانتاج البضاعي (وعلى الاخص المنتجات الاساسية التي اكتسبت طابعا عالميا) ومن الراسمال . وقد فتحت الحركية القطاعية والدولية المستردة الباب امام التوسع العالمي للاحتكارات الاميركية ، وامام نمو اقتصادي قوي للنظام برمته، بالتعارض مع الركود النسبي لمرحلة ما بين الحربين العالميتين. لكن لم يعد الان ثمة توافق وتطابق بين مجال الدول والمجال الاقتصادي : فقد اصبح قانون القيمة عالميا .

ان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هذه تختلف اختلافا جوهريا عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى : فقد اضحت الصراعات الطبقية محصورة عمليا في ايطاليا وفرنسا ، وبدت وكأنها ذيل من ذيول المرحلة السابقة اكثر منها بشيرا بموجة جديدة . فمركز الثورات السياسية كان قد انتقل الى خارج اوروبا .

وقد عزز النمو الاقتصادي القوي الوزن الاقتصادي للطبقة العاملة التي تكللت صراعاتها ، وعلى الاخص موجة الستينات الاخيرة ، بالنجاح على الصعيد الاقتصادي ، مما افقد النظام قدرا من مرونته ، ولاسيما ان الاحزاب العمالية قد اضحت مركز الحياة السياسية في اوروبا الغربية . والاستراتيجية التي ينتهجها الراسمال مزدوجة الاهداف . فهي تسعى جاهدة من جهة اولى الى تجديد تحالفاتها القديمة عن طريق تحديثها : باستبدالها الشرائح القديمة بأخرى جديدة (التكنوقراطية ، الارستقراطية العمالية) تكون أقدر على تلبية متطلبات التراكم . كما انها تهدف ، من جهة اخرى ، الى إحداث انقسام جديد في صفوف الطبقة العاملة ، بما تقيمه من تعارض بين العامل ـ الغفل غير المختص (المنتمي في معظم الاحيان الى فئة العمال المهاجرين ، او الى اقلية قومية ، هذا ان لم يكن شابا او امراة) ، وبين عامل المِلاك المتمتع بوضع قانوني مميز . واذا كانت استراتيجية الراسمال قد حققت هدفها الاول في الولايات المتحدة واوروبا الشمالية ، فانها بالمقابل قد اصطدمت في فرنسا وايطاليا بعوائق قد ترغم الراسمال على العودة ثانية الى تحالفاته الفائت عهدها او على القبول بمواقع ثانوية وتابعة في التقسيم الصناعي للعمل (ازاء المانيا) . اما الهدف الثاني فقد تكلل بالنجاح في سائر الاقطار الغربية ، بالنسبة الى المرحلة الراهنة على الاقل . هذا ما يفسر السمات المميزة لصراعات الستينات الماضية : فقد كانت هذه الصراعات متجردة من

الطابع السياسي ، اذ لم تفصح عن مطالب سياسية (وعلى الاخص في عام ١٩٦٨) الا شرائح خارجية عن الطبقة العاملة . وقد انفجرت الازمة الراهنة على هذه الخلفية. الحركة العمالية تقف اذن موقف الدفاع عن النفس . أفلا يمكن لنصف الطبقة العاملة الناعم بالامتيازات ، والذي لم يتأثر بالبطالة بقدر ما تأثر بالتضخم ، الا يمكن له ان يعين لنفسه هدفا مغرقا في بورجوازيته ، وهو الاستقرار النقدي في سوق عالمية معاد تنظيمها بدالّة متطلبات التراكم الجديدة ؟ ان مسار الحركة العمالية الالمانية لبليغ الدلالة من هذا المنظور .

٤ ـ تتمفصل المرحلة الاستعمارية من تقسيم العمل بين المركز والطرف على نحو منطقي مع المرحلة الامبريالية الاولى . فالمناطق التابعة المستعمَرة او شبه المستعمَرة لا يترك لها من خيار الا ان تقوم بدور مورّد المواد الاولية لصالح المجتمعات الصناعية الاحتكارية للدول المتروبولية المتزاحمة ، وبدور منافذ تصريف للصناعات غير القادرة على مواجهة المزاحمة ، والداعمة للتحالفات الرجعية في الدول المتروبولية . كذلك فان الدول المتروبولية ، التي تنعم بامتيازات تاريخية (بريطانيا وفرنسا) ترى مواقعها مطموعا فيها من قبل دول جاءت متأخرة الى مائدة الفتوحات الاستعمارية ، فوجدت نفسها مفتقرة الى «المجال الحيوي» . وقد جاءت ازمة فترة ما بين الحربين لتزيد من حدة هذه «الانطواءات الامبراطورية» . وتتمفصل المرحلة الاستعمارية الجديدة مع اعادة بناء السوق الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات . وقد كانت حصيلة الموجة الاولى من التحرر القومي ، التي فرضت تجديدا على التحالفات الطبقية الدولية ، التصنيع البديل عن الاستيراد .

وتفصح الازمة الراهنة عن الطابع الحاسم للتناقضات القائمة على هذا الصعيد . فالعائق الرئيسي المنتصب في وجه عودة التداول العالمي للرأسمال يكمن على وجه التحديد في نضوب استطاعة التراكم ، القائمة على تقسيم العمل الذي كان وراء التصنيع البديل عن الاستيراد . لهذا السبب التقت مطالبة بورجوازيات العالم الثالث بنظام جديد قائم على الصناعة التصديرية مع استراتيجية الاحتكارات في اعادة الانتشار .

٥ ـ ان أطروحة السوق الدولية المعاد بناؤها في اطار الهيمنة الاميركية ليست مرادفة لاطروحة كاوتسكي عن الامبريالية العليا . فهذه الاخيرة تتجاهل في الواقع الدولة ، وتختزل دورها الى دور مجلس ادارة للاحتكارات . ونلمس نزعتها الاقتصادوية في الاطروحات الراديكالية ، غير الماركسية ، التي تجعل من الشركات المتعددة الجنسيات سادة العالم المطلقين . أما اطروحتنا نحن فهي تنطلق بالعكس من التناقض بين الدولة والاحتكارات ، الذي هو انعكاس للتناقضات الطبقية داخل المجتمعات القومية ان في المركز وان في الطرف .

ان تحليل استراتيجيات القوى الاجتماعية المتصارعة ، وبالتالي تحليل المخارج الممكنة للأزمة الراهنة ، يقتضي تعمقا في التفكير بصدد الدولة . ويتمفصل هذا التفكير في المركز مع سائر قضايا الساعة ، من تشييد اوروبا الموحدة الى

النزعات الاقليمية . اما في الطرف فهو يثير مسألة مضمون التحرر القومي في المرحلة الراهنة .

د ــ ان تحديد العلاقة المتطورة بين الدولة والراسمال يشكل الاطار الصحيح لتحليل مدلول التراتب الهرمي الراهن للامبرياليات ومسألة بناء اوروبا المثارة حاليا.

١ ــ ان الدول القومية لا تزال الهيئة السياسية العليا الوحيدة في النظام الراهن . فليس ثمة دولة فوقومية . والمؤسسات التي تنشط على صعيد دولي، كصندوق النقد الدولي على سبيل المثال، لا يمكن ان تعتبر ولو شكلا جنينيا للدولة؛ انها مجرد استطالة لنظام الهيمنة الاميركية المنظمة على اساس السوق العالمية خلال مرحلة ١٩٤٥ ــ ١٩٧٠ . صحيح ان هنالك بداية لتنظيم شبه دولاني على الصعيد الاوروبي . لكن ما دام الاطار الذي تدور في داخله الصراعات الطبقية وتنعقد التحالفات المهيمنة ، ما دام هذا الاطار قوميا محضا ، فلا مناص من الاستمرار في الحديث عن امبرياليات لا عن امبريالية واحدة .

ويرتهن التراتب الهرمي في نهاية المطاف بالمكان الذي تشغله الانظمة الانتاجية للاحتكارات الصناعية في تقسيم العمل . والامبرياليات الاقوى والاعظم شأنا من هذا المنظور هي الامبرياليات الاميركية واليابانية والالمانية . ولا تشكل المزايا الاقتصادية الموروثة عن الامبراطوريات الاستعمارية ، وكذلك التفاوتات على صعيد المواقع السياسية والايديولوجية والعسكرية ، سوى وسائل تستغلها الامبرياليات الثانوية في التفاوض حول شروط انضوائها تحت لواء هذه الامبرياليات الرئيسية.

ان الاطروحة القائلة بالعودة الى الامبريالية المالية وبتفوق الراسمال المالي من جديد على الراسمال الصناعي ، ترتكز الى التراجع النسبي للتوظيف المباشر في العالم الثالث لصالح الاستدانة ، استدانة الدول على وجه الأخص ، من الكونسورسيومات المالية الخاصة . بيد ان هذا التراجع قد يكون ظرفيا ، مرتبطا بالازمة البنيوية للتقسيم الدولي للعمل : فتحليل الدَين يكشف في الواقع عن ان هذا الدين ينجم عن نقل الازمة الى العالم الثالث من جهة ، وعن مقتضيات ادخال هذا العالم في دائرة التداول العالمي للراسمال (تعويم موازين المدفوعات ، تعزيز البورجوازيات ، الخ.) من جهة اخرى .

٢ ــ ان كان ثمة امبريالية اوروبية قيد التكوين ، فموقفها لم يتعين بعد بالنسبة الى الامبريالية الاميركية . ففي الوقت الحاضر لا يزال البناء الاوروبي الجاري يستخدم من قبل الامبرياليات الثانوية لتغطية قصورها . ويبقى السؤال المطروح ان نعرف هل سيتجه النظام نحو تشظية السوق العالمية ، وإنهاء الهيمنة الاميركية ، واعادة التوافق بين الدولة والراسمال ــ مع احتمال ان يتم ذلك على مستوى اوروبي عام ــ ام ان اوروبا والدول التي تدخل في تكوينها ستحافظ على مواقعها الحالية كمحطات ارتباط في نظام السوق العالمية الموحدة تحت هراوة الاحتكارات ، الاميركية في المقام الاول .

ان ازمة كتلك التي يمر بها النظام حاليا تؤدي ، مبدئيا ، إما الى تفاقم

التناقضات بين الامبرياليات ، واما بالعكس الى انضواء الامبرياليات الاضعف تحت لواء الامبرياليات الاقوى . واذا كانت ازمة ١٩٣٠ قد قادت الى الحل الاول ، فبسبب التطابق بين الدول والاحتكارات الذي كان يسم ذلك العصر بميسمه ، في حين ان ظاهرة عبور الاحتكارات للقوميات Transnationalisation تفسر عملية اعادة الانضواء الجارية الان ، بعد ان كانت سبقتها بعض المحاولات الاستقلالية في ابان ازمة ١٩٧٣ .

٣ ـ ان الاطروحة الاكثر رواجا في صفوف اليسار الاوروبي تدعو الى الانضواء تحت الراية الاوروبية ، بشرط التمييز بين «اوروبا الشغيلة» وأوروبا الاحتكارات. وينطوي هذا الموقف ، ضمنا ، على تراجع اقتصادوي امام «المتطلبات الموضوعية لتطور القوى الانتاجية» . فتكوين **الدولة الاوروبية** يعتبر في الواقع شرطا مسبقا للتحويل الاشتراكي لعلاقات الانتاج ، ومن ثم فان هذا التحويل يرجأ الى اجل غير مسمى . والتسليم بضرورة هذه المرحلة قد يؤدي الى القبول بتحديث ثان Aggiornamento ، قائم على تشييد دولة عالمية ، تمشيا مع متطلبات القوى الانتاجية . وهذا يعني بالتالي الاقلاع عن الايمان بامكانية تأسيس ثغرات اشتراكية انطلاقا من آثار التطور اللامتكافىء على الشروط السياسية للصراعات الطبقية . اما اطروحتنا نحن فتقول ان استراتيجية القطيعة اللينينية لا تزال بالعكس صالحة للتطبيق ، وهي تطرح مسألة الانفكاك عن النظام الدولي .

هـ ـ لا بد من تحليل علاقة الدولة بالراسمال خلال الازمة الراهنة في الطرف ايضا .

١ ـ ان تطور الراسمالية الطرفية لا يساهم هنا في تكوين الامم ، كما هي الحال في المركز ، وانما في تفككها . فالطابع المتجه نحو الخارج لهذا التطور ، وما يترتب عليه من نتائج التوائية ، ينتقصان من اهمية تكوين السوق المحلية ؛ كما ان هيمنة الراسمال الاجنبي تحول دون قيام سوق محلية للرساميل ؛ واخيرا فان استمرار الخضوع الشكلي يحد من اهمية تكوين سوق للعمل .

هل الدولة هنا عبارة عن «استطالة» ادارية لجهاز الدول الامبريالية ؟ الى حد ما . لكنها ايضا ، وعلى الاخص ، التعبير عن تحالف محلي مهيمن ، متمفصل مع التحالف الامبريالي . من هنا مصدر تلك الهشاشة المزدوجة التي تتصف بها الدول الطرفية .

في المقام الاول هشاشة التحالف المهيمن ، الذي تعتريه تناقضات تعكس التناقض القائم بينه وبين الجماهير الشعبية . وتنبع هذه الهشاشة مباشرة من طرد تناقضات تراكم الراسمال على الصعيد العالمي باتجاه الاطراف . والتحالفات الاضعف ، القائمة على اساس سيطرة بيروقراطية كومبرادورية ، والتي ينعدم فيها عمليا وجود بورجوازية محلية ، هذه التحالفات تجعل من الدولة المحلية اقرب ما تكون الى الاستطالة الادارية الاجنبية ، وتحكم على البلد بأن يكون فريسة التدخلات الخارجية الدائمة .

وحتى التحالفات المتينة في ظاهرها ، كالتي تعتمد على بورجوازية صناعية

وعلى دولة قومية ، تظل في جوهرها عديمة الاستقرار ، كما تشهد على ذلك الاحداث التي هزّت ايران في عام ١٩٧٩ .

وهنالك الهشاشة القومية ثانيا . فالاندماج بالنظام الامبريالي غالبا ما يفعل فعله على اساس خلفية مسبقة من الاثنيات والجماعات والطوائف المتغايرة والخليطة بقدر او بآخر . ومما زاد في صعوبة تبلور الدولة القومية في هذه الحالات استغلال التناقضات داخل صفوف الشعب من قبل مختلف فرقاء التحالف المحلي المهيمن ، وكذلك من قبل القوى الخارجية . فنحن هنا بصدد حركة تحرر قومي بلا امة . واذا ما عجزت هذه الحركة عن حل التناقضات في صفوف الشعب على نحو صحيح وسليم ، قضي عليها بالضعف الدائم ، وهذا الضعف هو ما يضمن للتحالفات المهيمنة التي تؤمّن الاندماج بالامبريالية قوتها النسبية . لكن عندما تتطابق حركة التحرر القومي مع امة ما قبل راسمالية (آسيا الشرقية) ، فان هذا الظرف يكشف بالمقابل عن هشاشة التحالف الاستغلالي المحلي .

٢ ــ على الصعيد التجريدي ، يلبي «النظام الجديد» ، القائم على التصنيع المتسارع للطرف المندرج في التقسيم الدولي للعمل ، يلبي المتطلبات الموضوعية للتراكم : رفع معدل فضل القيمة ، وبالتالي ، معدل الربح على الصعيد العالمي.

لكن الامر لا يعدو ان يكون تجريدا ما دام هدف الصراع الدائر اليوم تقاسم فضل القيمة هذه بين مختلف اقسام الراسمال . والحال ان مصلحة الراسمال المهيمن ، اي راسمال الاحتكارات المتعددة الجنسيات ، تصطدم هنا بمصلحة بورجوازيات الاطراف . وتتفق سياسة اعادة الانتشار مع استراتيجية الاحتكارات، اذ انها تفترض إضعاف الدول الطرفية . اما «النظام الجديد» فهو يتفق مع استراتيجية بورجوازيات الاطراف ، اذ انه يفترض دولا طرفية معضَّدة ، قادرة على تنظيم نفسها في اطار كارتيلات مصدّرة بغية رفع اسعار منتجاتها الاساسية، وممارسة رقابة قومية على الموارد الطبيعية ، وصيانة زيادة الاسعار هذه عن طريق التأميم والضرائب ، ومراقبة توظيف هذه الفوائض بغية اعادة بناء الانظمة الانتاجية ، ولو جزئيا ، لتوفير المزيد من الاستقلال الذاتي لها ، الخ .

ان الصراعات الطبقية العنيفة التي تهز المجتمعات الطرفية في الوقت الراهن تجيز لنا توقع انهيار بعض التكتلات المهيمنة الضامنة للتوازن الحالي ، كما حصل في ايران على سبيل المثال . بل ان النجاح الذي حققته استراتيجية اعادة الانتشار ، المتسمة بمعدلات نمو خارقة ، قد زاد التناقضات تفاقما وتفجرا بدلا من ان يخفف من حدتها . ذلك ان الطبقة العاملة قيد التكوين تجد نفسها وقد انقادت الى حلبة الصراع السياسي على نحو محتوم ان جاز التعبير . وليس المهم هوية الرايات الايديولوجية التي تنضوي الجماهير الثائرة تحت لوائها : فذلك هو الى حد بعيد نتيجة شروط ظرفية وذاتية ، النتيجة المرتقبة لاستراتيجية «الطريق غير الراسمالية» . انما المهم ان الجماهير تثور على توسع الراسمال .

٣ ــ هل يسعنا ، في اطار شروط هذا الصراع ، ان نتوقع بزوغ دول قومية

رأسمالية مكتملة جديدة ؟ نستطيع ان نقول على الصعيد التجريدي انه او قدر لسيرورة تراكم الرأسمال ان تستمر الى ما لا نهاية ، فانها كفيلة ، في نهاية المطاف ، بأن تفرض على مجمل مجتمعات العالم علاقات انتاج رأسمالية ، ملغية بذلك سائر أشكال العلاقات الانتاجية الاخرى ، ومحققة بالتالي تجانس الكرة الارضية برمتها على هذا الاساس .

لكن العلاقات ما بين المركز والطرف بقيت حتى الان ، وفي كل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي ، قائمة على التقسيم اللامتكافيء للعمل . والتحليل الاقتصادي للصناعات التصديرية التي دعيت بعض البلدان الطرفية الى انشائها ، والقائمة على يد عاملة رخيصة او على موارد طبيعية وفيرة ، وكذلك التحليل السياسي الاجمالي لانخراط هذه البلدان في النظام العالمي (التحالفات المحلية المهيمنة والتحالفات الدولية المسيطرة ، خصائص الدولة ودورها ، انظمة الايديولوجيا والحياة السياسية ، الخ) ينهياننا عن توقع انقلاب هذا الاتجاه .

اما الاطروحة النقيضة فهي تستشهد على الدوام بأكثر بلدان العالم الثالث تقدما على طريق التصنيع (البرازيل ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، ايران ، الخ) لتعود الى نظرية بسيطة عن «مراحل» التطور . وتستبدل هذه الاطروحة ، سواء أجاءت في طبعتها التقليدية (طبعة البنك الدولي) ام في طبعات ماركسية في ظاهرها ، تستبدل التحليل على اساس المادية التاريخية بتحليل اقتصادوي مختزل الى القياس الكمي للانتاج الصناعي .

و ـ يتعين على الدوام ادراج دراسة تناقضات النظام في مرحلة محددة من تطوره وتمفصل هذه التناقضات في اطار الظرف السياسي الدولي العيني للحقبة الزمنية المعنية .

١ ـ لا ريب في ان عصرنا قابل للتأويل على انه عصر المواجهة بين الرأسمالية الآفلة والاشتراكية الوليدة . بيد انه لا يسعنا الاكتفاء بهذه الموضوعة العامة . فالمواجهة ضمنية فحسب ، متوارية خلف مواجهات منظورة ذات طبيعة اخرى . وهكذا نرى ان الهدف الراهن للحركة العمالية في المواجهات الطبقية التي يشهدها المركز ليس الاشتراكية : فهذا الهدف لا يزال اقتصاديا (العمالة التامة، صيانة القدرة الشرائية التي يتهددها التضخم النقدي، الخ) . والاختراقات التي تتحقق في ميدان الحياة الاجتماعية تتم اجمالا خارج نطاق هذه المواجهات . أما في الطرف فان المواجهات تفعل فعلها بصمت داخل حركة التحرر القومي ، من دون ان تعي على الدوام اهدافها بوضوح ؛ وهذا ما يفسر ظهور بعض الاشكال الشعبوية . وبالاجمال ، فان المواجهات التي تحتل مقدمة المسرح هي تلك التي تدور بين الدول : بين الشمال والجنوب ، بين الشرق والغرب .

٢ ـ لطالما اعتبرت المواجهة بين الشرق والغرب مواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية . وقد خلطت الاطروحة الجدانوفية بين الطبيعة الاجتماعية المزعومة للانظمة (الاشتراكية او الرأسمالية) وبين السياسات الخارجية للدول (الانحياز الى جانب الاتحاد السوفياتي او الى جانب الولايات المتحدة) . وقد برزت ، في

اطار هذه الاطروحة ، ولاسباب تكتيكية ، ضرورة خلق مقولة «وسيطة» : الانظمة «التقدمية» ، او «الطريق غير الرأسمالي» ، او «الديمقراطية القومية» .

٣ ـ يحتم المنهج الماركسي ان تعكس حدود المحاكمة : فالمطلوب هو الانطلاق من المضمون الطبقي الفعلي للانظمة السياسية . وما من اعتبار تكتيكي الهوية يبيح التهرب من طرح السؤال الجوهري بصدد الطبيعة الطبقية لبلدان المعسكر الشرقي ، وبالتالي بصدد الاهداف الفعلية لسياستها الدولية .

من هذا المنظور المصحَّح ، فان الاتحاد السوفياتي ليس بلدا اشتراكيا ، وانما دولة لا تزال بحاجة الى توصيف . دولة عظمى بلا ريب ، اذ انها تستطيع وحدها ان تهدهد حلم الهيمنة على العالم ، او اقتسام المعمورة مع الولايات المتحدة ، منافستها الوحيدة على الصعيد العسكري . لكن يبقى علينا ان نتعرف على نحو افضل قوانين توسعه ومقتضياته ، اذ انها لن تكون بالضرورة مستوحاة مما نعرفه عن قوانين الرأسمالية ، وذلك ما دمنا بصدد مجتمع طبقي من طراز جديد .

٤ ـ ان الاطروحة الجدانوفية ، التي تظل اساس الاطروحات السوفياتية التي تعاقبت تبعا لظروف الحرب الباردة ، او ذوبان الجليد ، او التعايش ، او التصلب ، هذه الاطروحة تؤدي وظائف ايديولوجية . فهي تسمح باخضاع الصراعات الطبقية والصراعات المناهضة للامبريالية لاهداف الاتحاد السوفياتي الخاصة . وهي تساعد على الخلط ، تحت يافطة «القوى التقدمية» ، بين القوى الشعبية الاصيلة والقوى البورجوازية او البورجوازية الجديدة (الدولانية) المتحالفة ظرفيا مع الاولى. وبلجوئها الى مفاهيم مطاطة («الاشتراكية»، «القوى التقدمية»)، مشابهة لتلك التي يستخدمها الخصم («الحرية» ، «حقوق الانسان») ، تلغي كل استراتيجية لصالح التكتيك فحسب .

٥ ـ في المواجهة بين الشمال والجنوب يحول تنوع الاوضاع في الاطراف وتدرجها بين البيروقراطيات الكومبرادورية والتحالفات الفلاحية الثورية ، دون اطلاق الاحكام العامة . والشيء الاساسي في استراتيجية الثورة المتواصلة على مراحل هو قدرة الطبقات المستغَلة العمالية والفلاحية على التعبير عن ذاتها على نحو مستقل . فعندئذ فقط يصير في الامكان اخضاع المتطلبات التكتيكية الموجبة للتحالفات الداخلية والخارجية ، للهدف الاستراتيجي : الانتقال الى الاشتراكية . وعلى غير هذا النحو ، تبقى القوى الشعبية موضوع رهان القوى الرجعية المحلية والقوى الخارجية .

ز ـ ينبغي ان نضع الامبريالية على الدوام في مركز معالجتنا الراسمالية المعاصرة اذا ما اردنا تعيين العقبات والعوائق التي تنتصب حاليا في وجه الاشتراكية .

١ ـ والحال ان العائق الاساسي يكمن في صعوبة فك الارتباط ، الذي هو الشرط اللازم لتطور القوى الانتاجية في الطرف . بيد انه يتعذر على مجتمعات المركز ، التي قولبها الفائض الامبريالي ، ان من حيث تركيبها الاجتماعي وان من

حيث الفوائد التي تجنيها من وصولها الى الموارد الطبيعية في أرجاء المعمورة قاطبة ، يتعذر عليها ان تدرك ضرورة تغيير بنيتها على نحو شامل وعام . وتشهد على ذلك التجارب الاخيرة في البرتغال وايطاليا .

٢ ـ ان سيرورة تخطي العلاقات الرأسمالية عن طريق كسر مستوى مركزة الفائض المتناظر مع القوى الانتاجية الاكثر تقدما ، تتمخض بطبيعة الحال عن سلسلة من المصاعب المعروفة : احتمال حصول انتكاسات جزئية ، وردات يمينية، الخ . لكن من الضروري ايضا تقديم مخرج بديل ذي أبعاد دولية ، لتحطيم الطرق المسدودة التي قد تتورط فيها ولتوفير فرص الانتقال الى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في السلسلة الامبريالية المركزية . وهذا الحل كفيل ايضا بتسريع تطور العلاقات الاشتراكية في المناطق الطرفية الخارجة عن النظام، وبتيسير تكوين مرحلة انتقالية اولى مناهضة للامبريالية بالنسبة الى مناطق الاطراف التي لم تحطم بعد اواصر تبعيتها . ان استراتيجية التحالف الاشتراكي بين اوروبا الجنوبية والعالم العربي وأفريقيا تندرج ضمن هذا المنظور (٤) . لكن هذا المشروع لم يجد مع الاسف من يدرك اهميته في صفوف الفرقاء المعنيين كافة . فقد عادت بورجوازية اوروبا الجنوبية في الوقت الراهن الى الانضواء تحت راية اوروبا الالمانية ـ الاميركية ، بعد محاولاتها الاستقلالية الملتبسة والخجولة خلال فترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ .

ح ـ ان تحليل النظام الامبريالي وأزمته يستدعي بعض تعليقات ختامية على شكل اسئلة .

١ ـ ان الانتقاص المتعمد من اهمية البعد الامبريالي للرأسمالية ، ان لم نقل اسقاط هذا البعد في لجة النسيان ، يحكم بالعجز على الحركة العمالية والاشتراكية؛ عجز يحاول الخطاب العمالي النزعة (٥) Ouvriériste تغطيته والتعويض عنه . فهناك من يعلن ان الطبقات العاملة «الناضجة» هي وحدها الحبلى بالمستقبل الاشتراكي، غافلا بذلك عن اكثر تعاليم التاريخ سطوعا ووضوحا : فالآناء الثلاثة الكبرى في التاريخ الثوري المعاصر ـ عامية باريس ، ١٩١٧ ، والثورة الثقافية ـ كانت في الواقع من صنع طبقات عاملة **قيد التكوّن** . وان كفّ هذا

---

٤ ـ س. امين : **آفاق الوضعة الدولية للنشاطات الصناعية ، وجهة نظر افريقية ـ عربية** ، ١٩٧٦ ؛ **الرابطة الاوروبية ـ الافريقية ، بعض جوانب المشكلة** ، في مجلة **اوروبا ـ افريقيا** ، ١٩٧٥ ؛ **حول اوروبا ـ افريقيا في الامبريالية والتخلف في افريقيا** : منشورات انتروبوس، ١٩٧٦ .

ـ توامي آموا : **العلاقات الاقتصادية الدولية ومشكلة التخلف** ، في **المبادلات الدولية والتخلف** ، انتروبوس ١٩٧٤ .

٥ ـ عمالي هنا نسبة الى العمالية Ouvriérisme ، وهو مذهب يعتبر العمال وحدهم قادرين على قيادة الحركة الاشتراكية . ـم ـ

الخطاب عن ان يكون ديماغوجيا ، جنح الى ان يصير يساروياـ حسب المعنى الذي يعطيه لينين لهذه الكلمة ـ عندما يتبناه الممثلون الاكثر تقدما للطبقة العاملة الغربية (٦) .

ان تجاهل الامبريالية او الانتقاص من اهميتها يعني، في نهاية المطاف ، إحلال رؤية مرحلية النزعة لتطور الراسمالية محل رؤية التطور اللامتكافيء . كما انه يعني رفض الامكانية التاريخية لاستراتيجية ثورة متواصلة على مراحل ، والتعلل بالاوهام بصدد تطور الراسمالية في الطرف من خلال نسيان طابعها الطرفي . وهذا النسيان يقود منطقيا الى انتظار اكتمال تطور الراسمالية على الصعيد العالمي لطرح مسألة الاشتراكية . ويرتسم ، من وراء هذا الخطأ ، اختزال الماركسية الى أبعاد ايديولوجيا عمالية ، في حين انها علم ثورة المستغَلين وتحرير الانسان. صحيح انه كان سيستحيل اكتشاف الماركسية لولا الراسمالية والعالم العمالي . بيد انها سمحت بتوثيق الصلات من جديد مع التراث الثوري في كل زمان ، مما حوّلها في عهد الامبريالية الى اداة للتحالف العمالي والفلاحي .

٢ ـ تبين التجربة التاريخية للصراع الطبقي ان علاقات الانتاج التي اصبحت عائقا في وجه تطور القوى الانتاجية تتفكك وتتحلل بفعل الضربات التي توجهها اليها الطبقات المضطهَدة . بيد ان هذه الضربات قد تخدم مصلحة طبقة جديدة صاعدة ، ترسي أسس علاقات انتاج جديدة ، وتستولي على الدولة وتحل نفسها محل الطبقة المستغِلة القديمة . هكذا خدم نضال الفلاحين ضد الاقطاعيين مصلحة الطبقة البورجوازية .

وتؤكد التجربة السوفياتية هذه الامكانية : فالضربات التي وجهتها الطبقة العاملة الى البورجوازية خدمت مصلحة طبقة جديدة بيروقراطية ـ تكنوقراطية ، هي الطبقة السائدة في ظل نمط الانتاج الدولاني الجديد . وفي الغرب كذلك ، الا تسعى الشرائح الجديدة المنبثقة عن التمايز داخل البروليتاريا ـ الارستقراطية العمالية والتكنوقراطية ـ وراء مشروع من النمط الدولاني ؟ أفلا تعطينا الاشتراكية ـ الديمقراطية مثالا جزئيا عن ذلك ؟ أفلا تحتوي الشيوعية الاوروبية ، ذلك الخليط الذي لا يزال مبهم التحديد من اتجاهات متناقضة جزئيا ، على نزعة اشتراكية ـ ديمقراطية قديمة (تسيير الراسمال بدعم من الارستقراطية العمالية) وأخرى اشتراكية ـ ديمقراطية جديدة «على الطريقة السويدية» (احلال الارستقراطية العمالية والتكنوقراطية محل البورجوازية) ، تقودان كلتاهما الى النمط الدولاني ؟ وربما كان الاتجاه الداعي الى التسيير الذاتي ، والمنبثق عن الينابيع القديمة للفوضوية ـ النقابية ، هو وحده الذي يعبر حقا في الشيوعية الاوروبية عن تمرد الشغيلة .

---

٦ ـ ماريو ترونتي : **عمال ورأسمال** ، منشورات بورجوا ، باريس ١٩٧٧ .

ـ انطونيو نيزي : **الطبقة العاملة ضد الدولة** ، منشورات غاليله ، باريس ١٩٧٨ .

يبقى ان نعرف ما هي قوانين تطور هذا النمط الجديد وتناقضاته النوعية . فان يكن السير باتجاه نمط دولاني يفترض تفكك نظام السوق العالمية المميز للعقود الثلاثة الاخيرة ، فانه يفترض ايضا فيما يبدو تدعيما للاتجاهات القومية ذات الاتجاه الاكتفائي الذاتي . فهل نؤول هذا التناقض على انه بداية العودة الى نماذج مشابهة لتلك التي سادت في فترة ما بين الحربين ، وان كانت اقوى تنظيما واقرب الى الطابع «الدولاني ـ العمالي» ؟ ام نفسر هذا الاتجاه على انه اتجاه تقدمي ؟ بالنسبة الى بلدان المركز والى بلدان الطرف على حد سواء ؟

٣ ـ ان مسألة المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية تبدو ، في كامل تعقيدها الفعلي ، قابلة لان تسلك مخارج متباينة للغاية . لكن لا يجوز ان نكف ابدا عن التمييز بين التناقض الاساسي لنظام من الانظمة (اليوم التناقض بين الرأسمال والعمل) وبين التناقض الرئيسي الذي يفصح عن نفسه من خلاله والذي قد يكون ، في فترة من الفترات ، التناقض القائم بين امم او بين دول . والتحليل العيني للوضع هو وحده الذي يسمح بتحديد سمات المرحلة في كل لحظة وآن .

خاتمة

ثورة ام انحطاط ؟
بعض الملاحظات حول الانتقال من نمط انتاجي الى آخر

عاشت الحركة العمالية والاشتراكية على رؤية محددة للانتقال الاشتراكي الذي كان من المفروض ان تدشنه سلسلة من الثورات في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولم تنظر الحركة العمالية والاشتراكية قط الى مسألة الانتقال الاشتراكي على الصعيد العالمي من زاوية اخرى ، بدءاً بالانتقادات التي وجهها ماركس وانجلز الى برامج الاشتراكية ـ الديمقراطية الالمانية وانتهاء بالنتائج التي استخلصتها الحركة البلشفية من تجربة الثورة الروسية .

والحال ان تغير العالم سلك دروبا اخرى خلال الارباع الثلاثة الاولى من قرننا هذا . فقد غاب المنظور الثوري عن آفاق الغرب المتقدم ، في حين مهدت الثورات الاشتراكية ، التي انحصرت في طرف النظام ، مهدت الطريق امام أشكال من التطور ملتبسة بما فيه الكفاية ليرى فيها بعضهم مجرد مرحلة من مراحل التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي . اما تحليل النظام بمفردات التطور اللامتكافيء، على نحو ما عرضناه هنا ، فيقدم لنا جوابا مختلفا . فهذا التحليل ينطلق من النظام الامبريالي المعاصر ليقودنا الى التأمل ايضا في طبيعة التطور اللامتكافيء ومدلوله في المراحل التاريخية السابقة .

ان التاريخ المقارن للانتقالات من نمط انتاجي الى آخر يدعونا الى طرح مسألة النمط الانتقائي بصيغ عامة ونظرية . وهكذا ، فان بعض نقاط التشابه بين الوضع

الراهن ومرحلة نهاية الامبراطورية الرومانية قد حدت ببعض المؤرخين ، ممن لا يتبنون مذهب المادية التاريخية ، الى اقامة موازنات بين الوضعين . بالمقابل ، فان ثمة تأويلا دوغمائيا للماركسية قد القى غشاوة على كل تفكير بالموضوعة من زاوية المادية التاريخية . أفلا تتحدث موجزات التاريخ السوفياتية عن «انحطاط روما» ، فيما تواصل في الوقت نفسه الكلام عن «الثورة الاشتراكية» باعتبارها الشكل الوحيد لإحلال علاقات انتاج جديدة محل العلاقات الراسمالية .

والمقارنة التالية تطمح في ان تضع نفسها على أرضية التحليل المقارن لمضمون ازمة علاقات الانتاج القديمة (١) والراسمالية ، ولأشكال هذه الازمة . فهل نقاط الاختلاف بين هاتين الازمتين تبرر تحليل الاولى من زاوية «الانحطاط» والثانية من زاوية «الثورة» ؟

أ ـ تقول اطروحتنا الرئيسية بوجود توازٍ اكيد بين الأزمتين . ففي الحالتين يعاني النظام من الازمة لان مركزة الفائض الذي ينظمه غدت مفرطة ، اي متقدمة على علاقات الانتاج التي هي لوجوده بمثابة ركيزة . لذلك يصبح تطور القـــوى الانتاجية في طرف النظام مرهونا بانفجار هذا الاخير وباستبداله بنظام لامركزي لجمع الفائض واستخدامه .

١ ـ ان الاطروحة الاكثر شيوعا ضمن مذهب المادية التاريخية هي تلك القائلة بتعاقب انماط انتاج سائدة ثلاثة : النمط الرقي ، والنمط الاقطاعي ، والنمط الراسمالي . وانحطاط روما لا يعدو ان يكون في هذا الاطار تعبيرا عن الانتقال من الرق الى القنانة . يبقى ان نتساءل لماذا لا تصف الاطروحة هذا الانتقال بـ «الثورة الاقطاعية» اسوة بالثورة البورجوازية او الاشتراكية .

لقد نبذنا هذه الاطروحة لانها تعبر عن نزعة غربية متمحورة على ذاتها ، بمعنى انها تبالغ وتشط في تعميم السمات المميزة لتاريخ الغرب ، وتحكم بالخصوصية على تاريخ الشعوب الاخرى . ونحن ، اذ اخترنا ان نشتق قوانين المادية التاريخية من التجربة الكونية ، قابلنا هذه الاطروحة بأخرى تقول بنمط ما قبل راسمالي وحيد ، هو النمط الخراجي الذي تنزع باتجاهه المجتمعات الطبقية كافة . وعلى هذا فان تاريخ الغرب ـ البناء الروماني القديم ، تفككه ، تكوّن اوروبا الاقطاعية ، واخيرا تبلور الدول الاستبدادية المطلقة في العصر المركنتيلي ـ يعبر ، فـــي خصوصياته ، عن الاتجاه الاساسي عينه الذي يفصح عن نفسه في أصقاع اخرى من خلال بناء أقل تقطعا لدول خراجية مكتملة ، تمثل الصين اقوى نماذجها . ومن منظور اطروحتنا لا يمثل النمط الرقي ، من جهة اولى ، حالة شاملة وعامة نظير النمطين الخراجي والراسمالي : فهو خاص ، وظهوره مرتبط على نحـــو وثيق بتوسع العلاقات البضاعية ؛ كما تقول أطروحتنا ، من جهة ثانية ، ان النمط

---

١ ـ المقصود بالقديمة هنا «الرومانية» . ـم ـ

الاقطاعي شكل بدائي ، وغير مكتمل للنمط الخراجي .

في اطار هذه الفرضية يتجلى البناء الروماني ، ومن ثم تفككه ، على انه محاولة مبكرة للغاية لاقامة بناء خراجي . فمستوى تطور القوى الانتاجية ما كان يقتضي مركزة خراجية على صعيد الامبراطورية الرومانية . وقد اعقب هذه المحاولة المجهضة الاولى انتقال قسري الى طور التفتت الاقطاعي ، الذي سيعاد بدءاً منه في زمن لاحق بناء المركزة في اطار ملكيات الغرب المستبدة . ويومئذ فقط سيقترب النمط الانتاجي في الغرب من النمط الخراجي المكتمل . على كل حال، لم يبلغ مستوى تطور القوى الانتاجية في اوروبا مستوى النمط الخراجي المكتمل في الصين الامبراطورية الا بدءاً من هذا الطور بالذات ؛ وهذا التطابق لم يكن بلا ريب من صنع المصادفة .

بيد ان تأخر الغرب ، الذي افصح عن نفسه من خلال اجهاض المحاولة الرومانية والتفتت الاقطاعي ، غدا في نهاية المطاف ميزة تاريخية ايجابية له . فالتراكب الخاص بين عناصر النمط الخراجي القديم والانماط المشاعية الهمجية هو الذي وسم بالفعل الاقطاعية بميسمه وأعطاها مرونتها . وهذه المرونة هي التي تفسر العجلة التي اجتازت بها اوروبا الطور الخراجي المكتمل ، متجاوزة بسرعة المستوى الذي حققه تطور القوى الانتاجية في الشرق ، ومنتهية الى الراسمالية. وتتعارض هذه المرونة وهذه العجلة مع تشنج الانماط الخراجية المكتملة في الشرق والبطء النسبي لنموها .

٢ ـ لا ريب في ان المثال الروماني ـ الغربي ليس المثال الوحيد على اجهاض البناء الخراجي . فثمة امثلة ثلاثة اخرى من هذا الطراز برزت في اطار شروط نوعية مختلفة : المثال البيزنطي ـ العربي ـ العثماني ، والمثال الهندي ، والمثال المغولي . ففي كل حالة من هذه الحالات الثلاث سبقت المحاولات الرامية الى اقامة انظمة مركزة خراجية بأشواط بعيدة مقتضيات تطور القوى الانتاجية بحيث تعذر عليها الاستتباب والاستقرار لفترة طويلة من الزمن . لا ريب في ان أشكال هذه المركزة كانت ، في كل حالة من الحالات الثلاث ، تركيبا نوعيا مختلفا جمع بين الوسائل الدولانية ، وشبه الاقطاعية ، والبضاعية : ففي الدولة الاسلامية على سبيل المثال لعبت المركزة البضاعية الدور الحاسم ؛ وليست الإجهاضات الهندية المتعاقبة منقطعة الصلة بمضمون الايديولوجيا الهندوسية ، التي رأينا انها تتعارض مع الكونفوشية ؛ اما فيما يتعلق بمركزة امبراطورية جنكيز خان اخيرا ، فلم تعش طويلا كما نعلم .

٣ ـ ان النظام الامبريالي المعاصر هو بدوره نظام لمركزة الفائض على الصعيد العالمي . وتفعل هذه المركزة فعلها على اساس القانون الاساسي للنمط الراسمالي وفي شروط هيمنته على الانماط ما قبل الراسمالية للطرف الخاضع . وقد صغنا قانون تراكم الراسمال على الصعيد العالمي بوصفه تعبيرا عن قانون القيمة الفاعل على هذا الصعيد . ويتسم النظام الامبريالي لمركزة القيمة بتسارع التراكم وبتسارع تطور القوى الانتاجية في مركز النظام ، في حين يكابد هذا التراكم

وهذا التطور من العوائق والتشويه في طرف النظام . ان التطور والتخلف هما وجها الميدالية الواحدة .

هكذا يتأتى لنا ان ندرك ان التطور اللاحق للقوى الانتاجية في الطرف يمر بالضرورة عبر انفجار النظام الامبريالي لمركزة الفائض . ولا مناص من المرور بطور حتمي من اللامركزة ، اي بناء الانتقال الاشتراكي في اطار قومي ، قبل اعادة التوحيد على مستوى ارقى من التطور ، اي قبل اقامة المجتمع الكوني اللاطبقي.

ب ـ ثمة نتائج عدة ، متصلة بنظرية الانتقال الاشتراكي واستراتيجيته ، تتحدر عن هذه الاطروحة الرئيسية .

١ ـ يختلط الانتقال الاشتراكي في الطرف بالتحرر القومي ويمتزج به . فقد اتضحت استحالة تحقيق هذا الاخير بقيادة البورجوازية المحلية . لذلك غدا هذا التحرر مرحلة ديمقراطية في سيرورة الثورة المتواصلة على مراحل بقيادة الجماهير العمالية والفلاحية . وتتمخض عن تداخل اهداف التحرر القومي والاشتراكية سلسلة من المشكلات الجديدة التي يتعين اخذ حجمها الحقيقي بعين الاعتبار . ذلك انه قد يتم التشديد تارة على اهداف التحرر القومي ، وطورا على الاهداف الاشتراكية ؛ وهذا ما يجعل حركة المجتمع الفعلية تنطوي على تناوبات من التقدم والتراجع ، وعلى ازدواجيات واستلابات ، قومية النزعة على وجه الخصوص . ونستطيع هنا ايضا ان نقيم موازنة مع موقف الهمج من الامبراطورية الرومانية ، موقف انطوى هو الآخر على الازدواجية والالتباس ، وتجلى اكثر ما تجلى في التقليد الشكلي ، بل الحرفي احيانا ، للنموذج الروماني الذي ثارت عليه هذه القبائل .

وبالتوازي مع ذلك ، يتفاقم الطابع الطفيلي للمجتمع المركزي . ففي روما افسد الخراج الامبراطوري العامة وشلّ ثورتهم . اما في مجتمعات المركز الامبريالي ، فان جزءا متناميا من السكان بات يستفيد من وظائف غير منتجة ومن مواقع ممتازة تجمعت وتركزت هنا من جراء آثار التقسيم الدولي اللامتكافيء للعمل . وهذا ما زاد في صعوبة حدوث انفكاك عن النظام الامبريالي وقيام تحالف مناهض للامبريالية قادر على الاطاحة بالتحالف المهيمن وعلى اطلاق سيرورة الانتقال الاشتراكي .

٢ ـ ان ارساء القواعد الاولى لعلاقات انتاجية جديدة يبدو اسهل في الطرف منه في المركز . ففي اطار الامبراطورية الرومانية ، شقت العلاقات الاقطاعية طريقها في غاليا وجرمانيا، في حين راوحت مكانها في ايطاليا والشرق. فروما هي التي ابتدعت نظام الكولوناتوس(٢) Colonat الذي حل بديلا عن نظام

---

٢ ـ الكولوناتوس : نظام في استثمار الارض لدى الرومان يرتبط بموجبه الكولون (العبد المستوطن) وأسرته ارتباطا أبديا بالارض . ـم ـ

الرق ، على حين ان نظام الاقطاعية المولوية نما في اماكن اخرى . والحق ان العلاقات الاقطاعية لم يقيض لها قط ان تتفتح وتزدهر في ايطاليا بالذات .

واليوم نجد شعور التمرد الكامن على العلاقات الرأسمالية قويا للغاية في المركز ؛ غير انه موسوم بالعجز . فالذين يتطلعون الى «تغيير الحياة» يعجزون حتى عن تغيير الحكومة . لذلك تركزت الخطوات الى الامام التي تم تحقيقها حتى الان في ميدان الحياة الاجتماعية اكثر منه في حقل تنظيم الانتاج والدولة . ويشهد انهيار القيم البورجوازية ، والثورة الصامتة على العادات والتقاليد ، وانفجار الاسرة ، على هذا المظهر التناقضي للسيرورة . فكثيرا ما تكون العادات والافكار في الطرف اقل تقدما بأشواط مما هي عليه في المركز ، ومع ذلك يشهد الطرف قيام دول اشتراكية .

٣ ــ لقد قام مأثور الماركسية المبتذلة باختزال ميكانيكي النزعة لجدلية التغيير الاجتماعي . فقد جعل للثورة ــ التي يتلخص مضمونها الموضوعي بإلغاء علاقات الانتاج القديمة وباقامة علاقات جديدة ، كشرط للتطور اللاحق للقوى الانتاجية ــ قانونا اشبه بقانون طبيعي : تطبيق قانون الانتقال من الكم الى النوع في مجال المجتمع . والصراع الطبقي هو الكشّاف عن هذه الضرورة الموضوعية : فالطليعة ــ اي الحزب ــ هي وحدها التي تقف خارج المعمعة ، تصنع التاريخ وتتحكم به ، ولا تعاني من اي استلاب ؛ اما الفعل السياسي الذي يحدد اللحظة الثورية فهو الفعل الذي به تستولي هذه الطليعة على آلة الدولة . واللينينية نفسها لم تتحرر تحررا كليا من هذا الاختزال الوضعي لماركسية الاممية الثانية .

هذه النظرية ، التي تفصل الطليعة عن الطبقة ، غير قابلة للتطبيق على ثورات الماضي. وحتى الثورة البورجوازية لم ترتد هذا الشكل : فالبورجوازية هنا استمالت لصالحها صراع الفلاحين ضد الاقطاعيين . اما الايديوجيا التي سمحت لها بتحقيق ذلك ، فلم تكن وسيلة مناورة وانما وسيلة ارتهان واستلاب . لم يكن اذن ثمة «ثورة بورجوازية» من هذا المنظور ــ فالمصطلح هو بحد ذاته من نتاج الايديولوجيا البورجوازية ــ وانما فقط صراع طبقي قادته البورجوازية ، وفي بعض الاحيان ثورة فلاحية صادرتها البورجوازية . وان كنا لا نستطيع ان نتحدث عن «ثورة بورجوازية» ، فهل يجوز لنا ان نتكلم عن «ثورة اقطاعية» ؟ فالانتقال هنا تم على نحو لا يقع تحت الوعي والادراك .

اما الثورة الاشتراكية فستكون من طراز آخر لانها تفترض وعيا غير مرتهن وغير مستلب ، وتهدف ، للمرة الاولى ، الى الغاء كل استغلال ، لا الى احلال اشكال جديدة محل اشكال الاستغلال القديمة. بيد انها لن تحقق اهدافها الا اذا توصلت الايديولوجيا التي تتغذى بها الى ان تكون اكثر من مجرد وعي لمتطلبات تطور القوى الانتاجية . وبالفعل ، ليس ثمة ما يمنع ان يكون نمط الانتاج الدولاني ، باعتباره شكلا جديدا من علاقات الاستغلال ، استجابة ممكنة لمتطلبات هذا التطور .

ان البشر هم وحدهم الذين يصنعون تاريخهم . فلا الحيوانات ولا الكائنات الهامدة ، الفاقدة للحياة ، بقادرة على صنع تطورها ؛ وانما تخضع له فحسب . ان مفهوم الممارسة وقف على المجتمع ، كتعبير عن التركيب بين الحتمية والتدخل البشري . والعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية وقف هي الاخرى على المجتمع ، ولا مرادف لها في الطبيعة . وهذه العلاقة ليست أحادية الطرف: فالبنية الفوقية ليست انعكاسا لمتطلبات البنية التحتية . ولو كان الامر كذلك ، لعاني المجتمع على الدوام من الاستلاب ، ولتعذر علينا ان نرى كيف سيمكن له ان يظفر بالانعتاق والتحرر .

لهذا السبب نقترح التمييز بين طرازين ، متباينين كيفا ، من الانتقال من نمط الى آخر . فعندما يتم هذا الانتقال على نحو غير واع ، او بوعي مستلب ، اي عندما لا تسمح الايديولوجيا التي تحرك الطبقات بالسيطرة على سيرورة التغيير ، فان هذا الاخير يبدو أشبه بتغير طبيعي ، تشكل الايديولوجيا جزءاً من طبيعته. هذا النوع من الانتقال هو ما نخصه باسم «النموذج الانحطاطي» . أما اذا امكن للايديولوجيا بالمقابل ان تعطي البعد الشامل والفعلي للتغيير المبتغى ، فقد حق لنا عندئذ فقط ان نتكلم عن ثورة .

٤ ـ هل طور الانتقال الاشتراكي الذي ولج فيه عصرنا هو من النوع الانحطاطي ام الثوري ؟

يستحيل علينا بلا ريب ان نجيب على هذا السؤال من الان على نحو نهائي وقاطع . فمما لا جدال فيه ان تحول عالمنا المعاصر يرتدي ، في بعض جوانبه ، طابعا ثوريا بالمعنى المحدد اعلاه . وقد جسدت عامية باريس ، وثورة ١٩١٧ ، والثورة الصينية (وعلى الاخص الثورة الثقافية) لحظات من ألوعي الاجتماعي المشحوذ اللامستلب .

ولكن الا نجدنا متورطين في نمط انتقالي آخر ؟ ذلك ان الصعوبات التي تجعل انفكاك البلدان الامبريالية امرا يكاد يستحيل تصوره اليوم ، وآثار ذلك السلبية على بلدان الاطراف المنخرطة في الطريق الاشتراكي (خطر الردات الرأسمالية ، التقدم باتجاه نمط دولاني ، التراجعات والاستلابات القوموية ، الخ) ، ترسم اشارة استفهام حول النموذج البلشفي القديم وتطرح مسألته على بساط البحث من جديد .

بعضهم سلّم بالامر الواقع واعتبر ان عصرنا ليس عصر انتقال الى الاشتراكية، وانما عصر التوسع العالمي للرأسمالية التي انطلقت من «البقعة الاوروبية الصغيرة» وطفقت ، اليوم فحسب ، تمتد باتجاه الجنوب والشرق . ويوم يكتمل هذا التحول سيتجلى الطور الامبريالي لا على انه المرحلة الاخيرة ، المرحلة العليا من الرأسمالية ، بل على انه مرحلة انتقال الى الرأسمالية الكونية . وحتى في حال الاستمرار بالتسليم بأن الاطروحة اللينينية عن الامبريالية صحيحة وبأن التحرر القومي يشكل جزءاً من الثورة الاشتراكية ، وليس من الثورة البورجوازية ، أفلن يكون ثمة مجال لاستثناءات ، اي لظهور مراكز رأسمالية جديدة ؟ ان هذه

الاطروحة تشدد ايضا على الردات او على السير باتجاه النمط الدولاني في بلدان الشرق الاوروبي لتصف ما لم يكن الا ثورات اشتراكية زائفة بأنه عبارة عن سيرورات موضوعية للتوسع الراسمالي ؛ ولن يكون للماركسية في هذه الحال من دور الا ان تكون ايديولوجيا استلابية تتستر على الطابع الحقيقي لهذه التطورات وتحجبه عن الوعي .

يتحتم اذن ، في نظر اصحاب الراي ، انتظار الوصول الى مستوى من تطور القوى الانتاجية يعمم على العالم برمته المستوى المستشف في المراكز الحالية ، كيما تدرج مسألة الغاء الطبقات في جدول الاعمال . وعلى هذا ، يتعين على الاوروبيين ان يفسحوا في المجال امام قيام اوروبا ما فوق قومية ، كيما تغدو البنية الفوقية الدولانية متطابقة مع القوى الانتاجية . وبعد ذلك يتعين بلا ريب انتظار تأسيس الدولة الكونية ، المتطابقة مع مستوى القوى الانتاجية الذي يكون قد تجانس على الصعيد العالمي ، كيما تتوفر اخيرا الشروط الموضوعية لتخطيها وإلغائها ...

غير ان بعضهم الآخر ، ونحن منهم ، ينظر الى الامور نظرة مغايرة تماما . فالثورة المتواصلة على مراحل ما زالت مطروحة على جدول الاعمال في الطرف . وليست الردات قدرا محتوما في الانتقال الاشتراكي . كما انه ليس من المستبعد ان تحصل قطيعات في الجبهة الامبريالية على مستوى الحلقات الضعيفة في المركز.

توجهات مرجعية

لا يدعي ثبت المراجع الذي سيلي انه شامل جامع . وهو يرمي فقط الى مساعدة القارىء على العثور على المصادر ذات الصلة بالاطروحات التي عالجناها في كتابنا .

١ — التشكيلات المشاعية

المصادر الاساسية

1. K. Marx, *Grundisse, 2 bis. Supplément au chapitre du « Capital » : Formes antérieures à la production capitaliste,* 10-18, 1974.
2. F. Engels, *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat,* Editions Sociales.
3. Lewis H. Morgan, *La société archaïque,* Anthropos.
4. François Pouillon et autres, *L'anthropologie économique,* Maspero, 1976, notamment chap. 3, 4 et 5 : F. Pouillon, Alain Marie et Roger Meunier.
5. Claude Meillassoux, *Terrains et théories,* Anthropos, 1977 (« L'essai d'interprétation du phénomène économique dans les sociétés traditionnelles d'auto-subsistance » repris ici résume l'expérience tirée par l'auteur de son *Anthropologie économique des Gouro de Côte-d'Ivoire,* Mouton, 1964).
6. Pierre Philippe Rey, *Les alliances de classes,* Maspero, 1973 ; *Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme,* Maspero, 1971 ; « Le transfert de surtravail de la paysannerie vers le capitalisme », *L'Homme et la société,* 1977.
7. Emmanuel Terray, *Le marxisme face aux sociétés « primitives »,* Maspero, 1969.
8. Catherine Coquery-Vidrovitch, « Recherches sur un mode de production africain », *C. E. R. M.,* 1974.
9. Karl Polanyi et autres, *Les systèmes économiques dans l'histoire et la théorie,* Larousse, 1975.
10. A.V. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy,* présentation de D. Thorner, Illinois, 1960.
11. Ester Boserup, *Evolution agraire et pression démographique,* Flammarion, 1970.
12. Lawrence Krader, *The Ethnological Notebooks of Karl Marx,* Van Gorcum, 1974.
13. C. Bennetti, J. Cartelier, C. Berthomien, *Economie classique, économie vulgaire,* Maspero, 1975.

أطروحة نمط الانتاج المنزلي

1. Marshall Sahlins, *Age de pierre, âge d'abondance,* Paris, 1976 (première édition anglaise, 1965-72).

2. Claude Meillassoux, *Femmes, greniers et capitaux,* Maspero, 1975.
3. S. Amin, I. Eynard, B. Stuckey, « Féminisme et lutte de classes », *Minuit 7,* 1974.

الرق في التشكيلات المشاعية

1. *L'esclavage en Afrique précoloniale* (Dix-sept études présentées par C. Meillassoux), Maspero, 1975.
2. Samir Amin, *Impérialisme et sous-développement en Afrique,* Anthropos, 1977.

مطالعات ومصادر اخرى

1. Les africanistes français, notamment Gérard Althabe, Marc Augé, Jean Copans, Georges Dupré, Henri Raulin (bibliographie in F. Pouillon, *op. cit.*).
2. L'anthropologie non maxiste : Georges Balandier, Paul Bohannan, George Dalton, Raymond Firth, Melville Herskovits, Claude Lévi-Strauss, Lucy Mair, Bronislav Malinowski, Métraux et Radcliffe-Brown (bibliographie in F. Pouillon, *op. cit.*).
3. La nouvelle école d'anthropologie marxiste anglaise, en voie de constitution. Barry Hindess et Paul Hirst, *Precapitalist Modes of Production,* Londres, 1975, et les travaux publiés dans *Economy and Society.*
4. Les historiens des sociétés africaines précoloniales et contemporaines : Abir et Lévi (domaine éthiopien), Bovill (commerce transsaharien), Crowder (Afrique de l'Ouest), Coquery (Afrique centrale), Ranger (Afrique australe), Oliver (Afrique orientale), Gray et Birmingham (commerce à longue distance). Et les sociologues : Diké (delta du Niger), Nicolas (Haoussa) et Vansina (Congo).
   Voir la bibliographie du *Développement inégal,* notamment pp. 356-357. Voir également *L'agriculture africaine et le capitalisme,* textes présentés par S. Amin, Anthropos, 1974, notamment les études de Founou, de la Tour, Weber, etc.
5. Gordon Childe, *La naissance de la civilisation,* Gonthier, 1964.
6. Sur la domination formelle du capital, Claude Faure, Servolin et autres, P.P. Rey et Founou. Voir la bibliographie in Samir Amin, « La structures de classes du système impérialiste », *L'homme et la société,* 1977. Voir également plus loin rubrique 73.

٢ ـ الرق في العصور القديمة الكلاسيكية

اليونان القديمة

1. Umberto Melotti, *Marx sul mondo antico,* Milan, 1970.
2. Jean-Pierre Vernant, *Les origines de la pensée grecque,* P.U.F. 1962.
3. P. Vidal-Naquet et M. Austin, *Economies et Sociétés en Grèce ancienne,* Armand Colin, 1972.
4. Victor Ehrenberg, *L'Etat grec,* Maspero, 1975.
5. Moses Finley, *Les premiers temps de la Grèce,* Maspero, 1973.
6. Moses Finley, *L'économie antique,* Minuit, 1973.

روما القديمة

1. Jean Gagé, *Les classes sociales dans l'Empire romain,* Payot, 1971.

2. Paul Petit, *Histoire générale de l'Empire romain,* Seuil, 1974.
3. Canto Mazzarino, *La fin du monde antique,* Gallimard, 1973.

مطالعات اخرى

1. *Recherches internationales, Formes d'exploitation du travail dans l'antiquité classique* (contributions soviétiques et est-européennes), n° 84, 1970.
2. Eugène Genovese, *L'économie politique de l'esclavage,* Maspero, 1968.

٣ ـ المجتمعات الخراجية ونمط الانتاج الآسيوي

المناظرة بصدد «نمط الانتاج الآسيوي»

1. Karl Wittfogel, *Le despotisme oriental,* Minuit, 1965, introduction de Pierre Vidal-Naquet, retirée de l'édition suivante à la demande de Wittfogel.
2. Ferenc Tokei, *Sur le mode de production asiatique,* Budapest, Akademiai Kiado, 1966.
3. C. E. R. M., *Sur les sociétés précapitalistes,* Ed. Sociales, 1975, textes de Marx, Engels, Lénine ; présentation de Maurice Godelier.
4. C. E. R. M., *Sur le mode de production asiatique,* Ed. Sociales, 1974, textes de Jean Chesneaux, Maurice Godelier, Jean Suret-Canale, Pierre Boileau, Charles Parain, Hélène Antoniadis-Bibicar, G. A. Melekechvili, Ion Banu, Catherine Coquery, etc.
5. C. E. R. M., *Sur le féodalisme,* Ed. Sociales, 1974, seconde partie, textes sur le Maghreb de René Galissot, André Nouschi, Jean Poncet, André Prenant, Lucette Valensi et Charles Parain.
6. Recherches internationales, *Les premières sociétés de classes et le mode de production asiatique,* n° 57-58, 1967.
7. K. Marx, *Formen...* Présentation de Eric Hobsbawn (éd. anglaise) ; également : Anonyme, *Succession des formes de production et de société dans la théorie marxiste,* le Fil du temps, juin 1974, EDI. Ce texte, dont l'édition italienne est parue en 1957, est à l'origine de l'inspiration de Tokei.
8. Gianni Sofri, *Il modo di produzione asiatico,* Einaudi, 1969.
9. Lawrence Krader, *The Asiatic Mode of Production,* Van Gorcum, 1975.

المجتمعات الخراجية غير الاوروبية ،
المضماران الصيني والهندي

1. *Marx et la Chine,* Recueil de textes, 10-18.
2. Etienne Balaczs, *La bureaucratie céleste,* Gallimard, 1969.
3. Chi Chao-ting, *Le zone economiche chiave nella storia della Cina,* Einaudi, 1972.
4. Boris Vladimirstsov, *La féodalité nomade* (Obchtchestvennyi Stroy Mongolov, Leningrad, 1934) ; *Gengis-Khan,* Maisonneuve, 1948.
5. Chantal Lemercier-Quelquejay, *La paix mongole,* Questions d'histoire, Flammarion, n° 13.
6. Le Thank Khoi, *Le Viêt-nam, Histoire et civilisation,* Minuit, 1955.
7. Jean Chesneaux, *Mouvements populaires et sociétés secrètes en Chine*

aux XIX^e et XX^e siècles, Maspero, 1970 ; *Le mouvement paysan chinois,* Seuil, 1976.
8. Jacques Gernet, *Le monde chinois,* Armand Colin, 1972.
9. Damodar Kosambi, *Culture et civilisation de l'Inde ancienne,* Maspero, 1968.
10. Louis Dumont, *Homo hierarchicus,* Gallimard, 1967.
11. C. Meillassoux, « Y a-t-il des castes aux Indes », in *Terrains et théories,* Anthropos, 1977.

المضامير البيزنطي والعربي والعثماني

1. Louis Bréhier, *Les institutions de l'empire byzantin,* Albin Michel, 1969.
2. Kostas Vergopoulos, *Le capitalisme difforme et la nouvelle question agraire,* Maspero, 1977.
3. Maurice Lombard, *L'islam dans sa première grandeur, VII^e-XI^e siècles,* Flammarion, 1971.
4. Xavier de Planhol, *Les fondements géographiques de l'histoire de l'islam,* Flammarion, 1968.
5. Claude Cahen, *L'islam des origines aux débuts de l'empire ottoman,* Bordas, 1970.
6. André Miguel, *L'islam et sa civilisation,* Armand Colin, 1968.
7. Maxime Rodinson, *Mahomet,* Seuil, 1968.
8. S. Amin, *La nation arabe,* Minuit, 1977.
9. Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun,* Maspero, 1965 (et *Ibn Khaldoun, Al Muqaddima,* Centre pédagogique maghrébin, Hachette, 1965.
10. Charles Issawi (ed.), *The Economic Hisory of the Middle East, 1800-1914,* Chicago University Press, 1966.
11. M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East,* Oxford University Press, 1970.
12. C. E. R. M. *Sur le féodalisme,* Ed. Sociales, 1974, 2^e partie (contributions de Galissot, Poncet, Nouschi, Valensi et Prenant).
13. Abdellatif Benachenhou, *La formation du sous-développement en Algérie,* O. P. U., Alger, 1976.
14. Abdallah Laroui, *Histoire du Maghreb,* Maspero, 1970.
15. Abdallah Laroui, *L'idéologie arabe contemporaine,* Maspero, 1965.
16. Mostafa Lacheraf, *Algérie, nation et société,* Maspero, 1965.
17. Lucette Valensi, *Le Maghreb avant la prise d'Alger,* Flammarion, 1969.
18. *Marx et l'Algérie,* textes présentés par Galissot, 10-18.
19. Hassan Ahmad Ibrahim, *Mohamad Ali fil Sudan,* Khartoum, 1975.
20. Sobhi Wahida, *Fi Uçul Al Masala al Miçriya,* Le Caire, 1950.
21. Gamal Hamdam, *Shakhsiya Miçr,* Le Caire, 1970.

مضامير اخرى

1. Vittorio Lanternari, *Les mouvements religieux des peuples opprimés,* Maspero, 1973.
2. Voir aussi les bibliographies du *Développement inégal* et de *La nation arabe.*

٤ ـ الاقطاعية الاوروبية

1. Perry Anderson, *Passages de l'antiquité au féodalisme,* Maspero, 1977.
2. C. E. R. M., *Sur le féodalisme,* première partie, contributions de Parrain, Vilar, Goblot, Hincker, Cardoso, Soboul, Lemarchand, Ed. Sociales, 1974.
3. Georges Duby, *L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval,* Flammarion, 1977.
4. Georges Duby, *Guerriers et paysans,* Gallimard, 1973.
5. Marc Bloch, *Les caractères originaux de l'histoire rurale française,* Armand Colin, 1968.
6. Marc Bloch, *La société féodale,* Albin Michel, 1968.
7. Recherches internationales, *Le deuxième servage en Europe centrale et orientale,* n° 63-64, 1970.
8. P. Dockes et B. Rosier, *Questions aux historiens,* Cahiers n° 11, 1977, *Analyse, épistémologie, histoire,* Université de Lyon.
9. Lynn-White, *Medieval Technology and Social Change,* Oxford University Press, 1962.
10. Jacques Le Goff, *Le millénarisme,* Flammarion.
11. Maurice Dommanget, *La Jacquerie,* Maspero, 1972.
12. E. J. Hobsbawn, *Les bandits,* Maspero, 1972.
13. Georges Duby, *L'an mil,* Archives, Julliard.

٥ ـ الانتقال المركنتيلي والثورة البورجوازية

المصادر الاساسية

1. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State,* Londres, 1975.
2. M. Dobb et P. Sweezy, *Du féodalisme au capitalisme : problèmes de la transition,* Maspero, 1977.
3. Maurice Dobb, *Etudes sur le développement du capitalisme,* Maspero, 1969.
4. Immanuel Wallerstein, *The Modern World System,* New York, 1973.
5. Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* Armand Colin, 1949.
6. Pierre Vilar, *Or et monnaie dans l'histoire,* Flammarion, 1974.
7. Witold Kula, *Théorie économique du système féodal,* Mouton, 1970.
8. Frederic Mauro, *L'expansion européenne 1600-1870 ; Le XVI[e] siècle européen,* Clio, 1964.
9. Christopher Hill, *Le monde à l'envers,* Payot, 1977.
10. André Gunder Frank, *L'accumulation mondiale 1500-1800,* Calmann-Levy, 1977.
11. Oliver Cox, *Capitalism as a System,* New York, 1964.
12. Eric Williams, *Capitalisme et esclavage,* Présence africaine, 1968.
13. Pierre Chaunu, *L'Amérique et les Amériques,* Armand Colin, 1964.
14. T. S. Ashton, *La révolution industrielle,* Plon, 1955.
15. Pierre Dockès, *L'espace dans la pensée économique,* Flammarion, 1977.
16. Philippe Joutard, *Les Camisards,* Archives, Julliard.
17. Yves Marie Berci, *Croquants et Nus-pieds,* Archives, Julliard.
18. John Merrington, in Rodney Hilton (ed.), *The Transition from Feudalism to Capitalism,* N. L. B., 1976.

الثورة الفرنسيه

1. Albert Soboul, *Précis d'histoire de la révolution française,* Ed. Sociales, 1962.
2. Albert Mathiez, *La révolution française.*
3. Daniel Guérin, *La lutte des classes sous la première république 1793-97,* Gallimard, 1969.
4. Florence Gauthier, *La voie paysanne dans la révolution française,* Maspero, 1975 ; *Du féodalisme au capitalisme, la paysannerie française à la veille de la Révolution, l'exemple Picard,* Maspero, 1977.
5. Albert Soboul, *Problèmes paysans de la révolution 1789-1848,* Maspero, 1976.
6. Eric Hobsbawn, *The Age of Revolution, Europe 1789-1848,* Londres, 1974.
7. Marcel Lidove, *Les Vendéens de 93,* Seuil.

٦ ــ المسألة القومية في اوروبا ١٨٤٠ ــ ١٩١٤

الماركسيون النمساويون والتاريخ الاوروبي

1. Miklos Molnar, *Marx, Engels et la politique internationale,* Idées, Gallimard, 1975.
2. Yvon Bourdet, *Otto Bauer et la révolution,* E.D.I., 1968.
3. G. Haupt, M. Lowy, C. Weill, *Les marxistes et la question nationale 1848-1914,* Maspero, 1974 ; textes de Kautsky, Luxembourg, Renner, Otto Bauer, Josef Strasser, Pannekoek.
4. Josef Strasser, Anton Pannekoek, *Nation et lutte de classes,* 10-18, 1977.
5. *Histoire du marxisme contemporain,* 4 vols., Institut Feltrinelli, 10-18, 1976, article d'Agnelli.
6. Salomon F. Bloom, *The World of Nations, A Study of the National Implications in the Work of K. Marx,* Columbia University Press, 1941.
7. Horace B. Davis, *Nationalism and Socialism,* M. Press 1967.
8. Eric Hobsbawn, *The Age of Capital,* 1848-1875, Londres, 1976.
9. Voir également les bibliographies in Pierre Souyri, *Le marxisme après* Marx, Flammarion, 1970, et Kostas Papaioannou, *Marx et les marxistes,* Flammarion, 1972.

الوحدة الايطالية

1. Gramsci, *La questione meridionale,* Einaudi.
2. E. Sereni, *Il capitalismo nelle campagne 1860-1900,* Turin, 1968.
3. Rosario Romeo, *Risorgimento e capitalismo,* Bari, 1968.
4. Sergio Romano, *Histoire de l'Italie du Risorgimento à nos jours,* Seuil, 1977.
5. Nicola Zitara, *L'unita d'Italia, Nascita di una colonia,* Jaca, 1970 ; *Il proletariato esterno,* Jaca, 1972.
6. Capecelatroe Carlo, *Contro la questione meridionale,* Savelli, 1972.
7. Benedetto Croce, *Histoire de l'Europe au XIX^e siècle,* Idées, Gallimard, 1973.

مظاهر اخرى للمسألة القومية في المراكز المتطورة

1. Yannick Guin, *Histoire de la Bretagne de 1789 à nos jours,* Maspero, 1977.
2. Marcel Lidove, *Les Vendéens de 93,* Le Temps qui court n° 41.
3. Maurice Goldring, *L'Irlande, idéologie d'une révolution nationaliste,* Ed. Sociales, 1975.
4. Pierre Vilar, *Catalogne et régionalisme en Espagne,* Flammarion, 1969.
5. Gerald Brenan, *Le labyrinthe espagnol,* Ruedo Iberico, Paris, 1962.
6. Elise Marienstras, *Les mythes fondateurs de la nation américaine,* Maspero, 1975.
7. F. et C. Masnata, *Pouvoir, société et politique aux Etats-Unis,* Payot, 1970.
8. Ertel, Fabre et Marienstras, *En marge, les minorités aux Etats-Unis,* Maspero, 1971.

٧ ـ الامبريالية والتحرر القومي

الامبريالية : النظرية العامة والمفاهيم الاساسية

a) Bref rappel des écrits de Marx et Engels sur les sociétés colonisées.

1. Umberto Melotti, *Marx sul Terzo Mondo,* Milan, 1971.
2. Shlomo Avneri, *Karl Marx on Colonialism and Modernization,* Anchor, 1969.
3. Voir aussi la bibliographie du *Développement inégal.*

b) Ouvrages de base « classiques », sources et présentations de vulgarisation.

1. J. A. Hobson, *The Evolution of Modern Capitalism,* Londres, 1894.
2. R. Hilferding, *Le capital financier,* Minuit.
3. Lénine, *L'impérialisme, stade suprême du capitalisme.*
4. R. Luxemburg, *L'accumulation du capital,* Maspero.
5. Nicolas Boukharine, *L'impérialisme et l'accumulation du capital ; L'économie mondiale et l'impérialisme,* Anthropos, 1977.
6. J. Valier, *Sur l'impérialisme,* Maspero.
7. J. Rosen et J. R. Kurth, *Testing theories of Economic Imperialism,* Toronto, 1974. Egalement les ouvrages principaux du courant trotskiste et trotskisant prédominant dans la littérature anglaise : T. Kemp, Barrat-Brown, R. Owen, B. Sutcliffe, G. Kay, M. Kidron, etc. ; par exemple : R. Owen & B. Sutcliffe (ed.), *Studies in the Theory of Imperialism,* Londres, 1972 ; M. Barrat-Brown, *The Economics of Imperialism,* Penguin, 1974.

c) Le mouvement ouvrier et la question coloniale.

1. J. Staline, *La question nationale et coloniale.*
2. G. Haupt et autres, *La II° Internationale et l'Orient,* Cujas, 1957.
3. E. Colotti Pischel et C. Robertazzi, *L'Internationale communiste et les problèmes coloniaux 1919-65,* Mouton, 1968.
4. *Manifestes, thèses et résolutions des quatre premiers congrès de l'Internationale communiste, 1919-23,* Maspero, 1975 ; *Le premier congrès des peuples d'Orient, Bakou, 1920,* Maspero, 1971.

5. M. Carrère d'Encausse et S. Schramm, *Le marxisme et l'Asie, 1853-1964,* Armand Colin, 1975.
6. Grégoire Madjarian, *La question coloniale et la politique du P.C.F., 1944-47,* Maspero, 1977.
7. Bibliographies in Souyri et Papaioannou (*op. cit.*).

d) Pour un résumé de nos positions, voir :
S. Amin, « A propos de la critique » (*L'Homme et la société* n° 39-40, 1976) ; « La stratégie de la révolution socialiste dans le tiers monde » in *Connaissance du tiers monde,* 10-18, 1977.

النظام العالمي والامبريالية اليوم

a) Ouvrages généraux.

1. Harry Magdoff, *L'âge de l'impérialisme,* Maspero, 1970.
2. Paul Sweezy, *Le capitalisme moderne,* Seuil, 1976.
3. C.A. Michalet, *Le capitalisme mondial,* P.U.F., 1976.
4. P. Baran, *L'économie politique de la croissance,* Maspero, 1964.
5. P. Baran et P. Sweezy, *Le capitalisme monopoliste,* Maspero, 1968.
6. M. Kidron, *Le capitalisme occidental depuis la guerre,* Paris, 1969.
7. Ernest Mandel, *Le troisième âge du capital,* 3 volumes, 10-18, 1976.
8. Fritz Sternberg, *Le conflit du siècle,* Paris, 1962.
9. David Horowitz, *De Yalta au Viêt-nam,* 2 vols, 10-18, 1973.
10. G. Massiah, in Amin, Faire, Hussein et Massiah, *La crise de l'impérialisme,* Minuit, 1976.

b) Débat sur les « multinationales », théorie du superimpérialisme (le point de vue économiste moderne)

1. Michael Hudson, *Superimperialism, The Economic Strategy of the American Empire,* New York, 1968.
2. Stephen Hymer, « The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development », in J.-N. Baghwathi (ed.), *Economics and the World Order,* N.Y. 1972.
3. R. Vernon, *Les entreprises multinationales,* Calmann-Lévy, 1974.
4. C. Palloix, *L'économie capitaliste mondiale,* Maspero, 1972.
5. Giovanni Arrighi, *La geometria del imperialismo,* Feltrinelli, 1978 ; *The Class Struggle in the 20th Century Western Europe,* ronéoté, Uppsala, 1978.

التقسيم الدولي اللامتكافيء للعمل ،
التبادل اللامتكافيء ، التبعية ، نظريات التخلف

a) Le débat sur l'échange inégal.

1. Arghiri Emmanuel, *L'échange inégal,* Maspero, 1959.
2. A. Emmanuel, E. Somaini et M. Salvati, *Un débat sur l'échange inégal,* Maspero, 1975.
3. Oscar Braun, *Comercio internacional e imperialismo,* Buenos-Aires, Siglo XXI, 1973.
4. C. Palloix, *Problèmes de la croissance en économie ouverte,* Maspero, 1969.
5. S. Amin, *L'échange inégal et la loi de la valeur,* Anthropos.

b) Le débat sur la dépendance.

1. André G. Frank, *Capitalisme et sous-développement en Amérique latine,*

Maspero, 1968 ; *Le développement du sous-développement,* Maspero, 1977 ; *Lumpen-bourgeoisie, lumpen-développement,* Maspero, 1971.
2. F.H. Cardoso et E. Faletto, *Dependencia y desarrollo en America latina,* Santiago, 1967 ; Ruy Mauro Marini, *Sous-développement et révolution en Amérique latine,* Maspero.
3. S. Amin, *Le développement inégal, op. cité.* Voir aussi dans cet ouvrage la bibliographie concernant les théories de la dépendance (travaux de F.H. Cardoso, Ruy Mauro Marini, Teotonio dos Santos, Anibal Quijano, Celso Furtado, Osvaldo Sunkel, Aldo Ferrer, etc.).

c) L'accumulation capitaliste et le sous-développement.

1. Carlo Benetti, *L'accumulation dans les pays capitalistes sous-développés,* Anthropos, 1974.
2. P. Sweezy, *The Theory of Capitalist Development,* New York, 1942.
3. Tamas Szentes, *The Political Economy of Underdevelopment,* Budapest, 1971.
4. Geoffrey Kay, *Development and Underdevelopment, A Marxist analysis,* Londres, 1975. Voir notre critique in *Insurgent Sociologist,* University of Oregon, printemps 1977.
5. Hosea Jaffe, *Processo capitalista e teoria dell' accumulazione,* Jaca, 1973.
6. André G. Frank, « Déséquilibres des échanges multinationaux de marchandises et développement économique inégal ; limitation de l'étendue du marché interne par la division du travail et par les relations de production », in Amin et Frank, *L'accumulation dépendante,* Anthropos, 1978.

الراسمالية والاستغلال الفلاحي

a) Thèses relatives à la domination formelle en général et à l'exploitation des paysans par le capital.

1. Karl Marx, *Chapitre VI, inédit, du Capital,* 10-18, 1971.
2. Claude Faure, *Agriculture et mode de production capitaliste,* Anthropos, 1978.
3. Gervais, Servolin et Weil, *Une France sans paysans,* Seuil, 1965.
4. Bernard Lambert, *Les paysans dans la lutte des classes,* Seuil, 1970.
5. Cahiers d'économie politique n° 4, 1976, *Petite agriculture et capitalisme.*

b) Thèses relatives à la domination formelle à la périphérie du système impérialiste et en général.

1. P.P. Rey, « Le transfert de surtravail de la paysannerie vers le capitalisme, *L'homme et la société,* 1978.
2. Bernard Founou, *Surexploitation de la force de travail en Afrique, considérations théoriques et études de cas,* thèse ronéotée, Paris-VIII, 1977.
3. Bruno Lautier, *La soumission formelle du travail au capital,* Université de Vincennes, 1973.

المناظرة حول ازمة الرأسمالية المعاصره والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

a) Pour notre analyse sur la crise et des points de vue voisins.

1. Amin, Faire, Hussein et Massiah, *La crise de l'impérialisme,* Minuit, 1976.
2. A. Faire et J.P. Sebord, *Le nouveau déséquilibre mondial,* Grasset, 1973.
3. A. Farhi, Y. Fitt et S.P. Vigier, *La crise de l'impérialisme et la troisième guerre mondiale,* Maspero, 1976.
4. Cahiers Yenan n° 2, *Face à la crise économique,* 1977.
5. Rikard Stajner, *La crise,* Q.A.S., Belgrade, 1976.

b) Points de vue différents.

1. Wladimir Andreff, *Profits et structures du capitalisme mondial,* Calmann-Lévy, 1976.
2. *La crise mondiale du capitalisme,* Colloque de l'ACSES, Université de Vincennes, 1975.
3. J.M. Chevalier, *Le nouvel enjeu pétrolier,* Paris, 1973.

c) Le nouvel ordre économique international :

1. Notre point de vue :
   S. Amin, *Les perspectives de la localisation internationale des activités industrielles,* GRESI, Paris, 1976 ; *After Nairobi, UNCTAD IV and the New Economic International Order,* Marga Q.J., Colombo, 1976 ; S. Amin, Frank, Jaffe, *Quale 1984 ?* Jaca, 1975.
2. Le Club de Rome et ses critiques :
   Club de Rome, *Halte à la croissance,* Fayard, 1972.
   Jan Tinbergen (co-ordinator), RIO, *Reschapring the International Order,* New York, 1976.
   W. Leontief, *1999, L'expertise de W. Leontief,* Dunod, 1977.
   Amilcar O. Herrera et autres, *Un monde pour tous,* P.U.F., 1977.
   J. Klatzmann, *Nourrir dix milliards d'hommes,* P.U.F., 1977.
3. Voir aussi :
   Michel Chatelus, *Stratégies pour le Moyen-Orient,* Calmann-Lévy, 1974.
   J. Annerstedt et R. Gustavsson, *Towards a New International Economic Division of Labour,* Stockholm, 1975.

الاطروحات الصينية عن الامبريالية اليوم

1. *L'impérialisme aujourd'hui,* E 100, traduit du chinois, Paris, 1976.
2. *Débat sur la ligne générale du mouvement communiste inetrnational 1963-64,* Ed. de Pékin, 1965 ; *La théorie du président Mao sur la division en trois mondes,* Renmin Ribao, 1er juillet 1977.
3. Critique du point de vue chinois, in *La théorie et la pratique de la révolution,* Zeri i Populit, Tirana, 7 juillet 1977.

a) Domaine asiatique.

1. F. Clairmonte, *Economic liberalism and Underdevelopment,* Asia P. House, 1960.
2. C. Bettelheim, *L'Inde indépendante,* Maspero, 1971.
3. D. Thorner, *Peasant Unrest in South East Asia,* A.P.H., 1968.
4. Erich H. Jacoby, *Man and Land,* Londres, 1971.
5. D. et A. Thorner, *Land and Labour in India,* A.P.H., 1962.
6. K. Gough and H. Sharma, *Imperialism and Revolution in South Asia,* M. Press, 1972.
7. René Dumont, *La Chine surpeuplée, Paysanneries aux abois* (Ceylan), Seuil.

b) Domaine arabe et ottoman.

1. C. Issawi, *Egypt since 1800, A Study in Lopsided Development.*
2. Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East,* Oxford University Press, 1962.
3. Mahmoud Hussein, *La lutte des classes en Egypte,* Maspero.
4. Hassan Riad, *L'Egypte nassérienne,* Minuit, 1964.
5. S. Amin, *Le Maghreb moderne,* Minuit.
6. S. Amin, *La nation arabe,* Minuit.
7. K. Vergopoulos, *Le capitalisme difforme et la nouvelle question agraire,* Maspero, 1977.

c) Domaine africain.

1. P. Gutkind and I. Wallerstein (ed.), *The Political Economy of Contemporary Africa,* Sage, 1975.
2. Arrighi and Saul, *Essays on the Political Economy of Africa,* M. Press, 1973.
3. Auteurs divers, *Studies on South African Imperialism,* Southern Africa Research Group, Peace and Conflict Research, Uppsala, 1977.
4. René Lefort, *L'Afrique du Sud, Histoire d'une crise,* Maspero, 1977.
5. Boubacar Barry, *Le royaume du Waalo,* Maspero, 1972.
6. S. Amin, *L'Afrique de l'Ouest bloquée,* Minuit.
7. S. Amin et C. Coquery, *Histoire économique du Congo 1880-1968,* Anthropos.
8. B. Ameillon, *La Guinée, bilan d'une indépendance,* Maspero, 1964.
9. C. Coquery, *Le Congo au temps des compagnies concessionnaires 1890-1930,* Mouton, 1973.
10. R. Merlier, *Le Congo de la colonisation belge à l'indépendance,* Maspero, 1965.
11. S. Amin, *Impérialisme et sous-développement en Afrique,* Anthropos, 1976.
12. H. Wolpe, « Capitalism and Cheap Labour Power in South Africa », *Economy and Society,* n° 4, 1972.
13. René Dumont, *L'Afrique noire est mal partie,* Seuil, 1962 ; *Paysanneries aux abois* (Le Sénégal), Seuil, 1972.
14. Woungly Massaga, *La révolution au Congo,* Maspero, 1974.
15. Yves Bénot, *Idéologie des indépendances africaines,* Maspero, 1975.

d) Domaine américain.

1. F.H. Cardoso, *Politique et développement dans les sociétés dépendantes,* Anthropos, 1971.
2. F.H. Cardoso, *Sociologie du développement en Amérique latine,* Anthropos, 1971.
3. Celso Furtado, *Les Etats-Unis et le sous-développement de l'Amérique latine,* Paris, 1970.
4. Jesus Silva Herzog, *La révolution mexicaine,* Maspero, 1968.
5. Auteurs divers, *Aspectos teorico-metodologicos de industriasacion y desarrollo de America Latina,* Nueva Ciencia, Caracas, 1977.

e) Divers et général.

1. Michel Gutelman, *Structures et réformes agraires,* Maspero, 1975.
2. Robert I. Rhodes (ed.), *Imperialism and Underdevelopment,* M. Press, 1970.
3. René Dumont, *Terres vivantes,* Plon, 1961 ; *Nous allons à la famine,* Seuil, 1966 ; *Développement et socialismes,* Seuil, 1969 ; *L'utopie ou la mort,* Seuil, 1973.
4. Voir la bibliographie du *Développement inégal* pour toute la section 76.

التحرر القومي والمسائل
القومية في العالم الثالث المعاصر

a) Le domaine de l'Asie orientale.

1. M. Bastid, M.C. Bergère et J. Chesneaux, *La Chine,* Hatier, 1976.
2. Lé Thanh Khoi, *Le Viêt-nam, Histoire et civilisation,* Minuit, 1955.
3. Le Chau, *Le Viêt-nam socialiste, une économie de transition,* Maspero, 1966.
4. Nguyen Kien, *Le Sud-Viêt-nam depuis Dien-Bien-Phu,* Maspero, 1963.
5. Pierre Rousset, *Le parti communiste viêt-namien,* Maspero, 1975.
6. S. Amin, « La leçon du Cambodge », in *L'impérialisme et le développement inégal.*

b) Le domaine de l'Asie du Sud et du Sud-est.

1. K. Gough et H. Sharma, *Imperialism and Revolution in South Asia,* M. Press, 1973.
2. Robin Blackburn, *Explosion in a Subcontinent,* Penguin, 1975.
3. Biplad Dasgupta, *The Naxalite Movement,* Bombay, 1974.
4. Visakha Kumari Jayawardena, *The Rise of the Labour Movement in Ceylon,* Duke University Press, 1972.
5. Tariq Ali, *Pakistan, dictature militaire ou pouvoir populaire?* Maspero, 1971 ; B.H. Lévy, *Bangla Desh, Nationalisme dans la révolution,* Maspero, 1973.
6. Articles de Tariq Ali, Amiya Bagdi, Paresh Chattopadhyay, Hamza Alavi, Feroz Ahmed, Ram Krishna Mukherjee et autres dans le *Socialist Register* et la *New Left Review,* Londres.

c) Le domaine arabe.

1. Hassan Riad, *L'Egypte nassérienne,* Minuit, 1964.
2. Mahmoud Hussein, *La lutte des classes en Egypte,* Maspero, 1970.

3. S. Amin, *Le Maghreb moderne,* Minuit, 1970.
4. Fred Halliday, *Arabia without Sultans,* Pelican, 1974.
5. S. Amin, *La nation arabe,* Minuit, 1977.
6. Mohamed Harbi, *Aux origines du F. L. N.,* Paris, 1975.
7. André Nouschi, *Naissance du nationalisme algérien,* Minuit, 1962.

d) Le domaine africain.

1. Suret-Canale, *l'Afrique noire,* Ed. Sosiales.
2. Michael Crowder, *West africa under Colonial Rule,* Londres, 1968.
3. Benoît Verhagen, *Rebellions au Congo,* Bruxelles, 1969.
4. Richard Gibson, *African Liberation Movements,* Londres, 1972.
5. CEDETIM, *Angola : la lutte continue,* Maspero, 1977.
6. René Lefort, *l'Afrique du Sud,* Maspero, 1977.
7. Auteurs divers, *Studies on South African Imperialism,* Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, 1977.
8. S. Amin, *The Future of Southern Africa,* présentation d'un ouvrage à paraître, Tanzanian P. House.
9. Anonyme, *Nationalities and Class Struggle in Ethiopia,* Challenge, New York, 1971.
10. Yash Tandon, « Whose Capital and Whose State », *African Review* vol. 7, n° 3 ; également *Multinational Corporations and the Future of Southern Africa* (IDEP, novembre 1977), à paraître dans le recueil Amin et autres, *op. cit.*
11. Issa Chivji, *Class Struggles in Tanzania,* Londres, 1975.

e) Autres ouvrages.

1. Gérard Chaliand, *Les mythes révolutionnaires du tiers monde,* Seuil, 1975.
2. Eric Wolf, *Les guerres paysannes du XX° siècle,* Maspero, 1974.

٨ ـ الرأسمالية والاشتراكية ، الانتقال الاشتراكي

الاتحاد السوفياتي ، الصين ، راسمالية دولة ام اشتراكية ؟

a) Les débats soviétiques.

1. N. Boukharine, *L'économie politique de la période de transition,* E. D. I., 1975.
2. N. Boukharine, *Le socialisme dans un seul pays,* 10-18, 1974.
3. Boukharine, Kamenev, Préobrajensky et Trotsky, *La question paysanne en U. R. S. S.,* Maspero, 1973 ; Boukharine, Préobrajensky et Trotsky, *Le débat soviétique sur la loi de la valeur,* Maspero, 1972.
4. E. Préobrajensky, *La nouvelle économique,* EDI, 1966.
5. A. Erlich, *The Soviet Industrialization Debate 1924-28,* Cambridge, 1960.

b) La planification dans les pays de l'Est.

1. CES, *Les problèmes de la planification socialiste,* EDI, 1968.
2. Erik Egnell et Michel Peissik, *U. R. S. S., L'entreprise face à l'Etat,* Seuil, 1974.
3. Marie Lavigne, *Le Comecon,* Cujas, 1973.

4. W. Brus, *Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie socialiste,* Maspero, 1968.
5. B. Minc, *L'économie politique du socialisme,* Maspero, 1974.
6. Branko Horvat, *An Essay on Yugoslav Society,* New Yok, 1969.
7. H. Denis et M. Lavigne, *Le problème des prix en Union soviétique,* Cujas, 1965.
8. Andréa Boltho, *Foreign Trade Criteria in Socialist Economies,* Cambridge University Press, 1971.
9. Tibor Kiss, *The International Division of labour, with Special Regard to the C. M. E. A.,* Budapest, 1971.
10. René Dumont, *Sovkhozes, kholkhozes et le problématique communisme,* Seuil, 1964 ; *Cuba est-il socialiste ?,* Seuil, 1970.

c) La critique maoïste.

1. Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de la propriété,* Maspero, 1971.
2. Cf. Bettelheim, *La lutte des classes en U. R. S. S.,* 2 vols, Seuil, 1977.
3. Ch. Bettelheim, *Révolution culturelle et industrialisation en Chine,* Maspero, 1975.
4. C. Bettelheim et P. Sweezy, *Lettres sur quelques problèmes actuels du socialisme,* Maspero, 1970.
5. Pierre Amon, « Révolution culturelle et dialectique du centre et de la périphérie », in *Sociologie et révolution,* 10-18, 1974.
6. Robert Linhart, *Lénine, les paysans, Taylor,* Seuil, 1976.
7. Carmen Claudin Urondo, *Lénine et la révolution culturelle,* Mouton, 1974.
8. Marcel Liebman, *Le léninisme sous Lénine,* Seuil, 1973.
9. Sigrid Grosskopf, *L'alliance ouvrière et paysanne en U. R. S. S., 1921-28,* Maspero, 1976.
10. Alain Bouc, *Mao ou la révolution approfondie,* Seuil, 1975 ; *La Chine à la mort de Mao,* Seuil, 1976 ; *La rectification,* Federop, 1977.
11. Catherine Quiminal, *La politique extérieure de la Chine,* Maspero, 1975.
12. E. Poulain, *Le mode d'industrialisation socialiste en Chine,* Maspero, 1977.
13. Ch. Bettelheim, *Questions sur la Chine après la mort de Mao Tse-Tung,* Maspero, 1978.

d) Le point de vue de l'idéologie russe et la critique interne en Europe de l'Est.

1. Roy Medvedev, *Le stalinisme,* Seuil, 1972.
2. Roy et Jaurès Medvedev, *Khroutchev,* Maspero, 1977.
3. A. Amalrik, *L'Union soviétique survivra-t-elle en 1984 ?* L.G.F., 1977.
4. Alexandre Koyré, *La philosophie et le problème national en Russie au début du XIX*e *siècle,* Idées, Gallimard.
5. Nicolas Berdiaev, *Source et sens du communisme russe,* Idées, Gallimard.
6. Alain Besançon, *Les origines intellectuelles du léninisme,* Calmann-Lévy, 1977.
7. K. Modzelevski et J. Kuron, *Lettre ouverte au parti ouvrier polonais,* Maspero, 1969.
8. Samizdat, xx*e* siècle, *Une opposition socialiste en Union soviétique aujourd'hui,* Maspero, 1976.

9. Marc Rakovski, *Le marxisme face aux pays de l'Est,* Savelli, 1977.

e) Autres points de vue concernant la « bureaucratie ».

1. B. Rizzi, *La bureaucratisation du monde,* Paris, 1939.
2. J. Burnham, *L'ère des organisateurs,* Calmann-Lévy, 1952.
3. Cornelius Castoriadis, *L'expérience du mouvement ouvrier,* 10-18 ; *La société bureaucratique,* 10-18 (apport de la revue *Socialisme ou barbarie*), *L'institution imaginaire de la société,* Seuil, 1975. Egalement : Korsch, Pannekock et autres, *La contre-révolution bureaucratique* 10-18 (bibliographie in Souyri et Papaioannou, *op. cit.*).
4. Voir aussi l'apport de l'école de Francfort (Horkheimer, Habermas, Adorno, Marcuse, etc.) ; bibliographie in Martin Jay, *L'imagination dialectique,* Payot, 1977.

الحركة العمالية الاوروبية المعاصرة

a) La structure sociale, l'idéologie, l'Europe contemporaine.

1. Nicos Poulantzas, *Les classes sociales dans le capitalisme contemporain,* Seuil, 1974.
2. Serge Christophe Kolm, *La transition socialiste,* Cerf, 1977.
3. *Il Manifesto,* Seuil, 1971.
4. Mario Tronti, *Ouvriers et capital,* Bourgeois, 1977.
5. Yves Bénot, *L'autre Italie, 1968-76,* Maspero, 1977.
6. PUP, *Uscire dalla crisi o dal capitalismo in crisi,* Rome, 1975.
7. Cahiers d'études socialistes, *L'intégration européenne et le mouvement ouvrier,* EDI, 1964.
8. Fernando Claudin, *L'eurocommunisme,* Maspero, 1977.
9. Henri Weber, *Le P. C. I. aux sources de l'eurocommunisme,* 10-18, 1976.
10. CEDETIM, *L'expérience portugaise,* Maspero, 1977.
11. James Weinstein, *The Decline of Socialism in America 1912-25,* M. Press, 1967.
12. Daniel Lindenberg, *Le marxisme introuvable,* Calmann-Levy.
13. F. Claudin, *La crise du mouvement communiste international,* Maspero.

b) Le courant autogestionnaire et ses critiques ; le communisme de gauche.

1. Claude Berger, *Marx, l'association, l'anti-Lénine,* Payot, 1974.
2. Auteurs divers, *Les marxistes contre l'autogestion,* Sélio, 1974.
3. Yvon Bourdet, *La délivrance de Prométhée,* Anthropos, 1970.
4. Yvon Bourdet, *Pour l'autogestion,* Anthropos, 1973.
5. Daniel Guérin, *Pour un marxisme libertaire,* Laffont, 1969.
6. Pour le communisme de gauche des années 20 et 30, voir Souyri et Papaioannou, *op. cit.*
7. Voir également les travaux concernant l'anarcho-syndicalisme, Sorel, etc. ; Michel Charzat, *Georges Sorel et la révolution au XX^e^ siècle,* Hachette, 1977.

قضايا عامة بصدد نمط الانتاج ،
القاعدة والايديولوجيا ، الخ

1. Robert Fossaert, *La société,* Seuil, 1977.
2. Perry Anderson, *Le marxisme occidental,* Maspero, 1977.

الفهرست

صدر عن دار الطليعة
في سلسلة « السياسة والمجتمع »

- الحرية في الدولة الحديثة (طبعة ثانية) — **هارولد لاسكي**
- تطور النظرة الواحدية للتاريخ — **جورج بليخانوف**
- اصلاح اجتماع ام ثورة ؟ — **روزا لوكسمبورغ**
- في الجبهة الوطنية الموحدة (طبعة ثالثة) — **جورجي ديمتروف**
- الشيوعية الاوروبية والدولة — **سنتياغو كاريو**
- الامبريالية والثورة — **دافيد هورينتز**
- حول نمط الانتاج الآسيوي — **غودلييه ، كانال ، فارغا ، شينو ، نغوين اونغ بيش**
- التطور اللامتكافىء
دراسات في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحطية (طبعة ثانية) — **سمير امين**

- تطور الفكر الماركسي
(طبعة سادسة)
د. الياس فرح

- التغير الاجتماعي : بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي
د. محمد احمد الزعبي

- الماركسية السوفياتية
(طبعة ثانية)
هربرت ماركوز

- الاسلام والراسمالية
(طبعة ثالثة)
مكسيم رودنسون

- الثورة المغدورة
(طبعة ثانية وترجمة جديدة)
ليون تروتسكي

- الاجتماع والماركسية
عبد الفتاح ابراهيم

- فلسفة الثورة العالمية
فرانز ماريك

- الماركسية والايديولوجيا
جورج طرابيشي

دراسات سياسية

صادرة عن دار الطليعة

- صراع الاسلام والبترول في ايران

حازم صاغية

- العرب وأوروبا

لويس يونغ

- نقاش حول افغانستان

الامانة العامة للأممية الرابعة

- الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة

كميل قيصر داغر

- كيسنجر وصراع الشرق الاوسط

د. سعد الدين ابراهيم

- كيسنجر وادارة الصراع الدولي :
فيتنام . الوفاق الدولي . ايلول الاسود . حرب اكتوبر ٧٣

امين هويدي

- بين عصرين : اميركا والعصر التكنتروني

زبغنيو بريجنسكي

- باسم الحرية

كوامي نكروما

- ثورة افريقيا

مادها بانيكار

المكتبة التقدمية

منذ ان اكتشف العالم الثالث ان تخلفه ليس مصادفة من مصادفات الطبيعة ، بل هــو محصلة لسيرورة تاريخية ، وهــو يبحث عن ابن خلدون جديد يصوغ معادلة هــذا التخلف ويضع « مقدمة » جديدة يغدو معها تاريخ هذا التخلف – كتاريخ العمران – مفهوماً .

وسمير أمين، في كتابه الجديد هذا عن « الأمة والطبقة » يتابــع المشروع الكبير الذي بدأه في « التطور اللامتكافئ » و « التراكم على الصعيد العالمي » لبناء عقلانية جديدة لتاريخ شعوب العالم الثالث التي طاب لبعض فلاسفة التاريخ وصفها بأنها لاتاريخية .

وسمير أمــين في مسعاه الى ان يعقل واقعــة التخلف في تعدد أبعادها التاريخية والاقتصادية والحضارية ، يعتمد المادية التاريخية والانتربولوجيا والاقتصاد السياسي معاً أدوات للعمل .

ومساهمته الكبرى في هذا الكتاب انه يضيف الى نظرية التراكم ونظرية المركز – الاطراف ، نظرية للأمة وللدولة القومية تتجاوز النظرية التقليدية عن عوامل تكوين الأمة تربط هذا التكوين بنمط الانتاج الخراجي وبانحلاله على صعيد العالم بأسره في المرحلة الامبريالية .

Aram Kerkuky

Mouyn

الثمن : ١٦ ل.ل.
أو ما يعادلها